

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي

(من ١ / ٧ / ٢٠٠٣ م ـ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤ م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

وثائق مختارة

لمنطقة الخليج والجزيرة العربية

وجوارها الجغرافي

(من ١/٧/٢٠٠٣م - ٣٠/٦/٢٠٠٤م)



جامعة الكويت

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/٧/٢٠٠٣م - ٣٠/٦/٢٠٠٤م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

المقدمــة

يجئ فى مقدمة أهداف المركز العمل على تحفيز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، عن طريق حصر أهم الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة ، وإتاحتها للباحثين والدارسين المهتمين بالمنطقة ، فى إطار سلسلة زمنية متصلة ومنتظمة ، تشجيعاً لهم ، وتيسيراً عليهم للقيام بأبحاثهم ودراساتهم .

ومن هذا المنطلق درجت إدارة المركز على إصدار مجلدات تحتوى بين دفتيها أهم ما صدر عن دول الخليج والجزيرة العربية من وثائق، مراسيم قوانين وتصريحات وأحاديث صحفية، وبيانات رسمية ، قامت الصحافة المحلية والخليجية والعربية والدولية بنشرها ، ترصد أحداث المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبدأ إصدار العدد الأول من هذه المجلدات سنة ١٩٧٥ م. وقد شجع على إستمرار إصدارها ما لقيته من اهتمام متزايد من الباحثين والدارسين المهتمين بتاريخ المنطقة . وعلى الرغم من أهمية هذه السلسلة ، إلا أنها توقفت لظروف اضطرارية ، نتيجة للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ م. وبعد انتهاء آثار هذا العدوان ، وإدراكاً لأهمية إعادة إصدار هذه المجلدات للباحثين والدارسين ، فقد بذلت إدارة المركز والعاملون به جهوداً حثيثة لإصدار مجلد جديد يعوض فترة الإنقطاع . وبالفعل صدر هذا المجلد بعنوان ، « وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي »، ضم بين دفتيه ١١٢٩ صفحة اشتملت على وثائق تغطى فترة عشرة أعوام بكل تفاصيلها إبتداء من سنة ١٩٩٠م حتى سنة ٢٠٠٠م.

وبعد أن تم تغطية هذه المرحلة ، رؤى من المناسب لإعتبارات عملية فى مقدمتها ضخامة حجم كل مجلد من المجلد ات السابقة أن نبدأ منذ العام الحالى بإصدار مجلد لكل عام على حدة صدر منه بالفعل المجلد المحتوى للوثائق من عام ٢٠٠٠ـ ٢٠٠١م . والمجلد المحتوى على وثائق عام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ م . وأيضاً المجلد

المحتوي علي وثائق ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م.

ويضم المجلد الحالى، المواد الوثائقية للعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م من خطب ومراسيم ومقابلات صحفية وتصريحات للمسؤولين من دول الخليج والجزيرة العربية ، وكذلك الدبلوماسيين ، سواء الموجودين في دول المنطقة كممثلين لبلادهم ، أو ممثلي دول المنطقة في الخارج ، أو المسؤولين العرب والأجانب الذين تناولت أحاديثهم أمور تعنى بالمنطقة .

وتم الالتزام فى الإخراج العلمى للمجلد الحالى بفهرسة الموضوعات وتدرجها وتبويبها بدءً بالموضوعات التي تتناول دول مجلس التعاون الخليجي بداية بدولة الكويت ، ثم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فمملكة البحرين ، ثم دولة قطر ، وسلطنة عمان . وبعد ذلك تأتى وثائق دول الجوار الجغرافى : الجمهورية اليمنية وجمهورية إيران الإسلامية ، وأخيراً تأتى كل من الوثائق ذات البعد العربي و البعد الدولي ذات الصلة بالمنطقة ، وداخل هذا الترتيب تم وضع الوثائق الخاصة بكل دولة حسب تسلسلها التاريخي أو الزمني حتى يسهل على الباحثين والمهتمين الرجوع إليها .

ولا يسعنى أخيراً إلا أن أتوجه بالشكر إلى كافة الموظفين بالوحدات العاملة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على مابذلوه من جهد فى جمع هذه الوثائق الصحفية المتنوعة ، وتنظيمها وترتيبها ، ووضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين مطبوعة بالصورة التي هي عليها في هذا المجلد .

هذا وبالله التوفيق ،،،

مديرة المركز

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

الكويت

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

محتويات العدد

رقم الصفحة	الوثائق
٧	المقدمة

٢ ـ المملكة العربية السعودية

٦ ـ سلطنة عمــــان

ثانياً: دول الجوار

١ - الجمهورية اليمنية

٢ - جمهورية إيران الإسلامية

ثالثاً: البعد العربي والإسلامي لدول الخليج العربية

رابعاً: البعد الدولي للعلاقات الخليجية

أولاً : دول مجلس التعاون الخليجي


دولة الكويت

مقابلة صحافية مع سعادة السيد / جاك سترو وزير الخارجية في المملكة المتحدة حول العلاقات مع الكويت وقضايا مهمة *

س: هناك شعور لدى أعضاء مجلس الأمن أنكم خضتم حرباً من دون إجماع وتريدون اليوم إجماعاً على إدارة السلم ، أي ولنكن صريحين تريدون إجماعاً للتخفيف الآن من الخسائر ؟.

ج: من واقع تجاربنا السابقة في مجلس الأمن من الضروري أن يحصل الإجماع قبل عرض المشروع للتصويت على القرار ، نحن ما زلنا في طور المحادثات ، وما يهم قوله، أن ليس ثمةً سلام من دون ترتيبات أمنية في العراق ، وغير العراق ، إنما في حالة العراق ، الخسائر تقع على الجميع إن لم يتم تأسيس نظام أمني لحفظ السلام فيه سيظل ساحة للإرهاب وهذا الوضع يجب أن يؤخذ بجدية وأن يجري نقاشه بعمق حتى يتم الوصول إلى الإجماع المرتقب ، نحن متفقون على ضرورة تأسيس نظام سلمي وتوسيع دور الأمم المتحدة المقبل لحفظ السلام في العراق وهذا الدور هو ما نناقش حوله الآن .

س: هل ثمة تاريخ محدد أو لتقل جدول أمني أولي لنقل السلطة للعراقيين ؟ .

ج: نحن متفقون على أمرين ، الأول لن نبقى ثانية واحدة أطول مما ينبغي، ومن جهة أخرى علينا أن نبقى مهما طال الوقت لتستقر الأوضاع

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٣م ، العدد ١٣٢٤٦ .

وتنتقل السلطة تلقائياً بلا فوضى، إن الحديث عن نقل السلطة للعراقيين ليس وليد اللحظة وليس محصوراً في القرار المقبل لمجلس الأمن ، كل القرارات السابقة التي صدرت عن المنظومة الدولية والمتعلقة بالوضع داخل العراق كانت تكمل بعضها بعضاً كخطوات عن طريق نقل السيادة تماماً للعراقيين ، منذ متى تم تعيين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثه في العراق وتشكيل مجلس الحكم العراقي وقيام الحكومة والإعداد للدستور والانتخابات ؟ لنقل إن السلطة بدأت في الانتقال فعلياً للعراقيين ، السؤال المطروح الآن : هل يمكن تسريع الخطوات التي نقوم بها لنقل السلطة ؟ والجواب يعتمد على إمكانية استتباب الأمن والسلم في العراق ومن الواضح للجميع أننا مصرون على نقل السلطة لكننا أيضاً لن ننقلها قبل أن تستقر الأوضاع في العراق حتى لا نحل مشكلة بكارثة .

س: من يطلق النار على قوات التحالف في العراق ؟ عراقيون يكرهونكم؟ جماعة صدام ؟ إسلاميون متطرفون عرب غير عراقيين ؟.

ج: هم خليط من الكره والتطرف البعض من فلول النظام السابق ، والبعض جاء من خارج العراق وهؤلاء من العرب المتطرفين غير العراقيين، وثمة مجرمون في العراق يعملون على إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار بفضل قرار صدام غير الحكيم بإطلاق سراح ٣٠ ألف مجرم في بدء الضربات لنتصور ٣٠ ألف مجرم في الشوارع ، إنه قرار غير مسؤول البتة من صدام كعادته .

س: هل كان حل الجيش العراقي خطأ في اعتقادكم ؟.

ج: أعتقد أنه يتحتم علينا العمل في العراق بصورة دقيقة تتناسب مع حساسية الوضع فيه ، قد لا يكون من الضروري حل كل الجيش العراقي، لكنه كان قراراً صعباً جداً أن نتخذه .

س:يقول مسؤولون أمريكيون إن غالبية الذين اعتقلوا في العراق ويقومون بعمليات ضد التحالف هم من سورية ؟ هل توافقونهم الرأي؟

وماذا يقول لكم المسؤولون السوريون في هذا الأمر ؟ .

ج: لا أستطيع أن أعلق إن كنا نتفق أم لا مع الأمريكيين فليس من شأني أن أقيم تصريحات المسؤولين الأمريكيين ، إنما البعض (من المعتقلين) عبر من الحدود السورية ، ندرك أن الحدود السورية - العراقية واسعة ، إنما وعدنا المسؤولون السوريون على عمل ما بوسعهم للسيطرة على الحدود ونتطلع إلى أن يلتزموا بما تعهدوا به لنا .

س: هل تعتقدن أن جهات رسمية إيرانية مثل الاستخبارات متورطة في التدخل في العراق ؟ .

ج: أنا آمل أن أتطلع بشدة إلى تعاون مثمر مع السلطات الإيرانية ، وعلى العموم ، لا أريد تحديد جهات بعينها أو أتحدث عن دور الاستخبارات على وجه الخصوص ، إنما ، وبوجه العموم ، يمكننا أن نصل إلى تعاون بَنَّاء وفاعل مع الإيرانيين مثلما حصل في واقع الأمر في أفغانستان ، أتذكرين حين قلت لك في الكويت إن ثمة بوادر إيجابية نتلمسها من الإيرانيين ؟ نأمل أن تجد طريقها إلى التنفيذ .

س: في سورية وإيران شعور بأنكم شخصياً لعبتم دوراً في تخفيف معارضتها للحرب على العراق وفي المقابل لم تتحقق وعودكم بتخفيف الضغط على الدولتين لاحقاً والدليل ما يحصل اليوم من (اتهامات نووية) لإيران و (اتهامات إرهابية) لسورية ؟ .

ج: الواقع أنني شخصياً أتطلع إلى تأسيس علاقات جيدة مع إيران وسورية ، أمضيت نحو عامين ونصف العام لبناء العلاقة مع إيران تحديداً ، أما بالنسبة للملف النووي الإيراني فهذه ليست مسألة اتهامات بل قضية تبحث في الوكالة الدولية للطاقة النووية، ونحن نعمل مع الوكالة على التوصل إلى حل لهذه القضية ، أما ما يمكن قوله عن الاتهامات الإرهابية لسورية في موضوع الإرهاب فنحن واضحون ، كل

دول العالم، الكل ، تقع عليه مسؤولية مكافحة الإرهاب واتخاذ ضوابط وإجراءات وتحقيق ذلك ، ونحن كلنا واضحون جداً منذ صدور القرار ١٣٧٣ المتعلق بمكافحة الإرهاب .

س: هل أنتم مع دور إقليمي دائم لسورية سواء في لبنان أو الأراضي المحتلة أم أنتم مع الرأي الداعي إلى انسحابها من لبنان ووقف أي تدخل لها في الموضوع الفلسطيني ؟.

ج: نحن مع الرأي بأن حل مشكلة الشرق الأوسط يجب أن يحمل في طياته حلاً لمشكلتي سورية ولبنان كدولتين لديهما أراض محتلة من إسرائيل ، أما ما يحدث في المفاوضات (لعملية السلام) فلست مستعداً للخوض فيها .

س: هل تتمنى رؤية سفارة سورية في لبنان ؟ .

ج: سفارة سورية في لبنان ؟ أليس ثمة سفارة الآن ؟ هذا الأمر يعود حله إلى البلدين .

س: لماذا لا تقود بريطانيا حملة دولية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي؟ .

ج: ليس منطقة الشرق الأوسط فحسب ، نحن مع أن نرى العالم بأكمله منطقة خالية من السلاح النووي ، ما نتمناه من الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية ألا تسعى لامتلاكها وحريصون على متابعة كافة التجارب النووية .

س: هل تتوقعون عمليات إرهابية جديدة في أمريكا وبريطانيا وغيرهما ؟ .

ج: ليس ثمة دولة في العالم بعيدة عن الهجمات الإرهابية ، ما لم يكن هناك إجراء جديد لمكافحته ، لذلك حصل ما شهدناه في العراق خلال الأسابيع الستة الفائتة ، حيث إن الهجمات لم تكن ضد الأمريكيين أو

البـريطانيين ولا الأمم المتحـدة فـهي ليـست حديثـة العـهـد في الـعـراق ، عراقيون قتلوا ، مراجع دينية قضت مثل الحكيم ، بل هي عمليات نتجت عن تحول العراق ساحة للإرهاب ، ثمة ضحايا يسقطهم الإرهاب في أي مكان وأي زمان في لحظة ، لذا آن الأوان أن نأخذ ظاهرة الإرهاب بجدية ونبذل كل ما بوسعنا لمحاربتها .

س: ما رأيكم في جهود الكويت لمكافحة ظاهرة الإرهاب ؟.

ج: الكويت متعاونة جداً في اتخاذ كافة التدابير الممكنة لمحاربة ظاهرة الإرهاب ، وكانت تعي تماماً أننا لا نريد أن نرى في أي مكان أنظمة شبيهة بنظام صدام الذي نجحنا في إزالته .

س: هل تؤيدون قراراً دولياً بمحاكمة المسؤولين العراقيين عن قتل الأسرى الكويتيين في محكمة مجرمي الحرب ؟ .

ج: لم أطلع على ذلك بعد ، ولكن إن كانت ثمة أدلة في حق مجرمي حرب على الكويت تقديمها لتحريك الدعوى ضدهم .

س: هل تؤيد أن يكون وفقاً لقرار ؟ .

ج: أقول إن الأمر يرجع للأدلة التي سيجري تقديمها .

س: هل لي أن أعرف تصورك لنيل المرأة الكويتية حقوقها السياسية ؟

ج: حقوق المرأة في الكويت أنا أؤيد حقوق المرأة في كل مكان في العالم بما فيها الكويت بالطبع. لكن كيف يحصل هذا الموضوع ؟ فهو متروك للكويتيين كمجتمع وللكويت كدولة.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد محمد أبو الحسن وزير الإعلام في دولة الكويت حول زيارة وفد الكويت برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى نيويورك للمشاركة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة *

س: كيف كانت نتائج زيارة نيويورك ؟.

ج: النتائج كانت مشرفة ، ويمكن أن أقول إنها كانت جيدة جداً خصوصاً تلك المتعلقة باللقاءات التي أجراها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ، سواء مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أو سواه حيث تم بحث مفصل لكل القضايا التي تهم علاقة الكويت بالأمم المتحدة في المقام الأول وفيما يتعلق بقيام الكويت بدور رئيسي في تحرير العراق وتسهيل جهود الأمم المتحدة ولقد كان الأمين العام ممتناً كثيراً للخدمات التي قدمتها الكويت ، ليس فقط للشعب العراقي إنما أيضاً لموظفي الأمم المتحدة ، عندما اضطرتهم الظروف في العراق إلى الانتقال إلى الكويت بصفة عاجلة ، وقد عبر الأمين العام عن امتنان الأمم المتحدة للقاعدة الإنسانية التي أُنشئت في الكويت لكي تضم جميع أجنحة الأمم المتحدة العاملة في الشؤون الإنسانية واستضافتهم استعداداً لما قد ينتج عن عملية حرب تحرير العراق وقد أبدى أنان ارتياح الأمم المتحدة بصفة عامة إزاء موقف الكويت وأيضاً

* جريدة الرأي العام ، دولة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٨ ، العدد١٣٢٤٨ .

لاستعدادها للمشاركة في مؤتمر مدريد للدول المانحة لإعادة إعمار العراق وعقدت أيضاً لقاءات مهمة مع العديد من رؤساء الدول والحكومات والوفود حول مختلف القضايا الإقليمية ، وقد كان الشأن العراقي على صدر هذه الاهتمامات والقضايا ، وكان سمو رئيس مجلس الوزراء يحث خلال هذه اللقاءات جميع الدول على دعم دول التحالف ودور الأمم المتحدة ، وكان دائماً يطالبهم بأن تكون المطالب واحدة بالنسبة لهم ، وهو أنه يجب انتقال السلطة إلى العراق بصورة مدروسة وبصورة تضمن قيام مؤسسات ديمقراطية تقيم أسس عراق مستقر بعيد عن النزاعات والقلاقل ، ولقد ثمن جميع رؤساء الدول والوفود الجهود التي قامت بها الكويت ، سواء في عملية تحرير العراق أو لجهة عملية إعادة إعماره ، ويمكن أن نختصر الأمر في رسائل تقدير من الدول إلى ما قامت به الكويت ، ورسالة طلب من الكويت إلى جميع الدول لأن تتضافر الجهود لمساعدة الكويت ودول المنطقة على إرساء الاستقرار في العراق .

س: وجه الحاكم المدني في العراق بول بريمر دعوة إلى الكويت والمملكة العربية السعودية للتخلي عن تعويضاتهما تجاه العراق ، فهل تم بحث هذا الموضوع في نيويورك ؟ .

ج: لم يتم بحث هذا الموضوع في نيويورك نظراً لأن هذا الموضوع غير قابل للنقاش في مجلس الأمن الذي قال كلمته وأحال الموضوع إلى لجنة التعويضات في جنيف التي أقرت المبالغ المخصصة ليس فقط للكويت إنما لجميع الدول المتضررة والتي يصل عددها إلى ٤٤ دولة ، وليس من السهل الطلب إلى الدول أن تتخلى عن مستحقاتها فالمستحقات ليست للدول إنما للأفراد ، وهناك ٩٩ في المائة من الأفراد الذين رتبوا أوضاعهم المالية على هذا الأساس إذ إن هناك مجموعة منهم اقترضت من البنوك انتظاراً لوصول مبالغ التعويضات، لذلك يصعب على مجلس الأمن وعلى الحكومة

العراقية أن تطلب من أفراد التخلي عن مستحقاتهم، ويبقى موضوع الحكومات، وهو يعود إلى مجلس الأمن الذي يجب أن ينعقد بموافقة الدول المتضررة لأنه لا يمكن لدولة واحدة أن تشذ عن القاعدة وتقول أنا أريد أن أتنازل ويجب أن يكون هناك قرار من جميع الدول المتضررة التي لا تزال تنتظر مستحقاتها ، وهي ٤٤ دولة تقريباً، فهذه عملية ليست سهلة وهناك تمنيات لا شك وهناك تفهم من قبل بعض الدول لكن تحويل الأمر إلى قرار ليس في المستقبل المنظور .

س: في شأن ما أثير حول النية لاستجوابكم على خلفية الحفل الغنائي (سوبر ستار) هل أنتم متابعون للساحة ؟ وهل لديكم رد ؟.

ج :أنا متابع لكل ما يكتب في الصحف وأحترم جميع الإخوة النواب الأفاضل الذين عبروا عن آرائهم في الصحف ، لكن لا تتوقع مني أن أجيب عما يتردد في الصحف، حتى وإن كان الكلام منسوباً إلى النواب الأفاضل، أنا أعرف والنواب الأفاضل يعرفون أيضاً أن هناك وسيلة قانونية دستورية تدعمها اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تقضي بتوجيه الأسئلة إلى الوزراء المختصين فيما يراه النائب مثيراً للجدل أو يستوجب السؤال ، وقد تم توجيه العديد من الأسئلة إلي حول مجمل هذه المواضيع،ولاشك أن الوزارة قامت بالإجابة عن هذه الأسئلة على ضوء كل ما لدينا من قرارات ولوائح ومن سوابق مضت عليها سنوات طويلة، وبالتالي عندما يحين الوقت سوف أبين وجهة نظري ليس عبر وسائل الإعلام نظراً لأن العلاقة هي علاقة رسمية ما بين النائب والوزير وتحت قبة البرلمان سوف يكون هناك المجال الواسع لكي أرد بما يشفي غليل النواب الأفاضل الذين اهتموا عن حق بمثل هذه المواضيع ، ولاشك أن الإجابة واحدة ، وهي أننا نعمل وننفذ قواعد وقوانين ونسير على تقاليد سارت عليها الوزارة لسنوات طويلة .

س: رئيس التجمع الشعبي السلفي خالد سلطان العيسى وجه دعوة لعقد لقاء يجمعك مع النواب الإسلاميين رافعي لواء المعارضة لسياستكم الإعلامية ، كيف تنظر إلى هذه الدعوة وهل إذا وجهت ستحضر هذا اللقاء ؟

ج :أنا في حقيقة الأمر معروف عني كما هو معروف عن جميع الوزراء خصوصاً في بلد منفتح مثل الكويت أن أبوابي مفتوحة للقاصي والداني نحن نستقبل في الوزارة كل من يدعي أن لديه تظلماً أو شكوى أو اقتراحاً ، فما بالك إذا طلب الإخوة النواب الأفاضل أن يأتوا لمقابلة الوزير ؟ ومن جهتي سأرحب بمن يأتي لمقابلتي ويبحث أي موضوع يشاء فبابي مفتوح وفكري مفتوح وعقلي مفتوح .

س : إذاً أنت لن تذهب إليهم ، بل تنتظرهم ليأتوا إليك ؟

ج : المفروض أن من يريد أن يقابل أحداً أن يأتي إليه يقابله ، وأنا بابي مفتوح ومستعد لذلك .

س : معالي الوزير على اعتبار أنكم قادمون للتو من العمل في نيويورك ،كيف وجدتم العمل في نيويورك خلال الفترة السابقة ؟ وما الفرق بينه وبين العمل في الكويت ؟ .

ج : ما يميز العمل في نيويورك أن هناك احتراماً شديداً جداً لكل القوانين والقواعد والإجراءات ولوائح العمل التي يعمل بها ، وهناك مجموعة من النظم والقواعد والإجراءات التي يتم التقيد بها وأنا تربيت عليها في حياتي بطولها ، وبالذات تعمقت هذه التربية في نيويورك عندما نتقيد بالقوانين والقواعد واللوائح نكون قد جنبنا أنفسنا احتمالات الزلل والجنوح إلى الاجتهادات ، إذ لا يوجد اجتهاد في وجود نص .

س: لو خيرت ، هل تفضل العودة للعمل في نيويورك ؟

ج : هذا السؤال سابق لأوانه ، نظراً لأنه لم تتح لي فرصة تجربة العمل

الحكومي في داخل الكويت إلا بشهرين حتى الآن ، وأعتقد أنه من الظلم أن يوجه لي مثل هذا السؤال وأنا الذي قضيت ٣٧ سنة في الخارج .

حديث صحافي

لسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بدولة الكويت بمناسبة عودته من رحلة إلى الصين تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س: كيف كانت زيارتكم إلى الصين ؟.

ج: مثيرة جداً ، وأحب هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الحكومة الصينية على حسن استقبالها وعلى دعمها الدائم لقضايا الكويت العادلة ولمطالبنا .

س: وماذا تم خلال الزيارة ؟.

ج: تبادلنا وجهات النظر في كل الأمور التي تهم البلدين ، ووجدت من المسؤولين الصينيين كل تسهيلات لما تطلبه قواتنا المسلحة .

س: وما أسباب تعريجكم على دولة الإمارات العربية المتحدة ؟.

ج: هذه الزيارة السريعة كانت لأداء واجب قمت به تجاه سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وتجاه الأخ محمد بن زايد اللذين أكن لهما كل احترام وتقدير وحب .

س: هل هناك توجه لتعزيز التعاون مع الصين ؟.

ج: هذا الأمر حقيقة راجع للقوات المسلحة ، ونحن خلال اللقاء اتفقنا علي أن تكون هناك لجنة مشتركة تضم في عضويتها عسكريين كويتيين

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٧/ ١٢/٢٠٠٣ م ، العدد ١٣٣١٨ .

وصـينيين وتجـتـمع في بكين وفي الكويت ونرى الأشـيـاء التي سـوف يحتاجها الجيش ، وتقرر اللجنة تلك الاحتياجات .

س: هل حضرتم مراسم تسلم المدفع الصيني ؟.

ج: حقيقةً لا ، لأن مناطق التسليم تمت في منطقة بعيدة ، ولكنني التقيت الضباط الذين حضروا مراسم التسليم .

س: وهل هناك توجه لطلب كتيبة ثالثة من المدفع الصيني ؟.

ج: هذا رهن بحـاجـة الجيش ، وهو أمر يرجع للقوات المسلحة واللجنة التي سوف تشكل لهذا الغرض .

س: هل ناقشتم قضية دعم التعويضات الكويتية ؟.

ج: هم دعمـوا كل قـضـايانا حـقـيـقـةً ، وطلبت منهم الدعم في التـجـديد لمندوب الأسرى في الأمم المتحدة ، وهم قاموا بتأييد هذا الأمر وشرحنا لهم كل مـا عـانتـه الكويت طوال فتـرة الاحتـلال ومـا تبـعه مـن تهديدات للنظام البائد ، وهم تفهموا موقف الكويت وأعلنوا دعمهم الكامل لها .

س: رئيس الأركان سوف يغادر إلى دبي لحضور معرض السلاح ، هل هناك توجه لاقتناء أسلحة من ذلك المعرض ؟.

ج: هذا صحيح ، وهناك معرض دوري للسلاح يعقد في دبي ، وبدعوة كريمة من الأخ ولي العهد ووزير الدفاع الأخ محمد بن راشد قررنا حضور المؤتمر ، ولعدم قدرتي على تلبية الدعوة طلبت من رئيس الأركان أن ينوب عني في الحضور وهو سيطلع على الأسلحة هناك .

مقابلة صحافية مع سعادة الدكتور عبد الله الرفاعي رئيس جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا - فرع الكويت حول شؤون الجامعة *

س: نسمع كثيراً عن سعي الجامعات الحديثة لربط مناهجها بالمعلوماتية فما مدى سعيكم إلى ذلك ؟.

ج: نحن من أولى الجامعات التي أنشأت نظاماً كاملاً للمعلوماتية والتعليم الإلكتروني والنظم الإدارية ونظم التسجيل لدينا أصبحت كلها إلكترونية وأتوماتيكية ، ولأن قضايا النظم ليست ثابتة وهي دائماً في تطور وحركة وديناميكية فنحن نتعاون مع كبرى الشركات في هذا المجال وعلى رأسها شركة مايكروسوفت.

س: بالنسبة لمبنى « هدى شعراوي » الذي استأجرتموه حديثاً هل ستخصصونه للطلاب ؟.

ج: هناك دراسة حول أفضل السبل لاستخدام هذا المبنى وهناك أفكار متعددة ولكن لم يتخذ قرار نهائي بذلك بعد .

س: ما الصعوبات التي تواجهكم ؟.

ج: ليست هناك صعوبات إذ تم تخصيص أرض لنا في منطقة غرب مشرف ونأمل أن نحظى بمساحة أكبر إذ إن المساحة الحالية لا تكفي

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٣٤٥ .

لتوسعاتنا المستقبلية ونحن لا نتكلم عن سنة أو ٥ سنوات إنما نتكلم عن عما سنقدمه بعد ٢٠ سنة ، والآن ندرس كافة متطلبات هذا المبنى وقريباً سنبدأ في تصاميم المبنى وفق هذه المتطلبات وبذلك سنبني حرماً جامعياً متكاملاً .

س: وكيف ستتغلبون على مشكلة عدم كفاية مساحة الأرض المخصصة لكم لتطلعاتكم المستقبلية ؟.

ج: الكلية الاسترالية هي المجاورة لنا وقد تم البدء في بنائها ونأمل التنسيق معها في المباني والبرامج فبدلاً من أن نبني مواقف للسيارات بشكل فردي فمن الممكن التعاون مع الكلية الاسترالية في بناء موقف متعدد الأدوار كما يمكن التنسيق معها في بناء الملاحق الطلابية كالمسرح والقاعات المتعددة الأغراض ونادى للطلبة وحوض سباحة وهي مبان مكلفة للطرفين ، وعبر الاشتراك في بنائها ستقل الكلفة كما ستزيد اللحمة بين طلبة جامعة الخليج والكلية الاسترالية، كما نأمل أن يمتد هذا التنسيق إلى البرامج الدراسية، فالطالب الذي يحصل على الدبلوم في نظم المعلومات من الكلية الاسترالية من الممكن احتساب بعض المواد التي درسها ومواصلة الدراسة للحصول على البكالوريوس من جامعة الخليج والتنسيق من البداية سيكون بالطبع أفضل من التنسيق بعد ذلك .

س: كيف تتصور العلاقة المستقبلية بين الجامعات الخاصة تنافس أم تكامل ؟.

ج: التنافس بين الجامعات الخاصة يكون في نوعية الدراسة والمخرج التعليمي أما التكامل فمطلوب كي لا ترتكز كل الجامعات الخاصة على تخصص معين ونرى بعد ذلك زيادة عن متطلبات القطاع الخاص وسوق العمل بشكل عام ، والجامعات الخاصة بالنهاية هي ربحية وتسعى لتقديم برامج تحظى بالإقبال من الطلبة وبالطبع ووفقاً لسنة الحياة فالبقاء يكون

للأصلح على أن يكون التنافس بين هذه الجامعات شريفاً ، وأن يكون التعاون مشتركاً للمحافظة على مستوى التعليم وعلى إعطاء الطالب فرصة أكبر للتعليم بشكل مرن .

س: وكيف يكون ذلك ؟.

ج: في الجامعات الحكومية وعلى وجه أخص في جامعة الكويت يكون القبول في التخصصات حسب المعدل ولهذا يحرم عشرات من الطلبة من تخصص معين بسبب ربع درجة ، أما في الجامعات الخاصة فإن القبول لا يكون فقط حسب معدل الثانوية العامة إنما يرتبط بامتحان اللغة الإنكليزية واختبار الرياضيات وامتحان القدرات والطالب الذي لا يصل لمستوى يؤهله للدخول إلى برامج الجامعة الدراسية فإنه يتم إدخاله في كورسات تؤهله لاجتياز هذه الاختبارات .

س: وما النوعية التي تريدونها لخريجيكم؟.

ج:ما نأمله أن الطالب حين يتخرج يكون لديه قدرة على التعامل مع الأجهزة الحديثة وأن يكون لديه القدرة على التعلم الذاتي ، وأثناء الدراسة الجامعية لا تستطيع أن تعطي الطالب كل شيء إذ يكتفى بتدريس الأسس وعلى الطالب أن يواصل التعليم طول حياته .

س: وهل حددتم الرؤية أو الأهداف في هذا الشأن ؟.

ج: نحن نهدف إلى ثلاثة أمور : أن يملك الطالب مهارات جديدة في استخدام الكمبيوتر ، والتعلم الذاتي ، والتخاطب مع الناس، وكتابة التقارير وأن يعطي المعلومات الأساسية في التخصص الرئيسي وما تعدى ذلك يكون عبر التعلم الذاتي ، وأن يتحلى الطالب بالسلوك المناسب إذ إن كل تخصص له سلوكيات معينة ونحن نركز على الأصول المهنية ليكون للطالب الشخصية المفكرة القادرة على المجادلة وإثبات الرأي دون تحيز أو تعصب .

س: وما الأسلوب الذي سيتبع لخلق مثل هذه الشخصية لديطلابكم ؟

ج: هناك أشياء كثيرة لا يمكن أن تعطيها للطالب من خلال الفصول الدراسية والمقرر إنما باستطاعة الطالب أن يتلقاها من الجو العام المحيط به في الجامعة ونحن نسعى لخلق هذا الجو ليكون هناك نوع من التفاعل بين الطالب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين ويكون النقاش حضارياً والطلبة وفي مرات كثيرة يرشدون إدارة الجامعة لأمور كثيرة وهذا ما نأمله عبر خلق ما يسمى بالمبنى الذكي والذي يدخل الطالب في عصر التكنولوجيا والكمبيوتر، إذ إن الأبواب لا تفتح إلا بشفرة معينة كما أن الكمبيوترات الموصلة بشبكة الإنترنت وزعت في أنحاء كثيرة من المبنى إضافة إلى مختبرات الكمبيوتر الرئيسية .

س: هل امتد التحديث إلى المكتبة التقليدية ؟.

ج: نعم فالمكتبة لم تصبح بشكلها التقليدي إذ إن الدخول للكتب يكون عبر اشتراكات معينة في مكتبات شهيرة يتم الولوج إليها عبر الإنترنت،ومثلاً إذا ما أثيرت نقطة معينة في مقرر دراسي فبإمكان الطالب فهم هذه النقطة عبر أقرب جهاز كمبيوتر موجود وهذا ما نقصده بالتعلم من الجو العام المحيط .

س: طرح أخيراً مشروع لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي للبرامج الدراسية في التعليم العالي فما رؤيتكم لهذه الهيئة ؟.

ج: هيئة الاعتماد الأكاديمي أمر ضروري ففي العالم كله هناك جهات وطنية محايدة وهذه الهيئة هي إحدى وسائل ضبط جودة الجامعات سواء كانت حكومية أو خاصة والاعتماد يكون عبر تلبية الحدود الدنيا للمتطلبات الجامعية كنسبة أعضاء هيئة التدريس ونوعية المرافق والمناهج والإمكانات المتاحة وطبيعة البحوث العلمية وعددها ، ونحن في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا نرحب بمثل هذه الهيئة إذ إن ما نريده أن تكون العملية تعاوناً

لا صراعاً ، والجامعات في العالم تخضع للاعتماد الأكاديمي والاعتماد لا يتم إلا عبر عملية تقييم ولهذا فلا بد أن يكون لدى كل جامعة ميكانيكية للتقسيم الداخلي أو الذاتي ، فمثلاً جامعة الكويت تم اعتماد بعض برامجها الدراسية عبر هيئات اعتماد عالمية كما حصل في تخصصات في كلية الهندسة وكلية العلوم الإدارية .

س: شكلت أخيراً لجنة عليا للتعليم العالي ترسم سياساته وأهدافه فما تصوراتكم لطبيعة عمل هذه اللجنة ؟.

ج:مهمة مثل هذه اللجنة هي التنسيق بين الجامعات لا فرض القيود لا على جامعة الكويت ولا هيئة التطبيقي ولا الجامعات الخاصة والتنسيق يكون عبر الدعوة إلى التركيز على حقل دراسي معين تكون البلد في حاجة له ، ومهمة هذه اللجنة يجب أن ترتبط بالخطوة التربوية للبلد فالجامعات بشكل عام في العالم تغيرت وظيفتها فبعد أن كانت تخرج الطلبة فقط أصبحت الآن تؤهل الخريجين لسوق العمل وتعيد تأهيل الخريجين القدامى لمواكبة التغيرات في العلوم وسوق العمل .

س: طرحت أخيراً اعتراضات نيابية على تهميش دور اللغة العربية في الجامعات الخاصة لصالح اللغة الإنكليزية ما يحرم طلبة كثيرين من فرص التعليم ، فما تعليقك ؟.

ج: التخصصات التي تدرس باللغة الإنكليزية ، يكون ذلك وفق احتياج سوق العمل وفي شركات الاستثمار وغيرها لا يوظفون من لا يعرف اللغة الإنكليزية وذلك لأن عملهم يعتمد بالدرجة على هذه اللغة والحل البديل للطلبة الضعاف في الإنكليزية أن يتم إدخالهم في دورات تدريبية تكفل رفع مستواهم وعلى سبيل المثال كلية الطب في جامعة الكويت ومنذ تأسيسها التدريس فيها باللغة الإنكليزية وبعض طلبتها حين يدخلونها يكون مستوى الإنكليزية لديهم متدنياً ولكنهم وحين يتخرجون

يكونون من أفضل الخريجين العرب في هذه اللغة وذلك لأن الاهتمام في هذا الجانب كان منذ البداية ، والآن العالم أصبح قرية تكنولوجية صغيرة لا تقبل الانغلاق ولهذا فنحن نحتاج إلى أناس يتكلمون لغات عديدة وليس فقط الإنكليزية فمثلاً وزارة الخارجية كم لديها من الذين يتحدثون اللغة الصينية واليابانية .

س : إذن لم تعد هناك برأيك حاجة للغة العربية ؟!

ج : لا ، بالعكس ولكن الأمر عملياً لا يتم بهذه الصورة واللغة العربية لها دور مهم وبرأيي أن خريجي الطب والهندسة والأعمال يجب عليهم تقوية لغتهم العربية كي يستطيع مخاطبة الآخرين ففي قضايا المفاوضات لها تكتيك معين والحديث باللغة الأم يكون أسهل من اللغة الأجنبية ، وفي موضوع اللغة الأم يخضع لما يفرضه سوق العمل والأمر الواقع ، ونحن نريد مواكبة التطور العالمي فالجامعات التي تدرس باللغة العربية تخلفت في البحث العلمي فالمطلوب ليس الجانب العلمي والتقني فقط بل الجانب البحثي ، وعلى سبيل المثال ، ففي تخصص المحاسبة كل المحاسبين يتعاملون باللغة الإنكليزية ولهذا يصعب تخيل تجاهل هذه اللغة في تدريس مناهج المحاسبة .

س : يشتكي البعض من أسعار الدراسة في الجامعات الخاصة ، فما السبل التي من شأنها تسهيل ذلك خصوصاً للطلبة المتفوقين من ذوي الدخل المحدود ؟.

ج : جامعة الخليج لديها مبرة تعنى بتحمل كلفة الطلبة المتفوقين وما تأخذه الجامعات الخاصة من رسوم أقل من تكلفة الطالب في جامعة الكويت والحل الكبير أن الدول بدلاً من بعث عدد كبير من الطلبة إلى الخارج فعليها أن تبعث جزءاً من هؤلاء إلى الجامعات الخاصة عندما تصل هذه الجامعات إلى مستوى دراسي معين عبر نظام بعثات داخلية، وبالطبع هذا

لا يعني إلغاء نظام البعثات الخارجية ، وفي الحقيقة هناك نظم عديدة لدعم الطلبة عبر ما يسمى بالقروض الحسنة التي تقدمها مبرات عديدة والمجتمع المدني له دور أيضاً في ذلك عليه أن يلعبه .

نص كلمة معالي
سمو الشيخ محمد الصباح السالم الصباح في الجلسة الختامية لمؤتمر السفراء المنعقد في الكويت *

الإخوة الكرام...

يطيب لي بداية ونحن نختتم أعمال مؤتمرنا الرابع أن أرفع بأسمي وأسمكم جميعاً أسمى آيات التقدير والعرفان للوالد القائد سيدي حضرة صاحب السمو الأمير وسيدي سمو ولي العهد الأمين حفظهما الله ومتعهما بموفور الصحة والسعادة على عظيم كرمهم الأبوي بالتكريم الكبير الذي حظينا به جميعاً بلقائهم المبارك ومصافحة أياديهم الكريمة مجددين بذلك ما عهدناه بهم من محبة وحرص دائم على التواصل لكل ما فيه خير وصالح أبنائهم فلهم منا عظيم الإجلال وكامل الولاء والطاعة سائلين المولى عظيم توفيقه لنكون عند حسن ظنهم ومحل ثقتهم الغالية ، وأن يمدهم بالعمر المديد محفوفين بكريم عنايته وحفظه لمواصلة قيادة مسيرة الخير والنماء .

الإخوة الكرام...

ويسرني أيضاً وباسمكم جميعاً أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لسعادة الأخ جاسم محمد الخرافي رئيس مجلس الأمة على استضافته الكريمة لنا وعلى اللقاء القيم الذي جمعنا بسعادته وما تخلله من نقاشات بناءة كان لها الأثر الطيب في نفوسنا جميعاً .

---

* جريدة الوطن ، الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٨/ ١/ ٢٠٠٤م ، العدد ٤٤٧٦ .

الإخوة الكرام...

كما يسعدني في هذه المناسبة وباسمكم جميعاً أن أعرب لسيدي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، رعاه الله ، بخالص الشكر والامتنان على ما حظينا به من شرف عظيم بقبوله الكريم الاحتفاء بمسيرة سموه الدبلوماسية المباركة ، مقدرين لسموه حرصه الكبير على لقائنا وتزويدنا بنصائحه الأبوية القيمة ، نبراساً هادياً لنا في عملنا لخدمة ورفع شأن بلدنا العزيز .

الإخوة الكرام...

ولا يفوتني وباسمكم جميعاً أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمعالي رئيس جهاز الأمن الوطني الأخ الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ، ولمعالي وزير الإعلام الأخ محمد عبد الله أبو الحسن ولمعالي وزير التجارة الأخ عبد الله عبد الرحمن الطويل ، ولمعالي وزير المالية الأخ محمود عبد الخالق النوري ،على مساهماتهم الجليلة في إثراء حواراتنا ، مما كان له الأثر القيم في انجاح أعمال مؤتمرنا وجلاء صورة استراتيجية سياستنا الخارجية للمرحلة القادمة ، ومدير عام الصندوق الكويتي للتنمية بدر الحميضي ووكيل وزارة النفط عيسى العون .

الإخوة الكرام...

لقد سعدت كثيراً خلال الأيام الثلاثة الفائته بلقائي الأول معكم مجتمعين، وزادني غبطة وسروراً تلك الحوارات والمناقشات الثرية التي دارت فيما بينكم وبين ضيوف المؤتمر ، وما خرجتم به من توصيات وتوجهات تشكل رؤية وخطة عمل صائبة ، نأمل أن تجد طريقها إلى التنفيذ والتفعيل السلس والشفاف لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من طموحات وتطلعات لخدمة بلدنا العزيز في كافة المجالات .

الإخوة الكرام...

في الختام ، أود باسمكم جميعاً أن أتقدم بالشكر الجزير لسعادة وكيل

وزارة الخارجية الأخ خالد سليمان الجار الله ، وللإخوة مدير الإدارات ولكافة الإخوة والأخوات من دبلوماسيين وإداريين ، على ما بذلوه من جهد مقدر في إنجاح عمل المؤتمر، شاكراً لكم جميعاً حضوركم، ومتمنياً لكم سفراً سعيداً وسالماً ، داعياً المولى العلي القدير أن ينعم علينا جميعاً بالصحة والعمر المديد لنلتقي مجدداً في دورتنا القادمة عام ٢٠٠٦ م .

وفقكم الله وسدد على دروب الخير خطاكم ..

والسلام عليكم ورحمة وبركاته .

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية حول عدد من القضايا المشتركة بين البلدين . *

س: ما مدى الاستفادة من مؤشر السفراء الأخير ؟ .

ج: أعتقد أنه كان مؤشراً مهماً وأتى في الوقت المناسب ، وانعقاده جداً ممتاز على ضوء التغيرات التي شهدتها المنطقة بعد تحرير العراق، وكانت فرصة للسفراء بأن يستمعوا من المسؤولين إلى توجيهاتهم وتعليماتهم للمرحلة الجديدة التي ستمر بها ، وهي فرصة في الوقت نفسه ليسمع المسؤولون آراء وأفكار السفراء ووجهات نظرهم ، ويجب ألا ننسى أن السفراء هم الجنود على الخطوط الامامية في الخارج ، وكان من المهم أن يستمع المسؤولون عن السفراء أنفسهم على أفكارهم وبالنسبة للتوصيات فهي شأن داخلي للوزارة .

س: سمعنا أن التوصيات تحدثت عن أمور عامة مثل عودة الكويت لمكانتها الإقتصادية في الخمسينات والستينات ؟ .

ج: نعم هذا صحيح ومن الأمور التي ستلاحظونها أن الدبلوماسية الكويتية ستركز بشكل أكبر على الجانب الاقتصادي في علاقاتنا مع الدول وكما تعلمون فإنه في الخمسينات والستينات والسبعينات وإلى أوائل الثمانينات كانت الكويت قائدة في المجال التجاري في المنطقة . وكان لها

* جريدة القبس الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٩ / ١ / ٢٠٠٤، العدد ١٠٩٨٤

مكانة خاصة في المنطقة من الناحية التجارية ، وخلال الـ ٢٠ سنة الماضية بسبب مغامرات النظام العراقي وإبتداء من الحرب العراقية الإيرانية أنصبت هموم الدبلوماسية على الجانب الأمني والسياسي أكثر من الجانب الاقتصادي والتجاري ، والآن ، ولله الحمد ، نظام الطاغية زال وفتحت صفحة جديدة للمنطقة أعتقد أن الوقت مؤات لأن تأخذ الكويت موقعها الطبيعي في المنطقة والعودة إلى ما كانت عليه ، وأن تكون بلداً ذا مركز تجاري في منطقة الخليج كما كنا في السابق ، وأؤكد أن اهتمامات السفراء في العشرين سنة الماضية كانت منصبه على الناحية الأمنية والسياسية أما الآن فقد دخل جزئياً الاقتصاد أو نقول عاد ، وجزء كبير من عملنا سيكون ذا طابع تجاري .

س : ما تصوراتكم حول دمج العملية الاقتصادية مع الدبلوماسية في عمل السفراء ؟ .

ج : هناك أفكار محددة تم عرضها ، وإن شاء الله سترون نتائجها .

س : ما أهم هذه الأفكار ؟ .

ج : هي مجرد أفكار وطروحات وهذه التوصيات ستتبلور داخل الخارجية وسيتم وضع تعليمات محددة للسفراء لا نقدر أن نخوض فيها الآن ، لأن هذا شأن داخلي في الخارجية يتعلق بتعليمات القيادة في وزارة الخارجية لسفرائها في الخارج ، وبشكل خاص أعتقد أن الدبلوماسية الكويتية سيكون جزء من عملها اقتصادياً ، فالسفارات ستكون أكثر تركيزاً على مصالح الكويت التجارية والمجالات التي يمكن أن نستفيد الكويت منها وتدخل فيها ، وتشجيع التبادل التجاري بين الكويت والدول المعتمد فيها السفير ، فهناك الكثير من المقترحات، والوزارة لا تعطي إلاالتوجهات وتترك الإبداع للسفير ، فجزء كبير من عمل السفير هو الإبداع ، فالسفير يأخذ الخطوط العريضة ويبقى التنفيذ عليه .

س: تحدثت عن وجهات نظر لكم كسفراء عرضتموها على المسؤولين ؟ .

ج: نحن لدينا وجهات نظر ورؤى ، وكل سفير بحكم موقعه لديه رؤية بالنسبة للبلد الذي يعيش فيه .

س: ماذا عن رؤيتك أنت ؟ .

ج: رؤيتي كانت تنصب حول أهمية التركيز على الموضوع التجاري، ولكن لدينا استحقاقات حساسة ، فخلال زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد للولايات المتحدة تم عرض بعض الأمور الاقتصادية وسترون ثمرة هذه الجهود قريباً ، وفي شهر فبراير المقبل سيزور وزير التجارة عبد الله الطويل الولايات المتحدة وسيوقع مع الجانب الاميركي اتفاقية للتجارة والاستثمار ، وهذه بالنسبة لنا خطوة أولى في توثيق العلاقات التجارية بيننا وبين الولايات المتحدة ، وبالنسبة لنا مع الولايات المتحدة فهذا الموضوع قد تم قبل مؤتمر السفراء بزيارة الشيخ صباح ، حيث كانت لسموه نظرة إلي الجانب الاقتصادي وأهميته وتم طرحه على الجانب الأميركي وسترون ثمراته الأولى أول شهر فبراير .

س: بعد سقوط النظام العراقي البائد تغيرت أولويات الكويت ، فبعد هذا المؤشر ما أبرز ملامح الدبلوماسية الكويتية من جميع النواحي؟ وهل هناك تعليمات جديدة ؟.

ج: بالنسبة للتعليمات ، فهذا شأن داخلي للوزارة وبالنسبة للتوجهات، فالعراق شأنه مهم جداً بالنسبة لنا وهو شغلنا الشاغل ونحن نتابعه عن كثب بكل تطوراته ، وموقفنا بالنسبة للعراق واضح وهو أهمية تسليم السلطة للعراقيين في أسرع وقت ممكن ، والآن مع اتفاق ١٥ نوفمبر حول تسليم السلطة الذي أيدناه ، نراه الطريق الصحيح لإنهاء حالة الاحتلال وتسلم الشعب العراقي لكامل سلطته ، وبالنسبة للدبلوماسية الكويتية فهذا هو خطنا بدعم انتقال السلطة للعراقيين وهناك أيضاً اجتماع دول

الجوار الذي سيعقد الشهر المقبل، وهل هناك تعليمات جديدة للعراق فنحن دائماً العراق ؟ شغلنا الشاغل ودائماً قيادتنا في الوزارة منهمكة في موضوع العراق ، ونتمنى من العراق أن يصبح دولة مسالمة في المنطقة ويعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه ونتمنى للشعب العراقي التوفيق لأنه كما تعلمون عانى على مدى ٣٠ سنة .

س: هل بحثتم قضية الديون العراقية ؟ .

ج: الكويت ليست الدولة الوحيدة التي لديها ديون على العراق ، وأعتقد أن هذه القضية ستحل بشكل جماعي ، ودولي من خلال نادي باريس لإيجاد حل مناسب .

س: وماذا بشأن التعويضات الكويتية ؟ .

ج: التعويضات أمر أساسي لأنه يوجد قرار من مجلس الأمن وهو ملزم وحددها بـ ٥٪ ، وغير وراد حالياً زيادة هذه النسبة أو النقص فيها .

س: ما وجهة النظر الأميركية بالنسبة للكويت بعد أحداث ١١ سبتمبر؟

ج: تابعتم زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد إلي واشنطن مؤخراً وشاهدتم مظاهر التكريم والحفاوة التي قوبل بها ، وهذه أكبر دلالة على نظرة الأمريكان للكويت ومكانتها ، ولابد أن نعرف جيداً أن علاقاتنا متينة وراسخة ومبنية على استراتيجية مصلحية ، ومصالح وتفاهم مشترك ، والأهم من ذلك أنها مبنية على الاحترام المتبادل ، وهذه العلاقة جداً متينة وقوية ، كما أن زيارة الشيخ صباح أثبتت مكانة الكويت وأبرزت تقدير الجانب الأميريكي لبلادنا ، من خلال مواقف الكويت بشكل إجمالي وعلى رأسها حرب تحرير العراق ، لأنه لولا مواقف القيادة الكويتية الحكيمة لما تحرر العراق ، وكان الشعب العراقي لا يزال حتى يومنا هذا رازحاً تحت وطأة النظام الطاغية ، وأنا كمعاصر للزيارة وحاضر

للاجتماعات لاحظت بشكل شخصي مكانتنا الخاصة عند الأميركان .

س: يتردد أن هناك مخاوف على مكانة الكويت لدى الأميركان بعد تحرير العراق ، وأن دورها قد انتهى فهل نقلتم هذا الأمر إلى واشنطن ؟ .

ج: ليس لدينا أي قلق في هذا الأمر ، لأننا نتمنى أن تكون لواشنطن علاقات قوية وجيدة مع عراق المستقبل ، وهذه العلاقات تصب في مصلحتنا ، ولا أعتقد أن أميركا كدولة عظمى ولها مكانتها العالمية حالياً ، تقيس علاقتها مع دولة على حساب دولة أخرى ، وعندما تكون لها علاقة واستراتيجية خاصة بالكويت هذا لا يمنع أن تكون لها علاقة واستراتيجية خاصة مع العراق ، وهذه العلاقة لن تنتقص من علاقاتنا مع الكويت ، وليس لدي أي خوف من انتقاص دور الكويت في واشنطن ، مع بروز العراق الجديد ، بل بالعكس ، سيكون هذا مكملاً لعلاقاتنا مع أميركا ولمنطقة ككل .

س: هل أدت الأعمال الإرهابية داخل العراق إلى إثارة المخاوف الأميركية ؟

ج: أميركا تسير في مخططهم الخاص بالاتفاق الذي وقع في ١٥ نوفمبر بين سلطة التحالف ومجلس الحكم العراقي ، وهو انتقال السلطة ، والخطة واضحة وفيها تواريخ محددة ، والحوادث التي تحصل هي أمر مؤسف ولن تؤثر في المخطط الأميركي ، وهم حددوا التواريخ لإنهاء حالة الاحتلال في يونيو المقبل ، وهذا الاستحقاق سيتم ، والشعب العراقي سيستلم سيادته بالكامل ومسؤولياته ،ونتمنى للأميركان التوفيق في ذلك .

س: وجه وفد الخزانة الاميركي وصندوق النقد والبنك الدولي القوانين الكويتية لتجريم عمليات جمع التبرعات وغسل الأموال فما رأيك ؟

ج: محاربة الإرهاب تكون على أكثر من جهة ، ولا تقتصر على الجانب الأمني ، خصوصا أن الإرهاب له تمويل ونحن منذ أحداث ١١ سبتمبر ،

والكويت واضحة جداً وحددت موقفها ، وهي ترى الحرب ضد الإرهاب ، وبالتالي يتوجب علينا أخذ خطوات لمكافحة هذه الظاهرة ، سواء كانت أمنية أو مالية أو تشريعية ، ونحن متعاونون مع واشنطن وشركاء في الحرب ضد الإرهاب ، وهم لم تكن عندهم انتقادات ضد بلادنا بقدر ما عندهم من ملاحظات في كيفية جمع التبرعات في الكويت وأهمية ضبطها للتأكد من عدم وصول هذه الأموال إلى أياد مجرمة ، وهذا الشيء يصب في مصالحنا لأننا لا نريد أن توجه التبرعات إلى هذه الأيادي ، ولذلك، يجب الأخذ بأي أمر سنستفيد فيه من الأميركان بهذا الخصوص مثلما يأخذون هم بنصيحتنا وفي ما يتعلق بغسل الأموال لدينا قوانين واضحة في هذا الأمر ونحن نسير بتطبيقها والبنك المركزي نشط في هذا المجال ، وأنا من موقع عملي لم أسمع انتقادات موجهة لقضايا جمع الأموال ، بل بالعكس يوجد تعاون في هذا الأمر .

س: ماذا عن إجراءات الولايات المتحدة بتبصيم الداخلين إليها وهل هناك استثناءات ؟

ج: لا ليس هناك استثناءات والإجراءات من ٥ الشهر الحالي أصبحت أسهل من الإجراء السابق الذي كان يجبر البعض على الانتظار ساعات للدخول ، أما الآن فالدخول أسرع لأن عملية التبصيم والتصوير ستتم على كاونتر الهجرة وسيدخل المواطن بسهولة ، والأميركان في الإجراء الجديد أضافوا دولاً جديدة لاتينية وآسيوية على هذا البرنامج ، وهدف الأميركان أن يشمل هذا البرنامج جميع دول العالم باستثناء الدول الأوروبية ، والنظام قبل ٥ يناير كان يشمل ٢٧ دولة والآن يشمل عدداً أكبر ، ونحن نعلم أن بعض مواطنينا يعانون من عملية الدخول والخروج من وإلى الولايات المتحدة ، ولكن يجب ألا ننسى ما أصابهم في ١١ سبتمبر ويجب ألا نقلل من أهمية قيام أي دولة باتخاذ ما تراه مناسباً لحماية أمنها وهذه

تصب في المحاولات الأميركية لحماية أمنها الوطني وأعلن أن مواطنينا ينزعجون من هذا الموضوع وأنا متفهم ذلك ، والأميركان واعون لهذه النقطة وإن هذه الإجراءات قد تسيء إليهم في الخارج ، ولهذا السبب تم تطبيق النظام الجديد الذي سيكون أسهل وأسرع للدخول والخروج من وإلى الولايات المتحدة .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ سالم جابر الأحمد الجابر الصباح
سفير دولة الكويت لدى سلطنة عمان حول مؤتمر
السفراء الرابع المنعقد بالكويت خلال الفترة من
١٥-١٦ فبراير ٢٠٠٤م

س: كيف تقيم المؤتمر الرابع للبعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج ؟ وما مدى الاستفادة منه ؟.

ج: كان فرصة ممتازة لتبادل الآراء بعد التغيير الذي حصل في العراق والمنطقة ، وهو توجه نحو التنمية بعد الاستقرار ، وهذا يشكل أساساً لمرحلة جديدة نحن مقبلون عليها، ومن ثمّ أتيحت للمسؤولين في الخارجية التعرف إلى وزير جديد هو سفير سابق ومناقشة الأوضاع معه، وبالتالي ، فإن اجتماعات من هذا النوع وبالذات اللقاءات التي حصلت بين السفراء وقادة البلد من سمو الأمير إلى سمو ولي العهد وسمو رئيس الوزراء وكل منهم قدم توجيهاته وآراءه المفيدة لكل سفير يخدم بلده في الخارج ، وأمر إيجابي للسفراء أن يجتمعوا لأننا كديبلوماسيين في الخارج لا نلتقي مع بعض لأننا بعيدون في دول مختلفة، ومن ثمّ فإن تبادل الآراء والخبرات لتطوير العمل في الخارجية ولتقديم آرائنا حول التوجه في السياسة الخارجية للبلد، لقد استفدنا من المؤتمر إلى جانب تبادل الخبرات وتلقي توجيهات جديدة ، استمعنا إلى وزراء الطاقة والإعلام والمالية والتجارة وهذا من الأمور المفيدة ،

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٤م ،العدد ١٣٣٥١ .

وأيضاً أعطينا وجهة نظرنا حول كيفية التعامل مع الزيارات الرسمية وكيفية تنشيط تسويق الكويت في الخارج .

س: النتيجة العملية الملموسة من المؤتمر تمثلت في إطلاق الدبلوماسية الاقتصادية ، لماذا تأخرت هذه الانطلاقة في اعتقادك ؟.

ج: تأخرت بسبب سيطرة الظروف الأمنية على الخارجية الكويتية وعلى النشاط الكويتي في الخارج ، فبسبب التهديدات التي كان يطلقها صدام حسين ضد الكويت كانت نسبة ٨٠٪ من الاهتمام تولى للوضع الأمني في الكويت وحماية الكويت وإيجاد دعم دولي لقضايا الكويت ، طبعاً بفضل الله زال الخطر ليس فقط عن الكويت بل عن دول المنطقة كلها ، كما زال الكابوس عن الشعب العراقي ، وحتماً فإن العراق بفضل كفاءة شعبه يستطيع أن يتطور في اتجاه المزيد من الاستقرار وهو ما نتمناه في المنطقة أن تستقر لتركز على التنمية بكافة جوانبها وخصوصاً تنمية الإنسان ، لأن الاحتياجات البشرية في المنطقة من تعليم وحرية ، وبيئة نظيفة تتطلب تركيزاً أكبر وإن شاء الله يحصل قريباً .

س: هل ترى أن الكويت اندفعت كثيراً في سياستها نحو العراق من مبدأ نقد الذات ؟.

ج: الواقع أن الكويت منذ البداية كانت واضحة في موقفها من العراق ومن واقع وقوفنا الدائم المستمر مع الشعب العراقي حتى في أيام صدام حسين ولا يمكننا إلا أن نقبل ما يقرره العراقيون لأنفسهم وأعتقد أن لديهم من الحكم بفضل ما مروا به من تجارب مريرة ما يمكنهم مع الوقت أن يحكموا أنفسهم .

س: هل تجاوزتم تماماً المرحلة السابقة لانتقال العراق من دائرة القلق والخطر إلى دائرة الدعم والمساندة ؟.

ج: تجاوزنا وتجاوزنا المرحلة هذه وما بقى لدينا حالة نفسية لدى

الشعب الكويتي وهي تحتاج بعض الوقت وتحتاج إلى توجيه أو توضيح إعلامي لكي يدرك المواطن أن عليه ألا يضع اللوم كله على الشعب العراقي لأنه مثله أيضاً ظلم من نظامه البائد ، لذلك فإن التقارب مع الشعب ربما يحتاج وقتاً أكبر من الوقت الذي تحتاجه الحكومات في علاقاتها الرسمية ، فالدعم الكويتي الخارجي للعراق بدأنا فيه وسنستمر .

س: ألسنا في حاجة إلى ضمانات ؟.

ج :لنطمئن إلى أن الكويت لديها من الضمانات التي تحتاجها ، من المجلس الأعلى للدفاع لمجلس التعاون الخليجي ، إلى الاتفاقيات الأمنية مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للدفاع المشترك ، وهي ضمانات موجودة ، وأعتقد أن هدف دول المنطقة وليس فقط الكويت أن يحصل أمن واستقرار لترسيخ مفهوم الأمن الجماعي في المنطقة ، وكيف يمكننا تحقيقه وأعتقد أن هذا يشمل تحقيق جميع دول المنطقة من دول مجلس التعاون إلى العراق إلى إيران لأننا مللنا من الحروب والنزاعات المستمرة وعدم الاستقرار وأصبحنا في حاجة إلى هدوء واستقرار نأمل أن يؤديا إلى إيجاد الحل للقضية الفلسطينية بفضل تركيز جهودنا عليها مجدداً وعدم الانشغال عنها بقضايا جانبية .

س: ما مستقبل العلاقات الخليجية – الإيرانية وما دور الكويت في تطويرها خلال فترة ترؤسها لمجلس التعاون ؟.

ج : الكويت تتبادل وجهات النظر مع دول مجلس التعاون ، وكما تعلمين لدينا مشكلة مع إيران سببها موضوع الجزر الإماراتية ، ومن ثَمّ نحن نسعى إلى حل المشكلة بصورة ودية ، وأعتقد أننا إذا تمكنا من حل المشكلة الإماراتية فإن التعاون مع إيران سيكون أشمل وأسرع ، وهذه أحد المعوقات، ولا أعتقد أن الدول الخليجية لديها مشاكل مع إيران كما أن لإيران رغبة في الانفتاح على مجلس التعاون ونحن نرغب أيضاً أنما لا بد أن نجد لنا حلاً في موضوع الجزر.

س: كيف تقيم العلاقة مع الولايات المتحدة ؟.

ج: بطبيعة الحال الولايات المتحدة دولة عظمى لها مصالح وطموحات ، ونحن أيضاً لدينا مصالح في المنطقة ومن ثمّ تعاوننا مع الأميركيين قائم على المصالح المتبادلة ، هم لديهم مصالح في تعاونهم معنا ونحن لدينا مصالح في تعاوننا معهم ، وأعتقد أن الجانبين مستفيدان من هذا التعاون .

س: بماذا تطالب ، كديبلوماسي ، الكويت خلال فترة ترؤسها الدورة الحالية لمجلس التعاون ؟.

ج: أود أولاً أن أتجنب أن يكون لدينا طموحات أكبر من الواقع ، فالكويت صحيح أن لديها الرئاسة حالياً لمجلس التعاون إنما يجب ألا ننسى أن الرئاسة الدورية ، وبطبيعة الحال فإن مجلس التعاون هو مجموعة دول ومن الضروري ضمان الاتفاق بين الدول الأعضاء لتحقيق الإجماع إزاء قضية من القضايا وتنشيط العمل المشترك هو أمل الكويت ولكن هذا يرجع إلى باقي الدول الأعضاء ، هل هي مستعدة إلى دفع التعاون الخليجي إلى الأهداف التي حددت له ولو بتواريخ قد ينظر إليها البعض باعتبارها متأخرة قليلاً كالسوق الخليجية المشتركة والعملة الخليجية ودائماً ما نستعجل فيها والكويت ستحاول إنما هي عضو من مجموعة دول ، وبطبيعة الحال سنحاول ونتمنى أن نقنع الجميع بالتحرك لأننا جميعنا نعاني الآن من موضوع تذبذب الدولار ونعاني من الوضع الاقتصادي ، صحيح أننا مرتاحون الآن للسوق النفطية ولكن الأسعار ستنخفض وبالتالي تجمعنا هموم مشتركة وأعتقد أن مسيرة المجلس مستمرة وهو ولله الحمد بعافيته وتواصله وإن كان ببطء.فإن البطء أفضل من الاستعجال ولا ننسى ضرورة موافقة جميع الدول الأعضاء .

س: كأنك تلمح إلى التحفظ العماني على الجواز الخليجي الموحد ، وما الدور الذي لعبته كسفير في مسقط لإقناع العمانيين ؟

ج : لم يكن لعمان تحفظات بل ملاحظات وتم الأخذ بها ومن ثمّ فإن موضوع الجواز الموحد على الطريق ومن الطبيعي أن يكون لكل دولة ملاحظات وأن يؤخذ بملاحظاتها ثم يتم الاتفاق على الشكل الذي يتفق عليه الجميع ، ولا أعتقد أنه سيكون هناك تأخير في إصدار الجواز الموحد بل أعتقد أن الأهم من الجواز الموحد هو ما سيحصل خلال أشهر من تنقل بالبطاقة المدنية ومن ثمّ لا نحتاج إلى جواز.

س: ماذا تذكر عن تجربتك في مسقط؟.

ج: عمان هي الدولة التي من المفروض أن تقتدى بها باقي دول مجلس التعاون من حيث هيبة القانون واحترام قانون المرور ، والالتزام بنظافة المرافق العامة ، أعتقد أنها مثال يجب أن يحتذى به وبالذات في الكويت .

س : ما أولوياتك لأسبانيا ؟.

ج : انظر إليها كبلد واع له ثقل في أوروبا وأخذ يلعب دوراً كبيراً فأسبانيا اليوم تختلف عن أسبانيا قبل عشر سنوات وهي بلا شك بلد يجمعنا به تاريخ مشترك وقريب من هموم العالم العربي والإسلامي ، وأعتقد أن تعزيز العلاقات مع أسبانيا شيء مهم للكويت ، وسأركز على الجانب الاقتصادي لتسويق الكويت ، فللشركات الاقتصادية أن تستفيد من موقع الكويت وفي المقابل نعالج مشاكل الاستثمارات الكويتية في أسبانيا والتي بودي ألا تكون عائقاً أمام العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، بل هي مرحلة مرت ولنستفد الآن من السوق الأسباني ولكن لا بد أن أطلع على ذلك على أرض الواقع .

مقابلة صحافية مع
سعادة السيد أحمد الكليب سفير دولة الكويت لدى جمهورية مصر العربية حول مؤتمر السفراء الرابع المنعقد في الكويت *

س: ما تقييمكم للعلاقات الكويتية ـ المصرية؟.

ج: عندما نتكلم عن العلاقات المصرية ـ الكويتية، فإننا نتكلم عن تاريخ طويل من الاحترام المتبادل والعلاقات العميقة الممتدة منذ الأزل والقائمة على مواقف مبدئية لم يحد عنها الطرفان، بل بالعكس زادت هذه المواقف صلابة في أوقات المحن، كما في محنة الكويت إبان الغزو، والكويت تقدر هذه العلاقة، ولمصر مواقفها المشرفة والقائمة على دعم الحق الكويتي، ونحن نعمل على تعميق أواصر هذه العلاقة والدفع بها قدماً، خصوصاً في الجانب السياسي والاقتصادي، ونحن كدبلوماسيين طموحنا أكبر من هذا من خلال اللقاءات الثنائية على كل الأصعدة، ويجب هنا أن أذكر بمزيد من الشكر مواقف مصر المشرفة والمواقف المشرفة للرئيس مبارك أثناء حرب تحرير العراق، والاعتداءات التي تعرضت لها الكويت من قبل النظام السابق بالصواريخ، وتأكيد مصر دعمها الحق الكويتي، وعدم المس بأمن الكويت، وقد برز موقف الرئيس المصري في ثلاث خطب رسمية عن حق الكويت والدفاع عن سلامة أراضيها، وكان ينصح في ذلك الوقت الرئيس العراقي بأن ينهج المنهج القويم في عدم المساس بالأمن الكويتي والأراضي الكويتية .

---

* جريدة القبس، الكويت، الصادرة بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٤، العدد ١٠٩٨٥ .

س: ما دوركم في تطوير هذه العلاقة؟.

ج: نقوم بدور جيد في هذا المجال من أجل توطيد هذه العلاقات على المستوى السياسي والاقتصادي، والعمل على إيجاد المزيد من التسهيلات بين كلا البلدين حتى نصل إلى ما نطمح إليه، وأن يكون هناك دفع للتعاون والتبادل التجاري، وهذا ليس بكلام يقال عبر وسائل الإعلام، ولكن الأرقام المعلنة والمعروفة لدى الجميع تثبت هذا الأمر، وهي ليست طموحنا، بل نحن نعمل من أجل الأفضل ولا ننسى هنا أن الكويت هي ثاني دولة عربية من ناحية الاستثمار في جمهورية مصر العربية .

س: وفي الجانب الكويتي؟.

ج: لا شك أن الكويت لا تستغني عن الخبرات المصرية، التي نستفيد منها دائماً، وفي وقت سابق ربما لم يكن هناك مجال لدخول المستثمر المصري أو العربي عامة، ولكن في الوقت الحالي الوضع تغير، فهناك تعديل بالتشريعات الكويتية لقبول المستثمر العربي والأجنبي أيضاً، ولا شك أن للقطاع الخاص المصري دوراً ومساهمة أكبر من خلال العلاقة التجارية المتبادلة، ولكن وبشكل آخر، يجب ألا ننسى أن هناك في مصر أرضاً خصبة للاستثمار العقاري أو التجاري أو إقامة المصانع، والكويت لها رأس مال من خلال أسهم كويتية في مصانع مصرية - مصرية أو مصرية - كويتية بشكل كبير، وهناك أكبر مشروع سيفتتح إن شاء الله، وهو مصنع الأنابيب، وسيحضر أحد المسؤولين الكويتيين الافتتاح عما قريب، ويعتبر هذا المصنع من أكبر المشاريع في المنطقة، وسيغطي معظم الاحتياجات العربية وليس مصر فقط، والكويت لها استثمارات على كافة الأصعدة، فهناك الفنادق الكويتية والمشاريع التنموية الصناعية والمراكز الطبية والاستثمارات الكويتية في المنشآت الصحية كمستشفى دار الفؤاد على سبيل المثال، والكويت لها أيضاً مشاريع جبارة في المجال السياحي كما في

المنطقة الواعدة بمرسى علم، ونعتقد أن هذه المنطقة سيكون لها شأن كبير خلال السنوات الخمس المقبلة، ومن ير هذه المنطقة يشعر بالفخر من ناحية التسهيلات التي قدمتها مصر، وكذلك دور المستثمر الكويتي من خلال مجموعة الخرافي التي وضعت حتى الآن بحدود ٣٠٠ مليون دولار، والمشروع يتكلف في حدود ١,٢ مليار دولار، ويمكن القول إن هناك ما يقرب من ٣ مليارات دولار كاستثمار كويتي في مصر .

س: التقيتم وزير الخارجية المصري أحمد ماهر أخيراً، هل حدثتنا عن هذا اللقاء؟.

ج: أوصلت له رسالتين من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ووزير الخارجية الشيخ محمد الصباح تعبيراً عن إدانة الكويت للاعتداء الذي تعرض له ماهر في القدس، والذي يضر بالمصالح الفلسطينية وصورة المسلمين والعرب أمام العالم، وتأكيد الكويت دعمها للموقف المصري ودعمها الدائم لخطط السلام، والبحث عن مخرج من المأزق الحالي لتحريك عملية السلام في المنطقة، من خلال الحفاظ على المصالح الفلسطينية، وطبعاً هذا ما أكده أكثر من مسؤول مصري من خلال مواقف مصر الريادية والقيادية التي لن تثنيها هذه الأعمال الجبانة التي لا يقوم بها إلا الضعفاء تجاه مصر الشقيقة .

س: هل هناك موقف خليجي موحد؟ وهل ستقدم الدول الخليجية ورقة عمل أو مقترحاً متفقاً عليه؟.

ج: هناك لجنة مشكلة من قبل مجلس التعاون لدراسة المسودات المقدمة من الدول الأعضاء بالجامعة، وهي حوالي ثماني مسودات، وهي مشاريع لتطوير عمل الجامعة، والفريق الخليجي سينتهي من إعداد تقريره في النصف الثاني من يناير، وهذه اللجنة مشكلة بناء على قرارات قمة الكويت .

س: وهل اتضحت الرؤية بالنسبة لمشروع التعديل الذي سيقدم لوزراء الخارجية؟.

ج: هناك العديد من المقترحات المقدمة من السعودية ومصر وعمان وقطر والسودان وليبيا، ولكن كلها في طور المشاريع ، وأعتقد أن ما سيقدم للوزراء هو مقترح معتدل، يجمع بين هذه الاقتراحات سيقدمه الأمين العام للوزراء، وأهم ما تتضمنه المقترحات التعديل على ميثاق الجامعة بشكل ملاحق، ولكن كل هذا في طور المشروع، وسيقدم للوزراء العرب للنظر في إمكان إقراره .

س: بالنسبة للقمة العربية المقبلة في تونس ترددت أنباء عن مطالبة كويتية بنقلها إلى القاهرة، ما مدى صحة مثل هذه الأنباء؟.

ج: لم يحدث مثل هذا الأمر ولم يأت على لسان أي مسؤول كويتي مثل هذه المطالبة، بالعكس، هناك أكثر من اجتماع دوري تم في تونس وحضرتها وفود كويتية ولا صحة لمثل هذا الكلام، ولم يبحث هذا الموضوع وهو عار تماماً عن الصحة .

س: بالنسبة لزيارة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى للكويت، هل تمت هذه الزيارة وفق وساطة عربية بعدما أثير من خلافات وتباين بين موسى والكويت؟.

ج: لا توجد أي وساطة، الأمين العام من حقه زيارة أي دولة عربية، والدعوة التي وجهت كانت لحضور القمة الخليجية وكان حاضراً إلى جوار ممثلين لمنظمات عربية وإقليمية أخرى، ومن ثمَّ لا يوجد شئ يمنع من دعوة الأمين العام، أما ما يدور في الكويت فهو آراء نحترمها ولكن لا يجب أن تخرج عن المصلحة الكويتية العامة، فمثلما كان هناك معارضة لزيارة موسى هناك آراء أخرى حريصة على زيارة الأمين العام سواء من قبل المسؤولين الكويتيين على كافة الأصعدة من سمو رئيس مجلس الوزراء

ورئيس مجلس الأمة أو من طوائف الشعب الكويتي .

س: ماذا عن نقاط الاختلاف في الفترة السابقة مع الأمين العام؟.

ج: يجب علينا أن نسمي الأمور بأسمائها، فالذي كان موجوداً هو اختلاف في وجهات النظر، ومن حق الدول العربية أن تختلف مع الجامعة في وجهات النظر ومع أمينها العام، وهناك إجراءات متبعة، ولكن لم تخرج العلاقة بين الكويت والأمين العام عن هذا الإطار، هناك وجهات نظر كويتية اتبعت الكويت الإجراءات الطبيعية في شأنها، ولكن الصحافة حرة لدينا في الكويت، فلا يوجد منع لمن يريد أن يعبر عن رأيه وعلينا أن نقوم نحن كمسؤولين كويتيين بتوجيه العلاقة بما يحترم المصلحة الكويتية ويحقق أهدافنا .

س: وماذا عن مطالبات الكويت بتعيين أمناء عامين مساعدين من دولة الكويت؟.

ج: هذا حق كويتي يجب أن يتحقق، الكويت لم تأخذ نصيبها في الجامعة العربية بالنسبة لكوتة كل دولة، لم يعين كويتي كأمين عام مساعد منذ إنشاء الجامعة العربية إلى الآن، فإذا طالبنا فهذا حق للكويت سيتحقق بإذن الله في القريب العاجل، وهذا من الأشياء الأساسية وسنرى تطبيقه وفق المباحثات التي حدثت في الكويت وبالأخص بين الأمين العام وسمو رئيس مجلس الوزراء، وأعتقد أن هناك تفهماً من الأمين العام لهذا الموضوع الذي سيعرض على مجلس الجامعة لإقراره في اجتماع قادم سواء كان في فبراير أو بعده .

س: البعض يرى أن هناك عودة للدبلوماسية الكويتية للعب دور أكبر في المنطقة العربية عما كانت تلعبه في المرحلة السابقة؟.

ج: للدبلوماسية الكويتية دور فعال دائماً، فلنا وجودنا في المحافل

الدولية والإقليمية والعربية، والدليل هو تواجد الكويت في هذه المحافل فلم تخرج قمة وإلا وكان لقضايا الكويت وجود، سواء في موضوع الأمن الخارجي الكويتي أو حتى قضية الكويت الرئيسية المحورية وهي قضية الأسرى، وهذا نتاج سياسة حكيمة لاقت الاحترام الدولي والعربي والإقليمي .

س: في القمة العربية المقبلة من تتوقعون أنه سيشغل مقعد العراق؟.

ج: أقر المجلس الوزاري الأخير بشغل المجلس الانتقالي لمقعد العراق في الجامعة، وسيحضر ممثل عن الانتقالي جميع الاجتماعات العربية بما فيها القمة .

س: ولكن من يجلس من العراقيين إلى جوار الزعماء؟.

ج: هذا الأمر سيحدده الشعب العراقي، وليس للجامعة العربية أو الدول العربية دخل في مثل هذا الأمر، فهو بيد الشعب العراقي ومجلس الحكم ،فمثلما قبل العرب بوزير خارجية العراق في اجتماع وزراء الخارجية، فإن مسألة من يشغل هذا المقعد يحدده مجلس الحكم وليس أي جهة أو دولة عربية أخرى .

مقابلة صحافية مع
سعادة السيد مجدي الظفيري سفير دولة الكويت في الجمهورية الإيرانية الإسلامية حول مؤتمر السفراء الرابع المنعقد في دولة الكويت *

س: إذا بدأنا من حقل الدرة فماذا تقول ؟.

ج: الموضوع فيه شق قانوني ينطلق من إرادة سياسية ورغبة إيرانية في حله بشكل جذري .

س : وهل أنت متفائل بالوصول إلى هذا الحل ؟ .

ج : أنا متفائل ، وتفاؤلي ينطلق من تجاوز الطرفين الكثير من العقبات، وألمس رغبة إيرانية في إيجاد حل ، وكما قلت هناك جوانب فنية ، والمباحثات تتقدم بشكل يكرس تفاؤلي .

س : تردد أن هناك نية ما للجوء إلى محكمة العدل الدولية ؟ .

ج : كما قلت سيحل الموضوع عبر المباحثات ، ولن نكون في حاجة إلى تحكيم دولي ، لأن هناك رغبة سياسية ، وتجاوباً إيرانياً كفيلين بوصول موضوع الجرف القاري إلى دائرة الحل النهائي .

س : ومشروع استيراد الغاز من إيران ؟ .

ج: قطعنا شوطاً كبيراً ووصلنا إلى المراحل النهائية ، والموضوع يحتاج إلى جلسة أو جلستين .

س : عرضت الكويت احتساب السعر على أساس السعر العالمي ، وقيل إن إيران رفضت ، فهل تنازلت إيران عن هذا الشرط ؟ .

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٤ ، العدد ٩٩٥٠ .

ج : لا تنازل في مثل هذه الموضوعات ، أو الاتفاقات ، الموضوع يخضع لقواعد التعامل التجاري ، وهناك مشاريع تطرح وكلها تنطلق من طبيعة تجارية ، إذن لا مجال لتنازل أو ما شابه .

س : هل هناك وفود أو جلسات ستعقد قريباً ؟ .

ج : قريباً جداً إن شاء الله ستعقد مباحثات بين الطرفين ، وسيقوم وفد كويتي بزيارة طهران لهذا الغرض .

س : وأي نوع من الغاز تعتزم الكويت استيراده ؟

ج : هناك نوعان من الغاز ، وبلادنا تحتاج إلى النوعين ولا توجد أي مشكلة في هذه النقطة .

س : إذن ماذا ستتناول المفاوضات المقبلة ؟ .

ج : آلية السداد والنقل وأؤكد أن سعر الغاز سيكون حسب السعر العالمي السائد .

س : واتفاق المياه ؟.

ج : توقيع اتفاقية جلب المياه من إيران تعبير عن إرادة وحاجة ، ونحن لا نوقع اتفاقات من أجل البهرجة الإعلامية بل نوقع الاتفاقات في ضوء جدواها ومردودها ، والقيادة السياسية تعطي أولوية خاصة لموضوع المياه لأنه موضوع حياة وأمن .

س : وهل ترى أنه تأخر كثيراً في ظل هذه الحاجة والظروف ؟.

ج : نعم تأخر المشروع لكنه تأخر مطلوب .

س : ومتى يرى النور ، أو متى نشرب مياهاً عذبة من إيران ؟.

ج : سينفذ المشروع وفق الحد الأدنى للمدة المطلوبة لتنفيذه ، فنحن جادون وبشكل كامل ، وهناك تحمس إيراني كبير لإنجاز مشروع المياه ،

وبمجرد التصديق على الاتفاقية من الجانب الإيراني سيبدأ العمل في التنفيذ .

س: هل هناك معارضة أو أي تحفظات تحول دون التصديق على الاتفاقية ؟.

ج: هناك حماس إيراني ولا توجد أي من أنواع المعارضة بشأن هذه الاتفاقية .

س: وكيف تنظر لمثل هذا المشروع ؟.

ج: هو أكبر مشروع في تاريخ المنطقة ويعكس ويجسد علاقة استراتيجية بين البلدين ، وليس علاقة عادية فقط، وأستطيع التأكيد أن هذا المشروع يجسد إيران كشريك حقيقي استراتيجي .

س: في ظل الشراكة الاستراتيجية هل هناك تعاون حول الأوضاع العراقية ؟.

ج: هناك آلية لدول الجوار للتنسيق فيما بينها ، وهذه الآلية تحدد مستقبل ونمط العلاقات بين هذه الدول ، وأستطيع القول إن الكويت وإيران كانتا ضحية النظام العراقي ، فهمومنا مشتركة ومشاكلنا واحدة، ولذا فهناك أرضية تفاهم مشتركة .

س: وماذا تحمل الأيام المقبلة على صعيد علاقات البلدين ؟.

ج :نجتهد لتكون لنا استثمارات في السوق الإيرانية ، فهناك محاولات للتحول لسياسة السوق داخل إيران وأجدها فرصة كبيرة لرأس المال الكويتي سواء من خلال مشاريع استثمارية أو مشاريع مشتركة مع الجانب الإيراني .

س: إيران إذاً ستكون سوقاً واعدة لرأس المال الكويتي ؟.

ج: ليست سوقاً واعدة بل هي سوق رئيسية وأساسية في المستقبل .

س: متى يزور وزير المالية د. النوري إيران ؟ .

ج: سيقوم د. محمود النوري ممثلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبار أن الكويت رئيسة القمة الحالية ، للتعبير عن التضامن مع الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني بسبب مأساة زلزال بام ، كما سيتناقش د. النوري حول سبل تخفيف المعاناة والمشاركة الخليجية في هذا الشأن والتي تبلغ نحو ٤٠٠ مليون دولار قررت دول الخليج تخصيصها لمساعدة الحكومة الإيرانية ، وهناك مغزى وراء تخصيص هذا المبلغ من قبل دول الخليج يعكس الإحساس بالمسؤولية تجاه إيران في استقرار المنطقة .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد عبد الله الطويل وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت حول استراتيجيات السوق التطويرية لحماية المستثمرين وقضايا أخرى *

س: ما رأيكم في الأداء الحالي لسوق الكويت للأوراق المالية وكيف تنظرون إلى إجراءات التطوير التي يمر بها حالياً ؟.

ج: الأداء الحالي لسوق الكويت للأوراق المالية في أحسن حالاته، وتؤكده المؤشرات الرقمية للتداول فلا أبالغ إذا ذكرت أنه حقق مستويات قياسية لم يسجلها من قبل خلال مسيرته التي جاوزت عقدين من الزمن ، فقد بلغت نسبة الزيادة في الكمية المتداولة من الأسهم خلال عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ م- حتى تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٣ م(٦٧,٢ ٪) كما بلغت نسبة الزيادة في قيمة الأسهم المتداولة عن نفس الفترة (١٢٤,٧) وهو ما يعكس ليس فقط زيادة حجم التداول وإنما ارتفاع أسعار الأسهم أيضاً وهو ما يعكسه الارتفاع الملحوظ في المؤشر السعري بنسبة ٩٢,٩٪ حيث بلغ ٢٣٧٥,٣ نقطة في عام ٢٠٠٢ م، وصعد إلى ٤٥٨١,١ نقطة في عام ٢٠٠٣ حتى تاريخ ١٠/١٢ / ٢٠٠٣ م من جهة أخرى فقد ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق بنسبة ٦٢,٦ ٪ حيث بلغت ١٧,٤ مليار دينار تقريباً حتى تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٣ م، ومما لاشك فيه أن النشاط الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام الماضي هو

---

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٤ م، العدد ١٠٠٣٢/ ٤٤٧٨ .

محصلة مجموعة من العوامل الإيجابية المؤثرة على التداول والتي دفعت به إلى تلك المستويات القياسية ، نذكر من بين تلك العوامل الاستقرار الذي تشهده المنطقة سواء على الصعيد الأمني أو السياسي ، وارتفاع أسعار النفط مما نجم عنه زيادة الإيرادات النفطيــة ومن ثم انعكاس ذلك على الميزانية العامة للدولة وزيادة الإنفاق ما يترتب عليه زيادة متوسط الدخل الفردي ، ومن ثم زيادة إقباله على الاستثمار ، وقد قامت إدارة السوق بوضع استراتيجية تطويرية شاملة لمدة أربع سنوات تمتد من عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ وقد باشرت بالفعل في تنفيذ إجراءات تطويرية شملت كافة القطاعات التي يضمها السوق هادفة بذلك إلى تحقيق كفاءة الأداء وتوفير الحماية للمستثمر في الأوراق المالية وقد انعكست الجهود التطويرية التي قام بها السوق خلال العام الحالي في الطفرة التي حققتها مؤشرات التداول كما سبق أن بينا ذلك ، ويتوقع أن استمرار جهود السوق المبذولة لتطويره على هذا النهج الذي لمسناه ، سيدفع به إلى مقدمة الأسواق المالية النامية على المستوى الإقليمي ، وهو ما نصبو إليه جميعاً مسؤولين ومستثمرين .

س: تحدثتم في وقت سابق عن تصور لتعديل المرسوم الأميري الخاص بتنظيم سوق الأوراق المالية الصادر عن ١٩٨٤ وذلك لتنظيم سوق المال في الكويت فما هي تطورات التعديل المقترح وأين وصل الآن ؟.

ج: يعتبر المرسوم الأميري الذي صدر بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٣ بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية بمثابة الإطار الذي ينظم عمل السوق ويحدد صلاحياته ، وقد أعقب صدور هذا المرسوم صدور قوانين ومراسيم وقرارات أخرى تناولت الدور الذي يقوم به السوق ، إن تعديل المرسوم الذي ينظم عمل السوق ينطلق من قاعدة أساسية تتمثل في الرسالة أو

الهدف من إنشاء السوق وما إذا كانت الصلاحيات التي يتمتع بها السوق في ظل هذا المرسوم تكفي لتحقيق الرسالة أو الهدف من إنشائه أم لا وتشمل فكرة التعديل التطورات والمستجدات التي طرأت خلال العشرين سنة التي مرت منذ إنشاء السوق وتشمل كذلك وضع القواعد اللازمة لمواجهة المشكلات التي استجدت ، وبالإضافة لكل ذلك فإن التعديلات اللازمة يجب أن تتم في إطار التشريعات والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي وأهداف التنمية الاقتصادية بحيث تتفاعل معها بما يعود بالنفع ويحقق المصلحة العامة ، لقد تم وضع خطة عمل طموحة للسوق تغطي السنوات الأربع القادمة وهذه الخطة تشمل ضمن محاورها الرئيسية تطوير التشريعات ذات الصلة بعمل السوق على مستويات مختلفة فهناك بعض الأمور التي تتطلب استحداث قواعد جديدة بموجب تشريعات بمرتبة القانون وبعضها الآخر يمكن استحداثه بأدوات أقل كالقرارات الوزارية أو قرارات من لجنة السوق ، ويتم التعامل مع كل حالة بما يناسبها من قواعد وفق تصور شامل لمجموع القواعد التي نحتاجها والشكل أو الأداة التي تصدر بها، وهكذا فإن تعديل المرسوم الذي ينظم عمل السوق يأتي ضمن الأهداف الرئيسية لخطة عمل السوق وتقوم إدارة السوق حالياً بجهد كبير لإنجاز أهداف هذه الخطة بشكل متوازٍ بحيث يحقق في النهاية الهدف لصالح السوق والمتعاملين فيه .

س: هل من جديد فيما يتعلق بموضوع شركات الطيران الجديدة ؟.

ج: إن شركات الطيران الجديدة ما زالت في مرحلة التأسيس وتقديم دراسات الجدوى وفقاً للتنظيم والضوابط التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة مع الإدارة العامة للطيران المدني .

س: كيف تصفون علاقة وزارة التجارة الحالية بالشركات الكويتية؟ وهل هناك أي مشكلات في هذه العلاقة في الوقت الحالي؟.

ج: إن العلاقة بين وزارة التجارة الحالية بالشركات الكويتية كانت وما زالت علاقة عمل جيدة وإذا كان هناك بعض الاختلافات في تفسير تطبيق القانون لا يعني ذلك علاقة غير جيدة .

س: ما الجديد فيما يتعلق بموضوع قانون الشركات التجارية المطور؟.

ج: إن قانون الشركات التجارية المطور موجود حالياً في إدارة الفتوى والتشريع لعمل الصياغة القانونية حيث أنهت الوزارة التعديلات المطلوبة كما أن المذكرة الإيضاحية للقانون في مراحلها النهائية .

س: قضية المنطقة التجارية الحرة أخذت حيزاً كبيراً من وقت واهتمامات وزارة التجارة والصناعة الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المنطقة من جهة وعلى سمعة دولة الكويت من جهة أخرى فما هو الحل المرتقب لهذه القضية والذي يتوقع له أن يرى النور قريباً؟.

ج: نود الإحاطة بأن الوزارة حرصت منذ إنشاء المنطقة الحرة على متابعة أعمال الشركة المديرة للمنطقة الحرة وذلك لضمان تنفيذ العقد المبرم بين الوزارة والشركة المديرة للمنطقة ، ولما تبين للوزارة بأن الشركة قد قامت بممارسة بعض المظاهر والممارسات المخالفة للعقد رفعت الوزارة تقريرها إلى مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بهذا الشأن ، ثم أصدر مجلس الوزراء قراره رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن معالجة المخالفات التي ارتكبتها الشركة وبتكليف وزير التجارة والصناعة بمخاطبة الشركة الوطنية العقارية للعمل على تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء ومتابعة التنفيذ من قبل الوزارة وإحاطة المجلس بما تم عمله بهذا الخصوص والوزارة ومنذ ذلك التاريخ تعمل جاهدة بالتنسيق مع جميع الأطراف المشتركة لتنفيذ ومتابعة كافة القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء الموقر بهذا الشأن .

س: هل لنا التعرف إلى أهم الخطوات التي تم تنفيذها منذ توليك هذا

المنصب التي من شأنها تنشيط التجارة وفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب ورؤوس الأموال المهاجرة وغير المهاجرة ؟.

ج: كان هناك اهتمام كبير من قبل الوزارة وكذلك من مجلس الوزراء حول أهمية قانون المستثمر الأجنبي وتفعيله بأسرع وقت لمواكبة التطورات العالمية المتلاحقة وتزامناً مع الأوضاع السياسية والاقتصادية على الصعيد الإقليمي وترجمة لذلك فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠٦/ ١) الذي يوضح الأنشطة والقطاعات التي يجوز للمستثمر الأجنبي مزاولتها وهي :

١- الصناعات عدا مشروعات البنية التحتية في مجالات المياه أو الكهرباء أو الصرف الصحي أو الاتصالات .

٢- إنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات البنية التحتية في مجالات المياه أو الكهرباء أو الصرف الصحي أو الاتصالات .

٣- المصارف وشركات الاستثمار وشركات الصرافة التي يوافق بنك الكويت المركزي على النظر في تأسيسها .

٤- شركات التأمين التي توافق وزارة التجارة والصناعة على تأسيسها

٥ - تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات .

٦- المستشفيات وصناعة الأدوية .

٧ - النقل البري والبحري والجوي .

٨- السياحة والفنادق والترفيه .

٩- الثقافة والإعلام والتسويق عدا إصدار الصحف والمجلات وفتح دور النشر .

١٠- المشاريع الإسكانية المتكاملة وتطوير المناطق عدا المضاربة في العقارات .

١١- الاستثمارات العقارية عن طريق مساهمة المستثمر الأجنبي . في شركات مساهمة كويتية وفقاً لأحكام القانون رقم(٢٠) لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه ، ويعد هذا القرار هو الانطلاقة الحقيقية لانفتاح الكويت اقتصادياً واستثمارياً على العالم الخارجي والخبرات الأجنبية المتطورة بشتى المجالات سواء صناعية أو خدمية وغيرها ، وكذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠٦/ ٢) الذي يوضح الشروط لتملك الأجانب نسبة ١٠٠٪ في رأس مال الشركات ، وهذا الموضوع كان محل اهتمام بالنسبة للقطاع الخاص الكويتي ومحوراً أساسياً لمتطلبات الاستثمارات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الكويت ويترك لهم الحرية والمسؤولية في إدارة استثماراتهم بطريقة تنافسية ، ولما لموضوع الاستثمار الأجنبي من أهمية خاصة حرصنا طرقه ومناقشته وتسويقه في جميع اللقاءات الرسمية التي تمت بين وزارة التجارة والأطراف الأخرى سواء كانوا وزراء من الدول الزائرة أو اللقاءات المتعاقبة مع السفراء الأجانب ورجال الأعمال والمستثمرين الزائرين لدولة الكويت ، وقد تم في هذه اللقاءات إعلان البدء في نشاط الاستثمار الأجنبي في الكويت وتوضيح مزايا القانون ونبذة عن دولة الكويت التي تتمتع بمناخ استثماري جاذب على جميع المناحي سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بنية تحتية وموقع استراتيجي يميز دولة الكويت عن غيرها .

الحديث الذي صرح به معالي السيد عبد المنعم مبروك سفير جمهورية السودان لدى دولة الكويت بمناسبة انتهاء مهام عمله *

س: كان مقرراً أن تعقد اللجنة العليا المشتركة اجتماعها الأول في الكويت هذه الأيام برئاسة وزيري خارجيتي البلدين ، ولكنه تأجل إلى موعد آخر ، فمتى سيكون الاجتماع في الموعد الجديد ؟.

ج: إن اللجنة العليا المشتركة بين البلدين الشقيقين برئاسة وزيري خارجيتي البلدين تعتبر بمثابة تتويج للتطور الإيجابي والتقدم الذي حققته العلاقات بين البلدين .

وستكون هذه اللجنة بمثابة مظلة لرعاية التعاون المشترك في كافة المجالات وتذليل ما قد يعترضه من صعوبات .

وكان مقرراً أن يزور الكويت في النصف الثاني من شهر يناير الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية السودان ، ولكن نظراً لارتباطات الوزيرين فقد تم الاتفاق على تأجيل الزيارة إلى الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل .

وهذه الزيارة ستشكل دفعاً قوياً للعلاقات السودانية ـ الكويتية واستكشاف آفاق جديدة سواء في مجالات التعاون الثنائي أو مجالات الاستثمار وغيرها من المجالات .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣١/ ١/ ٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٣٧٣

ومن المعالم المهمة التي لابد من ذكرها الآن ، أن الإطار القانوني والتشريعي للاتفاقات الثنائية بين السودان والكويت والتي تم إبرامها خلال السنوات الأربع الماضية والتوقيع عليها قد تمت إجازتها من قبل المؤسسات التشريعية في البلدين ، وليس بالتحديد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني واتفاقية منع وتجنب الازدواج الضريبي ، واتفاقية تشجيع الاستثمار ، واتفاقية التعاون في مجال الشباب والرياضة ، واتفاقية النقل الجوي ، بالإضافة إلى أكثر من سبع مذكرات تفاهم بين المجلس الوطني في السودان ومجلس الأمة الكويتي ، وبين وزارتي الأوقاف ، ومذكرة تفاهم للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية ، ومذكرة تفاهم في مجال الثقافة ، وبروتوكول تعاون بين غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد أصحاب العمل في السودان ، إلى جانب مذكرة تفاهم بين محافظة أم بنتا في السودان ومحافظة الجهراء تم التوقيع عليها خلال زيارة الشيخ علي الجابر الأحمد محافظ الجهراء إلى السودان .

وأيضاً نستطيع أن نرصد في هذا المقام عدداً من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين على أعلى المستويات والتي عكست روح ومستوى ما بلغته العلاقات الثنائية ، فقد زار السودان أكثر من ٦٠ وفداً كويتياً على أعلى المستويات نذكر من أهمها زيارة رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ، ثم زيارة لجنة الصداقة البرلمانية ، وزيارة الشيخ محمد الصباح وزير الخارجية ، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ، علاوة على عدد من المشاركات الكويتية في مؤتمرات عديدة عقدت في السودان ، وزيارات أخرى متبادلة على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات واتحادات أخرى .

ومن الجانب السوداني زار الكويت ما يزيد على ٦٥ وفداً على أعلى المستويات ، منها زيارة رئيس المجلس الوطني ، والرئيس عمر حسن البشير إلى الكويت في فبراير ٢٠٠١ ، والتي أرست ودعمت العلاقات

الثنائية ، ثم زيارة الرئيس الثانية لتهنئة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد بسلامة العودة بعد التعافي .

ونحن وباختصار ننظر بارتياح كبير وباطمئنان وبثقة وبتفاؤل إلى مستقبل العلاقات السودانية الكويتية ، وهي مرشحة ومؤهلة لأن تكون علاقات نموذجية يحتذى بها في تأسيس واقع جديد يستوعب متغيرات العصر والتطورات الإقليمية والدولية ويمهد أيضاً لتفعيل التعاون المشترك وفتح أبواب الاستثمار والتجارة بين البلدين ، خاصةً أن العالم مقبل على عولمة مكتسحة لكل الفضاءات ، وبالتالي ستكون هذه العلاقات قاعدة قوية نستطيع من خلالها أن نتكيف مع التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة .

س: لوحظ في الفترة الأخيرة تكثيف الاتصالات بين المسؤولين في البلدين على أعلى المستويات عبر رسائل خطية من الرئيس السوداني لسمو الأمير ولسمو رئيس مجلس الوزراء ووزيري خارجيتي البلدين ، ماذا تعني هذه الاتصالات المباشرة ؟.

ج: أولاً هذه الاتصالات تعكس الحيوية ومدى التنسيق والتفاهم الذي حققته هذه العلاقات .

والتواصل بين القيادات السياسية في البلدين لم ينقطع وهو مستمر بشكل منتظم ، ومن هذه الرسائل المتبادلة بين القيادات السياسية في البلدين تم بحث كثير من قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين ، وأيضاً التشاور والتنسيق حول قضايا تهمنا وبحث التطورات في الشأن العربي ومتابعة كل الأحداث التي تشهدها المنطقة .

وهذا التواصل المباشر والمتصل لعب دوراً مهماً في خلق أجواء إيجابية وإقامة قنوات ثابتة دائمة للتواصل والتفكر والتشاور بين القيادتين مما انعكس بصورة إيجابية على أوضاع العلاقات وخلق قاعدة قوية وراسخة

في نمو هذه العلاقات وتطورها في كافة المجالات .

ونحن في السودان نتفهم كافة قضايا الكويت وندعمها ، كما أن الكويت تتفهم قضايا السودان وعلى رأسها قضية السلام ووحدة السودان .

والسودان سيظل يدعم أمن واستقرار الكويت بنفس القدر الذي تدعم فيه الكويت وحدة واستقرار السودان .

س: وكيف هي العلاقات في المجال الاقتصادي وبرامج التنمية بين الكويت والسودان ؟.

ج: من المهم أن نتذكر دائماً أن للكويت حضوراً قوياً في السودان خاصةً في برامج التنمية ومشروعات اقتصادية كثيرة .

ونحن أيضاً بصدد تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني ، وسيكون للكويت دور مهم في قضية معالجة ديون السودان على المستوى الدولي بعد توقيع اتفاقية السلام .

والكويت ظلت سباقة دوماً في تقديم العون الاقتصادي للسودان ، والذي تقف شاهدة عليه مشروعات التنمية في السودان وأبرزها مشروع سكر كنانة الذي يتحدث الآن عن مدى النجاح المشترك في المشروعات العربية المشتركة ، لأن الكويت من أكبر المساهمين في مشروع سكر كنانة بالإضافة إلى مساهماتها في مشروعات الطاقة والمشروعات العقارية والزراعية ، خاصةً وأن السودان يشهد نهضة استثمارية قوية خاصةً بعد دخول البترول في الدورة الاقتصادية وبعد توقيع اتفاقية السلام التي ستؤدي إلى استقطاب مزيد من رؤوس الأموال ، ولا تزال الكويت وكعهدها دائماً تلعب دوراً رئيسياً في دعم قضية التنمية ، ونستذكر دائماً وبكل الخير الدور المؤثر لدولة الكويت في قضية التنمية في السودان سواء من خلال الدعم الثنائي أو مشاريع التنمية التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية ، وهو دور رائد ومقدر .

وأخيراً نتذكر بالتقدير مساهمة الكويت في تمويل سد مروى وهو مشروع استراتيجي سيوفر أكثر من ١٧٥٠ كيلوواط من الطاقة في السودان وستكون له انعكاسات مهمة على كافة نواحي الحياة .

ونتوقع أيضاً مشاركة الكويت في دعم مشاريع التنمية والإعمار في جنوب السودان لتعزيز وحدة السودان .

وحتى على صعيد القطاع الخاص نستطيع أن نتحدث أيضاً عن انفتاح كويتي على السودان حيث يتواجد في السودان عدد كبير من المؤسسات الاستثمارية بدأت فعلاً بنشاطات ضخمة سواء في مجال البنية التحتية أو مجالات الاستثمار المختلفة ، والمجال مفتوح خاصةً وأن السودان يقدم كثيراً من الحوافز والمميزات الاقتصادية حيث الاستقرار الاقتصادي بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأولها صندوق النقد الدولي ، وكذلك الاستقرار في سعر صرف العملة أمام الدولار وانخفاض مستمر في نسبة التضخم ووجود قانون متميز في تشجيع الاستثمار في السودان وتوفير مزايا وفرص كثيرة منها إعفاءات جمركية وإدخال العملة وحتى تصدير رأس المال .

وفي المجال التجاري ورغم أن هذا الجانب بين البلدين دون المستوى المطلوب والطموح في جانب التبادل التجاري لأسباب كثيرة ، ولكن الاتفاقيات التجارية ومن بينها اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة التي تم التوقيع عليها في الخرطوم بين البلدين في العام الماضي ستكون إطاراً قوياً لدعم التبادل التجاري ، وكذلك تسيير الخطوط الجوية والبحرية سيعزز من خلال اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين البلدين من تطور ونمو العلاقات التجارية .

ومن الأمور التي لابد من الإشارة إليها مشاركة الكويت في معرض الخرطوم الدولي السنوي للمرة الرابعة على التوالي والذي كان له مردود

إيجابي ، وفي هذا العام حيث يقام المعرض سنوياً في شهر فبراير ستشارك أكثر من ٣٠ شركة ومؤسسة كويتية ، وكل هذا يساهم في دعم العلاقات التجارية ويساهم في توسيع مجالات التبادل التجاري .

س: وما هي الرؤية السودانية في شأن تطوير آليات عمل جامعة الدول العربية والمشاورات العربية الدائرة في هذا الشأن ؟.

ج: ظل السودان دائماً يدعو ولا يزال لتطوير جهاز جامعة الدول العربية وأسلوب عمل أجهزة الجامعة ، وهو كما بعض الدول الشقيقة لديه مبادرة في هذا المجال مطروحة مع عدد من المبادرات العربية الأخرى ، لأن الجامعة العربية الآن تحتاج فعلاً إلى مراجعة سواء في الميثاق أو غيره في سبيل مواكبة التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية وتفعيل العمل العربي خاصةً ونحن نواجه تحديات متعاظمة ، وكذلك في سبيل إرساء دور فاعل ومؤثر لجامعة الدول العربية سواء فيما يتعلق بالقضايا العربية أو على صعيد التفاعل العربي الإيجابي مع الأوضاع الإقليمية والدولية المستجدة .

لهذا نؤمن ونعمل لتفعيل دور الجامعة العربية من خلال مراجعة الميثاق ومن خلال استحداث آليات جديدة تواكب العصر وهذا أمر أصبح ملحاً وضرورياً خاصةً في ظل وجود التحديات التي تواجه الأمة العربية .

س: وكيف تسير عملية السلام في جنوب السودان ؟ وماذا تحقق حتى الآن ؟ وماذا عن الدور الأمريكي في هذه العملية خاصةً بعد اكتشاف النفط في الجنوب السوداني ؟.

ج: إن السلام بالنسبة لنا يشكل خياراً استراتيجياً لا نكوص عنه ، والمفاوضات التي تتم في إطار منظمة « الإيغاد » حققت خطوات وتطورات مهمة .

ونحن متفائلون وحريصون لأن عملية السلام مطلب شعبي في السودان وآن للحرب أن تضع أوزارها من أجل مستقبل أفضل واستقرار

دائم ، وهناك جهد إقليمي ودولي في سبيل إنجاز هذا الاتفاق .

وفي إطار عملية السلام نحن ننظر بكثير من التقدير للدور العربي والدور المؤازر للسودان وللحفاظ على وحدة السودان واستقراره .

أما بالنسبة لما يقال ويتردد عن دور أمريكي فإن الولايات المتحدة تلعب دوراً مؤثراً وإيجابياً في دفع عملية السلام في السودان ، وعلى مستوى العلاقات الثنائية فإنها تشهد تطورات إيجابية .

ونحن متفائلون أن الاهتمام الأمريكي والدعم الأمريكي تجاه القضية سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام في السودان .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
في دولة الكويت حول الوضع الراهن في البلاد . *

س : ما أبرز المواقع التي شملتها الجولة ؟.

ج : قمت بزيارة إخواني رجال الأمن المسؤولين عن الحدود وجميعهم على استعداد ولا توجد لدي أية ملاحظات ، وأنا عن نفسي مطمئن من الوضع الذي شاهدته .

س : متى سيتم الإعلان عن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية ؟.

ج : الهيكل التنظيمي سيعلن عن قريب ، والقادة يقومون بتجهيز هذا الهيكل الذي يحظى بمتابعة من وكيل الوزارة الفريق ناصر العثمان ، وسوف يرى النور قريباً .

س : الشيخ الدكتور محمد الصباح وزير الخارجية أعلن عن مبادرة لتسهيل إجراءات الفيز ؟.

ج : لقد تم اللقاء مع المسؤولين من غرفة التجارة ووزارة المالية والأخوة المسؤولين في الإدارة وتم الاتفاق على آلية لتسهيل هذه المهمة .

س : هل هناك دفعة جديدة من الضباط المرقين إضافة إلى العدد الذي تمت ترقيته في الأسبوع الماضي ؟.

*** جريدة الرأي العام ، الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٣٧٥ .**

*** * قام سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة الكويت ، بجولة تفقدية للحدود الشمالية للبلاد بمناسبة عيد الأضحى المبارك .**

ج: الدفعة شملت المسؤولين بالترقية ، وهناك دفعات قادمة ولكن سوف يتم الإعلان عنها في الوقت المناسب .

س: ماذا تم في شأن بدلات العسكريين في وزارة الداخلية ؟.

ج: عن قريب ن وهي الآن تدرس في لجنة في مجلس الوزراء والأمانة العامة للمجلس ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع والحرس الوطني لتوحيد هذه العملية .

س: متى يتم استكمال جميع الأجهزة تمهيداً لافتتاح قاعدة صباح الأحمد لخفر السواحل ؟.

ج: ننتظر إخواننا المسؤولين حتى ينتهوا من استكمال الأجهزة ، وسوف يرفع الأمر إلى صاحب الأمر وهو سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد وهو الذي يبت في الوقت الذي سيتم افتتاح القاعدة أما بالنسبة إلى المنظومة البحرية فسوف ننتهي منها عن قريب قبل الموعد المحدد لنا .

س: قمتم بتخفيض رواتب المدرسين والمهندسين وغيرهم من أجل الالتحاق بعائل ، هل هناك من دراسة لتخفيض الرواتب لأقل من ٢٥٠ ديناراً من أجل الالتحاق بعائل ؟.

ج: قمنا بتخفيض الراتب من ٤٠٠ إلى ٢٥٠ ديناراً للالتحاق بعائل لبعض العاملين في قطاعات حكومية وخاصةً ونحن نتوقع أن وضع هذا الراتب هو المناسب ليستطيع الجميع العيش في البلاد بصورة ملائمة كل مع عائلته .

س: منذ أيام عاد وفد أمني قام بزيارة إلى غوانتانامو ، ما أبرز المستجدات في هذا الشأن ؟.

ج: الوفد زار إخواننا في غوانتانامو وهم في صحة جيدة وهناك إن شاء الله ما يطمئن بوجود أشياء توضح الصورة إن كانوا متورطين أم لا ،

ومنذ فترة أوضح سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح أنه إذا كان هناك أمور تستحق أن يتم التحقيق معهم في شأنها فليكن ذلك ، ووزارة الخارجية هي التي تتابع هذا الموضوع الآن ، بالتنسيق مع المسؤولين في وزارة الداخلية وإن شاء الله نأمل أن تفرج هذه المحنة .

س: بالنسبة إلى القرار الذي صدر لبدلات ورواتب أعضاء هيئة التدريب والتدريس في الأكاديمية الأمنية ، هل تم الانتهاء منه ؟.

ج: هذا الموضوع مازال يدرس من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية ، وسوف يعلن عنه في حال الانتهاء منه وسيرفع إلى الجهة المختصة .

س: بالنسبة للأوضاع في العراق فهي غير مستقرة وأيضاً هناك تهديدات بالإرهاب في المنطقة من جماعات إرهابية بين الحين والآخر ، هل يمكنك التحدث عن الوضع الأمني الكويتي ؟.

ج: نحن نتوكل على الله وهو الحافظ إضافة إلى أن إخواننا المسؤولين في وزارة الداخلية يأخذون احتياطاتهم ، كما أن هناك تبادل معلومات بيننا وبين دول مجلس التعاون ، ونحن حلقة مكتملة في تبادل المعلومات بيننا عن هذه الأمور في مقدمتها الإرهاب ، ونحن متأكدون أن الكويتي لم يقم بعمليات تخريب في بلده ، وإذا حصلت بعض الحوادث فهي فردية وليس وراءها تنظيم ولا غيره ، ونحن نلمس مدى تعاون المواطنين والمقيمين مع رجال الأمن وهذا بفضل الله يحفظ البلد من أي مكروه ، الذي يحصل في بعض المناطق التي حصل فيها عمل إرهابي .

س: بين الحين والآخر تحد تظاهرات على الحدود الكويتية - العراقية ، هل هناك قوة كافية لحماية الحدود الشمالية من أية اعتداءات ؟.

ج: قوة الحدود على أتم استعداد للتصدي لأي حدث مفاجئ أو طارئ ووزارة الداخلية لم تقصر في تمويل القوة الحدودية من رجال أو معدات لحماية بلادنا من أي مكروه ، ولكن التظاهرات التي يقوم بها البعض من

أبناء الشعب العراقي على الحدود ليست ضد الكويت ولكنها ناتجة عن المضايقات التي تحدث داخل العراق ، ونحن لا نتدخل ولكن حصلت منذ أيام عندما تجمع الحجاج العراقيون الذين يريدون العبور وقمنا بحل هذه المشكلة ونقلناهم جميعاً إلى مدينة الحجاج وهذه تعتبر تسهيلات نقدمها إلى أشقائنا العراقيين لأداء فريضة الحج ، والكويت ترحب بهم وتسهل مهمتهم ، ولقد بلغ عدد الحجاج حوالي ثلاثين ألفاً نقلوا في زمن قياسي وجميعهم كان سعيداً لتقديم دولة الكويت هذه في التسهيلات .

س: هل هناك هيكلة جديدة لجهاز أمن الدولة ؟.

ج: في أي وقت وفي أي دائرة تابعة لوزارة الداخلية نستطيع أن نجري هيكلة جديدة ، ونحن نتحدث عن تنظيم هيكلة جديد ، ليس فقط لأمن الدولة ولكن بجميع الإدارات التي تحتاج إلى ضخ دماء جديدة لخدمة البلد وحفظ الأمن والأمان فيها .

س: هل هناك عفو سوف يصدر بخصوص الجاسوسين اللذين تم ضبطهما العام الماضي ؟.

ج: لا نتدخل في مثل هذه الأمور ، ولكن قمنا بالإجراءات الأمنية المطلوبة منا وتمت إحالتها إلى جهة الاختصاص .

س: ترأستم اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في الفترة الماضية وتم التنسيق مع إيران بخصوص مواجهة تهريب المخدرات ، ولكن توجد الآن جبهة جديدة لدخول المخدرات والممنوعات وهي العراق ، هل هناك خطة لمواجهة دخول هذه الممنوعات ؟.

ج: المكافحة لها لجان الآن ، ونحن التقينا إخواننا أعضاء اللجنة وهناك عدة لجان لديها آراء ومقترحات وسوف يتم أخذ هذه الخطط في الاجتماع المقبل للقضاء ، أو الحد من عمليات التهريب بعد إقرار الخطة المطلوبة .

س: ماذا عن العفو الأميري بخصوص مدمني المخدرات ؟.

ج: على حسب كل شخص وملفه وأخلاقه وتعاونه مع المسؤولين ، وإن كانت له معاملة حسنة فسوف يخفف من العقوبة المحكوم بها عليه .

مقابلة صحافية مع سعادة السيد ووجيو هونغ سفير جمهورية الصين لدى دولة الكويت حول العلاقات بين البلدين وموقف الصين من قضايا الكويت العادلة *

س: بعد ما يقرب من سبعة شهور على وجودك في الكويت ما انطباعك عنها ؟

ج: عملت في الكويت سبعة شهور كسفير للصين ، وكنت قد جئت في زيارة للكويت قبل ذلك ، والآن أنا سعيد جداً بوجودي هنا والعمل فيها كدبلوماسي ، الشعب الكويتي شعب محب للسلام وفي الوقت نفسه متمسك بالمبادئ ، لذلك لم أجد أمراً غريباً في الكويت ، فأنا أشعر كأنني واحد من أبناء الشعب الكويتي .

س: في ظل هذه المتغيرات في المنطقة كيف تتصور العلاقة بين الكويت والصين سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ؟.

ج: إن العلاقات بين الصين والكويت ممتازة من الناحية السياسية والاقتصادية ؛ بالنسبة إلى العلاقة السياسية فهناك تبادل تأييد للقضايا ، فالصين تؤيد قضايا الكويت العادلة دولياً ، على سبيل المثال في قضية العراق حينما قام النظام العراقي البائد باحتلال الكويت وقفت الصين ضد هذا الاحتلال الغاشم وكان موقفنا واضحاً رافضاً ومستنكراً ، وطالبنا الجيش المحتل بالانسحاب من دون شروط وفوراً ، وعكس ذلك في جلسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، كما نقدر موقف الكويت تجاه القضايا العربية العادلة ألا وهي قضية فلسطين ، وكان موقف الكويت واضحاً من قضية تايوان التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الصين ، أما بالنسبة للعلاقة الاقتصادية

* جريدة الأنباء الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣/٢/ ٢٠٠٤ ، العدد ٩٩٧٤ .

فهناك علاقة جيدة ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي أكثر من مليار دولار ، وهذا يشير إلى زيادة بنسبة ٣٥٪ مقارنةً مع عام ٢٠٠٢ ، وهناك الكثير من الشركات الصينية تشترك مع شركات كويتية في مشاريع معينة ، كما أن الكويت قدمت قروضاً ميسرة عن طريق صندوق التنمية العربية إلى أكثر من ثلاثين مشروعاً في الصين وصل المبلغ إلى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار ، لذلك تعتز الصين بعلاقتها مع الكويت بشكل خاص ونرغب باستمرار العلاقات واستمرار تقدمها .

س: مجلس الحكم الانتقالي العراقي الذي عين من قبل قوات التحالف في العراق لديه لوم وانتقاد للصين بسبب عدم مساهمتكم بإعادة إعمار العراق ، فهل هذا صحيح ؟.

ج: هناك سوء فهم لما تناقلته بعض وكالات الأنباء في مؤتمر مدريد إلى الدول المانحة ، إن الصين صوتت بفعالية مع كل القرارات في مجلس الأمن حول قضية العراق وخصوصاً القرار الأخير بتعيين مجلس الحكم الانتقالي في العراق ، كما شاركت في مؤتمر مدريد حول بناء وإعادة إعمار العراق ، ووعدنا بتقديم مساعدات مالية بمقدار ٥٠ مليون دولار ، لذلك أتصور أن المعلومات التي تم تداولها غير صحيحة ، فموقف الصين تجاه مجلس الحكم العراقي واضح ، نحن نعترف به واستقبلنا وفداً يمثله في الصين عندما كان يرأسه مسعود البارزاني .

س: ما الحد الفاصل لمكافحة الإرهاب في نظركم ؟.

ج: ترفض الصين أي شكل من أشكال الإرهاب الذي يضر بمصالح الشعوب والأبرياء ، لذلك فالصين ترفع راية مقاومة الإرهاب ومكافحته في كل مكان ، وهناك تعاون مكثف بين الصين والمجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى ، وهناك تبادل للمعلومات لمكافحة الإرهاب ، وآمل أن يقضي المجتمع الدولي على هذه الظاهرة الخطرة بالسرعة الممكنة .

س: قضايا الكويت العادلة كالأسرى والتعويضات ومحاكمة رأس النظام العراقي البائد على جرائمه ، ما موقف الصين من هذه القضايا ؟.

ج: الصين تؤيد موقف الكويت في جميع قضاياها العادلة ، ومنها قضية الأسرى والمفقودين وأيضاً في قضية التعويضات ، ونحن دائماً وأبداً مع مواقف الكويت حتى الانتهاء منها .

س: العلاقات العسكرية بين الصين والكويت شهدت تطوراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة ، ماذا ينتظر هذه العلاقة في السنوات المقبلة ؟.

ج: العلاقات الصينية ـ الكويتية في الجانب العسكري ممتازة جداً ، فكلا البلدين وقع مذكرة التفاهم الدفاعية ، وبحسب هذه المعاهدة سيكون هناك تعاون مكثف ومثمر ، وكدليل على ذلك في الشهر الماضي زار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصين ، وخلال زيارته جرت مباحثات مع وزير الدفاع الصيني وكبار المسؤولين هناك وتبادلوا الآراء حول مختلف القضايا .

س: هل ستشاركون في محاكمة الطاغية المخلوع صدام حسين محاكمة دولية كمجرم حرب ؟ وكيف ؟.

ج: هذا الأمر يترك للشعب العراقي ، وذلك لأن صدام ينتمي إلى العراق ، لذا فإن صاحب القرار هو الشعب العراقي ليأخذ حقه بيده .

س: هل هناك تعاون بين قوات التحالف في العراق والصين ؟.

ج: أظن أن هناك معلومات لست متأكداً منها ، إن هناك نوعاً ما من التعاون بين قوات التحالف والصين ، وذلك ما عرفته من قبل بعض التجار الصينيين الذين أكدوا لي أن هناك تجارة للمواد الغذائية بين قوات التحالف والجانب الصيني .

س: إلى أي درجة من التطور وصل مستوى التعليم في الصين ؟.

ج: أعتقد أن المستوى في الصين عال جداً ، لأن للصين تاريخاً عريقاً

وتهتم الحكومة الصينية بالتعليم بقدر كبير ، ويجب ألا ننسى أن عدد سكان الصين كبير جداً ، لذلك نرى أن التنافس بين الشباب من الطلبة كبير ، وخبراء التعليم في الدول الكبرى مثل أمريكا وبريطانيا يعتقدون أن مستوى التلاميذ الصينيين ممتاز ، أما بخصوص تعليم اللغة الأجنبية ، فالحكومة الصينية مهتمة كثيراً بهذا الموضوع ، وعلى سبيل المثال ، فقد تخرجت في جامعة اللغات الأجنبية ، وهي تعتبر جامعة حكومية وليست خاصة ، حيث إن قطاع التعليم الخاص ليس عريضاً ، وأغلبية المدارس والجامعات حكومية ، والآن جميع المدارس من المرحلة الابتدائية بدأت بتعليم اللغة الإنجليزية ، أما بخصوص اللغة العربية فهناك بعض المدارس والجامعات ، وبدأ القبول بتعليم اللغة العربية في الصين بشكل ملحوظ ، حيث إن عدد المسلمين في الصين كبير جداً يصل إلى ٢٠ مليون نسمة ، كما أن تعليم الدين الإسلامي في بعض المدارس مقرر .

س : هل هناك شروط معينة في منح الفيزا من خلال سفارتكم في الكويت ؟.

ج : نحن نقوم بمنح الفيزا للكويتيين وبمرونة لزيارة الصين سواء للسياحة أو العمل أو الإقامة أو الدراسة ، وقد منحت السفارة في العام الماضي أكثر من ٣ آلاف فيزا للكويتيين لزيارة الصين وأغلبية هذه الفيَز للتجارة .

س : ما مدى انتشار مرض (السارس) حالياً ، وما معدلات انتشاره وسبل مكافحته ؟.

ج : في الواقع هذا المرض جديد ، وتم الكشف عنه أوائل العام الماضي ، حيث انتشر في بعض الأماكن وليس في الصين كلها ، وأسرعت الحكومة الصينية بالسيطرة على المرض ، ولم تتجاوز فترة انتشاره شهرين ونصف الشهر ، حيث تغلبت الحكومة عليه ، وبالنظر إلى أنه مرض جديد

فلابد أننا في حاجة إلى وقت ، والآن تمت السيطرة عليه تماماً .

س: وهل كان للمرض آثار سلبية على قطاع السياحة هناك ؟.

ج: كنا قلقين لهذا ، ولكن فوجئنا بعد ذلك بأن عدد السياح لم ينخفض على الرغم من وجود مرض السارس وانتشاره .

س: نلاحظ انتشار الأحياء الصينية في الدول الغربية بشكل ملحوظ ولم ينتشر في الدول العربية ، ما الأسباب ؟.

ج: هذا صحيح ، إن الحي الصيني أصبح منتشراً في كل الدول الغربية ، وهناك حي صيني واحد بدأ إنشاؤه أخيراً في جمهورية مصر العربية ، وآمل مع مرور الزمن أن تظهر الأحياء الصينية الشعبية في بلاد الشرق الأوسط ، كما انتشرت في الدول الغربية منذ زمن بعيد .

س: فيما يتعلق بالتعاون في مجال الإعلام بين الكويت والصين ، كيف ترون ذلك ؟.

ج: هناك تعاون مثمر ومكثف بين البلدين من تبادل الزيارات الإعلامية والصحافية ، بالإضافة إلى إقامة المعارض ، والصين ـ حكومة وشعباً ـ تهتم بتطوير العلاقات مع الكويت في شتى المجالات .

س: كيف تقضي وقت فراغك في الكويت ؟.

ج: بشكل عام أنا أعشق القراءة ولدي العديد من الكتب في مكتبتي وبلغات مختلفة ، كما أحب ممارسة الرياضة ، بالإضافة إلى تبادل الزيارات بين الأصدقاء ، سواء من زملاء المهنة في السلك الديبلوماسي أو ممن تربطني بهم علاقات شخصية طيبة .

مقابلة صحافية
مع فخامة السيد الفريد مواسيو الرئيس الألباني حول دور القطاع الخاص الكويتي كأكبر مستثمر في بلاده *

س: ما الغرض من زيارتكم للكويت ؟.

ج: إن الكويت بلد صديق ، بل شقيق لنا ، وقد أحببت أن أعرج عليها في طريق عودتي من العراق ، بعد أن قمت بزيارة اطمأننت خلالها على أوضاع قواتنا العاملة هناك ، وتأتي زيارتنا للكويت بغية الالتقاء بأصدقاء وإخوان وشركاء لنا فيها ، وعلى رأسهم رجل الأعمال المعروف ناصر الخرافي ، رئيس مجلس إدارة شركة محمد عبد المحسن الخرافي ، التي تعتبر واحداً من أول وأكبر المستثمرين في ألبانيا .

س: هل لكم أن تعطونا فكرة عن أكبر المستثمرين من الأجانب في ألبانيا ؟.

ج: إن أكبر مستثمر في ألبانيا ومن الأوائل الذين دخلوها بهدف الاستثمار الجاد ، ناصر الخرافي ، الذي يرأس مجلس إدارة شركة محمد عبد المحسن الخرافي ، التي بدأت نشاطاتها في ألبانيا قبل أكثر من ١٥ سنة ، ومن الأنشطة التي تتركز فيها مجالاتها بشكل بارز ، قطاع السياحة والخدمات والتسهيلات السياحية ، وتجلت هذه الأنشطة في الاحتفال الذي جرى في شهر أكتوبر الماضي ، الذي شهد افتتاح فندق وأبراج شيراتون

---

* جريدة القبس الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٤ م ، العدد ١١٠١٨ .

تيرانا ، الذي يعتبر بحق من أرقى وأفضل الفنادق في ألبانيا ، إلى درجة أنني أوصي أصدقائي ومعارفي بالنزول فيه عندما يقومون بزيارة البلاد ، ومن الأنشطة الأخرى شركة الخطوط الجوية الألبانية ، فضلاً عن استثمارات وشركات وأنشطة أخرى ، منها الإنشاءات والبنية التحتية كالطرق والصرف الصحي ، وتوفر هذه المشاريع والأنشطة فرص عمل للمواطنين الألبان .

س : تقول الأرقام إن معدلات البطالة والفقر والتضخم مقلقة في بلادكم فما الوسائل التي تواجه بها الحكومة الألبانية هذه الأوضاع الاقتصادية والتي تواجهها كثير من دول العالم الثالث والدول النامية ؟.

ج : لا شك في أن أوضاع الاقتصاد الألباني كانت صعبة للغاية خلال الفترة الماضية وذلك بسبب الأنظمة الدكتاتورية التي كانت تحكم البلاد طيلة أكثر من أربعة عقود ، حيث ورثنا اقتصاداً مثقلاً بالمشاكل والمصاعب ، ولكننا بقدر ما تسمح به جهودنا المتواصلة نعمل على تخفيف العبء الاقتصادي عن المواطن ، وقد تراجع معدل التضخم إلى نسبة معقولة وذلك في ظل الانتعاش الذي تشهده القطاعات المختلفة مثل السياحة والتجارة وغيرها .

س : ما الحوافز الاستثمارية التي يمكن أن تجذب المستثمر الأجنبي إلى ألبانيا ؟.

ج : تتوفر في ألبانيا مصادر طبيعية وفيرة ، وأيد عاملة رخيصة نسبياً ، ومن هنا يمكن القول إنه تتوفر فيها كثير من الفرص الاستثمارية البكر ، منها على سبيل المثال المشاريع السياحية والترفيهية ، وصناعات التعدين والتنجيم ، والزراعة ، وتطوير الشواطئ والمرافق السياحية ، وغيرها ، ومن أجل ذلك فقد تم في أغسطس عام ١٩٩٨ إنشاء وكالة التنمية الاقتصادية الألبانية بمبادرة من الحكومة الألبانية ، وتعمل كشركة مساهمة تمتلك الحكومة كامل رأس المال ، إن كون هذه الوكالة شركة خاصة يعطيها مرونة

في ممارسة أنشطتها ، في حين يمكنها كونها مملوكة بنسبة ١٠٠٪ للحكومة من تجاوز المصاعب والعقبات البيروقراطية من خلال حصولها على كافة التسهيلات والدعم الحكومي ، وتتلخص أهداف الوكالة في مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى خلق بيئة استثمارية مناسبة ومشجعة أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، والعمل عن قرب على تشجيع وتسهيل دخول الاستثمارات إلى ألبانيا ، وهو عامل حاسم في ضوء الترابط الوثيق بين الاستثمار والتنمية ، حيث إأن تدفق المزيد من الاستثمارات سيحفز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من خلال خلق الوظائف وتعزيز الرفاه في البلاد ، وتتعاون الوكالة مع منظمات خاصة في دول أخرى ، كما أنها تعتبر شريكاً نشطاً في المنظمات والهيئات الدولية مثل اليونيدو ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمؤسسة الدولية لضمان الاستثمار ، وغيرها من المؤسسات المالية والدولية في مختلف المجالات .

س: ما الحوافز والإغراءات التي قد تجذب السياح إلى ألبانيا ؟.

ج: يمكن القول إن ألبانيا دولة مكتشفة حديثاً على صعيد السياحة ، فهي تمتاز بالمناخ المناسب والطبيعة الجغرافية الجذابة ، وقد جرى تطوير كثير من المواقع والمنتجعات الجبلية والمرافق السياحية لاجتذاب السياح ، كما تمتاز ألبانيا بالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتيح بسهولة الدخول إليها والخروج منها من خلال العديد من المنافذ ، الجوية عبر مطار تيرانا المدني ، الذي يبعد ٢٥ كيلومتراً عن العاصمة ، وتقوم بالإقلاع منه والهبوط شركة الخطوط الجوية الألبانية ، فضلاً عن شركات أوروبية أخرى منها السويسرية والإيطالية والنمساوية وغيرها ، والمنافذ البحرية من خلال موانئ رئيسية تسير رحلات بخطوط منتظمة مع كل من إيطاليا واليونان ، وأخيراً الحدود البرية مع كل من مونتينيغرو ومقدونيا واليونان .

البيان الختامي
الصادر عن المؤتمر الخامس لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق المنعقد في دولة الكويت*

(تلبية للدعوة الموجهة من دولة الكويت لعقد اجتماع للدول المجاورة للعراق لبحث الأوضاع المستجدة في العراق ومدى تأثيرها على الأوضاع الإقليمية والدولية ، وإدراكاً من الوزراء بأهمية المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة ، وتعبيراً عن اهتمامهم وتعاطفهم مع شعب العراق في معاناته نتيجة للأوضاع الأمنية والاقتصادية الحرجة التي يمر بها ، وفي ضوء المواقف الناتجة عن المداولات السابقة للدول المجاورة ، فقد عقد وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التركية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق ودولة الكويت وبحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعهم الخامس في الكويت بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٤٢٤هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠٠٤م .

وبناءً على مشاوراتهم، اتفق الوزراء على ما يلي :

١ـ إعادة التأكيد على وحدة الأراضي العراقية وعلى احترامهم لسيادة العراق واستقلاله ووحدته والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية له ، ودعوة الأطراف الأخرى لاتباع النهج ذاته ، والتأكيد على

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٣٨٩ .

حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بنفسه .

٢ ـ التأكيد على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة من أجل قيامها بمسؤولياتها المحورية طوال فترة المرحلة الانتقالية في العراق ، بما في ذلك تهيئة الأوضاع لانسحاب قوات الاحتلال بأسرع ما يمكن وتقديمها المشورة والخبرات الفنية في مجال إعداد الدستور وإجراء الانتخابات ، والإسراع في نقل السلطة بما يمكن الشعب العراقي من استعادة حقوقه والسيادة على أراضيه واستغلال موارده الطبيعية .

٣ ـ الترحيب باعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بالدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الدول المجاورة للعراق في مساعدته على تحقيق انتقال السلطة وتحقيق السلام والاستقرار ، وكذلك الترحيب بتشكيل الأمين العام للأمم المتحدة المجموعة الاستشارية المؤلفة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين ودول الجوار .

٤ ـ الترحيب بكافة قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ خاصةً الفقرة السابعة منه والتي تدعو لوضع جدول زمني لنقل السلطة للشعب العراقي في تاريخ ٣٠ يونيو وفقاً للاتفاق بين الأمم المتحدة وسلطة مجلس الحكم في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ .

٥ ـ دعم جهود مجلس الحكم الانتقالي الهادفة لتحمل مسؤولياته ، ويعرب الوزراء عن أملهم في أن تقوم حكومة عراقية ذات قاعدة عريضة ممثلة للجميع وفقاً لدستور يرتضيه ويصادق عليه شعب العراق ، تتعايش بسلام مع جيرانها وتحترم المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

٦ ـ إعادة التأكيد على المسؤوليات المترتبة على سلطة الاحتلال وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي ، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م ، وجدد الوزراء إدانتهم للتفجيرات والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين ورجال الأمن والشرطة العراقيين

والمؤسسات الإنسانية والدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق ، وضرورة الكشف عن مرتكبيها وتحميلهم مسؤولية جرائمهم ، كما عبروا عن خالص تعازيهم لأسر وعائلات ضحايا هذه الأعمال الإرهابية وتضامنهم مع الدول التي وقعت ضحية هذه الجرائم ، مع التأكيد على ضرورة استئصال كافة جذور الإرهاب والمجموعات المسلحة الأخرى من الأراضي العراقية والتي تشكل خطراً على دول الجوار

٧ - يعرب الوزراء عن إدانتهم الشديدة لقتل الأسرى من رعايا الكويت وغيرهم من رعايا الدول الثالثة من قبل النظام السابق ، كما يدين تستر ذلك النظام لما يزيد عن عقد كامل على تلك الجرائم ، الذي يشكل خرقاً للقانون الإنساني والدولي ، ويطالب المجتمعون بضرورة محاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال الإجرامية اللاإنسانية .

٨ - الإشادة بقرار الشعب العراقي بتقديم قادة النظام السابق وعلى الأخص الرئيس العراقي السابق إلى المحاكمة على جرائمهم ضد الإنسانية ، ومناشدة كافة الدول بعدم توفير أي ملاذ لهم .

٩ - الترحيب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال فريق التقييم للعراق ، آملين أن يكون له انعكاسات إيجابية ، والدعوة بقوة لعودة مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها لاستئناف نشاطاتها داخل العراق .

١٠ - يؤكد الوزراء على أهمية استمرار الدور النشط لدول الجوار في دعم جهود العراق الرامية إلى تحقيق الأمن والإستقرار ، كما يدعمون كافة الجهود الدبلوماسية والسياسية الهادفة إلى تحقيق ذلك لمصلحة شعب العراق لتمكين العراق من ممارسة دوره الإيجابي كعضو في المجتمع الدولي ، ومن بناء علاقات إيجابية مع دول الجوار وفق قواعد القانون الدولي وتنفيذ التزاماته الدولية .

مؤتمر صحافي
لسمو الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح
وزير خارجية دولة الكويت بعد اختتام أعمال
«مؤتمر الجوار» الخامس المنعقد في الكويت *

س: تناقلت بعض وسائل الإعلام أن هناك خلافاً حول مصطلح الاحتلال فما مدى صحة هذا الكلام ؟ وما مدى صحة الأخبار التي تفيد بوجود مطلب سوري أن يتضمن البيان الختامي إنهاء الاحتلال خلال ٣٠ يوماً ؟ وما الذي تستطيع أن تقدمه دول الجوار للعراق وعلى وجه الخصوص في مجال الإعمار السياسي ، خاصةً أن وزير الخارجية العراقي صرح أن العراق قادر على إعادة تأهيل مؤسساته دون تدخل ؟ وكيف وجدتم مطلب محاكمة رئيس النظام العراقي ؟.

ج: لم يكن هناك إطلاقاً أي خلاف حول كلمة الاحتلال ، وهذا في الحقيقة شيء مستغرب أن نسمع مثل هذا الطرح ، فهناك قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣/١ شرع هذا الاحتلال ، والعراق بلد محتل وفقاً للقانون الدولي وهناك مسؤولية على سلطة الاحتلال وفق اتفاقية جنيف الرابعة ، لذلك لا يوجد إطلاقاً أي اختلاف على الوضع القائم في العراق ، فالعراق تحت الاحتلال وفق القانون الدولي ووفق قرارات مجلس الأمن ، لذلك في جميع البيانات إن كانت ثنائية أو خليجية أو عربية أو دولية لم يكن هذا الأمر مختلفاً عليه ، وبالتالي لا يوجد هناك اختلاف إطلاقاً على هذا المصطلح .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦م، العدد ١٣٣٨٩ .

أما عن السؤال الثاني فنحن ندرك أن هناك اتفاقاً بين سلطة التحالف ومجلس الحكم الانتقالي وقع عليه في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ بأن يكون هناك نقل للسلطة والسيادة إلى العراق ، على أن تكون بإذن الله في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ ، ونحن رحبنا بهذا الموعد لنقل السلطة إلى الشعب العراقي ، ولذلك فإن الاحتلال سينتهي في ٣٠ يونيو من هذا العام .

وعما تقدمه دول الجوار للعراق في مجال الإعمار السياسي ، فنحن رحبنا جميعاً وبالأخص الأشقاء في العراق بعودة الدور الحيوي للأمم المتحدة ، وهناك إصرار عراقي على أن يكون للأمم المتحدة دور محوري وحيوي في إعادة بناء المؤسسات الدستورية والمساعدة في إجراء الانتخابات لما للأمم المتحدة من خبرة في هذا الشأن ولا يوجد خلاف إطلاقاً في هذا الشأن .

وعن مطلب محاكمة النظام العراقي السابق ، فالبيان الختامي يعبر تعبيراً تاماً عما تم الاتفاق عليه وهو تعبير سياسي عن كل دولة على حدة تم تجميعها في هذه الوثيقة ، ولذلك رحبنا بأن يقدم الشعب العراقي رموز النظام البائد وعلى رأسهم صدام حسين إلى المحاكمة العادلة وأن لا يوفر أي ملاذ لهم في أي مكان .

س : بعد انتقال السلطة إلى الشعب العراقي ، هل ينفرط عقد هذا المؤتمر ، أم يمكن أن يتحول إلى تجمع إقليمي ويأخذ إطاراً مؤسسياً ؟.

ج : هناك آلية تم وضعها في التشاور الإقليمي ، وما يجعل هذا الاجتماع في الكويت فريداً وغير مسبوق ومختلفاً جذرياً عن الاجتماعات السابقة ، هو ليس فقط لأن العراق الآن ممثل تمثيلاً كاملاً في هذا الاجتماع ، ولكن هذا الاجتماع يحظى بوجود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، فهناك غطاء أممي لهذا الاجتماع وكان وجود ممثل الأمين العام الأخضر الإبراهيمي وجوداً مهماً لنا ليسمع من دول الجوار ومن العراق نفسه ما نتمناه من دور

حيوي للأمم المتحدة ، وكذلك أن نسمع منه الأمور الأممية تجاه المنطقة .

ونحن ندرك أن الأمين العام للأمم المتحدة شكل مجموعة وحلقة اتصال لأصدقاء العراق كما أسماها لكي تعينه على بحث الدور الأممي في العراق . ونعتقد أن هذا الدور سيكون حيوياً لدول الجوار مع الأشقاء في العراق للمساعدة في إعادة الأمور إلى نصابها ، وسيكون هناك دور في هذه الآلية من التحاور ، ورحبنا أن الشقيقة الكبرى مصر العربية ستحتضن الاجتماع المقبل ، ونتمنى أن تكون هذه الآلية من التشاور بحيث تصب بالفعل في مصلحة أبناء هذه المنطقة .

س : **فيما يخص التجاذبات السياسية التي تحدث الآن في العراق ، فالإمام السيستاني يدعو إلى انتخابات قبل إجراء نقل السلطة للعراقيين ، فيما لم تحدد بعثة الأمم المتحدة وجهة النظر في ظل الأوضاع الأمنية ، فما موقف دول الجوار نحو تلك التجاذبات ؟.**

وفيما يخص منظمة « مجاهدين خلق » هذه القنبلة الموقوتة ، هل تباحثتم مع الجانب الإيراني لحل هذه المشكلة التي قد تسبب مزيداً من التعقيد ، خاصةً أنكم أكدتم أن دول الجوار معنية بأمن واستقرار العراق ؟.

ج : في الحقيقة هناك قنابل موقوتة كثيرة في العراق ، وهناك عناصر إرهابية نراها يومياً تستهدف المدنيين والأبرياء العراقيين ، وهذا الوضع أدنّاه وبشدة وأدنا استهداف ليس فقط المدنيين ولكن كذلك الشرطة العراقية ، ونعتقد أن هدف هذه التفجيرات هو تعطيل نقل السلطة إلى العراق وإنهاء الاحتلال .

أما فيما يخص السؤال الأول فإن البند الأول في البيان الختامي يطالب الجميع بعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي ، وأكدنا أن مستقبل العراق يحدده أبناء العراق بحرية ، ولا أستطيع أن أنهى عن شيء وآتي مثله ، لذلك هذا أمر داخلي فأهل العراق هم من يحددون أنسب أسلوب لإدارة أمور

بلدهم ، أما عن منظمة « مجاهدين خلق » فهؤلاء مجاميع إرهابية .

س : المواطن العراقي منذ عشرة أشهر يتحدث عن الحدود العراقية غير المحمية ، وربما فقط الكويت هي الدولة الوحيدة التي تحمي حدودها مع العراق ، فلماذا لا تتبنى الكويت مبادرة بنشر قوات من « درع الجزيرة » لحماية بقية الحدود ؟.

ج : حماية الحدود لها شقان ، أحدهما معنية به الأجهزة الأمنية العراقية ، وكذلك هناك مسؤولية من دول الجوار لحماية الحدود ، وسمعنا أن هناك قلقاً من دول الجوار من تسرب بعض العناصر الإرهابية ، والقلق هو أن تتسرب هذه العناصر الإرهابية إلى دول الجوار ، خاصةً بعد أن شاهدنا ما تفعله هذه العناصر داخل العراق ، لذلك فإن هذا القلق مشروع من الطرفين وهو ما يجعلنا نكثف التعاون لدعم الجهود في حماية أمن العراق واستقراره وتعزيز قدراته الدفاعية وحماية حدوده ، ومنع أي تسلل ، وهذا ما تم توضيحه في البيان .

س : ما أبرز النقاط التي نوقشت مع الأخضر الإبراهيمي ؟ وهل الهموم الأمريكية بشأن العراق مختلفة عن دول الجوار ؟.

ج : الأخضر الإبراهيمي في حديثه معنا أعطى موجزاً للمهمة التي قام بها في العراق ، إضافةً إلى الهموم والمنطلقات التي جعلت الأمين العام يبعث الإبراهيمي لزيارة العراق ، والاجتماع مع مختلف القوى السياسية العراقية .

أما بخصوص ما إذا كانت المنطلقات والهموم الأمريكية مختلفة عن دول الجوار ، فأنا أدرك جيداً ما هي هموم دول الجوار ، وهي مُعبر عنها في البيان الختامي ، أما الهموم الأمريكية فلا أتمكن إلا أن أقول إن هناك اتفاقاً بين سلطة التحالف ومجلس الحكم الانتقالي على إعادة السيادة بالكامل إلى العراق في ٣٠ يونيو ، لذلك نلتقي جميعاً على أهمية وضع هذا الاتفاق

موضع التنفيذ ، وخصوصاً ما هو متعلق في مسألة نقل السلطة وإعادة السيادة إلى العراق .

س : ما الآلية لدول الجوار لمساعدة العراق في المجال الاقتصادي ، خاصةً أن هناك تلميحات بإعادة إعمار العراق من خلال دول الجوار ؟.

ج : دول الجوار معنية بشكل مباشر بالاستقرار داخل العراق ، ودعم السلطات العراقية لتحقيق هذا الاستقرار، والاستقرار لا يحدث فقط من خلال إجراءات أمنية ، وإن كان هذا الجانب يأخذ الآن الأولوية لأننا نرى الدمار والجرائم والعمليات الإرهابية الكبيرة التي تقوم بها عناصر إرهابية في العراق ، ولذلك فإن الأمن يقع على رأس الأولويات ، إلا أننا يجب ألا ننسى أن دول الجوار شاركت وبفعالية في مؤتمر مدريد كدول مانحة للعراق ، وأعلنت عن تبرعات سخية ، وهذا الأمر نحن ملتزمون به كدول جوار والمرحلة التي نحن بصددها الآن هي مرحلة يطغى عليها الهم الأمني ولذلك جاء بيان دول الجوار معبراً عن هذا الهم في هذه المرحلة ، ونتمنى في الاجتماع المقبل في القاهرة أن يكون مجالاً لأن نتحدث عن الأمور الأخرى المعنية في إعادة استقرار العراق .

س : كلمة وزير الخارجية العراقي كانت رائعة ، وفرصة تاريخية لإعلان بلاده للتوقيع على اتفاقية مصدقة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعدم الاعتداء ، فهل هناك رؤى خليجية لتوقيع مثل هذه الاتفاقية ؟.

ج : بلا شك أن أخي وزير الخارجية العراقي في مداخلاته جميعها ، وخصوصاً بالكلمة المعبرة التي ألقاها في هذا الاجتماع ، أعطانا ملامح مطمئنة جداً عن العراق الجديد ، فاللغة والرسالة والفحوى تلقيناها نحن في الكويت بكثير من الارتياح ، لذلك أنا متفائل جداً في الوقت الذي تعود فيه السيادة للعراق ، وعن تشكيل الحكومة في العراق سنتحدث في الكثير في شأن الاستقرار في المنطقة بشكل عام .

س: ما دور الدول المجاورة للعراق في نقل السلطة إلى العراقيين ؟.

ج: كانت تعقد اجتماعات ومؤتمرات لدول الجوار ولم يكن للعراق ممثل في هذه الاجتماعات ، وهذه هي المرة الأولى التي يكون فيها للعراق وجود على الطاولة ، وبلا شك فإن الإضافة التي أتى بها العراق هي إضافة جوهرية لأننا جميعاً نتحدث عن الشأن العراقي ، وكان وجود وزير خارجية العراق بين أشقائه وأصدقائه في هذا البلد الطيب إضافة كبيرة استطاع من خلالها أن يعبر بشكل موضوعي عن هموم الشعب العراقي ودرجة الحرمان الذي مر فيه الشعب العراقي طوال ٣٠ عاماً ، إلى المجازر الجماعية التي تعرض لها والدمار ، ليس فقط في المادة والبيئة والأرض ولكن في البشر ، ولذلك كان وجود هذه الضحية الأولى للنظام البائد على هذه الطاولة وأغلب الموجودين على هذه الطاولة هم ضحايا هذا النظام ، وكان هو آخر ضحية تضاف إلى هذه الطاولة التي جمعتنا اليوم لرسم خريطة مستقبل المنطقة لكي تكون آمنة ومؤمنة من عدم العودة لهذا الفكر الذي هو خارج التاريخ وخارج العصر .

س: العراق شريك أساسي في هذا المؤتمر ، فهل هناك مطالبات من الجانب العراقي كانت تصب في المجال الأمني ؟.

ج: أعتقد أن البيان الختامي عبر عن هذا الشيء ، وعبر عن دعم دول الجوار للعراق في مسعاه لتحقيق الأمن والاستقرار ، ولم يطلب العراق أي شيء وترددت دول الجوار في تقديمه ، فعملية ضبط الأمن ليست فقط لأمن العراق لأن أمن دول الجوار أيضاً مهدد ، وعدم الاستقرار في العراق ينعكس بشكل مباشر على دول الجوار ، فمن مصلحة الجميع أن يمنع العناصر الإرهابية ، فالذي يفجر ويقتل أبرياء لا ينظر إلى جنسية الضحية فهو ضد البشرية وضد السلم والاستقرار في الكويت والسعودية وعمان ودمشق وأنقرة وطهران ، فنحن نتعامل مع مجموعة إرهابية ومن

مصلحتنا جميعاً أن نقضي على هذه الظاهرة بالتعاون المشترك .

س: هل تاريخ ٣٠ يونيو مقدس بالنسبة لدول الجوار والعراق، خاصةً أنه موعد نقل السلطة للعراق ؟.

ج: أعتقد أن ٩ من ذي الحجة هو التاريخ المقدس في روزنامتي، أما ٣٠ يونيو فهو تاريخ مهم جداً ونريد أن نضمن أن تنتقل السلطة فيه، وأتمنى أن يتحقق ما نتمناه جميعاً، فلا يوجد طرف واحد ضد هذه العملية إلا الإرهابيين الذين يستهدفون المؤسسات الأمنية والشعب العراقي ويريدون إطالة فترة الاحتلال في العراق، فقوات التحالف أعلنت بأنها ستلتزم بالموعد وهي التي بادرت بوضع هذا البرنامج الزمني وفقاً لقرار مجلس الأمن الذي طالب سلطة التحالف بأن تضع برنامجاً لإنهاء الاحتلال، لذلك هناك توافق دولي إقليمي عراقي على هذا التاريخ، وقد يكون للأطراف الإرهابية أجندة مختلفة لأنها هي الوحيدة التي ستتضرر من عودة السيادة إلى العراق، ولكن ٩ من ذي الحجة هو الموعد المقدس .

مقابلة صحافية مع
سمو الفريق الشيخ جابر الخالد الجابر الصباح
رئيس الأركان والقائد العام لقواتنا المسلحة السابق
حول أدق اللحظات والأسرار في تاريخ الكويت
من الحرب العراقية الإيرانية إلى التحرير *

س: في العام ٨٩ عينتم نائباً لرئيس الأركان، هل حدث أن تباحثتم فيما بينكم كقيادات عسكرية حول وضع الجيش العراقي ومدى خطورته على البلاد؟.

ج: نعم، اجتمعنا كثيراً وكنا نناقش الوضع العسكري للعراق، وتأثيرات ذلك على الكويت، وخلصنا إلى أنَّ الجيش العراقي بعد ثماني سنوات من الحرب أصبح عاطلاً، وكما يقال «اليد البطالة نجسة»، ويجب أن نحذر من هذه اليد النجسة .

س: وكيف كانت حالة الجيش الكويتي بعد الحرب؟.

ج: قررنا بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية إعادة تسليح الجيش وتحديث الأسلحة لأن أسلحتنا كلها كانت (ستيناتية)، وكلها كانت تنتمي إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، لذلك كنا في فترة تحديث، وكان يواكب هذا التحديث خطة استراتيجية بأن تكون هناك دفاعات متحركة، وهذا يعني أن هناك تهديداً برياً، ونعرف الجهة التي يأتي منها هذا التهديد .

س: تحديداً هل تناقشتم كعسكريين احتمال أن يغزو العراق الكويت في ذلك الوقت؟.

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٤ م، العدد ٩٩٩١ .

ج : هذه استراتيجيتنا ونحن بنينا قواتنا وفقاً لذلك، وعندما أقول لك دفاعات متحركة يعني هذا أن تقاتل في مكان وتنتقل إلى مكان آخر بمعنى آخر تستخدم العمق، والعمق بالنسبة إلينا الأراضي السعودية، وهذا ما قامت به بعض الألوية عندما قاتلت القوات العراقية الغازية، ثم انسحبت إلى الأراضي السعودية، وأعادت تنظيمها مرة أخرى .

س : عندما رفع النظام العراقي مذكرته المشؤومة، هل عقدتم اجتماعاً لمناقشة الوضع العسكري؟.

ج : أنا علمت بالمذكرة قبل أن يتم الإعلان عنها أو إذاعتها، وقد وصلت إلى علم الاستخبارات العسكرية في يوم ٧/١٦ وأبلغت قيادتي بها على الفور، وعبرت القيادة عن ارتياحها ليقظة الاستخبارات العسكرية .

س : من أبلغك بالمذكرة تحديداً؟.

ج : أحد ضباط الاستخبارات، ولا أريد أن أفصح عن اسمه، ولا بد من أن يسجله التاريخ في يوم ما .

س : ما أول إجراء اتخذته بعد أن تأكدت من خبر الوثيقة الرسمية؟.

ج : تأكد خبر الوثيقة في يوم ١٧، وفي صباح ذلك اليوم أصدرت أمراً باستنفار الجيش إلى أقصى حالاته القتالية .

س : هل كان أمرك باستنفار الجيش شفوياً أم كتابياً؟.

ج : كان الأمر شفوياً لأن كل قادة القوات الثلاثة والمعاونين كانوا مجتمعين في مكتبي .

س : هل حركتم قوات لحدودنا الشمالية؟.

ج : بالطبع تحركت قواتنا واتخذت مواقع دفاعية وحالة الاستنفار القصوى كانت رقم واحد، وتعني حجز جميع الجيش وإبقاءه في وضع قتالي، وكل قوة تعرف واجباتها في حالة الاستنفار هذه .

س: هل وصلتكم تقارير استخباراتية في ذلك اليوم تفيد أن الجيش العراقي بدأ يحشد قواته باتجاه الكويت؟.

ج: نعم، كنا نعلم أن الجيش العراقي بدأ يحشد قواته باتجاهنا، وكنا نمرر هذه المعلومات للقيادة السياسية .

س: كم يوماً استمرت حالة الاستنفار في صفوف الجيش؟.

ج: لم يستمر الحجز، وجاءتنا الأوامر بإعادة الحالة إلى الوضع الطبيعي، وكان ذلك في تمام الساعة الرابعة مساء يوم ١٧ يوليو .

س: وهل سحبتم القوات التي وضعت على الحدود؟.

ج: كانت هناك قوة ضاربة موجودة باستمرار على الحدود، ومنذ ما قبل المذكرة، لكن تم سحب التعزيزات الإضافية، والقوة الضاربة تلك ليست كل الجيش، وإن أعيدت الحالة في الجيش إلى وضعها الطبيعي عدا بعض القطع على الحدود، فلا بد من أن تكون حالة الاستنفار موجودة لدى القيادة العسكرية .

س: ولا بد من أن تكون التقارير الاستخباراتية تتوارد بكثرة؟.

ج: عندما تكون عسكرياً محترفاً تعرف مهنتك، لا تحتاج إلى كم كبير من التقارير، فأنت تقرأ الحدث من عنوانه، وتعرف ماذا يعني هذا الوجود العسكري على الأرض .

س: هل رصدتم عدد القوات العراقية التي تحتشد باتجاه الحدود؟.

ج: نعم رصدناها، وكانت خمس فرق ويحضرني أن الرئيس حسني مبارك عندما زار العراق في تلك الفترة طار بارتفاع منخفض فوق تلك القوات ورأى مدافعها باتجاه إيران، واستبعد أن تكون تحتشد ضد الكويت، وبالطبع ضللوه كثيراً، لأن مدافع الدبابات يمكن إعادة تحريكها في أي وقت وفي أي اتجاه .

س: قلت إنك أعطيت أمراً باستنفار الجيش وكنت نائباً لرئيس الأركان، فأين رئيس الأركان في تلك الفترة؟.

ج: رئيس الأركان كان اللواء مزيد الصانع، وكان يقوم بإجازته السنوية، وعاد في ٢٧ يوليو، وقدمت له تفصيلاً كاملاً عن الموقف، وأنا لا أبرئ نفسي عن كل خطأ في تلك الفترة، والقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٧ يبين واجبات نائب الرئيس وتتلخص في أنه يحل محل رئيس الأركان أثناء غيابه

س: تقصد أنك لا تتحمل مسؤولية في وجود رئيس الأركان خلال تلك الفترة؟.

ج: أنا لا أتخلى عن مسئوليتي، وأعتبر نفسي مسؤولاً مع رئيس الأركان، وما يصيبه يصيبني فهو رئيسي، وأنا عملت معه ووقفت إلى جانبه، وحملنا المسؤولية سوياً، ولكن في الحقيقة لا توجد مسؤولية نتحملها .

س: كيف لا توجد مسؤولية وأنتما على هرم القيادة العسكرية في البلاد؟.

ج: المسؤولية نتحملها عندما تأتينا أوامر قتال من القيادة السياسية، عندها نتحمل المسؤولية كاملة، ويمكن محاسبتنا، وأنا قلت أعِدُّوا لنا المشانق إذا أردتم ووجدتم أننا مسؤولون عما حدث، فنحن كعسكريين نتلقى أوامر، ويجب الإشارة إلى أنه لا يوجد أحد يتحمل المسؤولية، فالعالم بأسره خُدع بما حدث .

س: ولكن التاريخ قد يغفل هذه الحقيقة ويحملكم المسؤولية عما حدث؟.

ج: لو نظرنا إلى ما قدمه الجيش الكويتي، سنجد أنه لم يتقاعس قط في تأدية واجبه سواء الوطني أو العربي، ونحن قدمنا الأرواح قبل المال، وحمل أبناؤنا العسكريون أرواحهم على أكفهم وتوجهوا إلى مصر منذ عام

١٩٦٧، ومروراً بحرب ١٩٧٣، والكل يذكر بالفخر عبور قواتنا لقناة السويس بقيادة رئيس الأركان الأسبق الفريق عبد الله فراج الغانم، وكذلك خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية أدى الجيش واجبه الوطني والقومي بكل شجاعة وبسالة، ونفتخر بإنجازات جيشنا على الجبهات العربية، كما شاركنا أيضاً في الأردن، وعايشت شخصياً حرب أيلول الأسود بين الفلسطينيين والأردنيين ورابطت هناك لأكثر من شهرين، فكل ما يهمنا مشاركة إخواننا العرب ونقدم ما نستطيع، فنحن شاركنا في جميع الحروب العربية، في مصر وفي سوريا، والشيخ صباح الأحمد لم يبخل على الأمة العربية في دعمها مادياً وعسكرياً وحتى في الحرب الأهلية اللبنانية، فنحن تواجدنا في كل مكان .

س: نريد معرفة اللحظات الحرجة قبيل دخول القوات العراقية وتحديداً بعد عودة سمو ولي العهد من اجتماع جدة؟

ج: في ذلك اليوم وبعد عودة سمو ولي العهد توجهت إلى قصر الشعب، وكان الوزراء مجتمعين لدى سموه وأعطيته إيجازاً عن الموقف، وكان معي المعاون للعمليات الحربية اللواء فالح الشطي، قدرت أعداد القوات العراقية المحتشدة على الحدود ووصفت أوضاعها والاحتمالات عندما تتحرك هذه القوات باتجاهنا .

س : كم كانت الساعة؟

ج: مساء الأربعاء الساعة الثامنة مساء تقريباً .

س: من حضر هذا الاجتماع؟

ج: سمو الشيخ صباح الأحمد والشيخ سالم الصباح وكبار الشيوخ والوزراء .

س: وماذا كان رد القيادة السياسية؟

ج: قالوا بأن لدينا تطمينات سياسية وفق اجتماعنا اليوم في جدة، والأسبوع المقبل سنجتمع في بغداد، ولا نريد إثارة الوضع .

س: خرجت من اجتماع الشعب فأين ذهبت؟.

ج: ذهبت إلى مقر القيادة في رئاسة الأركان، حيث كانت الحالة في الجيش كما هي، جلست قليلاً في القيادة ثم عدت إلى المنزل .

س: ماذا حدث بعد ذلك؟.

ج: في الحقيقة لا أتذكر التوقيتات بالضبط، ولكن أعتقد أن اجتماعنا بسمو ولي العهد كان قبل الثامنة بكثير، لأن ما أتذكره أن بعد عودتي إلى المنزل اتصل بي اللواء فالح، وكانت الساعة الثامنة تقريباً، يخبرني بأن القوات العراقية انفتحت .

س: ماذا تعني بأن القوات انفتحت؟.

ج: الانفتاح يعني أن القوات تكون مجتمعة في البداية، وعندما تريد أن تأخذ وضعاً هجومياً تبدأ بالتفرق ونسمي ذلك انفتاحاً، ويأخذ الانفتاح من ثلاث إلى أربع ساعات .

س: إذن عدت ثانية إلى القيادة؟.

ج: رجعت إلى القيادة، وحضر كل قادة القوات البرية والجوية والبحرية

س: من هؤلاء القادة؟.

ج: قائد القوة البرية العميد عبد العزيز البرغش، وقائد القوة الجوية العميد داود الغانم، وقائد القوة البحرية العقيد قيس الصالح .

س: كم كانت الساعة عندما تلقيت نبأ دخول القوات العراقية؟.

ج: بداية الغزو كانت ٨/١ وليس ٨/٢ كما هو شائع، فيوم اختراق

الحدود هو يوم الغزو، وكان يوم الأربعاء ١/٨، بينما لم تدخل القوة الضاربة من الجيش العراقي الكويت إلا في الساعة الثانية عشرة ظهر الخميس ٢/٨، وعندما أتحدث عن بداية الغزو لا أتحدث عن مجرد الأفراد والاستخبارات .

س: ما خطة العراقيين لدخول الكويت؟.

ج: كانت خطتهم تقوم على إرسال قوات خاصة ومغاوير واستخبارات للسيطرة على عقد الطرق، ومن ثم تقوم القوات الخاصة بإطلاق نيران عشوائية وكثيفة في الشوارع لإحداث ربكة .

س: ماذا تقصد بعقد الطرق؟.

ج: عقد الطرق كمثال دوار العظام، ودوار الشيراتون، ودوار المسيلة، وفتحوا قيادتين، القيادة الأولى في السفارة والثانية في المبنى المجاور للشيراتون، وكانت مخصصة للاستخبارات، وهذه قيادات أولية، وقاموا بعمل قيادة ثالثة لهم في فندق الهوليداي إن .

س: إذن هذه القيادات كانت موجودة أصلاً في البلاد بزي مدني؟.

ج: نعم، كانوا مدنيين ثم ارتدوا ملابسهم العسكرية .

س: ولكن، كان هناك إنزال من جهة البحر؟.

ج: قاموا بإنزال دبابات ومعدات وفيما بعد، وصلت بعض وحداتهم الساعة السادسة صباحاً، وهي ما تسمى بالوحدات المتقدمة، وهي التي قامت بعمل رأس الجسور وهذه تم إنزالها عن طريق الطائرات العمودية، والتي كانت تساند هذه القوات أيضاً .

س: كم كانت الساعة عندما احتل العراقيون مراكزنا الحدودية؟.

ج: في الساعة الحادية عشرة يوم الأربعاء ١/٨ كان العراقيون قد

احتلوا جميع مراكزنا الحدودية تماماً، وبدأت القوة الضاربة بالتحرك باتجاهنا .

س: هل حضرت القيادة السياسية إلى قيادة العمليات العسكرية؟.

ج: نعم، تواجدت القيادة السياسية قبل الساعة الثانية صباحاً كما يحضرني .

س: مَن مِن القيادة السياسية كان موجوداً معكم؟.

ج: كل أركان القيادة السياسية وعلى رأسهم سمو الشيخ سعد العبد الله وسمو الشيخ صباح الأحمد .

س: ومتى خرج سمو ولي العهد من القيادة العسكرية؟.

ج: الشيخ سعد كان يريد الذهاب معنا لمقر القيادة الثاني في صبحان، ولكني ألححت عليه بالخروج وأن يتركنا، وكانت الساعة تقريباً الرابعة صباحاً، ويجب أن نقف إجلالاً واحتراماً لسمو الشيخ سعد، فحكمته وفطنته قادتاه إلى قصر دسمان ليخرج سمو أمير البلاد، وبذلك هزم العراقيون، وأنا أسميها هزيمة العراقيين في خطة سمو الشيخ سعد العبد الله المتمثلة بالمحافظة على رمز الكويت وعنوان شرعيتها سمو الشيخ جابر الأحمد، وخرجوا جميعاً سمو الشيخ أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو الشيخ صباح الأحمد .

س : بعد أن تركتم رئاسة الأركان، أين توجهتم؟.

ج: كان معنا وزير الدفاع آنذاك الشيخ نواف الأحمد والشيخ سالم صباح الناصر، وتوجهنا إلى القيادة البديلة في صبحان .

س: متى ترك وزير الدفاع مقر القيادة البديلة؟.

ج: الشيخ نواف كان مصراً على البقاء معنا، ولكنني رجوته أن يتركنا ويغادر المكان لخطورة الوضع، فاستجاب أخيراً لتوسلاتنا وترك المكان مع الشيخ سالم صباح الناصر .

س: وأنتم؟.

ج: نحن بقينا ولكن الوضع كان يسوء أكثر فأكثر، والقوات العراقية انتهت سيطرتها على معظم البلاد، فجاءني أحد الضباط وقال عليكم مغادرة المكان فوراً وإلا وقعتم في الأسر، وكان قد أعد منزله لنا في منطقة بيان، وكان ذلك يوم الجمعة ٣ / ٨ .

س: من كان هذا الضابط؟.

ج: هو الرائد المتقاعد محمد عبد الرحمن الحنتوش السعيدي، وتوفي منذ مدة، وهو من القلة النادرة كان يتميز رحمه الله بالشجاعة والشهامة .

س: هل حاولت القيام بشيء بعد ذلك؟.

ج: كنت ورئيس الأركان وقائد القوات الجوية واتصل بي اللواء سليمان البرجس، وكان قائد اللواء الثمانين يوم السبت، وقال إنه يريد الالتحاق بالعقيد سالم مسعود الذي انسحب إلى الأراضي السعودية فباركت خطوته، لكنه لم يستطع فقواته كانت محاصرة وتم أسره، وحقيقة يجب الإشادة ببطولة هذا الرجل .

س: كم استمرت فترة بقائكم في البلاد؟.

ج: ثلاثة أسابيع، وكنا خلال هذه الفترة نحاول تشكيل قوات للمقاومة، واستطعنا تشكيل بعض الخلايا، وكان يتردد علينا بعض الضباط، وتدارسنا الموقف فرأينا أن خروجنا قد يكون أكثر فاعلية من بقائنا في البلاد، لأننا في هذا الوضع لا نستطيع التحرك، وتوجهنا عبر البر إلى الأراضي السعودية ووصلنا مركز الحماطيات بسلام، ومن طرافة الموقف أنه صادفنا الوزير سعود العصيمي أيضاً متجهاً إلى السعودية فقلت له « سعود إذا صادونا راح يشكلونا حكومة، أنت وزير ونحن عسكريون » .

س: هل شك بكم أحد أو تعرف عليكم من الجنود العراقيين؟.

ج: العراقيون كانوا ينظرون إلى المسروقات أكثر من أي شيء آخر، ونصحنا بعض الإخوة بأخذ سجائر معنا، فكنا نوزع عليهم السجائر وكانوا ينظرون إلى السجائر أكثر من النظر إلى وجوهنا .

س: من كان معك في السيارة؟.

ج: كنت أنا واللواء مزيد واللواء داود الغانم والرائد السعيدي .

س: بعد خروجكم إلى السعودية أين توجهتم؟.

ج: ذهبنا إلى حفر الباطن وكان هناك الشيخ أحمد الحمود متسلماً قيادة قواتنا، وبعد ٢٣/٨ ذهبت إلى الطائف وكلفت قيادة الجيش الكويتي .

مقابلة صحافية

مع سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول عدد من القضايا السياسية المهمة . *

س: التجربة الديموقراطية في الكويت مشهود لها بالسبق والتميز، ولكن هناك دعوات بتطوير التجربة ولاسيما فيما يتعلق بإفساح المجال أمام المرأة الكويتية للمشاركة في التصويت والترشيح، وأيضاً قضية البدون، إلى أين ذهبت جهود التطوير في هذين المجالين الحساسين؟ وهل هناك عقبات معينة ترون ضرورة معالجتها؟.

ج: اختارت الكويت النهج الديموقراطي في الحكم قبل ما يقارب نصف قرن عندما كان ذلك الاختيار مرفوضاً أو غير مفهوم من أغلب دول العالم، وما زلنا حتى يومنا هذا متمسكين بهذا الخيار الاستراتيجي، ونعمل جاهدين لزيادة حجم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي، ومن ذلك اقتراح الحكومة بإعطاء المرأة الكويتية حقي الانتخاب والترشيح، وقد رفض الأعضاء المحترمون في مجلس الأمة في الماضي هذا الأمر، في وضع يستحق التأمل، حيث اقترحت من خلاله الحكومة الكويتية إعطاء المزيد من الحريات للمواطنين، وتم رفض هذا الطلب من قبل ممثلي الشعب، وإن كنا نعلم بإشكالية وضع المرأة في وطننا العربي بأكمله، حيث لا تكاد النساء تصل بالانتخاب إلى المجالس التشريعية حتى في الدول التي أعطتها هذا

---

* **أجرى اللقاء الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير في جريدة الأهرام القاهرية ونشر بالتزامن مع جريدة الخليج الإماراتية، الصادرة بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٤ م، العدد ٩٠٤٢ .**

الحق قبل سنوات عديدة، ولا يزيد عدد النساء في برلماناتنا العربية على ٥ ٪ بمن فيهن من تم تعيينهن ، على الرغم من أن النساء يمثلن الأغلبية في أكثر بلداننا العربية، وعلى الرغم من أنهن وصلن إلى مراكز قيادية في كثير من الدول الإسلامية الأخرى . إذن قضية المرأة الكويتية بإشكالياتها السياسية لا تبتعد كثيراً عن وضع المرأة العربية في مختلف أقطارنا العربية، أما بالنسبة لقضية ((البدون)) أو المهاجرين ممن لا يحملون وثائق رسمية، فهي كما تعلم قضية موجودة في أغلب دول العالم، وقد كان تعامل الكويت مع تلك القضية إنسانياً بالدرجة الأولى وقانونياً بالدرجة الثانية، حيث شكلت لجان تحقيق مختصة سيتم على أثرها إما منح الجنسية الكويتية لمن يثبت وجوده على أرض الكويت لمدة طويلة، أو الإقامة الدائمة والتعليم والرعاية الصحية المجانية لمن لا تنطبق عليه قوانين الجنسية المعمول بها في البلاد .

س: بعد أسابيع قليلة سيمر عام كامل على انتهاء النظام العراقي السابق، كيف تقيمون العراق الجديد في ظل المشكلات التي يواجهها ولاسيما فيما يتعلق بعملية انتقال السلطة، والخلاف حول إجراء انتخابات لتشكيل المجلس التمثيلي الانتقالي؟.

ج: العراق بلد يمثل أحد مراكز الحضارة العربية، وهو جار شقيق نتمنى له في الكويت كل خير، وواضح أن كثيراً من معاناة العراق الحالية هي نتاج طبيعي لخمسة وثلاثين عاماً من حكم الفرد وتوجيه طاقاته الضخمة إلى حروب متصلة في الداخل والخارج، وقد دمرت بشكل كامل البنية الأساسية للشعب العراقي، و تمت تغطية كوارث الداخل عبر السنوات الطوال بصمت إعلامي مريب، كان بعض الإعلاميين خلاله يتوجهون من المطار إلى فنادق الخمس نجوم في بغداد، ويحضرون المهرجانات من دون أن يهتم أحد بالنظر للأوضاع المزرية للشعب العراقي المنكوب، وقد أظهرت

كوبونات النفط أحد أسباب ذلك الصمت الذي أسفر عن هذه السلسلة من المآسي التي يشهدها العراق، واتفق الجميع على حتمية إجراء الانتخابات وانتقال السلطة إلى حكومة عراقية دائمة، وقد اتفقنا نحن ودول الجوار والعراق ومصر عبر مؤتمر الكويت الذي عقد قبل أيام على الأخذ بهذا الخيار ودعمه، بعد أن يتم الإعداد الجيد لتلك الانتخابات، كما ذكر مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، لكون من سيأتي عبر تلك الانتخابات سيقوم بتشكيل العراق الجديد الذي يجب أن تقوم أسسه على مبادئ الديموقراطية والتعددية .

س: البعض يتخوف من أن تقود التطورات غير المنضبطة في العراق إلى تقسيمه أو- لا قدر الله- إلى نوع من الاقتتال الداخلي، كيف ترى الكويت العراق الجديد؟ وكيف يتم تجاوز ميراث الحقبة الماضية بكل ما فيها من تعقيدات ؟.

ج: أظهر الشعب العراقي الشقيق قدرة هائلة على ضبط النفس والتعامل الحضاري مع المتغيرات التي جرت، وحتى تجاه الجرائم التي تمت كتفجيرات النجف ومقار الحزبين الكرديين، في وقت قتل فيه الآلاف في فرنسا وإيطاليا ويوغسلافيا بعد سقوط الديكتاتوريات، لذا فالعراق الجديد الذي نتمناه ويتمناه معنا كل محب للعراق هو عراق الديموقراطية والتنمية والبناء والتعمير والاستغلال الأمثل لثروات العراق الهائلة، لإسعاد شعبه بدلاً من هدرها كما كان يحدث في السابق على الحروب وعمليات القمع وشراء الذمم، وعليه فأعتقد جازماً أنه متى ما حسنت نيات الدول الأخرى تجاه العراق، وترجمت تلك النيات الحسنة إلى أعمال موجبة توقف أعمال التخريب والإرهاب التي تؤجل عمليات انتقال السلطة، وبدء أعمال التنمية قلت مخاوفنا من عمليات انزلاق العراق إلى مستنقع الحرب الأهلية والتقسيم، فواضح أن من ينشغل بالعمل وتوفير الرزق لأبنائه هو أبعد

الناس عن اللجوء لخيار الحرب عند الاختلاف مع الآخرين، إضافة إلى أن الديموقراطية تجذر مبدأ الحوار لحل الخلاف بدلاً من الاقتتال.

س: وكيف يتصور الكويت دوره في مساعدة إعمار العراق؟.

ج: الكويت توقفت عن تصور هذا الدور وقامت بترجمته إلى أعمال عدة منذ اليوم الأول لتوقف الحرب، منها إرسال المعونات العينية والفنية والصحية للشعب العراقي، والحال كذلك مع محطات تقطير المياه ومد الكهرباء وغيرها، ومن ناحية أخرى قدمت الكويت في مؤتمر مدريد ما يزيد على مليار ونصف المليار دولار لإعادة إعمار العراق، كما كانت سباقة في بادرة إسقاط أجزاء مؤثرة من الديون الكويتية على العراق بعد عرض الأمر على مجلس الأمة الكويتي .

س: إلى أين وصلت قضية الأسرى الكويتيين في العراق؟.

ج: أشعر بحزن شديد عندما نتحدث عن قضية أسرانا الذين يمثلون نسبة كبيرة من عدد السكان، وأشعر بغصة أكبر عندما أستمع إلى من لا يزال يعتقد بإيمان النظام البائد بأدنى مفاهيم العروبة أو الدين أو حتى المشاعر الإنسانية، المرتهنون الكويتيون هم في الأغلبية المطلقة مدنيون خطفوا من الشوارع، والمساجد، والبيوت، وتم ترحيلهم إلى العراق، وقد كان بإمكان صدام أن يعاملهم معاملة الرهائن الغربيين الذين خطفهم كذلك من دون وجه حق من الكويت، إلا أنه اعتنى بهم وأطلق سراحهم فيما بعد معززين ومكرمين، إلا أن ما حدث مع أسرانا ومحتجزينا عبر ما يتكشف حتى الآن هو أنه تم قتلهم ظلماً وعدواناً ودون ذنب منذ الأيام الأولى لخطفهم ودفنهم في المقابر الجماعية مع إخوانهم العراقيين المظلومين، وما زلنا نستقبل بين يوم وآخر جثثهم ورفاتهم الطاهرة، وهو ما يعيد إلى ذهني وأنا أتحدث معك ما قام به نفس النظام تجاه أبناء مصر العزيزة الذين دعموه إبان حربه مع إيران، فلم يجد ما يشكرهم به ويظهر امتنانه لهم إلا

بقتلهم وإرسالهم أكفاناً طائرة إلى عائلاتهم .

س: نحن الآن على أبواب عقد مؤتمر القمة العربية الدوري الثالث، كيف ترى الكويت هذه القمة وما يجب أن تخرج به من نتائج تفيد تنظيم العلاقات العربية ـ العربية؟.

ج: تنعقد القمة بعد تحسن الأوضاع في العراق وزوال نظام كان أحد أهم أسباب التوتر والتشرذم التي شهدتها أمتنا العربية، ولا شك في أن انتظام عقد القمم العربية نقطة تصب لمصلحة دعم وتنظيم العلاقات العربية، وقد يكون أحد الأمور التي نحتاجها في القمم المقبلة، إضافة بالطبع إلى حسن الإعداد والتنظيم وإعطاء جانب من جدول أعمال المؤتمر وأوقاته لحل مشكلات المواطن العربي المعيشية وغير السياسية كقضايا البطالة والصحة والتنمية والتعليم وغيرها، فليس بالسياسة وحدها تحيا الشعوب، إضافة إلى حقيقة أن تلك الأمور يشعر بنتائجها مباشرة المواطن العربي الذي نخشى أن يتحول إحباطه من عدم انعقاد القمم في السابق إلى إحباط من وفرة اللقاءات من دون نتائج ملموسة يحصد نتائجها بالتو واللحظة، بالإضافة إلى أن تلك القضايا المعيشية المهمة لا تشكل عناصر اختلاف بين دولنا العربية، كما أن تطبيقها غير مرتبط بأطراف خارجية كحال كثير من الإشكالات السياسية .

س: كانت هناك خلافات بين الكويت والجامعة العربية بعد سقوط النظام السابق في العراق، وجرت مساع كثيرة لاحتواء هذه المشكلات، ما وضع العلاقة بين الكويت والجامعة العربية في الوقت الراهن؟.

ج: لقد تخطينا في الكويت تلك المرحلة، ونرى أننا كنا الطرف المظلوم فيها، ونحن نحمل كثيراً من مسبباتها النظام البائد في العراق، الذي اختص تاريخياً حتى يومه الأخير بإيجاد الأزمات والمشكلات مع الدول الأخرى، كما قام ذلك النظام بتحميل الجامعة العربية وأشقائه العرب تبعات أمور

وقرارات لم يشاورهم فيها أو حتى يلتزم بما يطلبونه منه، نحن من المؤمنين وبقوة بتفعيل دور الجامعة العربية وتعديل ما يلزم من ميثاقها بما يعطي مزيداً من الصلاحيات لحل الخلافات العربية ـ العربية الباردة، ومنع تحويلها إلى خلافات ساخنة يستخدم فيها السلاح، كما يجب أن تكون هناك بنود تنص على معاقبة ومقاطعة من يقوم بالتعدي على جيرانه وسفك الدماء العربية .

س: مشكلة الأمن في الخليج واحدة من المشكلات المتجددة منذ فترة طويلة سابقة، كيف ترون هذه المشكلة في الوقت الراهن ولاسيما في ضوء الوجود الأمريكي وقوات التحالف في العراق؟.

ج: هناك في البدء حقيقة، وهي أن الوجود الأمريكي والدولي موجود منذ الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى وجوده في العديد من دول العالم كبريطانيا وألمانيا واليابان وكوريا وغيرها، بل وكثير من الدول العربية، وقبل ذلك كان هناك وجود سوفيتي كثيف في العراق واليمن وغيرهما من دول مطلة ومجاورة للخليج، والأمر في النهاية سيادي وهو بيد الدول المعنية، ولا شك في أن هناك اتفاقاً على أهمية إقامة حكومة عراقية منتخبة وهي التي ستقرر ما تراه مناسباً فيما يخص الوجودين الأمريكي أو البريطاني، وأي وجود آخر على أرضها .

س: للكويت وجهة نظر خاصة بشأن تطوير التعاون بين الدول العربية الخليجية، هل لكم أن توضحوا لنا رؤية الكويت بشأن تطوير عمل مجلس التعاون الخليجي في ضوء التطورات الإقليمية الجديدة؟.

ج: مجلس التعاون الخليجي كان في البدء بادرة كويتية تشاورت بها مع الأشقاء في دول الخليج العربية وتم عبر موافقتهم الحكيمة قيام ذلك المجلس الخير، الذي أثبت أنه أحد أكثر المجالس نجاحاً في المنطقة العربية، إذا لم نقل في العالم أجمع،حيث يسير كما نرى في خطوات واثقة ملموسة

تقـرب بين شـعـوب ودول المجلس، وأصـبـح التنقل بينهـا يتم بالبطاقـة الشخصية، كما أقر الاتحاد الجمركي قيام عملة خليجية واحدة، وكل هذه الإنجازات تمت في عمر يقل عن نصف عمر الاتحاد الأوروبي، وقد أثبت المجلس فعالياته إبان احتلال الكويت عندما سخرت دوله أرضها وماءها وسماءها لتحرير بلدنا، وهو أمر لن ننساه لها أبداً، كما تعاملت دول المجلس في قضية خلافاتها الحدودية بطريقة حضارية جداً، فالبعض تم حله بالتراضي بين الأطراف المختلفة، حيث أثبتت التجارب أن بقاء قضايا الحدود عالقة هو أقرب لزرع ألغام قابلة للانفجار في طريق علاقات الدول، كما تم حل بعضها الآخر عبر اللجوء لمحكمة العدل الدولية .

س: منذ فترة يتكثف الحديث حول مشروع أمريكي بشأن تطوير ونشر الديموقراطية في البلدان العربية، وبناء شرق أوسط جديد، والبعض يتحدث عن ضغوط أمريكية تمارس على البلدان العربية والإسلامية لتطوير المناهج التعليمية وتعديل السياسات الإعلامية، كيف ترون هذه الرؤية الأمريكية؟.

ج: أعتقد أن علينا أن نكون حذرين من عملية رفض الأشياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفاً ما ذكر أنه يود تغييرها، إن أمراً كهذا قد يوقعنا في مطبات كثيرة تبقينا في دائرة التخلف التي أثبتت الدراسات الدولية المختلفة أن منطقتنا الأكثر معاناة منها، لذا فإن تلك القضايا تعنينا نحن كعرب ومسلمين بعيداً عن تأثيرات الآخرين علينا، والتساؤلات المحقة هي: هل نحن راغبون ومؤمنون بالخيار الديموقراطي؟ وهل أثبت النهج السياسي البديل ، ونعني الدكتاتورية ، أنه الطريق الأفضل والأمثل للتنمية وتوفير سبل العيش الكريم لشعوبنا، ومثل ذلك ضرورة أن نطرح على أنفسنا تساؤلاً آخر: هل استطاعت مناهجنا التعليمية ووسائل إعلامنا أن تخرج لنا المواطن العربي المنتج والواعي الذي يحكم عقله لا عاطفته في القضايا المختلفة وعند وقوع الأحداث الجسام؟.

س: القضية الفلسطينية تمر الآن بلحظة حرجة للغاية، في الوقت الذي تقوم فيه « إسرائيل» بتغييرات جذرية على الأرض من دون أي محاسبة من قبل المجتمع الدولي، كيف ترى الكويت الوضع في الأراضي الفلسطينية؟ وهل لكم أن تتحدثوا عن جهود الكويت لمناصرة الشعب الفلسطيني؟.

ج: لم تتوقف الكويت يوماً عن نهجين وخطين واضحين في تعاملها مع القضية الفلسطينية، الأول، هو الدعم المؤثر والحقيقي للشعب الفلسطيني في وقت اكتفى فيه بعض الآخرين بالمزايدات والدعم بالأقوال لا الأفعال، وكلنا يذكر دعاوى جيش القدس المكون من سبعة ملايين جندي، والذي ادعى أكبر المتاجرين بالقضية الفلسطينية رئيس النظام العراقي البائد تشكيله من دون أن يجرح ذلك الجيش الأسطوري المزعوم حتى إصبع جندي « سرائيلي» واحد، والخط الثاني الذي انتهجناه هو أننا نرضى للشعب الفلسطيني ما يرضاه لنفسه فلا نزايد عليه ولا نسفك دمه بدعاوى تحرض على القتال لآخر طفل فلسطيني، ولقد تبنينا في الكويت مبادرة الأمير عبد الله التي تحولت إلى مبادرة عربية وارتضينا ما قبله الإخوة الفلسطينيون من معاهدات عقدت مع الحكومة «الإسرائيلية»، وعلى رأسها القبول بخريطة الطريق التي تعرقلها حكومة شارون، ويفترض أن تنتهي بدولة فلسطينية مستقلة، وما نتمناه أن يسود العقل والحكمة تلك المأساة الإنسانية، وأن ينعم إخواننا في فلسطين بسلام حقيقي بعد معاناة جاوزت الخمسين عاماً .

س: هناك قانون أمريكي لمحاسبة سوريا، في الوقت نفسه هناك دعوة سورية للعودة إلى المفاوضات مع « إسرائيل» لإنهاء احتلال الجولان، ما تقييم الكويت لمثل هذه التطورات؟.

ج: لقد حملت معي أثناء زيارتي الأخيرة لواشنطن الهم السوري

وطالبت أن يعطي الرئيس السوري د. بشار الأسد الفرصة الكاملة لإيضاح وجهة النظر السورية بشأن إقامة سلام عادل ودائم، كما أعلنا دعمنا في أكثر من مناسبة لجهود سوريا في استرجاع أراضيها المحتلة، مرة أخرى، نتمنى أن يسود العقل وحسن النيات جميع الأطراف، فقد علمتنا تجارب الماضي المريرة في المنطقة أن تغيب الحكمة والعقل وافتراض سوء النيات بشكل مسبق لا ينتهي عادةً إلا بالحروب والكوارث، وقد استكفت المنطقة وشعوبها من النزاعات المسلحة، وحان الوقت أن تركب دول المنطقة قطار السلام المتجه سريعاً للمستقبل الزاهر، ولا يزال هناك أمل، فالقطار لا يزال في المحطة وهو لن ينتظر طويلاً، كما أن في ذلك القطار متسعاً لجميع دول وشعوب المنطقة .

س: هناك جهد سياسي ودبلوماسي دؤوب يقوم به الرئيس مبارك لتقريب المواقف بين الدول العربية ولتطوير العمل العربي المشترك، كيف ترى الكويت هذه الجهود؟.

ج: أعتقد أن التاريخ ولسنا نحن من سيسجل لأخي الرئيس حسني مبارك بادرات الخير العديدة لحل الإشكالات التي تنشأ بين حين وآخر في المنطقة، وقد أصبحت مصر بفضل تلك الحكمة بوابة دولية للمنطقة، وما نتمناه حقاً هو أن تتجاوب الأطراف المختلفة مع أي بادرة مصرية، فقد أثبتت مصر أنها لا تهدف إلا الخير للجميع، وأن إدارتها السياسية القائمة هي عامل استقرار رئيسي في المنطقة بل فى العالم أجمع .

س: العلاقات المصرية ـ الكويتية عميقة الجذور ومتعددة المجالات، كيف تقيمون هذه العلاقات، وهل هناك مجالات معينة ترون ضرورة تطويرها في المرحلة المقبلة؟.

ج: العلاقات المصرية ـ الكويتية متميزة، وتحتاج إلى أن يفرد لها فصل خاص كمثال طيب في العلاقات العربية ـ العربية بل حتى ضمن العلاقات

الدولية، فمنذ استقلال الكويت استطاع البلدان أن يحافظا على أوثق العلاقات بينهما على الرغم من التباين الظاهر بين البلدين الشقيقين، من حيث الموقع والحجم والمساحة وغيرها، ولم تتأثر تلك العلاقة سلباً إبان الحروب العربية - العربية الباردة وحتى الساخنة في الستينيات والسبعينيات، وقد وقفت مصر العروبة مع الكويت إبان مطالبات قاسم وصدام فيما بعد بها، وأسهم الدم المصري في تحرير بلدنا، كما كانت معاملة شعب أرض الكنانة لإخوانه الكويتيين متميزة إبان احتلال بلدنا، كما اختلط الدمان الكويتي والمصري إبان حرب يونيو/ حزيران ٦٧ والاستنزاف وحرب ٧٣، حيث كان ثلثا الجيش الكويتي يحتشد على جبهتي القتال في مصر وسوريا، ولقد سقط لنا عشرات الشهداء في حروب الكرامة تلك . إن الدعم المتبادل البشري والمادي واللوجستي بين البلدين لم يتوقف قط، فالجالية المصرية العاملة على تنمية بلدنا هي الأكبر في الكويت، كما أن الاستثمارات الكويتية في مصر هي الأكثر تدفقاً وتنوعاً، وتلك العلاقة الفريدة مرشحة لمزيد من الدفء والحميمية، نظراً لحرص قيادتي البلدين الشديدة عليها، ومرة أخرى الأفعال لا الأقوال هي شاهد العدل الحقيقي على تلك العلاقة المميزة .

مقابلة صحافية مع الفريق الركن السيد علي المؤمن رئيس الأركان العامة للجيش سابقاً حول مرحلة مهمة في تاريخ الكويت . *

س: كيف سارت عملية بناء الجيش الكويتي بعد التحرير ؟

ج: عندما كنا في المملكة العربية السعودية وخلال مرحلة الإعداد لحرب تحرير الكويت كنت أشغل منصب معاون عمليات وتخطيط ، وبعد عودتنا إلى الكويت بقيت في هذا المنصب ، وبعد صدور القرار السياسي بإعادة بناء الجيش الكويتي شرفتني قيادتي بأن أكون رئيس الفريق الكويتي في هذا المجال وجاءت النصيحة السياسية بالاستفادة من حلفائنا الرئيسيين في إعادة بناء جيشنا وهم أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، وطلبنا من هذه الدول تقديم دراساتها في هذا الشأن من خلال مشاركة كويتية - أمريكية وكويتية - فرنسية وكويتية - بريطانية فضلاً عن دراسة كويتية - كويتية، وتكون الفريق الكويتي من ٣٢ ضابطاً من خيرة ضباط الجيش الكويتي من مختلف الأسلحة ومن ذوي الخبرة الميدانية والتأهيل الجيد من مختلف دول العالم ، وكان لي شرف رئاسة هذا الفريق ، وللأمانة وللتاريخ كانت الدراسة الكويتية أكثر طموحاً من أي دراسة أخرى ، إنما كانت مكلفة مالياً ومن قاموا بها لديهم قناعة بأنها تحتاج إلى سنوات طويلة لأنها طموحة جداً ، إذ إن الضابط الكويتي يتملكه الآن الدفاع عن الكويت ، ويتملكه ضرورة توفير القوة المطلوبة لإيقاف العدو المحتمل إن لم يكن هزيمته ،

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٤م، العدد ١٢٦٦٧ .

ولهذا لا يمكن لأحد أن يلوم طموح الضابط الكويتي ، وحقيقة لربما لم ننظر إلى الإمكانات المادية لدولتنا وكانت لدينا القناعة بالحجم الممكن من القوة البشرية ، وبعد الدراسة الكويتية جاءت الدراسة الفرنسية والبريطانية ، وكانت الدراسة الكويتية - الأمريكية هي المؤثرة جداً وكنا نسميها (D.R.G) مجموعة إعادة دراسة الدفاع ، وتتكون من ٦٤ ضابطاً من الكويتيين والأمريكيين بمعدل ٣٢ ضابطاً من كل جانب ، حيث كان يقابلني الجنرال الأمريكي نولز ويلتقي كل واحد من زملائي الضباط نظيره الأمريكي في التخصص نفسه ، ودرسنا الإمكانات البشرية والمصادر الممكنة من الكويت والعدو المحتمل مرة أخرى وكيفية تأسيس قوة مؤثرة ، ووضعت في الأساس الأهداف الوطنية ، تبعتها الأهداف العسكرية ، ثم وضعت الاستراتيجية العسكرية وتنظيمات تنفيذها وتحقيق الأهداف ، وخرجنا بدراسة متكاملة رفعت إلى قيادتنا السياسية التي اعتمدتها وتم وضعها موضع التنفيذ من خلال جدول زمني ، وتتضمن البنية الأساسية والتسليح والتجنيد والتدريب وغيرها ، ووضعت موازنة تقدر بنحو ٣,٥ بليون دينار منها ٥٠٠ مليون للبنية الأساسية وبقية المبلغ للتسليح والتدريب على هذه الأسلحة ، وبالفعل بدأنا في عملية التنفيذ ، ويشرفني المشاركة فيها إلى أن تركت وظيفتي العسكرية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢ ، وهنا أؤكد شيئاً مهماً ، أنه تم وضع خط لا نقبل العودة خلفه أبداً ومتأكد أن هذا موجود في مخيلة كل ضابط من الجيش الكويتي ولا يمكن الرجوع عنه .

س: ذكرت عبارة دراسة العدو المحتمل ، فماذا تقصد بها ؟

ج: عندما أجرينا دراستنا كان بلا شك عدونا الأساسي هو نظام صدام وجيشه ، صدام مع إبعاد الشعب العراقي ، وقد تأكد لنا ذلك في حالتين أولهما في عام ١٩٩٤ عندما هددنا صدام وحرك حرسه الجمهوري إلى

حدودنا ، وكنت مع الجنرال الأمريكي فرانك قائد القوة البرية في القيادة وكانت عملية دقائق فقط إذا لم ينسحب الحرس الجمهوري من جنوب العراق فإنه سيتم اتخاذ قرار حاسم ، وكان الجيش الكويتي منتشراً للدفاع عن الكويت ، بالإضافة إلى أن قوات الحلفاء الموجودة في ذلك الوقت كانت في حال استعداد تام لمهاجمة الحرس الجمهوري العراقي إذا لم يتحرك من جنوب العراق ، وأتذكر أن C.N.N بثت كيف أن هذا الحرس ينتقل بسرعة عجيبة تاركاً الجنوب ، وكان ذلك قبل دقائق قليلة من اتخاذ قرار مشاغلة الحرس الجمهوري العراقي . وأذكر أن المصادر الكويتية أكدت وجود الحرس الجمهوري جنوب العراق ، ولكن وجد من شكك في هذه المعلومات إلى أن تأكد الحلفاء من دقتها فهرعوا بسرعة لإحضار قوات من أمريكا وثبتت القيادة الأمريكية داخل الكويت لاحتمال مشاغلة الحرس الجمهوري العراقي الذي كان بالقرب من حدودنا ، وأقصد بالقرب مسافة كيلو مترات قليلة ، والحالة الثانية كانت في عملية ثعلب الصحراء وكان قرار الحلفاء مبكراً ، وتمت مشاغلة الأهداف العراقية بحسب متطلبات الموقف في ذلك الوقت .

س: ما مساحة الاهتمام بالفرد الكويتي عند التخطيط لإعادة بناء الجيش ؟.

ج: بعد تحرير الكويت زاد الإحساس لدى الشباب الكويتي بمسؤوليته في الدفاع عن وطنه وعرضه وعائلته ، ووجدنا رغبة كبيرة من المواطنين الكويتيين للانضمام إلى الجيش الكويتي وزاد عددهم ، ولذلك فتحنا مراكز تدريب إضافية لدى الوحدات المقاتلة مع ملاحظة تقدم المستوى التعليمي للمتقدمين ، وتدريب الضباط شيء متعارف عليه ، واتجهنا اتجاهاً مميزاً في تأهيل الشباب الكويتي تأهيلاً علمياً راقياً للدخول في ضباط الصف من خلال إنشاء مدرسة ضباط الصف على شاكلة الكلية العسكرية ، لتخريج ضباط صف لديهم المقدرة على شغل القيادات الدنيا ولربما المتوسطة

لتحمل مسؤوليات قيادية وإن كانت على مستوى معين من القيادة ، كما أن نوعية الأسلحة الكويتية تتطلب قدرات علمية فنية راقية ، ومن خلال ضباط الصف وجدنا أنه يمكن تلبية متطلبات رقي الجيش الكويتي في القيادة الوسطى ما بين الضباط والأفراد ، وإنني متأكد من أن المستوى العلمي لكثير من الشباب في الجيش الكويتي لا يختلف عن مثيله في أي جيش أمريكي أو أوروبي ، ولهذا فإن مستوى الجيش من ناحية الضباط وضباط الصف والأفراد في رقي مستمر .

س : وماذا عن الخدمة الإلزامية ؟.

ج : الخدمة الإلزامية ضرورة كبرى للجيش الكويتي ، ومن المعروف أن الطاقة البشرية الكويتية في وطني الكويت محدودة ، وهناك الكثير من مؤسسات الدولة تحتاج إلى هذه الطاقة ويصعب على الجيش أخذها كلها ووضعها في القوات المسلحة ، وقد تم تكوين جيشاً عاملاً فيه نسبة معينة من المواطنين الكويتيين ، وكنا نسعى إلى رقم طموح بنسبة معينة من الشعب الكويتي في الجيش ، ومن هذه النسبة لا بد أن يكون جزء منها جيش عامل والبقية تجنيداً واحتياطاً ، فمن خلال التجنيد يمكن الحصول على أعداد لا بأس بها وقت الحرب مع وضع برنامج مرن جداً للاحتياط بحيث يكون نشطاً لسنوات معينة ثم يقوم بنشاط محدود لفترة أخرى ، ومن ثمَّ يمكن تكوين جيش من رقم معين للدفاع عن الكويت وليس شرطاً أن يكون كله جيشاً عاملاً ، كما أن التدريب العسكري يساعد في نمو البلد ، حيث ستتكون طبقة من المواطنين على درجة من الانضباط ، ومعروف أن كثيراً من الدول تطلب من الموظف الالتحاق بالعسكرية أولاً قبل أن يوظف مدنياً حتى تكون لديه درجة من إدارة الرجال والانضباط خصوصاً أن إدارة الرجال مهمة في كل مجال ، كذلك فإن الجيش يجمع جميع المواطنين فيضعهم في بوتقة واحدة فيحتاجون إلى روح الجماعة وتتولد فيهم روح

الأخوة ، والتجنيد الإلزامي هو الوحيد القادر على توفير هذه الفرصة مما يزيد الوطنية فيهم ، ويتفانى الجميع في الدفاع عن الوطن .

س: تحلم الفتاة الكويتية بالالتحاق بالعمل العسكري وليس الإداري في الجيش ، فهل يمكن تحقيق حلمها ؟.

ج: أنا على قناعة تامة بضرورة مشاركة الفتاة الكويتية في العمل العسكري ، لأن من حق كل مواطن أن يحصل على فرصته في أن يكون عسكرياً في بلده ، وإذا كان لكل مواطن دور في خدمة وطنه من موقعه أياً كان ذلك الموقع ، إنما العسكري يخدم وطنه في منطقة أكثر حساسية وتحتاج إلى تضحية ، وليس من المعقول حرمان الفتاة الكويتية من الخدمة في القوات المسلحة ، إنما لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والجانب الديني أيضاً ، وأعتقد أن هذا الأمر سهل جداً ، وصراحة مررنا بتجربة بين عامي ٩٢ و ٩٣ وكنت وقتها نائباً لرئيس الأركان ولكنها أوقفت، حيث بدأنا بتدريب ٧ أو ٨ فتيات تدريباً عسكرياً وعلى العمل الكتابي العسكري لاختلافه عن العمل المدني ، وأكدنا في ذلك الوقت لكل من سألنا أن هذه الفتاة العسكرية ستعمل في أوقات لا تختلف عن أي موظفة مدنية مع استمرار حقها في حياتها العائلية ولكن لديها التأهيل العسكري ، حتى تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها وطبعاً لم يكن المقصود أنها تقاتل إنما يمكنها تغطية جزء من الواجبات أثناء السلم كما تستطيع أن تقوم بعمل الكثير من الشباب الذين يذهبون لحمل السلاح ، والآن هذا الأمر موجود ولكن الاختلاف الوحيد أنهن مدنيات ، وعيب هذا النظام أن الفتيات غير مؤهلات التأهيل العسكري .

س: لماذا أوقفت هذه التجربة ؟.

ج: وصلتنا رسائل غير مباشرة ولا أحب أن أدخل في الجانب الاجتماعي ، والخلاصة أننا « قصينا الحق من أنفسنا » .

س: هل اشترطتم على الفتاة عدم الزواج حتى سن ما أو الإنجاب بعد عدد من السنوات في الخدمة العسكرية ؟.

ج: أبداً ، لأن الجوانب الاجتماعية والدينية مصونة ١٠٠ في المائة ، لأننا ننتمي إلى هذا المجتمع ونتفهم الجانب الديني والاجتماعي ، وإذا كانت الممرضة أو الطبيبة تتأخر في عملها ليلاً في المستشفى وهذا عمل مدني ، فقد حددنا للفتيات ساعات عمل معتادة وقت السلم ، وحقيقةً أتمنى رؤية الفتاة الكويتية مرتدية الزي العسكري الخاص بها ، والذي يتماشى مع تقاليدنا الاجتماعية وعقيدتنا الإسلامية .

س: بوجه عام هل تنويع الأسلحة نعمة أم نقمة ؟.

ج: لا هو نعمة ولا هو نقمة بالكامل ، فلكل شيء مميزات وكما يقول المثل «لا تضع البيض في سلة واحدة » ، فعندما تكثر المصادر تكون هناك مرونة أكثر وحرية أكثر للاختيار، ولكن يجب أخذ جانب الحذر في طريقة الإمداد والصيانة والتدريب لوجود أنواع مختلفة من السلاح ، وركزت قيادتنا السياسية على الاستفادة من حلفائنا وخصوصاً مع الذين وقعت الكويت معهم اتفاقيات أمنية والتزام أقوى منهم نحو الكويت ، إنما للأمانة لم تلزمنا قيادتنا السياسية فيما يتعلق بموضوع شراء السلاح ، وكما يقال الحر تكفيه الإشارة ، فإذا رغبت في توطيد العلاقات فلا بد من وجود روابط قوية وربما شراء الأسلحة طريقة لتوطيد العلاقات ، والجيش الكويتي له الحرية في اختيار أفضل الأسلحة مهما كان مصدرها لتلبية الخطط الدفاعية ، وقبل شراء قطعة سلاح من بلد ما ينظر ما إذا كانت تلبي هذه الخطط ، فإذا كان الجواب « بنعم » فإننا نشتري ، وإذا كانت تقوي علاقاتنا تكون أفضل ، نأتي إلى عملية تنظيم هذه الأسلحة فإذا نظمت وركزت على سلاح معين في وحدات معينة فإنه يتم الابتعاد عن الخلط وتكون عملية الإمداد وقطع الغيار مركزة في اتجاه معين وتكون لديك

منظومة معينة في وحدات ما ، وأخرى في وحدات ثابتة وهكذا مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التنسيق والاتصالات، وقد ركزنا على اختيار التكنولوجيا المتقدمة التي تعطي الجندي الكويتي الثقة بأنه يقاتل ويكون السلاح مؤثراً في العدو ويلبي متطلبات الدفاع .

س: كيف يتم اختيار نوع ما من السلاح بهدف الشراء ؟.

ج: تبدأ من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس ، بمعنى أنه يتم النظر في أهداف الدفاع والاستراتيجية الدفاعية لمعرفة تحقيقها بأي نوع من السلاح ، فترى القيادة العسكرية العليا أنه لتلبية دفاعاتنا نحتاج إلى طائرات وصواريخ بقدرات معينة وتضعه في إطار ثم ينزل إلى المختصين من الضباط القادة والفنيين بهدف البحث من خلال أولويات تدخل فيها الدراسات النظرية والتجارب العملية ، وتقوم القيادات الوسطى والدنيا باختصاصها من خلال عمل الدراسات التفصيلية وتقريب القرار للقائد ، ومن ثمَّ ترفع إلى القيادات المختلفة وتصل إلى المجلس العسكري ، ويقدم رئيس الأركان التوصية للقيادة السياسية مع تبرير الاختيار الذي تم مع وجود كل التفاصيل من دراسات نظرية وتجارب ، أما توفير المال فمن اختصاصات الجهات المالية ، ويفضل اختيار ثلاثة أو أربعة أنظمة تبدأ بالأفضل ثم الذي يليه ثم الثالث ثم الرابع ، وطبعاً تحكمك الإمكانات المالية ويتم التنسيق بينها وبين القدرات الفنية ، ودائماً يتم اختيار الأفضل ، وهو مبدأ عام معمول به في جميع جيوش العالم .

س: ما رأيك فيما يثار برلمانياً حول صفقات الأسلحة وعدم مطابقتها أحياناً للمواصفات ؟.

ج: أفضل عدم إقحام نفسي في هذا المجال قدر ما أقول أن من حق ممثل الشعب في مجلس الأمة أن يسأل وأن يحصل على الجواب لأننا قبلنا نظام الحرية والديموقراطية في هذا البلد ، وخلال وجودي في مختلف مناصبي

القيادية كنت أذهب إلى مجلس الأمة وأشرح للأعضاء التفاصيل دون حرج ، لأن العسكر تحت المظلة السياسية ويحترمون الجانب الرقابي في بلدنا .

س: بعد خدمة عسكرية استمرت أكثر من ٤٨ سنة ، كيف ترى الجيش الكويتي الآن ؟.

ج: في مرحلة متقدمة من البناء ، حيث إن مشاريع التسليح فاعلة وقادرة على الانتشار ميدانياً ، فقد تم اختيار السلاح والتدريب عليه ووضعه في منظومة الدفاع عن الكويت مع الأخذ بعين الاعتبار أن التكنولوجيا دائمة التطور وعلينا مواكبتها حتى لا تفقد قدرات معينة ، ولكن العدو المحتمل وهو نظام صدام قد انتهى من الوجود ؟ يبقى أن الجيش أحد أعمدة الوطن ويملي عليك الجانب الوطني وحتى القومي وجود جيش ، ونتمنى عدم الدخول في حروب إنما تبقى مسؤوليات الدفاع عن البلد ، وتبقى عليك التزامات خليجية وأخرى عربية وقد تكون دولية للحفاظ على السلم في العالم ، وإن لم يكن لأي دولة جيشها الفعال والقادر فلن تكون في المكانة المطلوبة بين الدول ، ومازالت العواصف تهب على منطقتنا ؛ لذا علينا أن نأخذ جانب الحذر .

س: مع وجود الاتفاقات الأمنية ؟.

ج: أصبحت الاتفاقات الأمنية عالمية وليس في الكويت فقط ، وإن كنا الأحوج إليها لأننا مررنا بتجارب صعبة ، ويمكن أن تتطور الاتفاقات الأمنية على حسب الظروف .

س: بين عامي ٨٨ و ٩٠ شغلت منصب مندوب الكويت في اللجنة العسكرية الدائمة بجامعة الدول العربية بالإضافة إلى عملك رئيساً لمكتب الشؤون العسكرية في تونس ، ما دور هذه اللجنة ؟ وهل مازالت قائمة ؟.

ج: يمكن اعتبارها تنظيماً جيداً ولكن للحقيقة لم أجد لها إنتاجاً إنما دراسات واجتماعات ، وللأسف لا يوجد شيء يجمعنا كعرب في الجانب

العسكري ، وبخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات والتكتيك ، لأنه من الصعب على الجيوش العربية أن تغير أنظمتها وتتجه إلى نظام واحد في وقت لديها التزامات معينة وعقائد معينة ومصادر تعليم معينة .

س : وماذا عن اتفاقية الدفاع المشترك ؟.

ج : اتفاقية جميلة جداً لو كانت تجمعنا كثير من الأهداف ولكنها مختلفة ، والدليل على ذلك أننا يقاتل بعضنا بعضاً فلو كانت لنا أهداف مشتركة ونسعى للوصول إليها ما وصلنا إلى هذه الخلافات والقتال ، وكما قلت الاتفاقية جميلة ولكن وجدت في جامعة الدول العربية أن الاتفاقية الأمنية تعني شيئاً آخر وبينها اختلافات ، وعموماً هي اتفاقات جميلة ولكنها من دون أهداف ولا تخدم الهدف .

س : بالتأكيد التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون أفضل من مثيله العربي ؟.

ج : طبعاً ولا يوجد شك في ذلك ، وقد التزم الجيش الكويتي بكل ما صدر عن مجلس التعاون حتى لو كانت لديه بعض الواجبات التي نرى أنها تختلف ، إنما تعطى الأفضلية لما صدر من هذا المجلس أو يوجد بين دول مجلس التعاون ما لا يوجد في مجتمعات أخرى ، وهو الجانب الاجتماعي الخليجي ، أي لدينا مصالح مشتركة حتى ولو لم نعلنها ، ومن ثمَّ عندما تحدث مشكلة في أي بلد من الدول الست يفزع الجميع ، وخير مثال أنه على الرغم من عدم تبلور كل الاتفاقات الدفاعية في وقت ما إنما فزعت دول مجلس التعاون وتقدمت للدفاع عن الكويت وأتت قوات من هذه الدول خلال الأزمات ، ويمكن القول إنه يوجد بجانب الأهداف المشتركة حسن الالتزام بين الدول الست حتى ولو لم يكن مكتوباً ، حيث توجد الإرادة لدى قيادتنا الخليجية لمساعدة بعضنا بعضاً .

س : وقوة درع الجزيرة ؟.

ج : إذا كنت تريدها قوة تدافع عن بلد أو منطقة الخليج فليست هي القوة التي نحتاج إليها ، لأنه في ذلك الوقت مطلوب قوات هائلة بمختلف أسلحتها ، أما إذا كنت تريد قوة درع الجزيرة قاعدة للانطلاق تلتف حولها القوات أثناء العمليات والأزمات فهي ممتازة ، وتوجد خطط للتوسع في قوة درع الجزيرة ، وستكون فيها قيادات من جميع الاختصاصات ، وتعبأ أكثر في حالات العمليات والأزمات ، أي توجد قوة تلبي الاحتياجات بعد أن تشبع بالمختصين عند اللزوم .

س : كيف استطاع علي المؤمن العسكري لمدة ٤٨ سنة وقاتل وشارك في حرب تحرير بلده من الاحتلال الصدامي أن يكون رئيساً لمركز العمليات الإنسانية الذي يقدم مساعدات للبلد الذي احتل وطنه ؟ .

ج : أولاً أشكر قيادتي السياسية لأنها وضعت لي مرحلة انتقالية بطريقة جميلة ، حيث لم أبتعد عن الجو العسكري ، لأن المراحل الأولى من العمل الإنساني ارتبطت بسير العمليات داخل العراق ، كما أن العمل في المجال الإنساني أعطاني رضاء ضمير ، وقد أتيحت لي الفرصة لخدمة وطني بأن أعمل مع الحلفاء والوزارات والمواطنين الذين يرغبون في تقديم المساعدات للعراقيين ، وعلى الرغم من أننا كنا نسمي العراق العدو في يوم من الأيام ، إلا أن العاملين في مركز العمليات الإنسانية من ضباط وغيرهم سارعوا إلى تقديم المساعدات إلى الشعب العراقي ، ويسألون عن العائلات المتعففة ، وحقيقة لقد تفهمنا آلام الشعب العراقي وما تعرض له من اضطهاد من صدام وزمرته ، عموماً فإن مرحلة ما بعد التقاعد من عملي العسكري وانتقالي إلى مركز العمليات الإنساني مرضية لي نفسياً وتكريم لي من قيادتي ، وهذا شيء أعتز به .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح رئيس جهاز خدمة المواطن وتقييم الأداء الحكومي . *

س:ما زال الكثيرون يتساءلون بشأن مبنى جهاز خدمة المواطن وتقييم الأداء الحكومي ويعتبرون أن عدم إيجاده معضلة رئيسية تعوق عمله ؟ .

ج: لدينا أكثر من خيار ، منها مبنى إدارة الفتوى والتشريع وهو متوقف على انتقال إدارتهم لمبنى مؤسسة التأمينات الاجتماعية والأخيرة متوقفة على انتقالها إلى المبنى الجديد الذي تم إنشاؤه ، أما الخيار الثاني فيتمثل في مبنى مستوصف الدعية وإن كان الأخوان عضوا مجلس الأمة في المنطقة عبد الله الرومي وعبد الواحد العوضي طلبا مني نيابة عن أهالي المنطقة عدم المضي في استغلال المبنى كي لا يتسبب ذلك في أزمة إضافية في المنطقة التي تشهد ازدحاماً مرورياً لوجود معهد تدريب الكهرباء والماء ، لذا فقد تأخر الانتقال لمبنى المستوصف علماً بأنه جاهز للعمل فيه بعد انتهاء الترميمات ، ونأمل أن نستوضح في شهر مارس وقت انتقال إدارة الفتوى والتشريع من مبناها لكي نتمكن من استغلال مبناهم ، حالياً الإخوان في قصر السيف خصصوا لنا جناحاً صغيراً نقوم من خلاله باستقبال المواطنين وطلباتهم وشكاواهم في غرف الاستقبال بشكل أفضل مما كان عليه في الفترة السابقة ، وأنا أقر بأن الموقع ما زال حجر عثرة ، ولكن بإذن الله استطعنا تجاوزها نوعاً ما من خلال الغرف الثماني

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٨/ ٢ / ٢٠٠٤ م ، العدد/ ١٠٠٧٩

المتوافرة حالياً .

س: ألا تعتقد أن الفترة طويلة مقابل استعجال المواطنين لذلك ؟.

ج: من صبر سنة ونصفاً يصبر ثلاثة أشهر ، ولو كنت أعلم أن الأمر سيطول بهذه الصورة لأنشأنا مبنى جديداً ، فلم أكن أتوقع أن يكون الجهاز المكلف بتبسيط وتقليص الإجراءات الحكومية يعاني هو ذاته بطء إجراءات الحصول على ما يحتاجه للقيام بدوره ، ونحن علينا أن نتعامل بواقعية ، وذكرت في أكثر من مناسبة أني إذا استطعت الوصول إلى إنجاز ٥٪ أو ٧٪ من مشكلات الناس فإنه أفضل مما كان في السابق ، وإذا تلقيت ٢٤ طلب شكوى واستطعنا أن نحل ١٢ من تلك الشكاوى فإن البقية سيأخذون بخاطرهم علي شخصياً وعلى الجهاز وبلا شك أن إرضاء الناس غاية لا تدرك .

س: التأني الذي تتبعونه بتفاؤل يذكرنا برئيس المجلس البلدي الأسبق عندما تحدث عن تقليل عدد التواقيع على المعاملة من ١٢٠ إلى ٩٠ توقيعاً ؟.

ج: نحن نعمل على حل القضايا بواقعية ليس بالإمكان تقليل التواقيع من ١٥٠ إلى ثلاثة تواقيع .

س: ولكن المواطنين يشتكون من تعقيد الإجراءات الحكومية في الوزارات الخدمية وغيرها وبطء الإنجاز وعدم توافقه مع التطلعات ؟.

ج: في الأول من مارس لدينا دعوة لوكلاء وزارات الدولة وسنلحقها بدعوة لرؤساء الهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة لنعرض عليهم البرنامج الخاص لخدمة المواطنين ، وسوف يكون فرصة أساسية للحكومة الإلكترونية ، ومن خلال النظام سيتم حصر الدورة المستديمة للمعاملات ونوعيتها وسبب تعطيلها والوقت المستغرق لإنجازها ، وأنا متفائل وسعيد بقرب الموعد لأنه مضى لنا أربعة أشهر نعمل على ذلك وسيكون أول عرض للسادة الوكلاء ليتم العمل بالنظام فور انتهاء

الاجتماع لمدة ستة أشهر كفترة تجريبية أولى ونأمل في الأول من مارس ٢٠٠٥ أن يتمكن كل مواطن من إنجاز معاملته عن طريق الإنترنت أو الهاتف المخصص لإنجاز المعاملات ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بوزارة التخطيط وديوان الخدمة المدنية بشكل أساسي ثم توفير النظام لتخفيف وتذليل الصعوبات التي يواجهها المواطن في إنجاز معاملته .

س : من اختصاصات الجهاز إعداد تقرير كل ستة أشهر عن أداء الوزارات ، فماذا تم بشأن ذلك ؟.

ج : هناك تقرير عرض على مجلس الوزراء قبل أسبوعين وأحيل للجنة الوزارية العامة في مجلس الوزراء لمناقشته مع كل وزير على حدة وسيعقد له اجتماع حول هذا الخصوص حيث تضمن التقرير مقترحات لتحسين أداء بعض الجهات وبعض المقترحات بشأن تبسيط الإجراءات .

س : وهل تشمل وزارات عدة ؟.

ج : تناولنا في التقرير سبع جهات تقريباً .

س : ألا ترى في ممارسة دور فيه نوع من الرقابة على أداء الوزارات حرجاً لك ؟ .

ج : بالعكس ليس هناك أي حرج ، ويجب أن يعرف الجميع أن الحكومات متعاقبة وليس الحكومة الحالية فقط هي التي تسعى لحل المشكلات التي يواجهها المواطنون ولا نقوم بتكريس الأخطاء والمحسوبية والواسطة ، فالحكومة الحالية تسعى لحل المشكلات والجهاز دوره مساند للسادة الوزراء لتسليط الضوء على أوجه القصور باعتبار أنه جهة محايدة لإعطاء المشورة لصاحب القرار ومن ثم مجلس الوزراء وسمو رئيس مجلس الوزراء يتخذون القرار المناسب ، وهناك اتصالات مستمرة مع المسؤولين وتحل قضايا بشكل ودي دون مخاطبات أو تقارير ، وأحياناً يتطلب الأمر

تثبيت الموضوع بمستندات رسمية لكي يتمكن المسؤول من محاسبة من لديه قصور في مؤسسته ولمتابعة المخالفة أو المقترح ، ولكن إطلاقاً ليس هناك أي حرج .

س: ولكن هل تجدون تجاوباً من بعض الجهات في مقابل عدم تعاون جهات أخرى ؟.

ج: ليس هناك أي خلاف مؤسسي ، ولكن بطبيعة الإنسان أنك تجد نفسك أقرب للبعض من الآخر ، ولي علاقة مميزة مع بعض المسؤولين ولكن بشكل عام وللأمانة أن التجاوب جيد ومقبول من الجميع ولا أريد أن أقول ممتاز فمشكلتنا في الكويت تأخير المراسلات ، فنحن نرسل كتاباً بالشكوى للجهة المختصة وهي ترد بعد أن تأخذ مجالها لدى الجهة في المكاتبات وإعداد الرد وذلك لا نعتبره عدم تجاوب فهم يعدون الرد وفق إمكاناتهم .

س: وما دوركم من خلال ترؤسكم للجنة مكافحة الفساد الإداري ولاسيما الرشوة ؟.

ج:دورنا مساند للوزراء لتسليط الضوء على حالات الفساد والمخالفات وإبلاغ سلطات الضبطية ووضع الحلول المقترحة ، الوضع حالياً فيما يخص قضايا الرشوة ليس كما كان في السابق ، فالحكومة الآن تسلط الضوء وتحيل للنيابة وأوقفت أموراً كثيرة ولا يمكن في يوم وليلة أن تبتر الفساد بشكل كلي ، لأنه ليس هناك إجراء واحد فقط لحل القضية .

س: وماذا عن التقرير النهائي ؟.

ج: تقرير جمعيات النفع العام لم نجتمع بشأنه إلى الآن ، لعدم انتهاء لجنة الصياغة لكي نأخذ بما يتم الاتفاق عليه ومن ثم إقراره، وهناك لجنة ثلاثية من جمعيات النفع العام تعمل على إعداد الصيغة النهائية ، أما نحن

فقد انتهينا من تقريرنا والتقريران كلاهما متقاربان في المضمون .

س: وما مضمون التقرير ؟ .

ج: التقرير من خمسة أبواب تعد مداخل للإصلاح ، وذلك للحد من مظاهر الفساد والرشوة ، وآلية عمل اللجنة تنبثق عنها فرق متخصصة تقدم تقريراً لمجلس الوزراء فيما يخص التكليف الخاص .

س: هل للجهاز دور في تعيين قياديي الدولة ؟.

ج: الجهاز يتم استطلاع رأيه وفق نص مرسوم إنشاء الجهاز في التعيين والتجديد لقياديي الدولة حيث يرسل الرأي إلى مجلس الوزراء بهذا الخصوص .

س: ألا ترون أن البعض قد يكون ظلم في عدم تعيينه في منصب قيادي ؟.

ج: فيما يخص القياديين لا يوجد قانون يفرض أحقية أحد على الآخر لأنها سلطة تقديرية لمجلس الوزراء .

س: ولكن ألا يتضمن قانون الخدمة المدنية اشتراطات للترشيح والاختيار للمنصب القيادي ؟.

ج: لا يوجد في قانون الخدمة المدنية أي نص بهذا الخصوص ، ما يوجد هو فقط أنه لا يعين قيادي إلا بعد العرض على مجلس الخدمة المدنية وفي لائحة المجلس نص على أن تطبق الشروط والمعايير أو يجب استيفاء المعايير ، فالجميع يجيدون القراءة والكتابة ومن أبوين كويتيين .

س: هناك تفاوت في زمن واشتراطات إنجاز المعاملة من جهة لأخرى ؟.

ج: النظام الآلي يتضمن الشروط الواجب توافرها لإنجاز المعاملة

والوقت اللازم لذلك ، وهو نظام لا يمكن التدخل فيه وسيسهم في حل الإشكاليات القائمة .

س : وهل سيسهم ذلك في تذليل العقبات أمام معاناة المراجعين ؟.

ج : بالطبع فإن من الأركان الرئيسية لإنجاح المشروع تطوير معاملة المراجعين .

س : وهل تبحثون تظلمات وشكاوى العسكريين ومواضيع الجنسية ؟.

ج : لا نتولى ما يختص بالعسكريين ، وكذلك هناك أمور من السيادة مثل مواضيع الجنسية ، لا نتدخل بها .

س : ولكن كانت لكم مخاطبات لبعض الجهات حول الموضوعين عقب الجولات الرمضانية لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد على المحافظات ؟.

ج : كلف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجهاز بتولي متابعة ما طرح وما قدم مع الجهات المختصة فقط ولكننا لا نستقبل هذه المواضيع .

س : قلت منذ توليك مسؤولية الجهاز إنك تتخوف من أن تعلق كل الآمال على شخصك أو على الجهاز لتحقيق المطلوب بأسرع وقت ؟.

ج : وما زلت أقول إنه ليس بالإمكان حل كل الأمور في وقت قصير أو من خلال مؤسسة أو جهاز ولكن الجهاز سيخفف بعض الشيء المعاناة ، ويضع التصورات للحلول التي تساعد أكبر شريحة ، وهناك قضايا تحتاج إلى تشريعات من خلال مجلس الأمة وتحتاج لوقت طويل .

س : ولكن هل ستكون هناك آلية لتقييم أداء الموظفين ؟.

ج : لن نتمكن من حل المواضيع بشكل جذري ولكن من خلال نظام آلي

للموظفين الذين يعملون في المجال الخدمي سيكون هناك تنظيم لمتابعة ومعرفة الإنتاجية والعطاء الذي سيقدمه الشخص وفي ضوء ذلك يمكن تحديد عطائه .

س: ولكن هناك تذمر من عدم قيام كثير من الموظفين بواجباتهم وتأخيرهم لإنجاز المعاملات ؟.

ج: أي موظف يجب أن يكون ملتزماً بأخلاقيات العمل والتزام لائحة أخلاقيات العمل والمهنة وبالتعامل مع الجمهور .

س: وماذا عن الندب الذي يشكو البعض من أنه مقتصر على البعض ويحقق التسيب الوظيفي ؟.

ج: قرر مجلس الوزراء قبل ثلاثة أسابيع وقف الندب والنقل بجميع وزارات ومؤسسات الدولة إلى أن توضع قواعد جديدة ، لأن الحكومة تشعر بخطورة الأمر ، وأنا في الجهاز لم توفر لي درجات وليست لي إمكانية للحصول على موظفين إلا من خلال الندب وأخاطب الجهات ولذلك أنا أنتظر أن نعتذر عن تلبية الطلب ومتى ما تم استثنائي فسيتم استثناء الآخرين وننتظر المعايير .

س: هل وجد الجهاز من أجل أن يسحب البساط من تحت أعضاء مجلس الأمة فيما يقومون به من دور كنواب خدمات ؟.

ج: فليلجأ المواطن للنائب وللوزير والوكيل ولأي جهات أخرى، ليس هناك أي مشكلة فالجهاز أنشيء ليكون عوناً للحكومة الحريصة على مصالح المواطنين ووجود الجهاز لا يعني أن هناك تهميشاً لدور أجهزة أو سلطات أخرى فالجميع مكمل للآخر ،هناك فصل بين السلطات الثلاث في الدستور رغم تعاونها فالقضائية تحكم وتفصل في القضايا ، والتشريعية تضع التشريعات وتراقب ، والتنفيذية تنفذ ، فما شرع ينفذ هنا يأتي دور

الخدمات في التنفيذ ويأتي تحت مظلة التنفيذية ولها نشاط وكذلك تقوم التشريعية بالدور وأريد أن يقنعني أحد بالمرجع الدستوري والقانوني والمنطقي لهذا الدور وجزاهم الله خيراً إنهم يخففون عبئاً كبيراً من المهام الموكلة ولولا عمل الأعضاء لكان كم الشكاوى أكثر .

س: وهل استخدم الجهاز في فترة الانتخابات أو حالياً لتدعيم موقف مرشح أو نائب من خلال إنجاز معاملاته مع أننا نعرف أنكم سبق وقلتم إن الجهاز واسطة من لا واسطة له ؟.

ج: في تقديري لا ، فالجهاز يستقبل كل شكوى ويبحث وسائل إنجاز كل معاملة بغض النظر عمن قدمها .

س: محاولات الإصلاح الإداري طوال سنوات عديدة مضت فشلت وأرجع البعض ذلك لوجود مراكز قوى يهمها أن يبقى الفساد الإداري؟ .

ج: أنت تعمل من أجل أن تأتي بنتيجة وقد يطول الأمر ولا مجال لأي مراكز قوى في أن تثبت الفساد .

س: وبماذا تفسر فشل المحاولات السابقة ؟ وهل يمكن أن تزرع الإحباط لأي قادم ؟.

ج: كل المحاولات انتهت بالفشل بحسب رأيك ، ولكن أنا أراها نجحت نجاحاً نسبياً ، فلا يمكن تحقيق الطموحات بسرعة والمحاولة أفضل وأنا أستمع وأتابع ، والحديث بروح تشاؤمية يولد الإحباط فقد لا نكون نجحنا بالشكل الذي طمحنا إليه وأنا طموحي ١٠٠٪ من الإنجاز وقد أصل إلى ٥٪ وذلك أفضل من لا شيء ، فقد سعينا لحل مشكلات كثيرة وسنتدرج في كل مرحلة تكون أفضل .

س: وكيف يمكن خلق بيئة مجتمعية تدعم جهود مكافحة الرشوة؟.

ج: لا يأتي ذلك إلا بعد حملة مكثفة تقوم بها جهات من الداخلية لحالات

الرشوة ، والآن نسمع عن إحالة أشخاص مرتشين وسيحقق ذلك الردع العام وإن شاء الله يتغير الوضع والنشاط قائم .

س: وهل طرحتم تصورات لمشاريع قوانين أو تعديلات عليها ؟.

ج: هناك عدة مشاريع بمقترحات لتشريعات لمواجهة الفساد ، منها لجنة المناقصات والمشروعات العامة .

س: وهل المقترحات مضافة في مشروع لجنة المناقصات المعروض حالياً في مجلس الأمة ؟.

ج: سيتم التباحث بها مع الإخوة أعضاء مجلس الأمة عند تناول الموضوع مع السلطة التنفيذية .

س: ما أطر عمل النظام الآلي الجديد ؟.

ج: نعمل على حصر جميع الاشتراطات المطلوبة لإنجاز المعاملة، والتشريعات وضعت من سنوات قديمة تطلبت بعض الاشتراطات وحصر المدة الزمنية للدورة المستندية ، وأن تقدم كل جهة اشتراطاتها وتحدد الوقت ومن ثم نحن نناقشهم بعد التطبيق ، فإما أن هناك سوء إدارة للموظفين أو عدم الالتزام والقيام بالواجبات ، وسيكون هناك التزام أدبي في إنجاز المعاملات ، وسنكون أفضل من دبي في اتباع الأسلوب الإلكتروني ونفتخر بذلك .

س:وهل تشعرون بتفاؤل تجاه إنجاز ذلك خلال عام ؟.

ج: سنة بالنسبة لي إنجاز فذلك سيسعدني الآن .

س: وماذا عن تحقيق الضبط الوظيفي ؟.

ج: ليس الموضوع خاصاً بجهاز خدمة المواطن وإنما تكليف عام من مجلس الوزراء لرئيس مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية والجهاز قائم على مقترحات وقدم الجهاز مقترحات ونحن بحاجة إلى

لائحة يلتزم بها الموظف وأصحاب الخدمة بحيث نمنع الاستثناءات .

س : هل يهدف الجهاز لتخفيف أعداد القضايا المحالة للمحكمة الإدارية ؟.

ج : الجهاز لا يبحث في المواضيع المنظورة في القضاء مثلما هو بالنسبة للعسكريين فالجهاز يعمل على التخفيف على المحكمة الإدارية بحث الشكاوى وحلها قبل انقضاء المدة للجوء للمحكمة .

س : وما نظرتكم لنجاح مشروع النظام الآلي ؟.

ج : سنتبع معايير لم أرها في أي نظام آخر .

س : وهل للجهاز علاقة ببحث تعديل الدوائر الانتخابية ؟.

ج : تلك سياسة عليا ليس للجهاز أي علاقة بها ، وما طرحته يمثل رأيي الشخصي بعد ما سئلت عنه في وقت سابق وأضع تحت كلمة رأيي الشخصي ١٥ خطاً.

س : فيما لو أنهى الجهاز الدور المنوط به وعرض على الشيخ محمد عبد الله المبارك تولي مهام في الحكومة كوزير فهل يقبل بها وقد كان يمارس دوراً رقابياً .

ج : ليس الأمر برقابة على أداء الوزراء بل أجد كل ترحيب وهم يطلبون منا المساعدة والإرشاد على القصور وأنا مستعد لأخدم في أي موقع ، وليس لدي أي مانع أو حرج .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أحمد باقر وزير العدل في دولة الكويت
حول عدد من شؤون الوزارة *

س: يعاني أغلب المواطنين مشكلة منع السفر واللامبالاة في تنفيذ الأحكام الصادرة بحق البعض . بصفتك وزيراً للعدل ماذا فعلتم لإنهاء معاناة الناس ؟

ج: هذا الموضوع من أهم المواضيع التي نواجهها مع وزارة الداخلية بل هو من أكثرها حساسية ، ومنذ أن تسلمت حقيبة الوزارة طلبت إحصائية عن تنفيذ الأحكام للوقوف على أداء التنفيذ وخرجت من هذه الإحصائية بأرقام تدل على أن التنفيذ أقل مما يجب وهذه بالطبع أحكام نافذة وبالذات التنفيذ المدني ، وبالنظر للمعضلات التي تعوق عمل التنفيذ وجدنا أن التنفيذ المدني مخصص له قاض واحد فقط على مستوى الكويت كلها ، وفي الحكومة السابقة قمنا بإصدار مرسوم بإنشاء إدارة عامة للتنفيذ المدني تتبعها ست إدارات في مختلف محافظات البلاد ، حيث يرأس الإدارة العامة للتنفيذ قاض وفي كل إدارة قاض من أجل إعطاء التنفيذ المدني القوة والسرعة في العمل ، كما أننا في وزارة العدل ومع بداية عمل الحكومة الحالية عقدنا اجتماعات مع وزارة الداخلية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ نواف الأحمد الصباح وقيادات وزارة الداخلية وكذلك قيادات وزارة العدل تعكف على إعداد بعض الخطوات التي من شأنها تعزيز عمل تنفيذ الأحكام ، منها ربط كمبيوتر وزارة العدل مع وزارة الداخلية بحيث يصل الحكم لإدارة التنفيذ عن طريق الكمبيوتر بدلاً من الطرق القديمة ، مثل البريد أو التليفون وسيتم تزويد مراكز الخدمة

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٤م ، العدد ١٢٦٦٩ .

التابعة لوزارة الداخلية بمكاتب لتنفيذ الأحكام مزودة بدورها بأجهزة كمبيوتر ، وطلبنا أيضاً من وزارة الداخلية تزويد قضاة التنفيذ برجال الشرطة، وهو ما يعرف بالشرطة القضائية وعدم اقتصار الشرطة على القاضي العام على الضبيبي ، ويؤمرون بأمر القاضي الذي يتبعونه وبطبيعة الحال هذا سيحتاج لموازنة خاصة من أجل إنهاء معاناة التنفيذ التي ستنتهي إن شاء الله خلال الشهور القليلة المقبلة ، وهذا ما سيلاحظه المواطن والمقيم ، أما فيما يتعلق بالتنفيذ الجنائي فلقد تم أخيراً تشكيل لجنة برئاسة النائب العام ومعه المستشار مدير مكتب التنفيذ الجنائي وأربعة من كبار ضباط الداخلية ،هم مدير عام الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام ومدير إدارة تنفيذ الأحكام ومدير تنفيذ أحكام المرور ومدير إدارة المنافذ بوزارة الداخلية ، ومهمة هذه اللجنة دراسة المعوقات التي تقف في وجه تنفيذ الأحكام الجزائية أو الجنائية ، كما ستدرس أوامر منع السفر واقتراح الحلول ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ الأحكام على وجه السرعة ، وهذه الخطوة ما هي إلا تجاوب مع ما تم طرحه على صفحات جريدة السياسة بحيث لا يمنع إلا الذي يستحق المنع بالفعل ، فعلى سبيل المثال المواطن الذي عليه مبالغ تصل إلى ٢٠٠ دينار لماذا يمنع؟ فهل سيترك البلاد من أجل مبلغ بسيط ؟ فلابد من تفعيل مواد القانون ودراسة بعض المواد منها : هل يمنع الإنسان قبل صدور الحكم النهائي؟ هل يمنع لمبالغ بسيطة وخصوصاً المواطن ؟ وإذا غادر غير الكويتي وعليه مبالغ فما الإجراء المطلوب عمله ؟

س: بعض المنظمات الغربية وبعض مواقع الإنترنت تهاجم الكويت وتدعي وجود مخالفات صريحة لحقوق الإنسان ، ماذا ترد بصفتك وزيراً للعدل ؟ .

ج: بما أننا الوزارة المعنية في الكويت بهذا الجانب ، فنحن المعنيون بالرد على التقارير الغربية التي تتهم الكويت بوجود اختراقات لحقوق الإنسان

وهذا الموضوع شائك فالكثير من الإعلانات التي تدعي المحافظة على حقوق الإنسان تتبع فكراً وأنظمة قد تتفق مع الشريعة الإسلامية وقد لا تتفق، فمع كل بيان يصدر منهم يتهم الكويت يجب أن ندقق فيه : هل يتفق مع شريعتنا التي هي جزء من دستورنا وقانون البلاد أم لا ، لذلك علينا أن ندعم قوانيننا التي تهاجم من الخارج ، ودورنا أن نبين جمال شريعتنا وروعتها في المحافظة على حقوق الإنسان أمام العالم .

س: نريد توضيحاً أكثر ؟ .

ج: أقصد إذا كان هجوم هذه المنظمات على الكويت بقصد أن في البلاد من يسجن من غير أن توجه إليه تهمة أو يعرض على القضاء فالكلام غير صحيح بل تكاد الكويت تكون من أوائل دول العالم في مجال حقوق الإنسان بل هي صاحبة أنظف سجل في هذا المجال كما أن الكويت ليس فيها سجناء سياسيون كما في دول كثيرة من العالم ولا توجد وحشية أو قهر سياسي أو تعذيب ، ولو حدث أي انتهاك فهناك النيابة العامة أو لجنة حقوق الإنسان يستطيع أي مواطن أن يتوجه لتقديم شكوى .

س: إذاً بماذا تفسر هجوم المنظمات الغربية لحقوق الإنسان على الكويت ؟

ج: ذلك يعود لأسباب دينية وهي تريد أن تفرض على البلاد نتائج الفكر الغربي العلماني ، مثلاً هاجموا نظام الميراث المعمول به في الكويت حسب الشريعة الإسلامية ، يهاجم الزواج والطلاق ويهاجم أيضاً وضع المرأة في العالم الإسلامي والطفولة وقضية التبني التي كان للكويت منها وقفة عندما تحفظت على الفقرة الخاصة بـ (التبني) .

س: ولماذا تحفظت الكويت على هذه الفقرة ؟

ج: التحفظ على فقرة (التبني) لم يكن لمجرد التحفظ وإثبات الوجود بل كان لأسباب دينية ، حيث إن الشريعة الإسلامية لا تجيز التبني ، وهذا التحفظ منذ فترة طويلة وليس من سنة أو سنتين ، ويا ليت هذه المنظمات

وقفت عند هذا الحد بل هاجمت أيضاً الكويت بحجة تقييد الحريات ولكننا كمسلمين ننظر للحريات على أنها يجب ألا تخرج عن النظام العام وتنتهي عند حدود الآخرين ، ففي بعض الدول يهاجم الإعلام بعض الرسل والأنبياء وبعض المذاهب والثوابت الدينية وهذا بحسب قانون الجزاء الكويتي يعاقب عليه الإنسان ، لذلك فمفهوم الحرية لدينا يختلف عنه عند الذين يهاجموننا ، وكنا في وزارة العدل نقول « إنه يجب على المفكرين الغربيين أن يفرضوا علينا ما يقتنعون به سواء في ما يتعلق بالمرأة أو الميراث أو الحريات لأن لكل شعب خصوصيته الدينية والثقافية ».

س: بماذا تفسر هجوم بعض الأقلام التي انتقدت الكلمة التي ألقيتها في مؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد في صنعاء ؟.

ج: في الحقيقة أنا مستغرب من هذا الهجوم وأود أن أسأل الذين هاجموني بسبب تأكيدي في كلمة الكويت التي ألقيتها على أنه يجب أن نحترم خصوصية كل أمة وكل شعب سواء من المسلمين والعرب أو غيرهم إن الذي قلته وذكرته لا يختلف عن قانون البلد المعمول به منذ أن وضع الدستور ، ومن واجبي كوزير وكمواطن أن أدافع عن قانون بلدي وخصوصيته ، فالذي تحدثت عنه كان عن حقوق الأحوال الشخصية وقانون الميراث ولم آت بشيء جديد حتى يتم الهجوم علي .

س: حتى الآن لا يوجد ما يستحق الهجوم عليك ؟.

ج: كما أذكر أنني في الكلمة نفسها التي ألقيتها في المؤتمر انتقدت الذين يطالبون بقانون لإجازة زواج مثليي الجنس الذي تطالب بإباحته منظمات حقوق الإنسان على مستوى العالم ، ولدينا الوثائق التي تثبت هذا الكلام ففي أميركا يدور جدل كبير بين بعض الجهات هناك وبعض الولايات التي تسمح بذلك فما بالك بنا كمسلمين ، وأكبر دليل على نجاحي في هذا المؤتمر إضافة كلمتي ضمن البيان الختامي للمؤتمر بالحرف الواحد .

س: كيف كان وقع كلمتك على الوفود المشاركة ؟ .

ج: كان لها صدى طيب جداً ، فالكثير من الوفود العربية والإسلامية جاءتني وشكرتني على الكلام الذي ذكرته ، وأذكر أن وفود دول أجنبية مثل الأرجنتين ودول أميركية جنوبية طالبوا بنسخة من الكلمة ،وتحدثت معهم وقال لي أعضاء تلك الوفود الأجنبية : بالفعل لماذا يحاول نفر قليل اجتمعوا في أوروبا وقرروا ما يرونه مناسباً أن يفرضوه علينا ، وإذا لم نفعل فإن ذلك يعتبر مخالفاً لحقوق الإنسان .

س: بماذا ترد على الذين يطالبون بتغيير قانون الأحوال الشخصية الحالي وتبديله تبعاً للمخطط الغربي ؟.

ج: قانون الأحوال الشخصية لدينا مأخوذ من شريعتنا السمحاء وانظر إلى الدول الغربية تلاحظ أن معدل الأطفال غير الشرعيين في ازدياد بل إنه أصبح مشكلة تعانيها هذه الدول وانظر إلى إحصاءات الدول الغربية من ناحية انتشار الجريمة والأمراض والشذوذ والأطفال مجهولي الوالدين فإنك سترى أن أي دولة إسلامية فقيرة ستكون أفضل من الأوروبية والسبب يعود للتمسك بالقانون الإسلامي.

س: البعض يتهمك بالهجوم على فئة (البدون) في إحدى ندواتك الانتخابية وأنك قلت (خلهم يولون) وذلك عندما سألك أحد الحضور عن موقفك من تجنيسهم ؟ .

ج: هذا كذب وغير صحيح ، وقد نقل في بعض التصريحات التي تم تحريفها أكثر من مرة ونقل كلام غير الكلام الذي قلته وأعتقد أن هناك نوعاً من التعمد في ذلك ، وموقفي من البدون واضح وصريح من يستحق الجنسية ووفقاً للقانون يجنس ومن لا يستحق ويجب ألا يعطى الجنسية ، وأنا ضد التجنيس العشوائي ، وإذ يجب أن يكون التجنيس وفق معايير مثل خدمة الجيش وأقارب الكويتيين و لا توجد عليه قيود أمنية .

س: إذاً ما الذي قلته وتم تفسيره في غير محله ؟ .

ج: الذي قلته عندما سألني أحد الحضور في إحدى الندوات الانتخابية (لماذا لا تسمحون بازدواج الجنسية ؟) فرددت عليه بأنه لا يجوز ، فالولاء واحد ولبلد واحد ، فكيف يكون لديه ولاء مزدوج، وإذا اكتشف أن لديه أكثر من جنسية فعليه أن يختار البلد الذي يريد جنسيته وليرحل إليه ، وهذا تم تفسيره على أنه هجوم على البدون عندما قلت فليرحل عن الكويت .

س: ولكن هذا قد يفسر على أنه موجه لأبناء القبائل على اعتبار أن أصولهم من المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى ؟.

ج: أهل الكويت جاؤوا من الدول المجاورة وهذا ليس عيباً حتى ننكره ، ولكن العيب أن المواطن الكويتي يريد الاحتفاظ بجنسية أجنبية بالإضافة للجنسية الكويتية وهو يعلم أن القانون الكويتي يجرم ذلك .

س: بعض أبناء العوائل الكبيرة لديهم جنسيات أمريكية وأوروبية، لماذا لا تسحب منهم الجنسية الكويتية ؟ .

ج: هذا خطأ لا يختلف فيه المواطن الذي يحمل الجنسية العربية ، عن الجنسية الأميركية والأوروبية ، ويجب ألا يتم تفسير كلامي بأن هناك تفرقة بين الذين يحملون الجنسية الغربية والعربية فالقانون الكويتي واحد ولم يميز جنسية عن أخرى .

س: بصفتك وزيراً للعدل لماذا لا يتم تفعيل القانون الخاص بهذا الشأن ؟.

ج: الأمر لا يخص العدل ، وأقترح أن يكون هناك تعاون للوزارة المعنية بقانون الجنسية ، ويجب تفعيل مواد القانون حيث لا يجوز أن يحتفظ المواطن بجنسية بعد أخرى .

س: بماذا يفتخر أحمد باقر خلال عمله في الحكومة خلال السنوات الماضية ؟ .

ج: ولله الحمد نفتخر بقضايا الأموال العامة وما وصلت إليه من نتائج إيجابية حيث كان التعاون في هذا المجال واضحاً بين النيابة والوزارة ، وصدرنا الكثير من القوانين التي عادت بالفائدة على البلاد سواء الاقتصاد أو غيره مثل قانون الاستثمار الأجنبي وصدر قانون الجامعات الخاصة وقانون البنوك الإسلامية وكل ما سبق عاد بالفائدة على البلاد وأصبحت المستشفيات الخاصة والجامعات الخاصة منتشرة وهذا من مصلحة البلاد ، كما طالبت باستعجال قانون الإيجارات الذي ينظم العلاقة بين المستأجر والمؤجر وأفتخر بخدمتي للقضاء الكويتي وقدمت خطة من شأنها أن تعزز وجود العنصر الكويتي ضمن القضاء بنسبة ٢٥ في المائة كل عام حيث يتم تعيينهم وكلاء نيابة في البداية ثم تحويلهم قضاة ، ولكن المشكلة أن حجم القضايا في ازدياد كل عام عن الذي يسبقه .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد بدر الحميدي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان بدولة الكويت حول أسباب الأزمة السكنية وحلولها *

س: ما حقيقة الأزمة الإسكانية ؟.

ج: ليس لدينا أزمة سكن ، بل أزمة تراكم في طلبات الإسكان ، إذ هناك طلبات يصل عددها إلى ٦٥ ألف طلب إسكاني ، الأزمة الحقيقية هي انتظار المواطن لمدة ١٥ عاماً قبل الحصول على السكن الخاص ، الآن استلمنا من البلدية ٧٧ ألف قسيمة موجودة في المؤسسة ، ويبقى علينا إيجاد صيغة لبدء برنامجنا الإسكاني وتفعيل هذه القسائم وتجهيزها ، واعتماد الخطة التنفيذية لذلك ، سواء بالتمويل عن طريق القطاع الخاص أو التمويل الذاتي عن طريق المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، لأن مشاركة القطاع الخاص واجبة ، ولدينا الآن ١٢ ألف قسيمة جاهزة ليبدأ طرحها عن طريق المقاولات ، والمؤسسة ستقوم بذلك ، أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فقد طلبنا تأهيل مقاولين وتأهيل الشركات الاستثمارية والتجارية والعقارية لوضع دراسة على منطقتي عريفجان والخيران ليتم في هذه الدراسة تحديد الأفضلية وكيفية البدء في تنفيذ المناطق السكنية .

س: هل تمت الاستعانة بشركات أجنبية لهذا المشروع ؟.

ج: بالطبع لا ، لأنني محلي وأحب المحلي .

* جريدة القبس الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٤م ، العدد ١١٠٤٨ .

س: تحدثتم كثيراً عن اشتراك القطاع الخاص في حل الأزمة السكنية لكننا حتى الآن لم نر ذلك ينفذ عملياً، لماذا ؟.

ج: ليس من السهولة دخول القطاع الخاص في مجال مشاريع الدولة السكنية ، لأنه لا بد أن يكون دخوله ضمن لوائح وقوانين ، والآن نحن نرتب هذا الأمر مع أعضاء اللجنة الإسكانية للوصول إلى الآلية التي تنص على الشفافية والرؤية الواضحة حول كيفية دخول القطاع الخاص وتقييم العملية ، ومن ثم الوصول في النهاية إلى تحديد بشأنها ، وبخاصة أن القطاع الخاص قدم أوراقه للمساهمة في المشاريع التأهيلية لإنشاء المناطق السكنية وعلينا أن ننتظر النتائج ، ومن ثم ندخل القطاع الخاص في المشاريع .

س: إزالة البيوت الشعبية قرار اتخذته الرعاية الإسكانية أكثر من مرة وألغته ، ما الجديد الذي وجدتموه لاتخاذ قرار فعلي من جانبكم لتنفيذه ؟ وكيف ستكون هذه البيوت ؟.

ج: الأراضي السكنية المخصصة للرعاية السكنية بحسب قانون ٢٧/ ٩٩٥ لا نقدر التصرف بها وتحويلها إلى مناطق شعبية .

س: ولكن مجلس الأمة طالب بتنفيذ لقانون ٢٧/ ٩٩٥ لأنه بنظر النواب لب المشكلة الإسكانية ، وأنتم إلى الآن لم تنفذوه ،كيف تردون هذا الاتهام ؟.

ج: أنا لا أرى أن هذا جوهر الأزمة ، لأن القانون سلس ويحتاج إلى بعض الإضافات وبحسب قراءتي للقانون لم أر فيه أي مشكلة ، ولكن ، أي نعم ، هو يحتاج إلى تغيير وإضافة وهذا معروف بفعل التقادم الموجود ، وهناك تعديلات سواء من جانبنا أو من جانب مجلس الأمة ، أما بالنسبة (للشعبيات) فالبلدية الآن قررت وأعطت مناطق مخصصة (للشعبيات) ، ونحن سنأخذ هذه المناطق ونبنيها بنظام يختلف عن النظام الذي سار

عليه البناء حتى الآن ، وسندخل القطاع الخاص في بناء البيوت الشعبية ، والأراضي المخصصة لهذه البيوت موجودة في تيماء والصليبية وسنحولها إلى الرعاية السكنية ليصبح لدينا بحدود ٩٠٠٠ قسيمة .

س: اتهمك النائب أحمد السعدون واللجنة الإسكانية في مجلس الأمة بأن نظام B.O.T الذي تنادي به يهدف إلى تنفيع البعض ولا يحل المشكلة الإسكانية ؟.

ج: أنا لا ألومهم لأن نظام B.O.T في الكويت نظام غير مكتمل صراحةً ، بل لا يوجد قانون يضبط نظام B.O.T في الأصل لا يوجد نظام B.O.T في الكويت إلا في مشروع واحد هو محطة الصليبية ، أما في المشاريع الأخرى فليس لدينا نظام B.O.T، لذلك أنا أطلب الشفافية والعلانية والصراحة في المشاريع كلها بالإضافة إلى قوانين تثبت هذا الأمر ، سواء بالنسبة للمستثمر أو الحكومة ، حتى لا نبخس حق أي من الطرفين ، وأعتقد أنه يجري الآن الإعداد لنظام واضح وشفاف في الـ B.O.T ، ليس للإسكان فقط إنما لجميع مشاريع الدولة ، إلا أنني أريد أن أقول إنه لا يمكن لأحد اتهامي بما لم أقم به أو أصرح عنه ، لأنني واضح وشفاف وليس لدي شيء أخفيه ، أما بالنسبة لـ B.O.T فأنا معهم ولابد من إيضاح بعض الأمور بشأنه .

س: هناك حديث عن احتكارات أراض مصنفة للنفط وأخرى عسكرية إلى جانب احتكارات من بعض المؤسسات والأفراد ، مما يعني أن الأراضي القابلة لبناء السكن الخاص قليلة ، فما ردكم ؟.

ج: في الحقيقة هناك عقبات بترولية وكذلك كهربائية ، أي هناك أنابيب داخل أحد المواقع تحتاج إلى ملايين لإزالتها ، ومن ثمَّ تكون التكلفة عالية ، وهناك خطوط ضغط عال ، بالإضافة إلى مسارات من الصعب تغييرها ومن هذا المنطلق نحن نقوم بالتنسيق مع النفط والبلدية ونستخرج

الأراضي الممكن إقامة مشاريع سكنية عليها .

س : يقال إن هناك أراضي لا تفصح عنها الحكومة لأنها أراض نفطية وقريبة من السكن مثل تلك التي قرب الدائري السابع ، فماذا تقولون ؟.

ج : ما بين الدائري السابع والسادس هناك ما يسمى المدن التابعة ، وهي أراض غير صالحة للسكن ، لأن وزارة الكهرباء تقول إن فيها ماء وهو مخزون استراتيجي للدولة فكيف نأخذه ؟! وكذلك هناك محطات مبنية في تلك المناطق ويصعب إزالتها ، ونحن بدورنا ابتعدنا عن هذا الموضوع لكي لا تكلفنا المسألة مبالغ طائلة ، وفي المقابل وجدنا الأراضي القريبة التي يمكن أن نعمل فيها مشاريع إسكان بتكاليف أقل وعلى حسب خطتنا ، مما يبعدنا عن الخسائر الزائدة .

س : هل هناك تقصير من البلدية في إيجاد المناطق السكنية الجديدة ؟.

ج : الحمد لله البلدية أعطتنا ٧٧ ألف قسيمة وستزودنا بـ ٢٠ ألف قسيمة أخرى في المطلاع ، وبعد أخذنا للمناطق الشعبية سيكون لدينا ٩ آلاف قسيمة في منطقة تيماء والصليبية ، وسيكون العدد كبيراً جداً مقارنة بالأزمة الإسكانية .

س : ماذا سيكون دور المؤسسة العامة للرعاية السكنية مستقبلاً ؟ وما دور بنك التسليف والادخار ؟.

ج : نحن نتعاون مع بنك التسليف ونضع آليات ونظماً وطرقاً جديدة والآن نحن في صدد اعتماد طريقة تجعل بنك التسليف يشتري من المؤسسة السكنية ويسلم القسيمة أو البيت للمواطنين .

س : هل يعقل أن المواطن ينتظر ١٥ عاماً للحصول على بيته الخاص و٢٥ عاماً ليسدد ما يترتب على هذا البيت من قروض ؟ ألا تعتقد أنه نوع

من الإرهاق الزائد للمواطن ؟.

ج : الدولة تسعى دائماً إلى عدم الضغط على المواطن وتبحث عن السبل والوسائل التي تريح المواطن من أعباء المعيشة اليومية الزائدة وهذا هدف الدولة ، ولكن خلال السنوات المقبلة سيتم إعطاء المواطن المنزل في فترة تقل عن ١٥ عاماً ، أي في فترة وجيزة .

س : متى سيكون هذا الإجراء ؟ أي تخفيض مدة استلام المنزل عن ١٥ عاماً ؟.

ج : وفق خطتنا سيكون ذلك عام ٢٠١١ ، وسيكون ذلك واضحاً خلال ٣ سنوات ، والخطة الإسكانية التي أعنيها تم تقديمها إلى مجلس الأمة ، وهي تقوم على مشاركة القطاع الخاص والقوة الذاتية لمؤسسة الرعاية ، وتهدف إلى أن نصل خلال ٣ سنوات إلى ما يؤدي إلى تقليص فترة انتظار الطلب الإسكاني .

س : كم تقدر تكلفة منطقة عريفجان ؟.

ج : وفق المشروع المعد ستكون منطقة كاملة فيها مدارس وحدائق وأندية رياضية وستكون من أفضل المناطق لأنها ستكون ذات قسائم واسعة وشوارع واسعة ، وفيها مؤسسات حكومية ومبان تجارية استثماري وصناعي وخدمي) أي أنها منطقة شاملة للمواطن ، لذلك ينتظر أن تخفف من أزمة السكن وزحمة المرور التي تحدث في العاصمة ، وهذه المنطقة ستخلق وظائف عمل لأنها ستشغل ٩ آلاف شخص في مؤسسات حكومية ، وهو ما سيحرك الاقتصاد الكويتي .

س : هل يعقل أن يستمر وزير المالية في الكويت تحت رحمة المساءلة والاستجوابات ؟ وهل تعتقد أنه بعد هذه الأمور التي حصلت سيكون هناك من سيقبل بهذا المنصب ؟.

ج: المنصب لا يخيف ، فالإنسان الواثق من نفسه لا يخيفه المنصب إذا طبق القوانين واللوائح ، ولكن دائماً وزير المالية يحمل التأزيم ، وبخاصة ما نلاحظه عند وزراء المالية السابقين ، ولكن أريد أن أقول إن الواثق من نفسه لا يخاف .

مقابلة صحافية
مع سعادة السيد سهيل شحيبر سفير دولة الكويت لدى الجمهورية التونسية حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س: كيف تصف العلاقات بين الكويت وتونس ؟.

ج: العلاقة بين الكويت وتونس وثيقة وتشهد عليها المشاريع المشتركة التي نعتز بكونها من أبرز المشاريع الاستثمارية في تونس، وهي تشمل مختلف القطاعات من السياحة إلى الزراعة والصناعة وأيضاً البنوك والاتصالات، وقد ساهمت الصناديق الكويتية في تمويل مشاريع خاصة وحكومية تونسية مثل الطرقات السريعة والجسور والسدود وغيرها من مشاريع البنى التحتية.

إن الكويت قيادة وشعباً تقدر الجهود الموفقة التي تبذلها القيادة في تونس لمصلحة الشعب التونسي الشقيق ولدعم الشراكة التونسية الكويتية، إننا ننظر بإعجاب إلى تونس وكيف استطاعت على الرغم من قلة الموارد الطبيعية أن تحقق إنجازات كبيرة كمحو الأمية وخلق طبقة وسطى عريضة وتأمين الضمان الاجتماعي والصحي، كما نلتقي مع الأشقاء في تونس بالنظرة المشتركة لضرورة الاهتمام بالإنسان وتنمية موارده وطاقاته.

س: ما الاستعدادات التونسية لاستقبال القمة العربية الأسبوع القادم ؟ وهل تبلورت رؤى موحدة حول إصلاح الجامعة العربية ؟

ج: أيدت الكويت منذ البداية اهتمام تونس بالتحضير الجيد لهذه القمة

---

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٤م، العدد ١١٠٥٣.

والتركيز على المستوى ، أي على جدول الأعمال والمضمون أكثر من الشكل ، وعلى ما يجمع بدلاً مما يفرق ، وتلتقي الكويت مع تونس أيضاً بنظرتها الجادة والعقلانية للأمور ، حيث أكدت القيادة الكويتية ضرورة العمل على تحقيق إنجازات ملموسة وبخاصة بعد زوال النظام العراقي البائد الذي كان أهم أسباب التوتر والتشرذم التي شهدتها الأمة العربية ، وهذا ما أكده سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد .

س: بماذا يمكننا أن نصف أهم الخصائص التي يتميز بها المناخ الاستثماري في تونس ؟

ج: تتميز تونس بالعديد من المزايا التي تعتبر عوامل جذب بالنسبة لأي مستثمر ، وخصوصاً للمستثمر الأجنبي ، وقد بذلت جهداً كبيراً لتحقيق هذه المزايا وترسيخها وذلك من أجل خلق مناخ ملائم للمستثمر ، وأهم هذه المزايا الاستقرار السياسي والأمني وحماية الدولة للمستثمر الأجنبي وتشجيعه ، ووجود بنية تحتية مهيأة ، ومعدل نمو سنوي ثابت يصل إلى ٥ في المائة ، وتوافر أيد عاملة مدربة وبكلفة غير مرتفعة ، وهنا بودي أن أذكر ما جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة ٢٠٠٤ حول مناخ الاستثمار في الدول النامية الذي بيّن أن تونس تحتل المرتبة الأولى عالمياً بخصوص قصر أجل تنفيذ العقود التجارية وهو ٧ أيام فقط ، كما احتلت تونس المرتبة الثالثة عالمياً بالنسبة لتكلفة الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود والبالغ عددها ١٤ إجراء .

س: ما آفاق الاستثمارات الخارجية في تونس بشكل عام والاستثمارات الكويتية في الجمهورية التونسية بشكل خاص ؟

ج: تعرف الاستثمارات الكويتية في تونس بعداً تاريخياً مهماً وعلاقة متميزة عرفت تطوراً ملموساً في بداياتها في مرحلة الستينيات من خلال شركة صناعة الأسمدة الكيماوية لتصل إلى اتفاقيات رسمية موقعة بين الحكومتين أولها عام ١٩٧٦ لاستثمار ٣٠ مليون دولار أمريكي ثم في عام

١٩٨١ لاستثمار ٦٠ مليون دولار أمريكي وآخرها عام ١٩٨١ يتعلق بتشجيع الاستثمارات الكويتية في قطاع الزراعة والصيد البحري ، وقد تميزت الاستثمارات الكويتية المملوكة للهيئة العامة للاستثمار بكونها الرائدة في المجال السياحي في تونس في تلك الفترة من خلال تملكها عشرين فندقاً بصفة مباشرة وغير مباشرة ، تنتشر في معظم المناطق السياحية في تونس تتراوح قيمتها السوقية اليوم بين ٢٠٠ و٢٥٠ مليون دولار أمريكي ساهمت في خلق كثير من فرص العمل وتطوير هذا القطاع بشكل ملموس ، وقد عرف الاقتصاد التونسي منذ تلك الفترة تطوراً وتغيراً ملموسين في العديد من القطاعات ، وبخاصة السياحية والخدمات ، كما شهد دخول العديد من المستثمرين والمتخصصين في هذه المجالات وعلى مستوى دولي ، ولمواكبة هذه التطورات التي يشهدها الاقتصاد المحلي والعالمي فإن هذه الاستثمارات الآن تمر بمرحلة إعادة صياغة لتوجهاتها واستراتيجيتها المستقبلية وفق معطيات علمية مبنية على أسس وجدوى اقتصادية بحتة يجب أخذها بعين الاعتبار وتكييفها وفق الإطار العام لهذه الاستثمارات والظروف المحيطة بها ، وهنا علينا ألا ننسى أن هذه الاستثمارات قد بدأت وفق نظرة تنموية بحتة يتطلب تغييرها التأني لوضعها في إطارها الجديد ومثال على ذلك البنك التونسي - الكويتي للتنمية الذي يملك فيه الجانب الكويتي ٥٠ في المائة ، فقد تمكن وبجهود من الإخوة القائمين على هذا الاستثمار من النجاح بقطع أشواط كبيرة بالتحول من بنك تنموي في الأساس إلى بنك شمولي يتماشى وجميع المتطلبات والمستويات المطلوبة في هذا القطاع ، والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات ، وعلى الرغم من الظروف التي مرت بها فهي تتميز بشكل خاص بنمو في قيمة الأصول مقارنةً مع المبالغ المستثمرة ، وبقدرات مالية كبيرة تمكنها من الدخول إلى المرحلة القادمة بشكل جديد يتوافق وأعلى المستويات. Standard .

وبودي أن أضيف هنا أن الاستثمارات الكويتية لم تقتصر على القطاع السياحي فقط ، فهناك قطاعات أخرى مهمة ساهمت فيها الاستثمارات الكويتية بشكل فعال خلال السنوات الأخيرة ، وهي القطاع النفطي ممثلاً في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية التي عرفت نجاحاً كبيراً في القيام باستكشاف أهم الحقول النفطية في تونس ، إضافة إلى قطاعين لا يقلان أهمية هما القطاع العقاري وقطاع الاتصالات من خلال الشركة الوطنية للاتصالات التي تعتبر من أكبر وأحدث الاستثمارات الكويتية التي دخلت تونس بنجاح .

خلاصة القول إن هذه تجربة مثمرة من جميع النواحي ، ولهذا فإني أتوقع أن تشهد الفترة القادمة استثمارات كويتية أكبر .

س: كيف يمكن تطوير الشراكة الاقتصادية بين البلدين الشقيقين ؟.

ج: ما تتميز به تونس من خصائص ومزايا لتشجيع الاستثمار وما يتميز به المستثمر الكويتي بما لديه من تجارب يمكن الجانبين من تطوير هذه العلاقة بشكل فعال من خلال آليات عمل مشتركة على مختلف الأصعدة ، أبرزها اللجنة المشتركة التي نأمل أن تعقد اجتماعها القادم خلال هذا العام في الكويت إن شاء الله .

مقابلة صحافية

مع سعادة السيد ستافروس ليكرميس سفير جمهورية اليونان لدى دولة الكويت حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س: ماذا يعني الاحتفال بالعيد الوطني لليونان هذه الأيام في ظل نتائج الانتخابات الجديدة أخيراً ؟.

ج: في اليونان كما في جميع الدول الديموقراطية حول العالم، ليس هناك تأثير لنتائج أي انتخابات على أسس التاريخ الوطني التي ترتكز عليها الدولة، وبالنسبة لليونان فإن الاحتفال بالعيد الوطني الذي يصادف يوم ٢٥ مارس من كل عام، يعبر عن امتنان وإعجاب الشعب اليوناني المعاصر إزاء أولئك الذين ضحوا بأرواحهم خلال حرب الاستقلال التي دارت رحاها في أوائل القرن التاسع عشر، وهي التضحيات التي أدت في نهاية المطاف إلى إقامة دولة حرة مستقلة نفتخر جميعاً كيونانيين بأننا جزء منها .

س: كيف تقيم العلاقات الثنائية بين اليونان والكويت في المجالات السياسية بعد التطورات الأخيرة عقب حرب تحرير العراق ؟.

ج: في ما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين اليونان والكويت فإنها علاقة متعمقة الجذور للغاية بحيث لا يمكن أن تطرأ عليها أي تأثيرات سلبية نتيجة لأي متغيرات سياسية قد تشهدها المنطقة، وبطبيعة الحال فإن تحرير العراق كان حدثاً مهماً ليس فقط بالنسبة إلى دولة الكويت ولكن أيضاً بالنسبة لجميع الدول التي تلتزم بالقوانين والقواعد الدولية التي تعبر

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٤م، العدد ١٣٤٢٢ .

عنها الأمم المتحدة بشكل واضح ، فإسقاط نظام مستبد كنظام صدام حسين كان مدعاة لارتياح الكويت وشعبها الذي عانى كثيراً خلال احتلال جيش صدام لهذه الدولة ، ويجب علينا ألا ننسى وألا نقلل من قدر الحقيقة التي مفادها أنه بسبب صدام حسين ونظامه اضطر الكويتيون اضطراراً على مدى ١٣ عاماً إلى تركيز جميع جهودهم ومواردهم السياسية والاقتصادية في سبيل ضمان عدم إمكانية إقدام ذلك النظام على تكرار فعلته الشنيعة ، وفي هذا السياق ، فإن اليونان تقف إلى جانب الكويت ، وعلى الرغم من أن علاقاتنا الثنائية جيدة بالفعل كما ذكرت آنفاً ، فإن اليونان مستعدة للقيام بكل شيء في استطاعتها من أجل دفع تلك العلاقات إلى مستويات أعلى .

س : هل تتطلع اليونان إلى دور ثنائي مع الكويت من خلال التعاون في برامج إعادة الإعمار في العراق ؟.

ج : إن الكويت وبفضل قربها من العراق هي الطريق المنطقي الذي يتعين على كل من يرغب ممارسة التجارة في العراق أن يسلكه أولاً ، وبطبيعة الحال فإن هناك دولاً أخرى مجاورة للعراق تسعى إلى تسويق نفسها كنظراء للكويت في هذا الصدد إلا أننا كيونانيين نعتقد أن الكويت فضلاً عن قربها من العراق تمتلك الوسائل والإرادة والخبرة اللازمة لتسهيل أي محاولات رامية إلى ممارسة التجارة والأعمال في العراق ، ونحن جاهزون تماماً للاستفادة من تلك الميزات .

س : كيف هو مستوى التبادل التجاري بين البلدين ؟ وهل بلغ مستوى يرضي الجانبين ؟ وماذا عن مستوى العلاقات بين اليونان ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية ؟.

ج : إنه ليؤسفني أن أقول إن التبادل التجاري بين اليونان والكويت في الوقت الراهن ليس على المستوى الذي نتمنى له أن يكون عليه ، بيد أنني

على يقين من أننا سنشـهد فـي المسـتقبل القـريب بزوغ فـجـر حـقـبة جديدة لحـجم التبـادل التـجـاري بين الدولتين ، وفـي هذا الإطار الذي يـعكس رغبـة البلدين فـي دفع عـلاقـاتهـمـا التـجـارية والاقـتـصـاديـة إلى الأمـام ، فـإنه قد تم توقيع اتفـاقيـة لمنع الازدواج الضـريبـي وهي الاتفـاقيـة التي، كمـا تعلمون ، تعد بمثـابة حجر الأسـاس بـالنسـبة للعـلاقـات الاقـتـصـادية بين الدول ذات السـيادة .

مقابلة صحافية
مع معالي السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الكويتي حول بعض الأمور المحلية والخارجية *

س: لا شك أن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في الممارسة الديموقراطية، وباعتبارك رئيساً لمجلس الأمة كيف تقيمون هذه التجربة، وهل أنتم راضون عن أداء المجلس؟.

ج: أتفق معك بأن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في الممارسة الديموقراطية، فتجربة المشاركة الشعبية لم تبدأ مع نظامنا الدستوري الحالي، بل سبقته بعدة عقود وكان هو امتداداً لها، ولاشك أن تجربتنا الديموقراطية شأنها شأن التجارب الأخرى، مرت بمراحل عديدة وكان لكل مرحلة منها إخفاقاتها ونجاحاتها، وعلينا أن نقبل نتائجها بحلوها ومرها.

ولكن في الوقت نفسه علينا أن نعي أسباب الإخفاق ونعمل على معالجتها بما يجعل ممارستنا الديموقراطية ممارسة بناءة، تكرس ثوابتنا، وتحفظ استقرارنا السياسي، كما يتعين علينا أن ندرك عوامل النجاح ونعمل على تكريسها، وفي الحقيقة أنا راض عن أداء مجلس الأمة، فالمجلس في كل الأحوال يمثل الإرادة الشعبية، ولكنني في الحقيقة لست راضياً كل الرضا، فهناك ممارسات نيابية غير سليمة يجب تحاشيها، وهناك قضايا مهمة يجب التركيز عليها، ويجب أن نتيقن بأن تطوير وتفعيل ممارستنا الديموقراطية يتوقف في المقام الأول على أداء المجلس

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٤م، العدد ١١٠٧٤.

لمسؤولياته على أكمل وجه ، وذلك في إطار الدستور ، وفي ظل سيادة القانون ، ووفقاً لأولويات الوطن والمواطن ، فذلك هو الكفيل بتعزيز ثقة المواطن الكويتي بالممارسة الديموقراطية وبنظامنا الدستوري .

س: ما موقفكم من التجاذب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ؟ وهل هو ظاهرة صحية أم سلبية في الممارسة الديموقراطية ؟.

ج: دعني أؤكد في البداية على أنه لا توجد ممارسة ديموقراطية لا تتسم بالتجاذب أو بالضغوط المتبادلة سواء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو بين الحكومة والمعارضة ، فذلك من طبيعة النظام الديموقراطي الذي ينطلق أساساً من التعددية والتنوع والاختلاف الفكري والسياسي ، وذلك بحد ذاته ظاهرة صحية ، وممارستنا الديموقراطية ليست استثناء من ذلك ، ولكن لكي لا يتحول ذلك من ظاهرة صحية إلى ظاهرة سلبية ، يجب أن نعمل على ألا يتحول الاختلاف إلى خلاف والتنافس إلى صراع ، فذلك مكمن الخطر على النظام الديموقراطي وعلى استقراره وأدائه . وأقول بصراحة إن ذلك قد ظهر في مراحل عدة من علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في السابق ، فغابت الثقة ، وزادت الحساسيات ، وانحسر التعاون بين السلطتين إلى الحد الذي شل أداء وفاعلية نظامنا الديموقراطي وهدد استقراره واستمراريته ، وهذا بحد ذاته يشكل خطراً على نظامنا الدستوري الذي يعتبر فيه التعاون بين السلطات حجر الزاوية ، وقد كانت من أهم أولوياتي عندما تشرفت برئاسة المجلس العمل على تفعيل أداء المجلس من جانب ، ومن جانب آخر العمل على ترسيخ التعاون بين السلطتين على أسسه الدستورية السليمة ، وبشكل لا تتنازل فيه أي سلطة عن أي من اختصاصاتها ، فذلك باعتقادي هو السبيل لتؤتي ممارساتنا الديموقراطية ثمارها ، وتكون عامل استقرار وإطاراً ملائماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

س : ما تصوركم لآليات تطوير أداء مجلس الأمة ؟.

ج : في اعتقادي أن تطوير أداء مجلس الأمة هو تحد مهم يواجه أعضاءه في هذه المرحلة ، وقد عبر الكثير من الزملاء الأعضاء سواء خلال الفصل التشريعي الحالي أو خلال الفصل السابق ، عن رغبتهم في تطوير عملنا البرلماني وإجراءاته التشريعية والرقابية بما يرفع فاعليته ، ويحسن أداء المجلس لمهامه واختصاصاته . والحقيقة أن هذه الرغبة لم تأت من فراغ بل جاءت نتيجة خبرة برلمانية متراكمة تأكد فيها أن الكثير من الإجراءات والأعمال البرلمانية في مجالي التشريع والرقابة ، وقد مضى على العمل بها أكثر من أربعين عاماً ، أصبحت بحاجة ماسة إلى التطوير والتعديل والتبسيط . غير أن ما أود التأكيد عليه ، في هذا الصدد ، هو أن معظم مقترحات التطوير جاءت مع الأسف بشكل جزئي فعالجت جانباً واحداً أو أكثر من جوانب التطوير ، ورغم أهمية ذلك ، إلا أن المطلوب في اعتقادي هو تطوير شامل وفي إطار رؤية تطويرية متكاملة للائحة الداخلية للمجلس تضمن الانسجام والتكامل بين مختلف الإجراءات والأعمال البرلمانية ، وذلك باعتبار أن اللائحة الداخلية هي الإطار المنظم لهذه الإجراءات والأعمال ، والقاعدة الحاكمة والضابطة للأداء البرلماني .

س : ما تصوراتكم لتعديل الدوائر الانتخابية ؟ ومتى سيتم البت فيها من قبل المجلس ؟.

ج : لاشك أن الحوار الذي يدور على جميع المستويات في شأن تعديل الدوائر الانتخابية يأتي في إطار الحرص على تطوير الممارسة الديموقراطية وتفعيل أداء مجلس الأمة ، ويعبر عن الرغبة في معالجة المشاكل التي تشوب العملية الانتخابية في إطار التوزيع الحالي للدوائر .

إلا أنه إلى الآن على الأقل لا يوجد تصور واحد يجمع أعضاء المجلس على عدد الدوائر المقترحة وتوزيعها الجغرافي ، ولا يوجد أيضاً بين

السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ونأمل أن يتم التوصل إلى ذلك في القريب العاجل ، وعندئذ سيأخذ الموضوع وضعه على جدول الأعمال وفقاً لما يقرره المجلس ، غير أنني أجد أن من المهم التأكيد على مسألة مهمة وهي أنه يجب ألا تكون معالجة المشاكل التي تشوب العملية الانتخابية ، رغم أهميتها ، الهاجس أو الموجه للتعديل المقترح للدوائر ، فتلك تعالجها القوانين التي يجب أن نحترمها جميعاً ونحرص على تطبيقها ، حكومة ومرشحين وناخبين ، إذ إنه أياً كان شكل التعديل الجديد للدوائر فإن من المحتمل أن تبرز هذه المشاكل مجدداً بشكل أو بآخر ، فمعالجتها تتوقف في المقام الأول على حرص الجميع على سيادة القانون وسلامة العملية الانتخابية ، وباعتقادي أن التعديل المطلوب يجب أن يضمن استمرار واستقرار الدوائر ويأخذ في الاعتبار التطور السكاني والجغرافي المستقبلي ،كما يجب أن يراعي التمثيل النسبي والتوازن الاجتماعي ، ويؤمن سهولة وسلامة إجراءات العملية الانتخابية .

س : مع زوال النظام العراقي السابق ، وما كان يشكله من تهديد للكويت كيف ترون الوضع الحالي محلياً وإقليمياً ؟.

ج : النظام العراقي المخلوع كان بالفعل عقبة رئيسية أمام استقرار المنطقة وأمام الانتعاش الاقتصادي لدولها ، وقد دفع الجميع ثمناً باهظاً أمنياً ، واقتصادياً ، نتيجة أعماله العدوانية وتهديداته . وبزوال ذلك النظام أصبحنا أكثر قدرة على توفير مقومات النمو الاقتصادي محلياً ، وأصبحت المنطقة مهيأة أكثر لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها ، فعلى الصعيد المحلي تقلصت مخاطر الاستثمار ، وتنامت فرصه ، وأصبحنا أكثر قدرة على توفير المناخ الاقتصادي والأمني اللازمين له ، بما سينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي شريطة الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتبسيط الإجراءات ، وتطوير أداء الإدارة العامة للدولة .

أما على الصعيد الإقليمي ، فإنه بالرغم من أن دول الخليج قد حققت قدراً من التعاون بينها في إطار مجلس التعاون الخليجي فإن ذلك لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطور والتفعيل ، كما أن استقرار وتطور نظامنا الإقليمي ، الذي يعتبر مجلس التعاون الخليجي ركناً مهماً في منظومته ، يتطلب تعاوناً سياسياً واقتصادياً أكبر وأوسع نطاقاً بين دوله ، ويجب أن يتم وفق رؤى وتصورات واقعية ومتطورة تدفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي ، وتعزز التجارة البينية ، وتفعل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وذلك كله ليس صعب المنال إذا ما توفرت الإرادة السياسية .

س: الكويت حالياً تتمتع بجو من الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي ، ما الدور المتوجب أن يلعبه مجلس الأمة في ترسيخ هذا الاستقرار ؟.

ج: لا شك أن الكويت تتمتع حالياً باستقرار سياسي واقتصادي ومالي وذلك ليس غريباً فدعامات الاستقرار وأركانه الأساسية في هذه المجالات متوافرة لدينا ، فنحن نعيش في ظل نظام سياسي دستوري ديموقراطي ، ولدينا مصدر دخل من سلعة استراتيجية هي النفط ، ولدينا نظام مصرفي متطور ومستقر أثبت صلابته وقدرته على الأداء حتى في أصعب الأوقات ، وفي نفس الوقت فإننا لا نبالغ في تقدير كل ذلك ، وعلينا أن نكون واقعيين ، فالاستقرار ليس هدفاً في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة وشرط ضروري لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلينا أن نستثمر حالة الاستقرار التي نعيشها على النحو الذي يحقق تلك الأهداف ويسهم في معالجة ما يواجهنا من تحديات ، فنحن نواجه في الوقت الحاضر تحديات وإشكاليات مهمة مثل إصلاح اقتصادنا الوطني وإعادة هيكلة قطاعاته بما يقلل الاعتماد على النفط ، ومعالجة مشكلة البطالة من منطلق كونها مشكلة خلق فرص عمل لا مشكلة توظيف ،

وتحسين جودة التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل والتنمية ، وابتكار السبل والوسائل الكفيلة بتحسين الخدمات العامة وتخفيض أعباء الدولة في تحمل تكاليفها ، إضافة إلى الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي وللمنافسة العالمية في مجال إنتاج السلع والخدمات التي بدأت تشتد في إطار اتفاقيات التجارة العالمية ، التي أصبحنا نحن جزءاً منها ، ولا شك أن هذه التحديات كبيرة ومهمة ، ولكنني على يقين بأننا نستطيع مواجهتها ومعالجتها إذا ما تمكنا ، مجلساً وحكومة ، من صياغة وتنفيذ برنامج إصلاحي وواقعي لاقتصادنا الوطني ، واتخذنا القرارات السريعة الجريئة اللازمة لتنفيذه ، وأحسنا استخدام مواردنا المالية والبشرية ، وذلك بالطبع مسؤولية الحكومة أيضاً ، فالطرفان كما كنت أردد دائماً شركاء في النجاح والفشل ، وهما وجهان لعملة واحدة .

س: كيف ترون الوضع الاقتصادي في الكويت ؟ وما مدى التكامل الاقتصادي الخليجي ؟ وهل أثبتت الشراكة الكويتية ـ الخليجية فعاليتها لمصلحة المواطن الخليجي ؟.

ج: إذا نظرنا للوضع الاقتصادي في الكويت في الأجل القصير فإنه يمكننا ملاحظة شيء من التحسن الذي طرأ على عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية ، خصوصاً في الفترة التي أعقبت تغيير النظام المخلوع في العراق والتي سادتها نزعة من التفاؤل حفزت مصادر الاستثمار المحلية والأجنبية نحو السوق الكويتي والسوق العراقي أيضاً ، وسيكون لذلك انعكاساته الإيجابية على معدل النمو الاقتصادي خلال هذا العام ، خصوصاً إذا ما حافظت دول الأوبك على أسعار النفط ضمن المستويات المتفق عليها ، ولكن إذا نظرنا لاقتصادنا الوطني في الأجل الطويل فسنرى أن هنالك الكثير الذي يتعين علينا عمله ، إذ يبرز أمامنا عدد من المشاكل الرئيسية منها على سبيل المثال لا الحصر ضيق القاعدة الاقتصادية ،

والاعتماد شبه الكلي في مصادر الدخل على الصادرات النفطية ، وتنامي معدل البطالة المقنعة والسافرة ، وإعادة الهيكلة الاقتصادية بما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل ، وغيرها من المشاكل التي تجعل من الإصلاح الاقتصادي في هذه المرحلة ضرورة قصوى للاستعداد للمستقبل ، وتلك جميعاً مشكلات تعانيها معظم اقتصادات الدول الخليجية مما يجعل الشراكة الكويتية ـ الخليجية ، أو لنقل الشراكة الخليجية ـ الخليجية ، أمراً ملحاً وضرورياً ، إذ لم تعد الكيانات الاقتصادية الصغيرة قادرة في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الحالية على معالجة التحديات والإشكاليات التي تواجهها ، ناهيك بعدم قدرتها على المنافسة الدولية ، ورغم أن طموحاتنا كشعوب تتجاوز ما تم إنجازه حتى الآن على صعيد التعاون الاقتصادي بين دول الخليج ، فإن ما تم إنجازه سواء ما يتعلق بمنطقة التجارة الخليجية الحرة ، أو السوق الخليجية المشتركة ، أو الاتحاد الخليجي الجمركي ، أو الاتحاد الخليجي النقدي يشكل قاعدة مهمة في مسيرة الشراكة الخليجية ـ الخليجية ، وعلى دول الخليج أن تعمل بإرادة سياسية وبقرارات جريئة من أجل تطويرها والبناء عليها ، فالشراكة الخليجية هنا ليست مهمة فقط لتعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي ، وإنما أيضاً لكونها مدخلاً مهماً لمعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية .

س : كيف تنظر إلى مستقبل الديموقراطية في الكويت ؟.

ج : أنا بطبعي متفائل ، وأنظر للمستقبل دائماً بعين التفاؤل ، وذلك من قناعتي بأننا في الكويت نملك القدرة والإمكانية والموارد لصنع مستقبل أفضل ، ولكن تفاؤلي لا يحجب عني بعض مصادر القلق على المستقبل ، فتجربتنا الديموقراطية بحاجة إلى مزيد من النضج ، وبنيانها المؤسسي لا يزال بحاجة إلى مزيد من البناء بما في ذلك الحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وقد علمتنا بأن نضج الممارسة الديموقراطية

واستكمال بنيانها الدستوري والمؤسسي ليس مهمة سهلة ، ولا يمكن إنجازها بين عشية وضحاها ، فهي تتطلب التروي والحكمة وبناء جسور الثقة ، والعمل على صياغة رؤى مشتركة للعمل الوطني واقعية ومتوازنة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع ، وفوق هذا وذاك ، علينا جميعاً أن ننظر للمستقبل ونعمل من أجله ، ولا نجعل من إخفاقات الماضي مدعاة لليأس والاختلاف ، وعلينا أن نعرف دائماً أن معالجة سلبيات الديموقراطية لا تكون إلا من خلال الديموقراطية .

حديث صحافي
مع معالي النائب سيد حسين القلاف عضو مجلس الأمة الكويتي حول تقديمه استجواباً لمعالي الدكتور محمد الجارالله وزير الصحة بدولة الكويت *

س: أعلنت أكثر من مرة أن الاستجواب جاهز وستقوم بتقديمه ولكنك تأخرت، ما أسباب تأخرك ؟.

ج: في الحقيقة، عندما كنت أقول إن الاستجواب جاهز، فهو جاهز من ناحيتي من محاور ووثائق ومعلومات، ولكن (الكادر) الذي عندي يعمل على إعداد محاور الاستجواب وتنظيمه، بحيث يخرج بصورة جيدة أمام أعضاء مجلس الأمة، وهذا الذي أدى إلى تأخرنا بعض الشيء، ولذلك نحن انتظرنا لحين انتهائهم، وبالنسبة لي فإن الاستجواب كان موجوداً وجاهزاً من جميع جوانبه، إلا أنني كنت أنتظر الضوء الأخضر لتقديمه، والحمد لله قد انتهينا من هذه المرحلة وسنقوم بتقديمه غداً (اليوم).

س: هل أسباب تقديم الاستجواب لوزير الصحة د. محمد الجار الله استكمال لما بدأه النائب السابق عدنان عبد الصمد ؟.

ج: لا أبداً، أثناء توجيه النائب عدنان عبد الصمد الأسئلة إلى وزير الصحة بشأن المشاكل التي تقع كنت أقوم وأنصح الوزير الجار الله بأن يخطو خطوات للإصلاح، وأن يحاول الاستفادة من الأسئلة التي كانت توجه إليه لمعرفة مواطن الخلل وبالتالي إصلاحها، وأعتقد أن أسلوب المواجهة قد ينتهي عندما يبدأ الوزير باتخاذ أي خطوات إصلاحية، وهذا ما قمت بفعله مع أكثر من وزير، حيث كنت أبين للوزراء أن الأسئلة التي

---

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٤م، العدد ١١٠٨٢.

توجه إليكم هي وسيلة من الوسائل التي تفتح عين الوزير على أماكن الخلل في الوزارة ، وبالتالي فإن الأسئلة هي معين للوزير ورافد من روافد معرفته بخفايا ما يدور في المؤسسات التابعة بمعنى أنها (منفعة) أكثر من أنها أداة للمساءلة.

س: ما الذي تغير؟.

ج: ما تغير ، هو أنني لم أشاهد أي خطوات عملية قام بها الوزير للإصلاح ، وتوجد أكثر من حادثة قمت خلالها بتنبيه الوزير عليها وحاولت أن أقول له (اذهب لتعالج الخلل) لكن أسفي الشديد هو أنني لم أجد من الوزير آذاناً صاغية في الإصلاح ، وقد كانت البداية في (مختبر الفيولوجي) وهي عبارة عن مشكلة مع موظفات المختبر اللاتي يعتبرن من العاملات المخلصات والمجتهدات ، حيث كانت لديهن مسؤولة ترجح كافة العاملين الأجانب على الموظفات الكويتيات ، وكانت تثار أجواء عجيبة وغريبة في العمل ، وقد وجهت مجموعة كبيرة من الأسئلة إلى الوزير ، وجلست معه وعرضت عليه جميع الأوراق والمستندات وقد وعدني بالإصلاح ، ولكن (هذه ريمة وهذي عادتها القديمة) ، حيث لم تصلح المسؤولة أي أخطاء في القسم ، خصوصاً تصرفاتها تجاه الموظفات وكذلك لم تستفد الموظفات من لقائهن معي ، وكذلك لم أستفد من لقائي بوزير الصحة ، وبالتالي خرجت في نهاية المطاف أعتقد أنني قد ظلمت هذه الفئة من الموظفات عندما قبلت ووافقت أن أكشف أوراقي أمام الوزير ، هذه كانت البداية ، وقد تلتها حادثة وقعت وللأسف الشديد تحدثت معه مباشرة ، وأبلغته بأن ما يحدث في أحد الأقسام غير صحيح، وقال : (إذا عندك معلومات عليك أن تزودني بها) ، ولكنه لم يخط أي خطوة تجاه معالجة هذه المشكلة ، والغريب أنه قبل يومين قام بتشكيل لجنة تحقيق للمسؤولة في هذا القسم ، واليوم (أمس) بدأوا عملهم في لجنة التحقيق ، عندما شعر

الوزير بأن الاستجواب أصبح جاهزاً للتقديم.

وبالتالي أعتقد أن الاستجواب حتى لو لم يقدم أي نتيجة حينما تتم مناقشته ،فإن نتائجه قد بدأت في الظهور قبل تقديمه، والدليل أن الخطوات التي بدأ الوزير باتخاذها خلال الفترة الحالية هي تتعلق بصورة أو بأخرى بمحاور الاستجواب أو أنها تتعلق بقضايا أثيرت ضده ، الآن بدأ بالإصلاح ولكن للأسف فإنني أرى أن خطوة الإصلاح جاءت متأخرة جداً .

س: لقد جلست مع وزير الصحة أكثر من مرة ، هل تعتقد أن الوزير ليس لديه الرغبة في الإصلاح ؟.

ج: أعتقد أن الوزير يتعامل بوجهين ، وجه يرضي به أطراف الشللية التي يعيش معها ، إضافة إلى المقربين منه ، ووجه آخر يتعامل به مع أعضاء مجلس الأمة خوفاً من المساءلة ، وهذه الحالة متى وجدت عند أي وزير فإنه ستجعله كالغراب الذي حاول أن يقلد الطاووس ولكنه نسي مشيته.

س: هل يوجد تنسيق بينك وبين نواب آخرين ؟.

ج: إن سياستي منذ عام ١٩٩٦ هي أنني لا أحتاج إلى تكوين (لوبي) على قضية الاستجواب ، وكذلك لا أحتاج إلى أن أهيج الشارع الكويتي ضد أي وزير ، وكذلك لا أريد أن أكسب من خلال عرضي لمادة الاستجواب .

وأعتقد أن مسؤولياتي تقتصر على إظهار الحقائق وعرضها أمام الناس والمواطنين ، وقد عشت حالة واحدة وأثبت أنني لا أنظر إلى نواب مجلس الأمة في قضية المساءلة التي أتقدم بها بقدر ما أنظر إلى الشعب الكويتي . ولذلك ترى أن خطابي في كل استجواب وأيضاً في نقاشاتي داخل الجلسات لم أقم بمخاطبة النواب بقدر ما كنت أخاطب المواطن الكويتي ، وأحاول أن أوصل الرسائل التي أعتقد أنني يجب أن أوصلها وعليه أن يتلقاها حتى يعرف ما يجري من تصرفات وسلوكيات سواء كانت من الحكومة أو من النواب ، فوظيفتي التي ترتكز على النهي عن المنكر

والأمر بالمعروف لا تستدعي أن أتعامل شخصياً مع أحد أو أن أقوم بتأجيج الساحة السياسية مع الاستجواب ، وكذلك لا أستدعي أن أعمل خلف الكواليس حتى أضمن نجاح الاستجواب .

وأرى أن مجرد المساءلة وتقديم الاستجواب هي الوظيفة الشرعية الوطنية التي أعتقد بأنني مكلف القيام بها بغض النظر عن النتائج.

س: ولكن هل طلب أحد منك التهدئة في موضوع الاستجواب ؟.

ج: لم يطلب أحد ولم يناقشني أحد في هذا الأمر خاصة من المسؤولين الحكوميين باستثناء دردشة خاطفة بيني وبين وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد ورئيس جهاز خدمة المواطن محمد عبد الله المبارك ، حيث كان كالآتي : (هل ممكن أن نقوم بخطة للتهدئة بينكما) ولكن قلت لهم ، (فات الأوان) وقد حدث هذا الأمر قبل فترة قصيرة .

س: هل تخطط للتنسيق مع النواب بحيث يقومون بتقديم طلب طرح الثقة بالوزير إذا ثبتت التجاوزات ؟.

ج: سأترك الأمر لضمائر النواب ، وإن كانت التجارب تقول خلاف ما أعتقد ، ولكن إصراري على أن ضمائر النواب هي الحكم والفيصل بين النائب المستجوب والوزير هو الصح .

س: ولكن لم تنسق مع أحد ؟.

ج: لم أنسق ولا أريد أن أنسق ، وما أريده هو أن أقوم بعرض ما لدي من إثباتات وبيانات ومعلومات وأدعو كل نائب ليتحرك وفق ما يراه من أدلة وأخطاء ترتكب في وزارة الصحة وأعتقد أن ميزة ما يجري الآن ضد وزير الصحة هو وجود كم هائل من الأسئلة ضده نتيجة للأخطاء الكبيرة الموجودة ، الأمر الذي يؤكد وجود فساد كبير تعانيه الوزارة ، مسؤول عن وزير الصحة ووكيل وزارة الصحة وكذلك تعدد الأطراف وتعدد الجهات

التي تدرك حجم هذه الأخطاء يدل على صحة موقفي ، وقد وصلت رسائل كثيرة إلى وزير الصحة من قبلي ومن قبل الكثير من النواب ولكنه كان يتجاهل أي خطوات تهدف للاصلاح .

س : البعض يقول إن الوزير حل الكثير من المشاكل وقام بصيانة الكثير من المرافق الطبية .

ج : والله هذا الكلام عيب ، وأعتقد أن مثل هذا الكلام ينطبق أيضاً على وزير التربية ، اليوم الوزير د.رشيد الحمد شغله الشاغل هو إصلاح حمامات المدارس وقاعات الدراسة ، ونحن لا نحتاج لذلك الذي يعتبر من صميم عمل وزارة الأشغال وهي المسؤولة عن صيانة المباني ، ووزير التربية عليه أن يذهب ليشاهد وضع المدرسين والطلبة والمناهج والجامعة وغيرها ، ولكن للأسف وزير التربية ترك كل هذه المشاكل ليبحث عن (صرصار في الحمامات) ، ووزير الصحة كذلك ، حيث يفتخر بإنجازات ، ما هي إلا وظيفة الشؤون الهندسية في وزارة الصحة، وكل ما يبنى ويعمر هو من أموال محسني البلد ، فأي إنجاز لهذا الوزير إذا وجدنا أن الكثير من الأماكن التي وضع حجر الأساس لها لم تبن حتى الآن ، فعندما نرى مبنى (الاتصالات) نجده مبنى فارغاً لم يشغله إلا عدد محدود من العيادات ، كم صرف على هذا المبنى ليصبح بهذه الصورة ؟ ولكنه إلى الآن لا يعمل ، الأجنحة التي تم إعدادها مؤخراً ويفتخر الوزير بأنها من إنجازاته ، إنني أتساءل هل هذا الوزير مقاول أم وزير ؟ وإذا كان مقاولاً فإنني أنصح سمو رئيس مجلس الوزراء بأن يعينه وزيراً للأشغال حتى نفتك من جميع هذه القضايا .

س : ألم يحاول الوزير أن يطلب عقد لقاء معك خلال الفترة الماضية ؟.

ج : إن علاقتي مستمرة مع وزير الصحة وهو يدرك هذا الكلام ، وهذا يثبت بأننا لسنا بحاجة إلى عقد لقاء لأن اللقاءات بيننا كثيرة ، وقد اكتشفت

من خلال لقاءاتي مع الأطباء والمرضين وغيرهم أن الفساد وصل إلى العظم في وزارة الصحة ،وأن الظلم يجب ألا نسكت عنه بأي حال من الأحوال.

س: ألا تعتقد أن الاستجواب مجحف بجهود الوزير خلال الفترة السابقة ؟.

ج: لقد خطا الوزير بعض الخطوات الجيدة ، ولكن عندما نرى الفساد في الوزارة مقابل الخطوات التي يقوم بها للإصلاح فإننا سنجد أن كلفة الفساد في هذه الوزارة كبيرة وأن الهوة أصبحت كبيرة جداً وعلينا تداركها بأسرع وقت ممكن .

وأعتقد بأن بقاء الوزير والوكيل على رأس القطاع الصحي يعتبر ظلماً لهذا القطاع .

س: هل الهدف من الاستجواب هو الحكومة وليس وزير الصحة كما يقول بعض كتاب الأعمدة ؟.

ج: إنني أطلب من بعض الكتاب في الصحافة أن يكونوا منصفين ، فمن يقدم الاستجواب هدفه الإصلاح وإحقاق الحق ولا يعقل أن يكون هدف الاستجواب مصالح شخصية ، وهؤلاء الذين يحركهم الوزير للكتابة ، هل يريدون أن ينفوا عن أعضاء مجلس الأمة من يريد الإصلاح ؟ هل يسعى هؤلاء إلى أن يلغوا دور مجلس الأمة الدستوري والوطني المتمثل في المساءلة السياسية ؟

وأتساءل من هم هؤلاء الذين يريدون أن يحاسبوا النواب على نواياهم ؟ هل يمتلكون علم الغيب ويدركون بأن الهدف هو المصلحة الشخصية والتكسب من وراء الاستجواب ؟

أعتقد بأن مادة الاستجواب كفيلة لتظهر للشعب الكويتي بأن الغرض من الاستجواب هو الاصلاح ، وهل يعقل بأن وزيراً يتصل بأحد الكتاب

الصحافيين ليطلب منه كتابة مقال بإنجازات ودور الوزير في وزارة الصحة ؟.

والحديث عن استهداف حكومة الشيخ صباح حديث غير صحيح ، وأننا ومنذ اليوم الأول لفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء قلنا أن هذا الأمر إنجاز لآل الصباح كما أكدنا أننا نقف خلف الشيخ صباح بكافة إمكاناتنا لدعمه ، فنحن نريد الاصلاح ، وقد بلغ السيل الزبى كما أن مواقفنا المتكررة التي لا تعرف المهادنة وتقف مع الحق أينما كان ومنها طلب طرح الثقة بوزير المالية السابق د. يوسف الابراهيم والذي ندرك مدى علاقته بالشيخ صباح.

إننا أمام واقع ، فالشيخ صباح يردد دائماً أن أي وزير فاسد أو سارق سنقوم بإخراجه من مجلس الوزراء فإن من وظيفتنا أن نقول لسمو رئيس مجلس الوزراء (تفضل هذا الفساد وهذه السرقة ، ونريد منك اليوم الموقف الذي وعدت الشعب الكويتي به) .

س : البعض يعتقد أن موقفك من طلب طرح الثقة بالنوري هدفه كسب تأييد كتلة العمل الشعبي معك في استجواب الجار الله ؟

ج : لو كنت من النواب الذين يتحركون لجمع أصوات النواب وحشد التكتلات لقبلت هذا الكلام ، ولكني إلى الآن لم أنسق مع أحد ، بل اترك النواب أمام ضمائرهم .

س : هل نفهم من ذلك عدم وجود تنسيق مع كتلة العمل الشعبي؟.

ج : لا يوجد ، وأسالوا (الشعبي) وإذا قال أعضاء كتلة العمل الشعبي أنه يوجد تنسيق مع القلاف فإنني أتعهد بسحب الاستجواب .

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: ما الهدف من جولتكم إلى دول مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج: سأزور دول مجلس التعاون أولاً بصفتنا رؤساء للمجلس لهذه السنة ، سأزور المملكة العربية السعودية أولاً، والذي حصل في المملكة كأنه حاصل للكويت ، وسأحمل تحيات سمو الأمير وشعب الكويت ، وعدم الرضا عما حصل في المملكة ، فقد شاهدتم في الصحافة كل المؤسسات الإسلامية الموجودة قد شجبت هذا العمل الإجرامي الذي أودى بحياة إخوة مسلمين عرب، ولذلك نحن على ثقة بأن المملكة العربية السعودية ستقوم بواجباتها تجاه شعبها ، والكويت ودول مجلس التعاون ستكون بجانبها في أي عمل يطلب منها ، وكل دول مجلس التعاون ستكون تحت تصرف المملكة .

س: هل سيكون هناك تعزيز للتنسيق الأمني ما بين دول الخليج ضمن زيارتكم ؟.

ج: هو موجود بدون زيارة .

س: كيف تنظرون إلى الوضع في المنطقة بعد تسليم السلطة إلى العراقيين ؟.

ج: لكل حادث حديث ، لكن نتمنى أن يسود الاستقرار في العراق ، لأن الاستقرار في العراق هو استقرار للمنطقة ككل .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٤٥٨ .

س: يقال إنه تم انسحاب بعض النواب من جلسة مجلس الأمة، هل من توضيح ؟.

ج: يؤسفني، قد سمعت في هذا الموضوع ونحن جادون فعلاً فيما يتعلق في موضوع (البدون) إنما يؤسفني أن الكل يريد أن يسمع صوته، لكن ما يهمنا هو أن نطبق ما نحن عازمون على تطبيقه وهو إعطاء كل ذي حق حقه .

مقابلة صحافية مع
معالي الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي حول بعض الأمور المحلية والدولية *

س: مغادرتكم إلى العاصمة الأميركية هدفها المشاركة في إعلان الكويت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة خارج حلف الناتو ، كيف تقيمون هذا الإعلان وما أهميته ؟.

ج: يعبر هذا الإعلان عن العلاقات بين الكويت وأميركا ، وعندما تعلن الولايات المتحدة الأميركية أن الكويت حليف لها من خارج الناتو فإن هذا يعني تقديراً للكويت لما تقوم به من دور في إحلال السلام ومحاربة الإرهاب في العالم ، كما يصف تقدير واحترام الولايات المتحدة والتي تعتبر أكبر دول العالم ، لبلد صغير المساحة مثل الكويت ، من هذا المنطلق فإن الكويت باتت محطة رئيسية لكبار المسؤولين الأميركيين خلال جولاتهم على الدول الرئيسية والمؤثرة في المنطقة، وكان آخرها زيارة وزير الخارجية كولن باول الذي أشاد بدعم الكويت المستمر لقوات التحالف ، فيما وصفت الولايات المتحدة الكويت بأنها شريك قيم وعزيز وحليف مهم وأساسي خارج حلف شمال الأطلسي .

س: هل صدر هذا الإعلان عن وزارة الدفاع أم عن البيت الأبيض وما دلالات ذلك ؟.

ج: صدر الإعلان عن الرئيس الأميركي ومن وزير الدفاع مباشرة وهذا دليل على عمق العلاقات بين بلدينا لما فيه الخير في ترسيخ العلاقات

---

* صحيفة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٥ / ٥ / ٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٤٦٨ .

المشتركة .

س: بعد الإعلان صدرت ردود فعل مختلفة شككت في نوايا هذا الإعلان ، ومنها من أبدت تخوفاً من نتائجه ، إلى ماذا تهدف هذه المواقف وما مبرراتها برأيكم ؟.

ج: لا يوجد تخوف من نتائج هذا الإعلان وجميع فئات الشعب تتطلع إلى ما فيه خير ومصلحة الكويت ومردوده على الشعب ومستقبله واستمراره ، ويشهد تاريخ الكويت على مواقفنا الوطنية التي لا تسمح لأحد بأن يشكك فيها ، فبالرغم من السهام والجراح وغزو النظام العراقي البائد إلا أن الكويت لم تنسلخ عن محيطها العربي ، وأبناؤها لم يتخلوا عن مواقفهم وثوابتهم الراسخة ونوايانا شفافة ولا لبس فيها، والكويت لا يمكن أن تخفي شيئاً عن شعبها ، ونظامنا الديمقراطي قائم على حرية الرأي والتعبير .

س: على الصعيد الرسمي العربي هل هناك عبر القنوات الدبلوماسية أي إشارات توجس من هذا الإعلان ؟.

ج: يعتبر هذا الإعلان من الشأن الداخلي لدولة الكويت وليست الكويت الدولة العربية الوحيدة في هذا التحالف والكويت في علاقاتها المميزة مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون الخليجي ومع الشقيقات العربيات الأخريات وباقي المجتمع الدولي عادت مكاناً للقاءات العديد من القادة والزعماء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين يقصدوننا لمناقشة المبادرات وإجراء المشاورات مع قادة الكويت ، فقد نهضت الكويت سريعاً ، وبعد التحرير لتستعيد عافيتها ودورها السياسي والاقتصادي الطليعي ، وها هي الآن تستقطب الهيئات الدولية الإنسانية أيضاً من مختلف دول العالم لتساعد العراق الشقيق ، الأمر الذي يعزز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي فإن هذه المكانة تعرضها للشائعات وحملات

التشكيك التي لن تغير ثوابتنا الوطنية .

س: لكن هناك من يعتقد أن إعلان الكويت حليفاً استراتيجياً لاميركا يلزم الكويت بتقديم تسهيلات إضافية ودعم لوجستي للقوات الأميركية التي تنوي إقامة قواعد عسكرية في العراق ؟.

ج: إن دولة الكويت مرتبطة مع الولايات المتحدة الأميركية باتفاقيات عسكرية دفاعية والكويت ملتزمة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات ، ما عدا ذلك فهذا شأن لا علاقة لدولة الكويت به ، وقد سبق أن أوضحت في أكثر من مناسبة وحديث ألا فائدة ترجوها الكويت من التسهيلات التي تقدمها لقوات التحالف إلا مساعدة الأشقاء في العراق وتقديم كل الإمكانات التي تساهم في إعمار بلدهم .

س: إلى جانب المشاركة في الاحتفالات ، ما هو برنامج زيارة الوفد الكويتي الذي يضم وزير الخارجية ؟.

ج: هناك اجتماعات اللجنة الدفاعية العليا المشتركة بيننا وبين الولايات المتحدة . ومن الطبيعي أن نلتقي كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية خاصة أن العلاقات بيننا بعد إعلان الكويت حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة قد تعززت الأمر الذي يرفع سقف الحوار ويوسع آفاق التعاون بين بلدينا . وفي هذا الإطار ستجرى مباحثات مع وزير الدفاع الأميركي رونالد رامسفيلد حول أهم القضايا الدولية والمتعلقة بالتعاون الدفاعي بين بلدينا . وقد تم تشكيل لجنة كويتية برئاسة نائب رئيس الأركان العامة في الجيش الكويتي اللواء أحمد الخالد لتمثيل الجانب الكويتي في اجتماعات اللجنة العسكرية الكويتية – الأميركية العليا للتعاون العسكري والتي تعنى بالشؤون الاستراتيجية والأمنية للمرحلة المقبلة .

س: ما هي مردودات هذا الإعلان على صعيد الجيش الكويتي ؟.

ج: إن تسليح الجيش الكويتي يسير حسب خطط موضوعة مسبقاً ولا

شك في أن هذا الإعلان سيساعد على حصولنا على التقنيات الحديثة التي تملكها الولايات المتحدة ونحن نتشاور دائماً مع أصدقائنا وحلفائنا لما يخدم مصلحة بلدنا .

س: جرت في الكويت أخيراً مناورتان عسكريتان ضخمتان (لؤلؤة الغرب) مع الفرنسيين و (البيرق) كيف تقيمون أداء الجندي الكويتي والمستوى الذي وصل إليه ؟.

ج: إن مناورة لؤلؤة الغرب مع جمهورية فرنسا جاءت ثمرة من ثمرات التعاون العسكري المستمر وتنفيذاً لاتفاقيات بيننا تشمل التدريب والتمارين المتواصلة . أما مناورة (البيرق) فقد اقتصرت على مختلف قطاعات الجيش الذي أثبت مقدرة في التعامل مع الأسلحة واستيعابه لاستخدام ونقل المعدات بكفاءة عالية وفق شهادات عدد كبير من العسكريين الغربيين .

س: بعض الأصوات في الكويت طالبت بحل الجيش الكويتي ووضعه في حالة استرخاء هل هناك نية لتكليف بعض كتائب الجيش بمهمات مدنية ؟.

ج: إن الجيش الكويتي يعتبر من الأساسات وركائز الاستقرار والأمان في دولة الكويت ومن الضروري وجوده درعاً لسياج الوطن وحماية المكتسبات ولا ننسى أن سويسرا وهي دولة محايدة ومسالمة وتعتبر دولة صغيرة بمساحتها في محيطها الأوروبي ولكنها تحتفظ بجيش قوي ويجري تحديث معداته وتدريب أفراده باستمرار .

س: أين أصبح موضوع التجنيد الإلزامي الذي استبدلتم تسميته (بالخدمة الوطنية)؟.

ج: إن الخدمة الوطنية والتجنيد الإلزامي وجهان لعملة واحدة وقد استعرض مجلس الدفاع الأعلى الذي عقد الأسبوع الماضي برئاسة سمو

رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد النظام الجديد وتم التوجيه لاستكمال دراسته بطريقة مستفيضة ليتمكن من خدمة الأهداف المرجوة بعد إقراره تمهيداً لمباشرة التنفيذ .

س: زيارتكم إلى إيطاليا كانت لافتة ، بخاصة لقاؤكم مع بابا الفاتيكان ما أبعاد هذا اللقاء ؟.

ج: لا أبعاد لزيارتي إلى إيطاليا ولقائي مع البابا ليس سوى إظهار وجه الكويت الحضاري وانفتاحها على المذاهب الأخرى .

فإذا كان جناحا الكويت هما الديمقراطية والحرية فإن الكويت تتميز أيضاً بأنها بلد الجميع ، لا تفرق بين الأديان والمذاهب وكل من يقيم على أراضيها يمارس شعائره تحت مظلة القوانين في أجواء من الحرية والمسؤولية .

س: كيف تقيمون حصيلة زيارتكم الأخيرة إلى كل من فرنسا وبريطانيا بخاصة أن الأولى جاءت عشية قيام مناورة لؤلؤة الغرب على الأراضي الكويتية ؟.

ج: تربطنا بالجمهورية الفرنسية علاقات متينة وطيبة على المستوى السياسي ، أما على المستوى العسكري فقد ذكرت أن هناك اتفاقية تعاون دفاعي مشترك تتطلب بين الحين والآخر تكثيف تعاون دفاعي مشترك وتكثيف التمارين العسكرية وقيام مناورات مشتركة بين القوات الفرنسية والكويتية لرفع كفاءة وأداء قواتنا للاستفادة من أحدث النظم التكتيكية . أما زيارتي للمملكة المتحدة فقد ترافقت مع اجتماع اللجنة العليا للتعاون الدفاعي المشترك بين الكويت وبريطانيا.

وفي كلتا الزيارتين عملنا على تدعيم العلاقات الثنائية ، بخاصة في الشأن العسكري لجهة التدريب والاستفادة من خبرات ومعلومات الأصدقاء ، وقد جرت المباحثات مع وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل أليو

ماري والمسؤولين الفرنسيين وكذلك وزير الدفاع البريطاني جيفري هون والمسؤولين البريطانيين وكانت الأجواء ودية وشفافة واتفقنا على تطوير سبل التعاون وتفعيل الاتفاقيات الدفاعية المشتركة.

س: تراستم أخيراً اجتماعاً لمجلس البيئة ، ما هو حجم الاضرار البيئية التي خلفتها حرب تحرير العراق على الأجواء والأراضي الكويتية ، وهل عادت الأمور في المناطق المحظورة إلى طبيعتها ؟.

ج: لا توجد أضرار بيئية في الأجواء والأراضي الكويتية ولا تزال فرق بيئية متخصصة تعمل لتأكيد سلامة بيئة الكويت ، خاصة بعد أن تداول البعض وجود تلوث في أجواء الكويت بعد حرب الخليج ، وقد أكدت دراسات دولية جادة أن نسبة إشعاعات اليورانيوم لا تختلف عن قياسات المعدلات العالمية ، والمجلس الأعلى للبيئة يواصل أعماله بالتنسيق مع الهيئات الرسمية والشعبية .

فالجميع مطالب بالالتزام بالمعايير البيئية . والقصة ليست مخلفات حرب التحرير ، بل هناك مخلفات وانبعاثات صادرة عن المصانع والسفن والمخلفات الاسبستية وغيرها .

وعلينا إحداث نقلة نوعية في آلية العمل المقبلة للحفاظ على البيئة ، ولن نسمح بتجاوز القوانين ولن نجامل أحداً على حساب المواطنين .

حديث صحافي
لسعادة فريتسيخ بوزيك سفير بولندا لدى دولة الكويت تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س: كيف كان الاحتفال بالعيد الوطني أو عيد الدستور مع احتفالكم بالانضمام إلى عضوية دول الاتحاد الأوروبي ؟.

ج: لقد احتفلنا في الثالث من مايو الجاري بالعيد الوطني أي عيد الدستور ، لأنه في الثالث من مايو ١٧٩٨ وقعت وثيقة إعلان الدستور البولندي ، وكان هذا في القرن الثامن عشر ، وكان الدستور البولندي هو الدستور الثاني في العالم بعد الدستور الأمريكي ، ويعتبر هذا حدثاً تاريخياً في بولندا والعالم .

ومنذ ذلك العام وفي الثالث من مايو نحتفل بالعيد الوطني الذي هو عيد الدستور .

ولدينا في بولندا عيد وطني في ١١ نوفمبر وهو عيد استقلال بولندا .

وكذلك كان احتفالنا بمناسبة انضمام بولندا والدول الأوروبية التسع الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي ، والذي أعلن عنه في الأول من مايو الجاري

وتعتبر بولندا كبرى الدول العشر المنضمة لعضوية دول الاتحاد الأوروبي ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٠ مليون نسمة ، وجميع الدول الأخرى يبلغ عدد سكانها ٣٥ مليون نسمة .

وقد انفتحت كل من بولندا والتشيك وسلوفاكيا ، والمجر وهنغاريا ، وسلوفينيا ، وليتوانيا ، واستونيا ، ولاتفيا ، وقبرص اليونانية ، ومالطا ، ومن بين هذه الدول خمس فقط وهي : بولندا ، وسلوفاكيا ، والمجر ،

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٤٧٤ .

وهنغاريا ، والتشيك ، لديها سفارات في الكويت ، ولهذا السبب احتفلنا معاً بهذه المناسبة .

س: وما الفوائد المنتظرة من انضمام بولندا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي؟

ج: إن الانضمام إلى عضوية دول الاتحاد الأوروبي هو نهاية طريق طويل في سبيل تحقيق طموحات الشعب البولندي ، وبعد عدة سنوات من المحادثات وتحقيق عدد من المتطلبات من بينها تغيير بعض القوانين البولندية لكي تكون متلائمة مع قوانين دول الاتحاد الأوروبي .

وبولندا تقع في المركز بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ، وهذا الانضمام يحقق هدفنا في وجودنا في المركز مع دول الاتحاد الأوروبي ، ويؤكد مكانتنا الأوروبية ، ولدينا تطلعات كبيرة حول مستقبل عضويتنا مع دول الاتحاد الأوروبي ، ولدينا رغبة لأن تكون عضويتنا نشيطة ومثمرة خاصة بالنسبة للاقتصاد البولندي .

س: وما أسرع فوائد الانضمام ، السياسية ، الاقتصادية ؟.

ج: هناك فوائد سياسية واقتصادية ، ولكن الاقتصادية لها الأولوية حيث من المنتظر أن تتحسن المؤشرات الاقتصادية البولندية من خلال حالة التوحد الكامل مع الاقتصاد الأوروبي ، وارتفاع ميزان التبادل التجاري .

وفي هذا نحن نتطلع إلى تطوير علاقاتنا الاقتصادية مع دول الخليج العربي ، وحالياً هناك حوار بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في سبيل إنشاء منطقة تجارية حرة بينهما ، وسنكون عضواً نشيطاً في مثل هذا الحوار حيث من المنتظر توقيع اتفاقية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في هذا العام بعد مرور ١٢ سنة من المحادثات والحوار بين الجانبين .

وأشير هنا إلى أن مجالات وإمكانيات الاستثمار كبيرة ومتوافرة في بولندا أمام رجال المال والأعمال الكويتيين والأوروبيين ، ونرحب دائماً

برجال الأعمال من الكويت ودول الخليج ، خاصة بعد أن شهدت العلاقات الكويتية ـ البولندية وعلى مدى عام مضى تطورات إيجابية وتاريخية .

س: وكيف هي العلاقات الثنائية بين الكويت وبولندا خاصة بعد زيارات الرئيس البولندي ووزير الدفاع البولندي وعدد من المسؤولين إلى الكويت ، وزيارة وزير الخارجية الكويتي إلى بولندا وافتتاح سفارة الكويت هناك ؟.

ج: إن العلاقات الثنائية البولندية ـ الكويتية تاريخياً هي علاقات صداقة بين دولتين صديقتين .

وما يخص العلاقات السياسية ، فإن الحوار السياسي بينهما مستمر ونشيط .

وقد شهدنا في السنة الماضية زيارة تاريخية لرئيس مجلس الوزراء البولندي إلى الكويت وزيارات لوزيري الدفاع والخارجية البولنديين ، وقيام وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بزيارة رسمية إلى بولندا في شهر أكتوبر من العام الماضي ، وافتتاحه رسمياً سفارة دولة الكويت في وارسو التي كانت قد بدأت عملها في يناير ٢٠٠٣م .

وكانت زيارة الدكتور الشيخ محمد الصباح إلى بولندا تاريخية لأنها الأولى لمسؤول رسمي كويتي إلى بولندا .

وللأسف فإنني أقول بأن التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين لا يرقى إلى الطموحات التي يتمناها الجانبان ، ونحن بانتظار أن يتحقق التعاون الثنائي بين غرف التجارة والصناعة في البلدين .

وبهذه المناسبة سوف ننظم وفي السابع عشر من شهر مايو الجاري مؤتمراً في غرفة تجارة وصناعة الكويت حول إمكانيات التجارة والاستثمار في بولندا ، كما أننا في انتظار زيارات رجال أعمال كويتيين ومندوبين من هيئة الاستثمار الكويتية إلى بولندا ، لأن عضوية بولندا في

الاتحاد الأوروبي والإمكانيات المتوافرة لديها توفر فرصاً كبيرة جداً في عدة مجالات منها السياحة وقطاع البنوك وصناعة السفن والاستثمار في العقار وغيرها من المجالات الأخرى .

س: وماذا عن دور بولندا العسكري في العراق ؟ وما المهمات التي تقوم بها مع دول التحالف ؟.

ج: إن بولندا تهتم بالأوضاع في المنطقة العربية ، وبالذات ما يجري في فلسطين والعراق .

وكما هو معروف فإن بولندا تلعب دوراً مهماً في العراق حالياً ، حيث لدينا ٢٥٠٠ جندي يتمركزون في المنطقة الوسطى الجنوبية من العراق بقيادة جنرال بولندي يشرف على قوات من عشرين دولة في تلك المنطقة بعد انسحاب قوات كل من أسبانيا وهندوراس والسلفادور . وقد تم تبادل الآراء ووجهات النظر مع الأصدقاء المسؤولين الكويتيين حول تطورات الأوضاع في العراق ومستقبل العراق وإمكانيات التعاون البولندي - الكويتي في العراق .

ومنذ أن أعلنت بولندا عن إرسال قوات عسكرية إلى العراق للانضمام إلى قوات دول التحالف الموجودة ، فإنها ستبقى رغم التطورات الأخيرة وانسحاب قوات أخرى وستحتفظ بوجودها العسكري الحالي إلى حين انتهاء المهمة الموكلة لها ، حتى يتحقق الأمن والاستقرار وتقوم حكومة عراقية شرعية .لأن وجهة النظر البولندية بأن انسحاب أي قوات عسكرية موجودة في العراق سيضر بالوضع في العراق ولا يحقق حالة استقرار ويؤدي إلى حالة من الفوضى ، لذلك ستبقى بولندا تقوم بدورها حتى يتحقق وجود واشتراك الأمم المتحدة بمتابعة الوضع في العراق من خلال وجود قوات متعددة الجنسية بعد صدور القرار الجديد للأمم المتحدة بهذا الشأن ، والذي ينتظر صدوره قريباً .

نص كلمة

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت ـ حفظه الله ـ إلى القمة التشاورية الخليجية في جدة *

أصحاب الجلالة والسمو

معالي الأمين العام

الإخوة أعضاء الوفود

يطيب لي أن أنقل لكم تحيات سيدي صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو وتمنياته بأن تكلل أعمال لقائنا الأخوي في قمتنا التشاورية السادسة بالنجاح والتوفيق بما يحقق المصالح العليا لدولنا وشعوبنا .

أصحاب الجلالة والسمو ؛ يأتي لقاؤنا المبارك اليوم في مدينة جدة الجميلة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة ليمثل فرصة طيبة لنا جميعاً للتشاور والتنسيق وتدارس كافة قضايانا وهمومنا المشتركة ، إضافة إلى القضايا الراهنة والأوضاع المتسارعة في عالمنا العربي والإسلامي .

. إنها سنة حميدة أن يتاح لنا هذا اللقاء التشاوري الدوري لنقف وقفة مراجعة وتأمل لمسيرة عملنا في محاولة جادة لإزالة ما قد يعتري هذا المسار من عقبات ولتوحيد وشحن طاقاتنا وجهودنا لتحقيق التطلعات

أصحاب الجلالة والسمو ، تمر منطقتنا بظروف بالغة الدقة والتعقيد وتحديات تفرض علينا جميعاً تضافر الجهود وتعزيز التنسيق والتعاون

---

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٧م، العدد ١٠١٥٨ / ٤٦٠٤ .

فيما بيننا لتجاوز هذه المرحلة الحرجة والدقيقة .

ولا بد لنا في هذا السياق أن نعلن مجدداً تضامننا ودعمنا للأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة في مواجهة العمليات الإرهابية البغيضة التي حاولت النيل من أمن واستقرار هذا البلد الشقيق واضعين إمكاناتنا في خدمة الأشقاء وسعيهم للقضاء على هذه الظواهر الشاذة ، مؤكدين ثقتنا بقدرات المملكة قيادةً وشعباً على مواجهة هذه العناصر الإرهابية والقضاء عليها .

أصحاب الجلالة والسمو ، بناء على تكليف من مجلسكم الأعلى الموقر في اجتماعه الأخير بدولة الكويت بأن تقوم الكويت بإعداد ورقة تتضمن التصور المتعلق بآلية التنسيق والتشاور بين مجالس الوطني والأمة والشورى في دولنا ، يسرني أن أعرض على اجتماعكم الموقر الورقة المعدة بهذا الشأن ، والتي تم التشاور في إعدادها بين أصحاب السعادة رؤساء المجالس .

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وحكومته الرشيدة والشعب السعودي الشقيق على استضافتهم للقائنا هذا الذي يجسد دائماً أواصر المحبة والأخوة بيننا

مقابلة صحافية

مع معالي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بدولة الكويت حول عدد من القضايا *

س: كيف تقيمون أداء وعمل قوات درع الجزيرة ؟.

ج: إن قوات درع الجزيرة تسير بطور الشمولية والانسجام لجميع أفرع القوات ، وهي تقوم بأداء عملها بأكمل وجه ، وخير مثال تواجد هذه القوات على أرض الكويت لمشاركة إخوانهم الكويتيين في حرب تحرير العراق .

س: هل هناك ثمة مشاريع مستقبلية لتطويرها وتحديثها تجعلها قادرة في الدفاع عن أمن وسلامة دول الخليج ؟.

ج: بخصوص التطوير والتحديث لقوات درع الجزيرة فهي تسير حسب ما هو مخطط لها من قبل القادة العسكريين الخليجيين ، وهي بما تملكه الآن من معدات حديثة ومتطورة قادرة على الدفاع عن أمن وسلامة دول الخليج.

س: هل ضمن تلك المشاريع تبادل خبرات مع دول عظمى كإجراء مناورات وشراء أسلحة متطورة ؟.

ج: كل دولة من دول الخليج تربطها اتفاقيات تعاون عسكري مع بعض الدول العظمى ، وتشمل هذه الاتفاقيات إجراء مناورات مشتركة مع دولهم لتبادل الخبرات ، أما شراء الأسلحة فهذا شأن كل دولة على حدة.

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٧م، العدد ١٣١٣٢ .

س: يؤخذ على دول مجلس التعاون تكديس أسلحتها وشراؤها بطريقة عشوائية مما يؤثر على الدخل القومي، ما هي تصوراتكم لضبط حالات العقود العسكرية ؟.

ج: هذا الكلام غير صحيح ومبالغ فيه، لأن هناك لجاناً متخصصة لموضوع الشراء وتقييم الاحتياجات، ونحن في القوات المسلحة الكويتية لا نشتري أي أسلحة إلا بعد تجربتها وملاءمتها للاستخدام العملياتي، وما يتلاءم مع متطلباتنا واحتياجاتنا .

أما بخصوص حالات العقود العسكرية فهي حالات موقعة مع الحكومات مباشرة ويتم تدقيقها من الجهات الرقابية في الدولة .

س: فيما يتعلق بالوضع في العراق هل أنتم مع مشاركة قوات عربية لحفظ الأمن هناك ؟.

ج: إن سياستنا واضحة في عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، ونحن نفضل أن يكون تواجد أي قوات داخل العراق تحت مظلة الأمم المتحدة .

س: هل لديكم نية بالتعاون مع وزارة الدفاع العراقية ؟.

ج: بالنسبة للتعاون مع وزارة الدفاع العراقية هذا أمر سابق لأوانه، ويجب أن تحكمه اتفاقيات .

س: هل توزيع المناصب في الوزارة على المحاصصة المذهبية يقلقكم ؟.

ج: توزيع المناصب في العراق هو شأن داخلي وليس لنا علاقة به .

س: هل ترون اندحار نظام صدام من العراق سيوفر أمناً لمنطقة الخليج ؟.

ج: إن اندحار نظام صدام ساهم بإعادة المنطقة إلى دائرة الاستقرار بعد أن هدد جيرانه زمناً طويلاً، ونحن الآن نتطلع إلى تنمية المنطقة بعد زوال الخطر الذي كان يهددها .

س: إذاً هل ستطالبون بمحاكمة صدام حسين على ما ارتكب بغزوه الغاشم عام (٩٠) للكويت ؟.

ج: إن هذا مطلب شعبي كبير لما لاقاه الشعب والوطن من ويلات هذا النظام ومن تعذيب ونهب وسلب ، وشكلت لجان شعبية وحكومية لمتابعة هذا الموضوع .

س: بعدما اعتبرت الولايات المتحدة الكويت حليفاً رئيسياً خارج حلف (الناتو) ، كيف تنظرون لمثل هذه الخطوة ؟ وهل يتناقض ذلك مع دوركم في درع الجزيرة ؟.

ج: إن هذا يبين مدى عمق العلاقات بين الكويت وأمريكا ، ويعتبر هذا الإعلان تقديراً لما تقوم به دولة الكويت من دور في إحلال السلام ومحاربة الإرهاب بالعالم ، كما يبين تقدير واحترام الولايات المتحدة والتي تعتبر أكبر دول العالم لبلد صغير مثل الكويت ، وإن هذا الإعلان سوف يعزز من دور الكويت مع أشقائها في دول مجلس التعاون لما فيه مصلحة الجميع .

مقابلة صحافية مع
السيد حسن الربيعة رئيس مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي في جامعة الكويت حول الهدف من إنشاء الصندوق *

س: متى تأسس الصندوق؟ ومن كان وراء فكرة إنشائه ؟.

ج: تعتبر جامعة الكويت من رواد الحركة التضامنية بالنسبة لإنشاء الصناديق والعمل على خلقه وتعزيز روح التكافل الاجتماعي بين موظفيها بشتى شرائحهم الوظيفية ، حيث بدأت الفكرة مع مطلع السبعينات بإنشاء صندوق فيما بينهم ومساعدة الآخرين الذين يمرون بظروف مالية صعبة دون اللجوء إلى حملات التبرعات التي من شأنها المس بكرامة الموظف أو أسرته ، كما يوفر قدراً من الاستقرار النفسي والطمأنينة فيما بينهم مما يزيد من الألفة والترابط بين موظفي الجامعة ، وما لذلك من تأثير إيجابي على عطاء الموظف .

وقد باركت الإدارة الجامعية قيام هذا الصندوق ورعته ، حيث دخل حيز التطبيق العملي في تاريخ ١٣ مارس ١٩٧٢م ، وذلك بإقرار نظامه الأساسي وقبلها بإقرار وموافقة مجلس الجامعة على إنشائه بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ م

س: ما الهدف من إنشائه ؟ وما هي الخدمات التي يقدمها ؟.

ج: الآية الكريمة « وتعاونوا على البر والتقوى » تلخص شعار الصندوق ، وأهدافه هي تعزيز مبدأ الترابط والتعاضد داخل الأسرة الجامعية انطلاقاً من روح الإسلام التكافلية وتوثيق وتنمية صلات الزمالة

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤م، العدد ١٢٧٧٦ .

والأخوة بين مختلف الفئات العاملة بالجامعة ، والمساهمة في تحقيق نوع من الاستقرار والطمأنينة للأعضاء وأسرهم من خلال المشاركة الجماعية في تقديم العون المالي للاستمرار في العمل دون اللجوء إلى أي وسيلة أخرى تحوي بين طياتها مساساً بكرامة العضو أو المستفيدين من بعده وأداء الخدمات الاجتماعية والثقافية والمالية للأعضاء وأسرهم ، والعمل والمساهمة بطرح مزايا تعاونية وتضامنية تعود بالفائدة المباشرة على الأعضاء ، والصندوق في سبيله لتحقيق هذه الأهداف وفي حدودها يعمل على تقديم الكثير من الخدمات لعل أبرزها :

الأنشطة الاجتماعية والترفيهية ، الرحلات الداخلية والخارجية ، تقديم القروض الحسنة للأعضاء وذلك لمواجهة متطلبات الحياة المتزايدة ، تقديم العون المالي لأسر الأعضاء المتوفين أو للأعضاء الذين تنتهي خدماتهم بسبب العجز الصحي الطبي ، تقديم منح وقروض الحج السنوية ، وتقديم وتنظيم المشاريع الخيرية داخل نطاق الحرم الجامعي ، منها على سبيل المثال تنظيم رحلات العمرة المجانية لأصحاب الرواتب الضعيفة ومشاريع إفطار الصائم التي تغطي العمال والمراسلين أصحاب الدخول البسيطة ، تقديم المساعدة المالية للأعضاء إذا ما تطلبت ذلك ظروف طارئة ، وتنظيم المسابقات الثقافية للأعضاء .

س : كم يبلغ عدد المشتركين في الصندوق في الوقت الحالي ؟ وهل العدد يوضح جميع العاملين من كويتيين وغيرهم ؟.

ج : بلغ العدد الإجمالي للأعضاء المنتسبين لعضوية الصندوق نحو ٢٣٥٠ عضواً حتى أول يونيو الجاري ، وهذا العدد يشمل الكويتيين وجميع الوافدين العاملين في الحرم الجامعي .

س : كم بلغت إيرادات الصندوق في السنة المالية السابقة ؟ وهل هي في زيادة ؟.

ج : بحمد الله وبفضله حققت إدارة الصندوق نتائج مالية جيدة خلال السنة المالية السابقة التي انتهت في ٣١ ديسمبر الماضي ، وذلك على مستوى الإيرادات المحققة وزيادة في الودائع الاستثمارية وتنويع الأدوات الاستثمارية المأمونة والمتوافقة مع الضوابط والشروط المحددة لتنمية رأسمال الصندوق ، كما أن الإدارة قد حققت وفراً مالياً وهو من المؤشرات الإيجابية على سلامة السياسة المالية المتبعة في الإدارة ، ولدينا أمل كبير بتحقيق المزيد مستقبلاً .

س : هل تلك الإيرادات تساعد الإدارة الجامعية في تمويل مشاريعها ؟ وكيف تقيم تعاون الإدارة الجامعية معكم ؟ وهل تتلقون دعماً منها ؟.

ج : الإدارة الجامعية أولت الصندوق منذ نشأته كل رعاية واهتمام تقديراً منها لرسالته الخيرة ، ولولا هذه الرعاية والاهتمام لما كان للصندوق هذه المكانة والقدرة المتميزة هذا اليوم رغم ما مر به من ظروف صعبة ، خصوصاً بعد تحرير البلاد من الغزو الغاشم .

أما بالنسبة للدعم المالي ، فقد استمرت الإدارة الجامعية في تقديم دعمها المالي حتى تم إيقافه لأسباب قانونية مرتبطة بديوان المحاسبة ، وربما كان ذلك « ضارة نافعة » ، حيث حولت الصندوق إلى مؤسسة منتجة عملت على تطوير وتنويع مصادرها المالية بما يحقق توفير مصروفاتها التشغيلية ومواجهة متطلبات أعضائها المالية المتزايدة .

س : كيف تستطيع توزيع وقتك بين إدارة الأمن والسلامة كونك مديراً لها وبين إدارة الصندوق بصفتك رئيساً لمجلس إدارته ؟.

ج : بالأخذ بمبادئ الإدارة الحديثة للعمل بما تتضمنه من وجود برامج مخطط لها تحدد الأهداف والوسائل ، حسن استغلال الوقت ، التوجيه والإرشاد ، اللامركزية ، نظام عمل يحدد بشكل دقيق المسؤوليات والصلاحيات ، استخدام وسائل مكتبية حديثة ومتطورة ، جميع ذلك يمكن

أي قيادي أو مسؤول من أداء المهام المتعددة ، يضاف إلى ذلك وجود جهاز إداري فعال في الإدارتين .

س: ما أبرز الخطط المستقبلية ؟.

ج: كما سبق وذكرت إن الصندوق يعمل وفق خطط معتمدة من مجلس الإدارة تحدد الأهداف والوسائل وتكون على جميع المستويات الإدارية ، المالية ، الخدمية ، ولعل من أبرز الخطط الجاري تنفيذها حالياً تطوير البرنامج الآلي للصندوق « المالي والإداري » وذلك بالتعاون مع مركز نظم المعلومات في الجامعة ، إعداد خطة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية للموسم المقبل ، والذي يبدأ مع شهر سبتمبر الإعداد لإصدار نشرة إعلامية للصندوق ، متابعة مشروع إنشاء مقر دائم للصندوق في الحرم الجامعي بمنطقة الشويخ ، إعادة دراسة الدورة المستندية داخل إدارة الصندوق بما يحقق تلافي السلبيات مع تحقيق المزيد من الدقة وسرعة الإنجاز ، إعداد برنامج ترفيهي صيفي للأعضاء ، تقديم خدمات الدعم المالي للأعضاء الراغبين في الحصول على الخدمات التي يقدمها مركز الخوارزمي لخدمات الكمبيوتر في الجامعة والتي تشمل خدمات الإنترنت والدورات التدريبية .

س: هل هناك نية لتوسيع رقعة التعاون مع جهات أكثر لتقديم خدمة أفضل للأعضاء ؟.

ج: سعينا دائم ومتواصل لمد جسور التعاون مع كل جهة يمكن للعضو الاستفادة من خدماتها وفق ما تسمح به النظم واللوائح ، وضمن الإطار العام للأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق .

س: ما شروط الانتساب لعضوية الصندوق ؟ وهل يحق لأساتذة الجامعة الانتساب إلى الصندوق ؟.

ج: عضوية الصندوق حق اختياري للعاملين في الجامعة أيا ما كانت

صلتهم الوظيفية بها ، وتشترط أن يكون مزاولاً لعمله في الجامعة ، ألا يكون في بداية الانتساب للصندوق في إجازة مرضية ، أن يستوفي النموذج الخاص بطلب العضوية مع دفع الرسم المقرر .

مقابلة صحافية

للسيد محمد فال ولد بلال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني بمناسبة زيارته للكويت *

س: ما هدف الزيارة ؟.

ج: الزيارة إلى الكويت تأتي في إطار العلاقات الثنائية المتميزة بين الكويت الشقيقة وموريتانيا، جئت محملاً برسالة ود وإخاء وتقدير من الرئيس معاوية ولد أحمد الطايع إلى سمو أمير دولة الكويت الشقيقة، وعبر الرئيس عن حرصه على توطيد علاقات التعاون المثمرة بين البلدين واستمرار سنة التشاور بين البلدين في كل الأمور التي تهمهما في العلاقات الثنائية، وكذلك في القضايا الدولية، وقابلت اليوم (أمس) في حفل غداء نظيري وزميلي وشقيقي وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح، وإن شاء الله غداً (اليوم) سأسلم الرسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد، وأنا على يقين أن العلاقات الثنائية المتميزة ستسير في اتجاه التوطيد والتمتين والتقوية بما يخدم مصلحة البلدين .

س: هل لديكم طلبات محددة أو مقترحات محددة ؟.

ج: مطلبنا هو تعزيز علاقات التعاون والأخوة بين البلدين، واستمرار التشاور .

س: وهل سيكون ذلك من خلال تبادل الوفود وعقد اللجان ؟.

ج: لا أرى ما يمنع ذلك .

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٤م، العدد ١٣٥٠٨ .

س : هل تعتقد إذن أن ما يعيقها زال بزوال أسبابه ؟.

ج : ما الأسباب وضحي أكثر .

س : وضع حزب البعث وتأثيره في موريتانيا ؟.

ج : إذا كنت ملمة بذلك فستكونين على يقين بأننا نتقاسم مع الكويت الشقيقة أضرار النظام السابق نظام صدام حسين ، فلقد قام بتدخلات سافرة ومتكررة في شؤوننا الداخلية أكثر من مرة ، إلى أن انتهى الأمر بقطع العلاقات الدبلوماسية قبل نحو عشر سنوات من الآن وحتى الساعة ، وأفادتنا تجربة التعامل معه أن نوطد العلاقة مع الإخوة الكويتيين في مواجهة المخاطر والتهديدات الدائمة من قبل النظام العراقي البائد ، وإزالته لاشك أنها تعيد إلى الموريتانيين الطمأنينة في نفوسهم وتعطيهم كذلك اليقين بأنهم كانوا على حق ، وهذا أمر مهم جداً ونتقاسم مع إخواننا في الكويت نفس الرؤية ونفس الموقع .

س : هل تجاوزتم تماماً مع الكويت موقفكم من الغزو المتعاطف مع صدام حسين إذن ؟.

ج : تجاوزناه تماماً قبل رحيل صدام ، بل قبل عشر سنوات من الآن بعد أن اتضح وتبين في موريتانيا أن نظام صدام حسين كان يتعرض بتدخلات سافرة نتج عنها غيوم حتى مع أنفسنا ـ وليس مع الكويت فقط ـ وعندما تأكدنا من ذلك اتخذنا مبادرة قطع العلاقات الدبلوماسية نهائياً قبل عشر سنوات ، وصارت الأمور مع الكويت ولله الحمد تسير في اتجاه التحسن ، حتى صارت علاقاتنا مع الكويت بصراحة متميزة جداً ولا تزال قائمة .

س : وكيف تقيمون الوضع في العراق الآن ؟.

ج : نحن طبعاً شاركنا في القمة العربية ومنسجمون مع قراراتها وقرارات جامعة الدول العربية بهذا الخصوص ، ونحن مع نقل السيادة

وإنهاء الاحتلال متى أمكن ذلك بالقدر الذي يرضي الحكومة العراقية المسؤولة عن الأمن في العراق ، وأن تسير الأمور بحيث تكون لها الكلمة النهائية في هذا الموضوع ، نقل السيادة مطلقاً نؤيده ونطالب كذلك بضمان استمرار عمل نقل السلطة وتهدئة الأوضاع وبدور أوسع للأمم المتحدة في العراق ضماناً لتهدئة الأوضاع ، أي أن تتولى المجموعة الدولية مسؤولياتها بشكل أكبر مما هو واقع الآن ، ونستبشر خيراً بالقرار الأخير الذي أصدره مجلس الأمن بالإجماع على أن يسير في الاتجاه الجديد .

س : وكيف تتعاملون مع الرئيس العراقي الجديد والحكومة الجديدة ؟.

ج : لا مانع أبداً أن تكون لدينا علاقة معهم ، فلم يعد هناك أي مانع من عودة العلاقات الطبيعية والأخوية مع العراق (بعدما كانت منقطعة) إن شاء الله .

س : كيف أفرزت نتائج الانتخابات الأخيرة في موريتانيا وضع حزب البعث في موريتانيا ؟.

ج : لم يعد هناك حزب بعث في موريتانيا كقوى تنظيمية متميزة ، ولكن ممكن أن يكون هناك رواسب أو بقايا من الفكر البعثي ولكن لم يعد له وجود على الساحة السياسية .

س : انطلاقاً من تعاملكم مع حزب البعث في موريتانيا ، كيف تقيمون وضع « البعث » في داخل العراق بين المطالبة بعودة البعثيين إلى المشاركة وقانون اجتثاث البعث ؟.

ج : أرى أن وضع حزب البعث في العراق يقرره العراقيون بأنفسهم .

س : ما موقفكم من تطورات ملف الصحراء ؟.

ج : الموقف الموريتاني يتلخص في كلمتين ، نحن نلتزم الحياد تجاه قضية الصحراء ، ونلتزم هذا الحياد حتى نفسح المجال أمام الإخوة

الأطراف في النزاع لإيجاد أي حل أو تسوية ترضيهم ، فنحن نبارك ونرحب بها من دون أن تكون لدينا نحن مبادرة أو تسوية لإنهاء القضية وباقون على هذا الموقف لسنوات عدة وإن شاء الله سنلتزم به .

س: وهل تستطيعون التزام الحياد نفسه إزاء القضية الفلسطينية رغم مضيكم في العلاقات مع إسرائيل ؟.

ج: نحن عندنا علاقة مع إسرائيل انطلاقاً من الموقف العربي المجمع عليه بأن مسألة السلام هي الخيار الاستراتيجي والخيار الوحيد المفتوح أمام الدول العربية ، وانطلاقاً من هذا الخيار وهذا المعتقد وانطلاقاً من الموقف العربي المتمثل بأن كل بلد بمفرده ينظر بناء على خصوصياته وعلى مصالحه ، فنحن يلائمنا في هذه المرحلة أن نسير في اتجاه خدمة السلام بحيث نستطيع أن نخاطب الجانبين : الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني ، علماً بأن وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف يعكس مواقفنا ونحن نعمل من أجله ، سواء من موقع العلاقات مع إسرائيل ونخدم ذلك وكل جهودنا تسير في هذا الاتجاه .

س: وكيف تقيم خطة شارون للانسحاب من غزة ؟.

ج: الموقف الموريتاني ، الموقف الذي لدى كل العرب بأن الانسحاب أي انسحاب من شبر من الأراضي الفلسطينية شيء إيجابي في حد ذاته ، لكن ينبغي أن يحضر ويهيأ ليصب في اتجاه خريطة الطريق ومبادرة بيروت وفي اتجاه سلمي يضمن أن نقطع خطواتنا نحو السلام ، فالأمر إذاً هو هكذا من ناحية الانسحاب شيء إيجابي وجيد إنما الطريقة التي يتم بها الانسحاب تحتاج إلى ترتيب وتدبير وإلى شيء من هذا القبيل حتى يصب فعلاً في إطار المقررات الدولية مثل خريطة الطريق كخطوة نحو تطبيق خريطة الطريق وسيكون ذلك أمراً جيداً .

المملكة العربية السعودية

نص كلمة

خدم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعوديـــة، التي ألقاها في افتتاح أعمال الدورة ١٩ للمجلس الأعلى للمساجد بمكة المكرمة *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا)، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد الذي أرسله الله رحمةً للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أيها الإخوة الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد فأحييكم جميعاً وأرحب بكم في المملكة العربية السعودية مهبط الوحي ومنطلق الدعوة الإسلامية وأدعو الله أن يكتب لكم التوفيق والسداد في مهامكم الكبيرة خلال أعمال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى العالمي للمساجد التي تنعقد في بلد الله الحرام الذي أكرمه الله بنعمة الأمن، وبجوار الكعبة المشرفة أول بيت وضع للناس، قال تعالى (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدىً للعالمين) .

ومازال هذا البيت مثابة للناس وأمنا يتطلع إليه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها قبلةً لهم ورمزاً لأمنهم ومكاناً لتلاقيهم ووحدتهم، وقد

* جريدة الرياض السعودية، الصادرة بتاريخ ٣١ /٨/٢٠٠٣، العدد ١٢٨٥١ .

أكرمنا الله سبحانه برعايته وخدمته وخدمة مسجد نبيه صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، وهما المسجدان اللذان انطلقت منهما رسالة الإسلام للبشر لتخرجهم من الظلمات إلى النور .

وإن المملكة العربية السعودية التي تشرفت بخدمة هذين الحرمين الشريفين لتتطلع إلى أن يتحرر المسجد الأقصى ويعود إلى الحوزة الإسلامية كما كان عبر التاريخ، فهو قبلة المسلمين الأولى وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال، وقد ساءها العدوان المتكرر عليه وعلى المصلين فيه، وسوف نبذل كل جهد لحمايته وصيانته وفكه من الأسر والأذى الذي لحق به .

أيها الإخوة الكرام..

إن انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى العالمي للمساجد يصادف ظروفاً متغيرة وأحوالاً طارئة على أمة الإسلام، وأحداثاً غريبة على المسلمين من أخطرها جرائم الإرهاب التي ارتكبها أناس ابتعدوا عن تعاليم الإسلام وجنحوا عن الحق، فوقعوا في الإثم وسفكوا الدماء وقتلوا النفس المعصومة التي حرم الله، وبثوا الرعب والخوف في قلوب الناس، فمشكلة الجهل التي تسربت إلى بعض شباب الأمة أغرت شبكات الإرهاب باستغلال بعضهم لتحقيق أغراض لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة، فأساءوا بذلك إلى الإسلام والمسلمين، وفتحوا باباً لحملات اتهام للإسلام، ولصق تهم العنف والإرهاب به، والتطاول على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، ووصف رسالته وهي رسالة الأمن والسلام بما لا يليق بها .

وإن هذه الحال المؤسفة أيها الإخوة تتطلب التأمل والنظر والمعالجة، ومعالجة هذه المشكلة ليس أمراً صعباً، فالواجب تصحيح هذا الفكر الشاذ الغريب من خلال الرسالة الصحيحة للمسجد البعيدة عن الغلو في الدين،

فرسالة المسجد هي تعريف الإنسان بحقيقة الإسلام وبمبادئه الصحيحة بعيداً عن الغلو وتأصيل صلة الإنسان بربه وإحسان علاقته مع خلق الله والسعي في منفعتهم فخير الناس أنفعهم للناس .

ورسالة المسجد التي جمعتكم اليوم في بلد المسجد الحرام هي رسالة إصلاح الناس وبناء المجتمع وفق أسس من الوعي الناضج والمعرفة الصحيحة لمبادئ الدين، ومن مقتضى الإصلاح لهذه الرسالة محاربة الإفساد في الأرض، ومحاربة الذين يحادون الله ورسوله، وتعريف الناس بما شرعه الله من جزاء للمفسدين في الأرض المحاربين لله ورسوله، قال تعالى(إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) .

ورسالة المسجد هي رسالة الأمن والسلام والتواصل والتعاون بين الناس على البر والتقوى، والبعد عن الظلم، ونبذ الإثم والعدوان، وتخليص المجتمع الإنساني من شرورهما، قال عز وجل(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)، ورسالة المسجد رسالة تأسيس لقواعد التربية والأخلاق والتواد والتحاب بين الناس وتجميعهم على الحق بالكلم الطيب والموعظة الحسنة، بعيداً عن الأساليب الفظة الخشنة، قال تعالى(ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك)، وقال جل وعلا(ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) .

ورسالة المسجد هي رسالة العدل بين الناس، والإحسان إليهم ومنع البغي عليهم، قال الله عز وجل(إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون)، ورسالة المسجد هي تحقيق لوسطية الإسلام وتثبيتها في وعي الناس، وتربية الناشئة على مبادئها التي لا تقبل المغالاة في الدين، كما أنها لا تقبل

التهاون فيه، ولقد تشرفت أمتنا بهذه الوسطية التي تعني الاعتدال في كل شيء، قال الله عز وجل(وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) .

أيها الإخوة الكرام ..

تعد المملكة المسجد مدرسة تربوية للمسلمين، لذلك فهي تدعم مشروعاتكم وتساندها، وتساعد على نشر قيم الإسلام العظيمة في الأرض من خلال إعمار المساجد بالعبادة وتقوى الله، وتأصيلها لنشر رسالة الإسلام التي تدعو إلى تحقيق قيم العدل والتسامح والتعاون بين الناس .

ولقد سررنا لما تقوم به رابطة العالم الإسلامي من متابعة وتصد لمحاولات التطاول على الإسلام وعلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، كما سررنا لما تقوم به من حوار مع أصحاب الثقافات والحضارات لعرض صور الإسلام الصحيحة وتعريفهم برسالة العدل والسلام التي جاء بها الإسلام .

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن نشكر الجميع على ما يبذلونه من جهد في مجالات العمل الإسلامي المتعددة وندعو الله العلي القدير أن يوفقكم جميعاً وأن يعينكم في مهمتكم وفي إنجاز رؤية معاصرة لرسالة المسجد تكون مناسبة للمنعطف التاريخي الذي تمر به الأمة المسلمة .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ..
وعلى آله وصحبه أجمعين .

نص البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الدورة الـ٨٨ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة بجدة ٧ - ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ م

عقد المجلس الوزراي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع دورته الثامنة والثمانين يومي الأحد والاثنين ١٠ و١١ رجب ١٤٢٤ هـ الموافق ٧و٨سبتمبر ٢٠٠٣ م في مدينة جدة برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور أصحاب السمو والمعالي، معالي راشد عبد الله النعيمي وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في مملكة البحرين ، صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية معالي يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان ، معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح وزير الخارجية في دولة الكويت ، وشارك في الاجتماع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعبر المجلس الوزاري عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات لسمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني بمناسبة تولي سموه ولاية العهد في دولة قطر الشقيقة ،كما عبر المجلس عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات لسمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتعيين سموه رئيساً لمجلس الوزراء في دولة الكويت الشقيقة ، وأكد المجلس أن ما يملكه

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٩ م ، العدد ، ٧٧٩٤ .

سمـوهمـا من خـبـرة وتمرس سـيكون له أكـبـر الأثر في تعـزيز الأمن والاستقرار والرخاء لشعبي البلدين الشقيقين لمواصلة دعم مسيرة مجلس التعـاون المبـاركـة في ظل القـيـادتين الحكيـمـتين لكل من دولة قطر ودولة الكويت ، كما عبر المجلس عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات لمعالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح بمناسبة تعيينه وزيراً لخارجية دولة الكويت الشـقـيـقـة ، وعبـر المجلس عن تقـديره لدعم الدول والمنظمـات التي أيدت مبادرة حرم سمو أمير دولة قطر المبعوثة الخاصة للتعليم العالي لدى اليـونسكو بشـأن إنشـاء صندوق دولي لدعم التـعليم في العـراق ، ثم استعرض المجلس الوزاري مستجدات مسيرة العمل المشترك وعبر عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات في المجالات الاقتصادية ، لاسيما في ما يتعلق بسير العمل في تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول المجلس وكذلك الشؤون العسكرية والأمنية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق منها بشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة وأكد المجلس عزم دوله على تكثيف وتعزيز التعاون في كافة المجالات والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من التنمية والرخاء للمنطقة وشعوبها ، كما بحث المجلس تطورات عدد من القضايا الأمنية والسياسية ومن أبرزها مكافحة ظاهرة الإرهاب وتطورات القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط والوضع في العراق وقضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة . فيما يتعلق بظاهرة التطرف والعنف والإرهاب لاحظ المجلس الوزاري بقلق شديد تفاقم هذه الظواهر التي أصبحت تشكل هاجساً عالمياً متزايداً هادفة إلى إشـاعـة الفـوضى والخـوف والتـوتر وإزهـاق أرواح الأبرياء وترويع الآمنين من المواطنين والمقيمين في شتى أنحاء العالم وعبر عن رفضه المطلق لهذه الظواهر الهدامة أياً كان مصدرها ومكانها ودوافعها ومنطلقاتها وأكد المجلس مجدداً وقوف دوله إلى جانب المملكة العربية السعودية وتأييدها الكامل لكافة الإجراءات التي تتخذها للقضاء على الإرهاب ولتثبيت الأمن

والاستقرار وذلك انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس وشمولية أمنها مؤكداً على أن هذه الظواهر هي دخيلة على مجتمعاته الآمنة وعلى الإسلام وتعاليمه التي تدعو إلى المحبة والتسامح كما أكد مجدداً على تأييد دول المجلس للتحرك والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ، وجدد المجلس تأكيد دوله على أهمية التصدي للحملات الإعلامية المغرضة وعلى أهمية تعزيز وتكثيف الاتصالات والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والإعلامية والتعليمية لحماية المجتمع الخليجي من تأثيرات تلك الحملات المحمومة ، وأدان المجلس الوزاري العمل الإرهابي الذي تعرض له مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد والذي أودى بحياة السيد سيرجيوفيير دي مليو الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق وعدد آخر من الضحايا وإصابة العديد من الأبرياء بجروح بالغة وروع الآمنين كما عبر المجلس عن أحر تعازيه وصادق مواساته للأمين العام للأمم المتحدة ولأسر الضحايا ، كما أدان المجلس الوزراي حادث التفجير الذي وقع في مدينة النجف بالعراق وأودى بحياة العشرات من بينهم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم وإصابة مئات الأشخاص ، واعتبر المجلس هذا الحادث المؤلم من الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأرواح البريئة وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق وشق وحدة صف الشعب العراقي الشقيق وإعاقة الجهود الدولية المبذولة من أجل إعادة إعمار العراق واستقراره ، وقدم المجلس أحر تعازيه لأسر الضحايا سائلاً الله لهم الرحمة والمغفرة ، وفيما يتعلق بتطورات الوضع في العراق فإن المجلس الوزاري يدين بشدة عملية القتل الجماعي المتعمد للأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى التي ارتكبها النظام العراقي السابق والتي تمثل انتهاكاً صارخاً وجسيماً لحقوق الإنسان والمبادئ الإسلامية والأخلاق العربية، ويطالب المجلس الوزاري بتقديم مسؤولي النظام السابق في العراق الذين ارتكبوا هذه الجرائم إلى المحاكمة كمجرمي

حرب وحتى ينالوا العقاب العادل ، وعبر المجلس عن عميق التعازي لأسر الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم الذين تم التعرف على رفاتهم حتى الآن وأبدى القلق لاستمرار محنة أسر المفقودين الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً ، ونوه المجلس إلى أهمية الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية الفنية المنبثقة عنها ، وطالب جميع الأطراف المعنية بمواصلة عملها معاً لوضع حد للمسائل المعلقة المتصلة بهذه القضية في أقرب وقت ممكن، وعبر المجلس الوزاري عن قلقه من استمرار غياب الأمن وحالة عدم الاستقرار في العراق وما يتبع ذلك من استمرار للمعاناة الإنسانية للشعب العراقي الشقيق ، ورحب المجلس الوزاري بقرار مجلس الأمن رقم / ١٥٠٠ / الصادر في ١٤ أغسطس الماضي الذي اعتبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة خطوة إيجابية تعمل على تحقيق طموحات كافة أبناء الشعب العراقي الشقيق ، وعبر المجلس الوزاري عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى الإسراع في قيام الحكومة الدستورية التي تضمن للعراق أمنه واستقلاله ووحدة أراضيه والمساواة في الحقوق والواجبات للشعب العراقي كما دعا المجلس مجدداً إلى سرعة تضافر كافة الجهود الدولية من أجل معالجة الوضع العراقي بكل جوانبه وإعادة الحياة الطبيعية لشعبه وإعطاء الأمم المتحدة دوراً محورياً سياسياً واقتصادياً وأمنياً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق ، وعبر عن أمله أن يتمكن العراق بأسرع وقت ممكن من القيام بدوره التاريخي المسؤول والعيش في سلام مع جيرانه ، ودعا المجلس المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المتخصصة للعمل على استعادة ما سلب من التراث التاريخي والشعبي والحضاري إلى الشعب العراقي ، وبحث المجلس الوزاري قضية احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مستذكراً ومؤكداً مواقف دول المجلس الثابتة

وقراراتها السابقة الداعمة لحق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة وبعد تقييم شامل استذكر المجلس الوزاري تكليف المجلس الأعلى له الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى استعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث، وفي هذا الإطار أعرب المجلس مجدداً عن تطلعه بأن تؤدي الاتصالات المهمة الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ، واستعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحديات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط وعبر عن قلقه البالغ وأسفه الشديد لما آلت إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتراجع المؤسف في بوادر الانفراج التي شهدتها عملية السلام خلال الأشهر الماضية من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على انتهاج سياسة الاغتيالات وعدم تنفيذ التزاماتها تجاه خارطة الطريق ووضعها شروطاً غير واردة في هذه الخارطة وممارساتها المتمثلة في الاستمرار في بناء ما تسميه بالجدار/ الأمني / العازل بذريعة توفير الأمن بينما الهدف هو ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية ، ويدعو المجلس إلى إرسال قوات دولية فاصلة بين الجانبين ، وطالب المجلس مجدداً الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن ممارسات الاغتيال وسياسة العنف واقتحام المدن وهدم المنازل وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إجهاض خارطة الطريق والالتزام بالتعهدات والإجماع الدولي في هذا الشأن وذلك من خلال العمل على التنفيذ الفوري الصادق والأمين والدقيق دون مماطلة أو تسويف لكافة بنودها واستحقاقاتها ومرجعياتها ، وفي هذا السياق إذ يجدد المجلس التعبير عن تقديره للجهود البناءة التي

تقوم بها اللجنة الرباعية الدولية وللجهود التي بذلها فخامة الرئيس جورج بوش ليدعو مجدداً كافة الأطراف والمجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لحث الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ خارطة الطريق لدفع عملية السلام في اتجاه تحقيق التسوية النهائية لكافة أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط ، ودعا المجلس الوزاري كافة الأطراف الفلسطينية إلى ضرورة توحيد الصف وتجنب الوقوع فيما قد يؤدي إلى حدوث خلافات تفتح ثغرات بين أبناء الشعب الفلسطيني وعلى المصالح الفلسطينية وشق وحدتهم الوطنية ، وقرر المجلس الوزاري عقد دورته التاسعة والثمانين / التحضيرية للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى / في دولة الكويت يومي الثلاثاء والأربعاء ١٧-١٨ رمضان ١٤٢٤ هـ الموافق ١١-١٢ نوفمبر ٢٠٠٣ م ، وأعرب المجلس الوزاري عن تقديره وامتنانه للمملكة العربية السعودية على حسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة .

نص كلمة
المملكة العربيةالسعودية التى ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني فى مؤتمر القمة الإسلامية العاشرة المنعقد في ماليزيا *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

دولة الأخ الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا ..
أيها الإخوة قادة العالم الإسلامي ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي أن أنقل إليكم تحيات أخيكم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، وتحيات الشعب السعودي ، كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى ماليزيا الشقيقة ، ملكاً وحكومة وشعباً ، على ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الوفادة ، وما لمسناه من إعداد محكم لهذا المؤتمر .

أيها الإخوة ،،،

إنني أرى أن الأزمة التي تمر بها أمتنا الإسلامية تكمن في خلل فكري وخلل اقتصادي ، وخلل سياسي ، يتطلب التعامل معها بشجاعة وحكمة واستذكاراً دائماً لقوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، وأسمح لنفسي أن أطرح أمامكم تصوري للحلول المطلوبة

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٣م ، العدد ١٢٨٩٩ .

انطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة) إن الخلل الفكري نابع من أداء الغلو وما يؤدي إليه الغلو من تطرف ، وما يقود إليه التطرف من إرهاب ، فدين الله بريء من الكراهية ، بريء من الإرهاب ، انه دين الرفق والرحمة والتسامح، ويجب ألا نسمح لشرذمة قليلة منحرفة من الإرهابيين بالإساءة إلى الإسلام وتشويه صورة المسلمين .

إن الرصاصات التي تقتل النساء والأطفال وتروع الآمنين وتخرب المجتمعات ، لا تنطلق من البنادق بقدر ما تنطلق من فكر منحرف أساء فهم ديننا العظيم ومقاصده النبيلة .

إن الفكر لا يحارب إلا بالفكر والكلمة لا تقاومها سوى الكلمة ، ومن هنا فإنني أدعو إلى إعطاء المؤتمر الأدوات الفكرية اللازمة للتصدي لفكر الغلو والإرهاب ، ولتصحيح المفاهيم الخاطئة ، ولإيضاح الطريق أمام شباب الإسلام وذلك عن طريق توسيع اختصاصات مجمع الفقه الإسلامي الذي أنشئ بقرار تاريخي من هذا المؤتمر ، وقد تقدم وفد المملكة بصيغة محددة للتعديل المطلوب أرجو أن تحظى بموافقتكم .

يكمن الخلل الاقتصادي في عجز دولنا عن مواكبة التغيرات الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم وفشلها في تحرير الاقتصاد بحيث يتمكن من النمو السريع وإيجاد فرص عمل جديدة للملايين من الشباب المسلم الذي يدخل سوق العمل كل سنة .

ليس من شأن مؤتمرنا وضع الخطط الاقتصادية لأعضائه ، ولكنه يستطيع أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام بتشجيع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ورفعه من مستواه المتواضع الحالي إلى المستوى الذي نتطلع إليه جميعاً .

وفي هذا المجال ، يسرني أن اقترح تعزيز الموارد المالية للبنك الإسلامي والمخصصة لتمويل الصادرات بين الدول الأعضاء وضمانها ، كما يسرني

أن أعلن أن المملكة يسعدها أن تكون أول دولة تقدم الدعم المالي لتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وسوف تبادر إلى الاتصال بمجلس محافظي البنك لبحث تفاصيل هذا الدعم .

أيها الإخوة الأعزاء ..

أما الخلل السياسي ، فيتضح لي في ظاهرتين أساسيتين ، الأولى هي فشلنا في حل قضايانا السياسية فيما بين دولنا الإسلامية ، والقضايا السياسية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية ، والثانية هي فشلنا في التعامل مع الآخر على أساس سليم ، إننا أمة السلام لا العنف ، والتعاون لا المواجهة ، والصداقة لا الصدام ، ومع ذلك فالصورة الشائعة عنا لدى الآخرين بعيدة كل البعد عن الواقع ، إنني اقترح على مؤتمركم الموقر تشكيل لجنة مصغرة لا يزيد عدد أعضائها عن خمسة ، من بين رؤساء الوفود تسمى (لجنة السلام الإسلامية) واقترح أن يؤكل إليها بحث القضايا المعلقة بين المسلمين أنفسهم ، وبين المسلمين والآخرين .

أيها الإخوة الأعزاء ..

لابد في ختام حديثي أن أشير إلى قضيتين أساسيتين ، هما قضية أشقائنا في فلسطين وقضية أشقائنا في العراق ، لا يزال إخواننا في فلسطين يعانون أبشع أنواع الاحتلال المصحوب بالقمع والعنف رغم التزامهم بالسلم ، خيار لا رجعة فيه ، وبخارطة الطريق التي أقرها المجتمع الدولي ، ولا يراودني أدنى شك أن مؤتمرنا لن يقصر في تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني حتى يتمكن من الحصول على حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة الفلسطينيين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، كما أننا ندعو المجتمع الدولي للوقوف بحزم مع الشعبين السوري واللبناني في مواجهة أي عدوان إسرائيلي عليهما ، أما أشقاؤنا في العراق فيمرون بمرحلة انتقالية مؤلمة بين نظام سقط

وأنتهى ، ونظام لم يبدأ بعد ، إن الواجب يقتضي أن نمد يد العون والمساعدة، في ظل مجهود دولي جماعي يمكن العراق من الخروج من محنته، ويعود دولة عربية مسلمة حرة مستقلة تضمن لكل أبنائها العيش في سلام ومحبة ، وتعيش في ظل التعاون والوئام مع جيرانها .

أيها الإخوة الأعزاء ..

أشكركم وأتمنى للمؤتمر النجاح والوصول إلى القرارات المطلوبة وما التوفيق إلا من عند الله ، عليه توكلنا وإليه ننيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نص كلمة
المملكة العربية السعودية التي ألقاها معالي السيد عبد المجيد عبد الرزاق حكيم سفير المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة *

السيد الرئيس ..

في البداية أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، على تقديمه عرضاً عن أعمال المجلس خلال المدة الماضية ورغم كل الصعوبات التي واجهتها منظمتنا وأجهزتها خلال السنة الماضية ، وبخاصة مجلس الأمن ، فإن وفد بلادي يود أن يشيد بإنجازات المجلس خلال العام الماضي في خدمة قضايا الأمن والسلام في العديد من مناطق العالم ، وفي الوقت نفسه يود أن يؤكد على مدى الأهمية البالغة التي نعلقها على اضطلاع مجلس الأمن بدوره وكامل مسؤولياته المناطة به لصون الأمن والسلام بشكل أكثر فعالية في جميع مناطق العالم .

السيد الرئيس ..

مع بالغ تقديرنا لاهتمام مجلس الأمن بمنطقة الشرق الأوسط حيث الصراع العربي الإسرائيلي وكامل تقديرنا للقرارات التي تحظى بها منطقتنا فإنه في ذات الوقت نشعر بالقلق من أن معظم القرارات لا تزال وقف التنفيذ، ، فإسرائيل رفضت تنفيذ جميع قرارات المجلس المتعلقة بحل الصراع العربي الإسرائيلي وهو دليل على الاستهانة بالشرعية الدولية ، الأمر الذي يشكل ظاهرة خطيرة في العلاقات الدولية ويلحق ضرراً جسيماً بعمل مجلس الأمن ومصداقيته وفعاليته ، كما أن رفض تنفيذ قرارات

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٣م، العدد ١٢٨٩٩ .

مجلس الأمن الواحد تلو الآخر يعكس رغبة إسرائيل في إدامة الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية ، والإمعان في إجهاض أية جهود دولية تستهدف إحلال السلام في الشرق الأوسط .

السيد الرئيس ..

تابعت بلادي دور مجلس الأمن في تعزيز الأمن وإعادة الاستقرار وتسوية المنازعات في مناطق عديدة من العالم . والمملكة العربية السعودية تؤيد تماماً جهود مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى استتباب الأمن والسلام . كما تدعو بلادي الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى التوصل لقرار يمكن منظمتنا الدولية حق القيام بدور محوري في العراق ويعيد الشرعية الدولية للشعب العراقي .

السيد الرئيس ..

فيما يتعلق بمناقشة البند (٥٦) الخاص بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة ، تسود الرغبة الدولية في إدخال بعض الإصلاحات على أداء وهياكل أجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن وهي ناتجة عن الشعور بأن العالم لا يزال بعيداً عن تحقيق المقاصد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما الهدف الرئيسي من إنشائها وهو تحقيق السلام والأمن ، والعدالة والتنمية والرفاه لجميع شعوب العالم .

ولعل تشكيل (الفريق العامل المفتوح باب العضوية) ، لإصلاح مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ م يعكس توافق الدول الأعضاء على ضرورة إدخال الإصلاحات المطلوبة في مجلس الأمن سواء ما يتعلق بزيادة أعضائه كي يحقق من جهة التمثيل الجغرافي العادل لجميع مناطق العالم أو من ناحية تطوير أساليب عمل المجلس وشفافية أعماله ، ورغم هذه المدة الطويلة يبدو أن الفريق العامل لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول مسائل عديدة ، وأياً

كان التوجه فإننا نتطلع إلى أن تؤدي الإصلاحات في مجلس الأمن إلى زيادة فعالياته ، وتأكيد قدرته على حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وأن لا يتعامل أعضاؤه مع القرارات الصادرة عنه بمعايير مزدوجة .

وشكراً السيد الرئيس .



مقابلة صحافية مع سعادة السيد روبرت جوردان السفير الأميركي السابق لدى المملكة العربية السعودية حول مستقبل العلاقات العربية الأميركية . *

س: نرى اليوم العديد من الإشكالات مع السفراء الاميركيين في مختلف البلاد العربية من الرياض والقاهرة هل هذا يعني أنهم أصبحوا يتدخلون في ما لا يعنيهم ويتجاوزون أدوارهم ؟.

ج: في رأيي أنه من المهم بالنسبة إلينا كدبلوماسيين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي نتواجد فيها ، في الوقت نفسه يجب أن نتحدث عن الديمقراطية كمبدأ ، يجب أن نتكلم عن مبادئنا الديمقراطية كمشاركة المواطنين في الحكم ، كدبلوماسيين لا يجب أن ندير الحكم وعلينا احترام مؤسسات الدولة ، علينا العمل لتأدية المهمة التي جئنا من أجلها ، وعلينا أن نحترم كل شيء حولنا وأن لا نحدد علاقة مسؤولي البلاد بشعبهم .

س: هل هناك في السنوات الماضية التباس بين السفراء الاميركيين والسعودية ، لا سيما أن هناك من طرد ؟.

ج: لم يطرد سوى اثنين على مدار سنوات طويلة ، طوال إقامتي كنت مرتاحاً جداً وكنت أشارك المسؤولين السعوديين الحديث عن مشاريعهم وخططهم وبالمقابل أطلعهم على أهدافنا ، أعتقد أنه عندما يتم تجاوز هذا الخط تبدأ المشاكل ، عموماً ما من مشاكل بيننا وبين المملكة العربية السعودية .

س: تقر أن هناك خطوطاً حمراء ؟.

ج :نعم ، أعتقد ذلك .

---

* جريدة الشرق الأوسط ، اللندنية الصادرة بتاريخ ٣٠/١/٢٠٠٤ م ، العدد ٩١٩٤ .

س: كنت في السعودية خلال حدوث هجمات ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ هل شعرت حينها أنك شخص غير مرحب به ؟.

ج: وصلت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بأيام قليلة ولم أشعر بتاتاً أنني شخص غير مرحب به ، حتى إنني اليوم وبعد أن أنهيت مهامي الدبلوماسية كسفير للولايات المتحدة لدى السعودية ، أعتزم زيارة المملكة من حين إلى آخر نظراً لصداقاتي الكثيرة فيها .

س: هل كنت تشعر طوال فترة مهامك كسفير أنه عليك بذل الكثير من الجهود لعكس الصورة الصحيحة والأهداف الحقيقية للولايات المتحدة ؟.

ج: نعم ، مفهوم أهدافنا ملتبس لدى الكثيرين وقد أمضت الوقت في تصحيحها ، هناك سوء فهم للأهداف الأميركية .

س: يعني برأيك هناك سوء فهم للولايات المتحدة من قبل العالم العربي ؟.

ج: نعم ، كلانا يفهم الآخر خطأ ، هناك فجوة عميقة .

س: هناك سوء فهم وعدم حوار ، هل نستطيع أن نعتبر أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر فتحت الباب للحوار ؟.

ج: بعد هذا التاريخ أصبحنا نتحدث مع بعضنا بوضوح ونعرف ماذا يطلب كل منا من الآخر ، صحيح أنه لطالما جاء الكثير من الطلاب العرب للدراسة في الولايات المتحدة ، لكن – للأسف – العلاقة لم تكن تذهب إلى أعمق من ذلك ، ولم يكن يختلط كل من الشعبين بالآخر ليتحاورا .

س: من المؤكد أنك سمعت في الرياض ، أن الغضب العربي على أميركا ، هو من جراء الدعم اللامحدود والانحياز الأميركي لإسرائيل، ما تعليقك ؟.

ج: بالدرجة الأولى هناك أسباب تاريخية لمتانة العلاقة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، هناك التباس عربي لفهم علاقاتنا بإسرائيل

يتلخص بأن العرب لا يرون الأمور إلا من جانب واحد وكأننا لا نتعاون إلا مع إسرائيل ، للحقيقة نحن لسنا دوماً إلى جانب إسرائيل ، إبان أزمة قناة السويس (١٩٥٦) كنا إلى جانب العرب بينما كانت فرنسا متعاونة مع السياسة الإسرائيلية ، مؤخراً رفضنا إعطاء قروض للإسرائيليين لبناء المستوطنات والجدار العازل،ومراراً طلبنا من الإسرائيليين الكف عن بناء المستوطنات ، العالم لم يفهم بعد أن الولايات المتحدة ضد بناء المستوطنات ، المسؤولون الفلسطينيون والإسرائيليون لا يعملون بجد للوصول إلى السلام ، والعالم منزعج من ذلك ومن أنهم ليسوا ملتزمين بالسلام ، الولايات المتحدة وجدت نفسها في وسط الأزمة والعالم ينتظر منها أن تحل المشاكل بين ليلة وضحاها ، أرى أن الرئيس الأميركي شجاع لأنه يدعم الحل المنادي بقيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب وتتمتعان بالاستقرار ، وبرأيي أن الرئيس جدير بالتقدير للجهود التي يبذلها في هذا المجال ، ما زال لدينا الكثير من الواجبات تجاه هذا العالم .

س: أستاذ القانون الدستوري في جامعة ييل ، جاك بولكين كتب قبيل حرب العراق مقالاً في (واشنطن بوست) عنوانه (حرب غير ضرورية ، فرضها رئيس غير منتخب) وقال فيه إن الرئيس بوش استمد شرعيته من هجمات سبتمبر وليس من انتخابات عام ٢٠٠٠ ، ما تعليقك ؟ وإلى أي مدى يساهم ذلك في تقليل فرص الولاية الثانية للرئيس بوش ؟.

ج: معظم المحللين والكتاب ينتقدون الطريقة التي انتخب بها جورج بوش ويقولون إنه لم يصبح قائداً إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، لأن شرعيته تضاعفت كما زاد الالتفاف حوله ، وهذا ربما صحيح ، احترم الشعب ردة فعل الرئيس بوش حيال الهجمات على نيويورك ، ما زال من المبكر الحديث عن إمكانية إعادة انتخاب بوش مجدداً ، لكن أعتقد أنه إذا كان الوضع الاقتصادي جيداً في الربع الأول من العام الحالي – ويبدو أنه سيكون هكذا – فإذا كان الوضع في العراق أفضل ، سيلتف الناس حول بوش ، أما إذا ساء الوضع الاقتصادي

وحدث شيء ما في العراق ولم نتمكن من السيطرة عليه فذلك سيسيء إلى بوش ، لغاية الآن ما من دلالات على ذلك وجميع المؤشرات إيجابية .

س: الديمقراطية التي تتطلع الولايات المتحدة إلى تطبيقها في العالم العربي ليست مطبقة تماماً في أوروبا ، فكيف تريدون إذن تطبيقها في العالم العربي ؟.

ج: هذا سوء فهم آخر ، الديمقراطية التي نتطلع إليها تتلخص بمشاركة المواطنين بالحكم كما نطلب أن تتمتع الحكومات العربية بالمصداقية ، نحن لا نطالب بتطبيق نفس الديمقراطية السائدة في الولايات المتحدة حان الوقت لأن يقرر العرب مستقبلهم ومصيرهم ، وما سمعته خلال هذا المؤتمر أن العرب موافقون على ذلك .

س: الولايات المتحدة تريد فرض الديمقراطية لكن الديمقراطية خيار ولا يمكن فرضها ؟.

ج: لا ، نحن لا نسعى إلى فرضها ، الناس تعتقد ذلك ، عملت في الحكومة الأميركية لسنتين ولم يقل مرة أي مسؤول أميركي أنه يريد فرض أي شيء على العالم العربي أو أية دولة ، نريد خلق الظروف التي بظلها ينعم الشعب بالديمقراطية وإيجاد الشروط التي تسمح للعرب بالمشاركة في السلطة ، لن نفرض يوماً الديمقراطية على أي مكان في الأرض ، لكن العراق استثناء لأن وضعه مختلف وكان يهدد أميركا ، الأميركيون أرادوا الديمقراطية للشعب العراقي ، ولو لم يكن هناك صدام حسين في العراق لما حصل كل ذلك ، من الخطأ التعميم إننا نعمل على فرض الديمقراطية ، أعود وأكرر أن العراق كان يهدد أمننا ، اليوم نحاول إعطاء فرصة للعراقيين ليختاروا حكومتهم وهذا ما حصل الآن ، الأميركيون يحتاجون للوجود في العراق لخلق هذا الجو ، نخاف أن تقع حرب أهلية إذا غادرنا ، الوجود الأميركي يحقق الاستقرار وحينها يستطيع الشعب اختيار حكومته .

س: في حوار الرئيس بوش لجريدة (الشرق الأوسط) قال : (غيرنا خططنا في العراق) ، هل حصل هذا بعدما واجهوا صعوبات شديدة ؟.

ج: عند الدخول في هكذا حرب لا تستطيعين توقع كل شيء ، كنا نتوقع الكثير من الأمور السيئة كتفجير آبار النفط وحروب شوارع منظمة ، كل هذا لم يحصل ، لكن من ناحية أخرى هناك أشياء سيئة حدثت كتوقف الخدمات العامة وعدم وجود شرطة تحفظ الأمن ، وبالتالي ومن جراء ما واجهنا (على الأرض) منذ مارس (آذار) لغاية اليوم أجد أنه من الذكاء تغيير الخطط لنكون أكثر فعالية ، والرئيس بوش جدير بالتقدير على ذلك .

س: تعرضت السعودية في الآونة الأخيرة لعمليات إرهابية عديدة كيف ترى جهود السعودية في محاربة الإرهاب ؟.

ج :منذ تفجيرات الثاني عشر من مايو (أيار) الماضي التي طالت ثلاثة مجمعات سكنية أصبحت الحكومة السعودية جادة وعازمة على محاربة الإرهاب خصوصاً أن من تضرر هم من العرب والمسلمين ، كل الذين قضوا في تفجير مجمع (المحيا) هم من العرب ، وهذا مؤسف حقاً ، أذكر أنني في الثالث عشر من مايو الماضي نزلت إلى المجمعات المتضررة ورأيت ما خلفه الإرهاب ، فأصبت بالهول ، الرياض عرفت فوراً أن من قام بذلك عناصر من (القاعدة) وليسوا بمجاهدين لأنهم قاموا بعمل إجرامي من قتل النساء والأطفال وهذا ما جعل الحكومة تلاحقهم حتى إنه تم إلقاء القبض على العديد منهم ، واللافت أن الجميع ساعد الحكومة للعثور على هذه العناصر لأن الناس شعرت بهول ما حدث .

س: تحدثنا في المؤتمر عن أن ثقة العرب بالأميركيين ضعفت ، ما تعليقك ؟.

ج: نمط العلاقات بين أي فريقين دائماً في صعود وهبوط ، من مسؤولياتنا أن نتكلم مع العرب ونشرح لهم أهدافنا وبدورهم عليهم أن يسمعونا وألا يعطوا أحكاماً مسبقة ، صدمني أمر ما في المؤتمر وهو أن

الأسئلة هي التي سادت ولم تكن هناك أية اقتراحات إيجابية للتغيير نحو الأفضل ، كما أنه لم يتم طرح حلول ، وقد حان الوقت لطرح حلول لتحقيق تقدم ، أعتقد أنه بإمكاننا القيام معاً بالعديد من الأمور ، السعودية مثال جيد في التعامل مع الحركات المتشددة ، لأنها غيرت خططها تجاههم ويجب أن تحتذي الدول العربية الأخرى بما قامت به .

س: ألا تعتقد أن الولايات المتحدة بحربها على العراق خلفت لنفسها أعداء جدداً ؟.

ج: على المدى القصير نعم .

س: ليس من قبل العالم العربي فقط إنما أوروبا أيضاً ، ما رأيك بموقف فرنسا ؟.

ج: فرنسا تتطلع إلى لعب دور في المنطقة للبروز مجدداً ، في موقف أوروبا من الحرب هناك أسباب محلية دفعتها لاتخاذ هكذا مواقف .

س: وهل تعارض أن يكون لفرنسا دور في العالم ؟.

ج: لا أجزم انه من الضروري أن تكون الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة في العالم ، وأن تنفرد بلعب دور رئيسي ، وضعنا في الحرب كان مختلفاً ثم إننا لجأنا إلى الأمم المتحدة وحلف الناتو برأيي إن ما قاله دونالد رامسفيلد هو بمثابة شتيمة ، يجب أن نحترم دور كل بلد والاستفادة منهم كحلفاء ، نعم لا نتوافق وفرنسا ، لكن يجب أن نحترم دورها وموقعها ، لا نستطيع الاهتمام بكل الأمور ونحن بحاجة للمساعدة .

س: في حوار الرئيس بشار الأسد لـ (نيويروك تايمز) قال « إننا بعد الحادي عشر من سبتمبر ساهمنا في إنقاذ أرواح الكثير من الاميركيين » ، يعني أنه على الرغم من تعاون سورية مع الولايات المتحدة تم إقرار قانون لمحاسبتها؟.

ج: العلاقة يمكن أن تكون أفضل، السوريون لا يبذلون جهداً، وعلى سبيل المثال قضية الحدود، ما زال هناك تسلل بين البلدين.

س: لكن الرئيس الأسد قال (في حديثه لـ (نيويورك تايمز) إن الحدود طويلة و لا نستطيع السيطرة عليها كلياً ؟.

ج: في السابق الرئيس أنكر ذلك، اليوم يتذرع بطول الحدود، لماذا لم يحصل تسلل من السعودية مع أن الحدود طويلة ؟ لا يعني إذاً سورية ساعدتنا في أمور تخص (القاعدة)، أنها تستطيع التغاضي عن الأمور الأخرى، هناك أسلحة من إيران لـ (حزب الله) تمر عبر سورية، عندما يقررون أن يتعاونوا في كل الأمور ويحترموا كل الدول حينها نقر بتعاونهم الوطيد معنا، اليوم من المبكر الحديث عن هذا الأمر.

س: تأسيس مؤسسة الفكر العربي، هل تعتقد أن الإنسان العربي أصبح عازماً على تغيير واقعه ؟.

ج: التقرير الذي صدر أخيراً عن الأمم المتحدة كتبه شخص عربي، نعم العرب يريدون التغيير ويتطلعون إلى سكة للتقدم ويعملون معاً على ذلك، يحاولون التعبير عن رأيهم ووضع حجر الأساس للمشاركة العامة في الحكم والمشاركة في القرار، لا أريد تسميتها ديمقراطية لكنها حجر الأساس للديمقراطية، ها هم اليوم من خلال مؤسسة الفكر العربي يعبرون عن آرائهم واقتراحاتهم وهذا أمر جيد وصحي، وهذه جهود مجدية تفتح الطريق نحو الديمقراطية، يجب أن يسمعوا في الولايات المتحدة مقررات هكذا مؤسسات، برأيي أنه يجب أن يأتي الأميركيون ويتناقشوا مع العرب ليعرفوا أن كثيرين غاضبون من (أميركا).

س: تركزت غالبية جلسات المؤتمر على محادثات بين العرب والعرب، برأيك أليس من الأجدى أن تكون بين العرب والغربيين ؟.

ج: هناك حاجة للاثنين، صحيح أن المؤتمر للعرب، لكن شارك فيه غربيون من آسيا وأوروبا وأميركا، أتمنى أن يشارك العرب في مؤتمرات

كهذه ، وأن يشاركوا أيضاً في مؤتمرات في الولايات المتحدة ليوصلوا آراءهم للأميركيين .

س : قضيت سنتين في الرياض ، هل انسجمت وأقمت صداقات ؟ وهل كانت لديك فكرة مسبقة عن المجتمع السعودي ؟.

ج : انسجمت كثيراً وتلقيت معاملة حسنة من الجميع ، تربطني صداقة بأفراد ورجال أعمال ، إضافة إلى أفراد من الطبقة الوسطى ، وما زلنا نتبادل الرسائل الإلكترونية ، وقد وعدت ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بالتردد على السعودية من وقت لآخر، وأنوي زيارة الرياض قريباً لألتقي بأصدقائي ، نعم كانت لدي فكرة مسبقة وخاطئة عن السعودية ، كنت أعتقد أن السعوديين ليسوا ودودين وأن مجتمعهم منغلق ولن يكون بإمكاني التعرف على أحد واكتشفت العكس تماماً ، تعرفت على الكثيرين وأقمت العديد من الصداقات حتى إن من يعارض الولايات المتحدة وسياستي أصبح على صداقة معي لأن الاعتبارات السياسية لا تتداخل في الصداقة ، تفاجأت بالغضب والحقد تجاه أميركا بسبب القضية الفلسطينية ، لم أكن أعتقد أنها تهمهم إلى هذه الدرجة .

س : أي بلاد عربية زرت وما البلد الذي أحببته أكثر ؟.

ج : زرت قطر والبحرين ودبي وأبو ظبي والمغرب ، وهذه زيارتي الأولى للبنان وقد أعجبتني جداً بيروت ، وتمنيت لو إقامتي أطول لأتعرف إليها جيداً ، حقاً أحببت كل البلاد التي زرتها ، التناقض السائد في العالم العربي جميل لأنه يشعرنا بأن كل شيء موجود ، يعني التناقض جميل ما بين دبي والرياض ، دبي مدينة تجارية ذكرتني بشنغهاي وهونغ كونغ والرياض مدينة دينية ، سأكتب مذكراتي عن الفترة التي قضيتها في الرياض .

مقابلة صحافية مع سمو الدكتور محمد بن أحمد الرشيد وزير التربية في المملكة العربية السعودية حول تطوير المناهج الدراسية *

س: ما أهمية انعقاد مؤتمر التربية والتعليم في لبنان؟.

ج: المؤتمر هام جداً كونه جمع هذه النخبة الطيبة من الخبراء وأساتذة الجامعات والمسؤولين عنها، إضافة إلى أن الموضوعات التي طرحها أيضاً مهمة ، وهناك أوراق عمل ذات مضمون مفيد، ونحن نتمنى أن يكون ما نتوصل إليه في بيروت محل تطبيقنا في بلداننا .

س: هل هناك ورقة عمل تقدمت بها إلى المؤتمر؟.

ج: هناك ورقة عمل تتضمن عرضاً شاملاً للقضايا الكبرى التي تواجه مسيرة التربية والتعليم .

س: كيف تنظرون إلى الدعوات الأمريكية والغربية إلى المملكة العربية السعودية بتغيير مناهجها التربوية؟.

ج: نحن في عملية تطوير مستمرة لبرامجنا التربوية، وهذا الأمر ليس جديداً، وإذا ما حصل تغيير في مناهجنا فعلى أساس حاجتنا وما نعتقده الأفضل، ولا نلتفت إلى دعوات أمريكية أو غير أمريكية، فنحن نغير ونطور وفقاً لحاجتنا ومصلحتنا الوطنية والقومية .

س: هناك اتهامات للسعودية بأن بعض برامجها الدراسية والتربوية معادية للغرب؟.

ج: هذا الكلام ليس صحيحاً ومحض افتراءات، فالمناهج لا علاقة

---

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢١/٢/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٢٦٦٢ .

مطلقاً بالإرهاب، والتعليم في المملكة يسير في الاتجاه الصحيح ولا صلة له بكل ما يقال عن إرهاب أو سواه .

س: ما الخطة التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير مستويات التعليم في المنطقة؟.

ج: في قمة الكويت الرابعة والعشرين في ديسمبر الماضي أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي دراسة شاملة لتطوير التعليم، وهذه الدراسة ستحال إلى وزراء التربية في اجتماعهم المقبل في البحرين لوضع برامج وتحديد متطلبات تنفيذ المشروعات الواردة في قرارات المجلس الأعلى

س: بماذا تردون على الكلام الأمريكي والغربي بأن الإرهاب يجد المملكة أو بعض دول الخليج أرضاً خصبة؟.

ج: عملية التطوير والتغيير في مناهج التعليم بدأت منذ فترة بعيدة قبل أحداث ١١ سبتمبر، ولو لاحظت في قضايا إصلاح التعليم وتطوير المناهج تجد أنه منذ فترة بعيدة والدول كلها لديها من البرامج والمشروعات ما تعمل عليه من أجل الإصلاح والتطوير، طبعاً إن الحديث في الصحافة عن أن هذه الجهود أتت بسبب ضغوطات خارجية ربما يكون عارياً عن الصحة، لأن هذه الجهود أصلاً موجودة وقائمة ومنطلقاتها إحساس وإدراك من أصحاب الشأن، لأن التعليم بحاجة إلى إصلاح، وإن تنمية التعليم في دول المجلس تتطلب تطويراً مستمراً ومراجعة متجددة تستجيب لما يدور من متغيرات وتطورات .

س: كيف يمكن مواجهة الإرهاب برأيكم؟.

ج : في اعتقادي أن القضية في الدرجة الأولى قضية ثقافية، والتعليم جزء من منظومة اجتماعية، وما يحدث من سلوكيات أو وجود تيارات متصارعة ومتعارضة هو حصيلة عوامل وتفاعلات كثيرة تحدث في أي مجتمع سواء غذتها الثقافة أو التعليم أو مكون تاريخي أو حضاري لأي

مجتمع، لكنني أعتقد أن جزءاً كبيراً من التعديل في السلوكيات وهو من الأمور المهمة، وأن التعليم لا يدور في خلق ثقافة التسامح وفي إيجاد مجتمع يقوم على تقبل الطرق والرأي الآخر والحوار والانفتاح وعدم الانطلاق في فكر محصور محدد ضيق، وفي تصوري أن دور التعليم في توسيع مدارك الأطفال والناشئة، حتى يعوا أن هناك ثقافاتٍ وآراء أخرى، وأنه ليس هناك آراء وحيدة، وأن من المصلحة أن نتحاور مع الآخر، وأن نفهمه وأن يفهمنا لأن الكثير من الإشكالات القائمة والموجودة والصراعات تعود إلى جهلنا بما عند الآخرين وجهل الآخرين بما عندنا، فالجهل هو دائماً الذي يولد هذه التيارات والخلافات .

س: كيف يمكن رد الهجمة الأمريكية الغربية على الإسلام؟.

ج: في تقديري أنه كلما كان هناك حوار حضاري وتواصل مع الآخرين والمفكرين استطعنا أن نقرب وجهات النظر وأن يكون هناك شيء من التفهم، وفي نظري أن الإشكالية تقود إلى الانغلاق سواء عندنا أو عندهم، وعدم محاولة معرفة ما لدى الآخر، وإذا مازال هذا الأمر فإن كل عوامل التقارب بيننا وبينهم وبين الآخرين أكثر من العوامل التي تفرق، فالمشكلة تعود إلى سوء فهم وسوء اتصال .

س: هل هناك مجالات للتعاون بين المملكة العربية السعودية ولبنان؟.

ج: لا شك أن هناك مجالات عديدة للتعاون بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولا سيما على الصعيد التربوي، إضافة إلى أن المملكة أخذت على عاتقها واجب مساعدة لبنان ليستعيد عافيته ونشاطه على الصعيدين العربي والدولي، ونحن سعداء بما تحقق في هذا البلد العزيز على قلبنا في جميع المجالات وإن شاء الله يتطور التعاون السعودي اللبناني إلى أكثر مما هو عليه الآن، بالنظر إلى العلاقات الوطيدة والمتجذرة بين الشعبين الشقيقين .

مقابلة صحافية مع
سعادة الدكتور فواز العلمي وكيل وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية ، حول انضمام المملكة إلى منظمة التجارة الدولية .*

س : استغرقت مفاوضات انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية أكثر من عشرة أعوام ، ما هي الأسباب الحقيقية لطول هذه الفترة ؟.

ج : الهدف من أي مفاوضات هو الدفاع عن مصالح الوطن ، ولو كنا قبلنا طلبات جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية لانتهت المفاوضات في يوم واحد ، ولكن الدفاع عن المصالح العامة والخاصة سواء كانت للقطاع العام أو الخاص هو الذي أدى إلى التأخر في انضمام السعودية إلى المنظمة ، ومن المعروف أن الانضمام له فوائده الكثيرة ، ولكن له أيضاً تكاليفه التي يجب أن ندفعها ، وكانت أمام المفاوض السعودي معادلة صعبة ودقيقة جداً وهي ، كيف نعظم المكاسب ونقلل التكاليف ؟ من جهة أخرى كان هناك عدد من المواضيع التي كان يجب أن ننهيها في السعودية قبل الانضمام للمنظمة ، مثل إصدار الأنظمة المالية والاستثمارية والتجارية والاقتصادية الخاصة واللوائح التنفيذية والتدابير اللازمة لطريقة تنفيذ هذه الأنظمة ، وكانت هذه الأنظمة تدخل في إطار الإعداد ثم الإخراج ثم الترتيب مع الجهات المعنية بها ثم إصدارها من مجلس الوزراء ثم ترجمتها للغة الإنكليزية ثم تزويد أمانة المنظمة بها لتوزيعها على الدول الأعضاء ، وكل هذا أخذ وقتاً طويلاً ، وهذه

---

* جريدة الحياة اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٤ م ، العدد ١٤٩٦٧ .

هي الأسباب الحقيقية لتأخر انضمام السعودية إلى المنظمة حتى الآن .

س: تردد أن الانضمام عرض على السعودية في السابق ورفضته ما يعني أن السعودية تدفع الآن غرامة وعقوبة عدم الانضمام ؟.

ج: غير صحيح أن الانضمام عرض علينا ورفضناه ، إنما في السابق كانت الأمور أسهل عندما كانت هناك اتفاقية واحدة وهي« الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية » «غات» ، ولكن حتى أثناء الـ « غات » كانت هناك دول تعارض الاتفاقية ودول تؤيدها ، كانت اتفاقية الـ « غات » تدخل ضمن المفاوضات الشاملة لجولات الأوروغواي « من مفاوضات التجارة الدولية » التي استغرقت نحو ستة أعوام وبعد انتهاء الاتفاقية مباشرة تحولت الـ « غات » إلى منظمة وأضيفت إليها قطاعات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وبالتالي كان على الدول التي تريد الانضمام أن تقدم جداول عروض في هذه القطاعات ، طبعاً عدم انضمام السعودية إلى الـ « غات » أدى إلى زيادة الأعباء بعد تحولها إلى منظمة التجارة الدولية .

س: ولماذا تأخرت السعودية في الانضمام إلى الـ « غات»؟ هل كانت هناك آراء سعودية ترفض هذا الانضمام ؟.

ج: لم تكن هناك آراء مخالفة للانضمام ، بل العكس هو الصحيح ، لكن كان التوجه أن ننضم كعضو مراقب حتى نستطيع أن نستكشف اتجاه الـ « غات » وهل ستتحول إلى منظمة أم لا ؟ وهل ستقف عند حد السلع أم ستضاف إليها قطاعات أخرى ، وانضمت السعودية إلى الـ « غات» كمراقب ولم تتضح الصورة إلا عند انتهاء جولة الأوروغواي والتحول فجأة إلى منظمة ، مما زاد الأعباء على الدول التي كانت ترغب في الانضمام إليها .

س: هناك من يقول إن تأخر انضمام السعودية إلى المنظمة وراءه أبعاد سياسية ، فما صحة هذا القول ؟.

ج: لا يوجد أي بعد سياسي في هذه المنظمة ، وجميع الأبعاد المناطة بها

أبعاد اقتصادية وتجارية بحتة وهي النفاذ إلى الأسواق العالمية وتحقيق مبدأ المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية ومبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية فقط لا غير ، لكن هناك بعض الدول التي تسعى إلى الحصول على مكاسب أكثر من الدول الأخرى عند انضمام دولة جديدة إلى المنظمة ، ويعتمد هذا على الثقل الاقتصادي للدولة الجديدة ، فإذا كان اقتصادها كبيراً كالسعودية والصين وروسيا مثلاً يُطلب منها طلبات أكثر حتى يعظموا مكاسبهم من انضمام هذه الدول ، وإذا كانت الدولة الجديدة ليست بذات ثقل اقتصادي كبير نلاحظ انضمامها إلى المنظمة في وقت أسرع وبتكاليف أقل ومكاسب أكثر لها .

س : ولكن يقال إن الولايات المتحدة مثلاً تستغل المنظمة سياسياً للضغط على السعودية ؟.

ج : أؤكد مرة أخرى أنه لا توجد أي أهداف سياسية معلنة أو غير معلنة في الانضمام إلى المنظمة ، وإلا لما انضمت كوبا والولايات المتحدة في الوقت نفسه ، أو لما انضمت دول كانت في السابق تقع في النطاق الشيوعي أو الاشتراكي إلى جانب دول رأسمالية ، الهدف من منظمة التجارة الدولية هو لم شمل الدول تحت سقف واحد حتى تتساوى جميع الأنظمة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في العالم .

س : لماذا لم يتم التوقيع على اتفاق مع الولايات المتحدة في شأن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية حتى الآن ؟.

ج : الانضمام إلى المنظمة يحتاج إلى محادثات في شأن عدد كبير من المواضيع التي يجب على الدولة الراغبة في الانضمام أن تتفاوض حيالها ، وتختلف هذه المواضيع من دولة إلى أخرى ، فهناك دول تطلب مناقشة عدد بسيط من المواضيع مع الدولة الجديدة ، ودول أخرى تطلب مناقشة عدد أكبر من المواضيع التي يودون مناقشتها مع الدولة الجديدة والتفاوض

حيالها ، وما حدث هو أن الولايات المتحدة بحكم أنها الشريك التجاري الأول للسعودية ، كان لديها عدد من المواضيع أكثر من أي دولة أخرى وبالتالي أخذت وقتاً أطول في المفاوضات ، فضلاً عن أننا في السعودية قررنا الانتهاء أولاً من التفاوض وتوقيع الاتفاقات مع الدول الأخرى حتى نستطيع أن نركز اهتمامنا على طلبات الولايات المتحدة وإيجاد الحلول المناسبة ، بما يحفظ مصلحة الوطن والمواطن وبما يُرضي الطرف الآخر في هذه المفاوضات .

س: وما هي أهم متطلبات الولايات المتحدة والمواضيع التي أثارتها ؟

ج: أثارت العديد من المواضيع وخصوصاً المتعلقة بالاتصالات وحقوق الملكية الفكرية واللوائح الصحية والصحة النباتية والعوائق الجمركية ، ومواضيع خاصة بقطاع الاتصالات والخدمات الصحية والمصرفية وخدمات الأعمال ، وكل هذه المواضيع تحتاج إلى مفاوضات مباشرة ، كما أنها تتعلق بوجود الأنظمة ، عندما تفتح قطاعاً من هذه القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي يجب أن يكون هناك نظام لهذا القطاع ، وأود أن أشير إلى قرب صدور بعض الأنظمة ولوائح للأنظمة التي صدرت مثل نظام التأمين ونظام حقوق الملكية الفكرية ونظام المنافسة غير المشروعة ونظام براءات الاختراع ، كما توجد تدابير ستصدر بلوائح تنفيذية من وزارة المال ونظام حقوق المؤلف الذي ستصدر وزارة الإعلام لائحته التنفيذية .

س: تحدثتم عن مكاسب وتكاليف من جراء الانضمام إلى المنظمة ، فما هي أهم هذه المكاسب التي ستعود على السعودية وأهم التكاليف التي عليها أن تدفعها ؟.

ج: من جهة المكاسب ، من المعروف أن المنظمة تضم في عضويتها الآن ١٤٨ دولة تستحوذ على ٨٩ في المائة من التجارة العالمية ، بالتالي فمن غير المعقول أن تصبح السعودية ذات الثقل الاقتصادي الكبير خارج هذه

المنظمة ، كما أن الدول التي تنضم إلى المنظمة يكون لها الحق في طرح المبادرات والتصويت على الاتفاقات الجديدة وتعديل نصوص هذه المنظمة مستقبلاً ، إذاً التسريع بالانضمام إلى المنظمة يعطينا الحق في أن نمارس حقنا على طاولة المفاوضات بدلاً من أن تفرض علينا اتفاقات وقرارات لم نساهم في صياغتها ، والمكسب الثالث يتمثل في حمايتنا من الرضوخ لأي شروط تعسفية تفرضها بعض الدول على الدول غير الأعضاء من دون أن يكون لنا حق الشكوى ، لأن الانضمام يعطينا الحق في شكوى كل من يفرض علينا شروطاً اقتصادية أو عقوبات تجارية أو حمائية ضد منتجاتنا ، وأخيراً ، تعلم أن العولمة موجودة شئنا أم أبينا ، فإذا دخلنا المنظمة نستطيع أن نتحكم في عشوائية العولمة وأن نبعدها عنا ، فالعولمة ستأتي وسنصاب بخيبة أمل لأننا لسنا أعضاء في المنظمة وبالتالي لا نستطيع أن ندافع عن حقنا أمام هذه العشوائية في العولمة ، ومن جهة التكاليف ، فإن القطاع الخاص إذا لم يرفع من كفاءته الإنتاجية وما لم يصن ما يملكه من مقومات فإنه لن يستطيع أن يمارس حقه في المنافسة خارج المملكة ، وبالتالي سيواجه منافسة شديدة وشرسة داخل بلده ،كما أن الانضمام للمنظمة سيفتح أمام منتجاتنا أسواق ١٤٨ دولة ، كما سيفتح أسواقنا أما منتجاتهم بالتالي يجب على الشركات السعودية أن تبدأ في النفاذ للأسواق العالمية وأن لا تكون أسيرة السوق المحلية فقط ، وإنما يجب أن تبدأ في تكوين برامج ترابط استراتيجي وشراكات واندماجات مع شركات أخرى لتصبح لها القدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية وحتى لا تصاب بمنافسة شديدة داخل المملكة .

س : هل انتقال ملف منظمة التجارة الدولية من وزارة المال إلى وزارة التجارة دليل على فشل وزارة المال في تحقيق الهدف المنشود وهو الانضمام إلى المنظمة ؟.

ج : لا يوجد فشل أو نجاح ، وإنما في العالم كله تكون وزارة التجارة هي

الجهة المسؤولة عن التجارة الدولية التي هي صلب موضوع المنظمة ، فمن باب أولى أن تتولاه وزارة التجارة .

س: تقول آراء أن بعض الدول تخشى انضمام السعودية إلى المنظمة ، فهي لا تريد أن يكون للسعودية الحق في المستقبل في تكوين لوبي تفرض من خلاله شروطها الخاصة ، كإدخال النفط ضمن السلع التي لا يجوز فرض جمارك عليها ، فما صحة هذه الآراء ؟.

ج: لا يمكن لأي دولة عند دخولها المنظمة أن تجبر الدول الأخرى على قبول شيء غير مناسب لها ، ولكن هناك مفاوضات ومصالح مشتركة وجميع الاتفاقات والقرارات التي تصبح ملزمة للجميع تؤخذ بموافقة جميع الدول الأعضاء ، ولكن في الإمكان أن يكون هناك تكتلات وتسمح المنظمة بذلك وتسميها مناطق التجارة الحرة ، ويوجد حالياً ٢٧٠ تكتلاً ومنطقة حرة مثل الاتحاد الأوروبي واتحاد شرق آسيا واتحاد دول أمريكا اللاتينية ، وهنا أقول إنه من الضروري جداً أن تبدأ الدول العربية المفككة سياسياً أن تتوحد اقتصادياً ، إذ من غير المعقول أن تتوحد ألمانيا التي غزت فرنسا وبريطانيا وأن تتوحد أمريكا مع دول أمريكا اللاتينية لتتلاءم أهدافها التجارية والاقتصادية والاستثمارية ، وفي الوقت نفسه نجد أن الدول العربية التي تتحدث لغة واحدة وتدين بعقيدة واحدة وتملك كل مقومات القوة الاقتصادية متفرقة اقتصادياً ، أعود إلى سؤالك عن النفط وأقول إن النفط موجود ضمن اتفاقات المنظمة وعليه تعرفة جمركية في بعض الدول ودول أخرى لا تفرض عليه جمارك ، ولكن لكل دولة عضو في المنظمة الحق في أن تتقدم بأي مبادرة لعدم فرض أي حماية على النفط ، ولكن نجاحها أو عدم نجاحها يرجع إلى مواقف الدول الأعضاء .

س: أين وصلت المفاوضات الآن بعد انتهاء الجولة العاشرة منذ أسبوعين في جنيف ؟.

ج: كان اللقاء الأخير حاسماً لأنه شهد التوقيع على ١٠ اتفاقيات ثنائية مع ١٠ دول وأصبح إجمالي الدول التي وقعنا معها اتفاقات ٣٠ دولة من الدول التي طلبت مفاوضات ثنائية معنا ، وعددها الكلي ٣٥ دولة ، ولم يتبق إلا التوقيع مع الصين وإندونيسيا وبنما والفليبين والولايات المتحدة ، وسيتم التوقيع مع هذه الدول خلال الأسابيع المقبلة ، وفي الشق المتعلق بالمفاوضات الجماعية ، تم الانتهاء من وضع مسودة لنحو ٦٢٠ قطاعاً تجارياً واقتصادياً ومالياً واستثمارياً ، وستكون هذه المسودة جزءاً لا يتجزأ من بروتوكول الانضمام للمنظمة ولم يتبق سوى أشياء بسيطة يجب علينا وعلى الدول الأخرى تعديلها وتقديمها خلال الشهر الجاري لطرحها في لقاء العمل الحادي عشر المقرر انعقاده في ٢٨ نيسان (إبريل) المقبل ، الذي يعد أهم اللقاءات على الإطلاق لأن على السعودية في هذا اللقاء أن تقدم جميع ما تبقى من الأنظمة واللوائح التنفيذية ، فإذا تم ذلك يصبح الانضمام إلى المنظمة وشيكاً وتأتي المرحلة اللاحقة التي تعتمد بروتوكول الانضمام ويعتمد تقرير فريق العمل وتصدر الجداول الموحدة لعروض السلع والخدمات التي تم الاتفاق عليها مع الدول الـ ٣٥ وتصبح السعودية عضواً في المنظمة .

س: إذاً لابد من الانتهاء من إصدار جميع الأنظمة قبل ٢٨ نيسان المقبل ؟

ج: لابد من الانتهاء من كل الأنظمة وأن تترجم وأن ترفع إلى أعضاء المنظمة قبل هذا التاريخ ، نحن في سباق مع الزمن ونعمل ليل نهار في جميع الجهات الحكومية لإنهاء هذه المواضيع بأسرع وقت ممكن حتى لا تزيد الأعباء مستقبلاً على المملكة .

س: وماذا يحدث لو لم يتم الانتهاء قبل هذا التوقيت ؟.

ج: لا ننظر إلى هذا ، ننظر فقط إلى التواريخ المحددة التي يتم تحديدها مع جميع الأطراف ونأمل أن نفي بعهدنا .

س: نستطيع أن نستنتج أن توقيع الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة والدول الأربع الأخرى سيكون قبل ٢٨ نيسان المقبل ؟.

ج: نتوقع التوقيع معها جميعاً قبل هذا التاريخ .

س: تردد أن إحدى الدول العربية تتحفظ على انضمام السعودية إلى المنظمة ؟.

ج: لا يوجد أي دولة عربية تعارض دخولنا المنظمة ، بل إن جميع الدول العربية الأعضاء في المنظمة وعددها ١١ دولة ، منها خمس دول خليجية ، تساندنا وتدعمنا للانضمام بأسرع وقت ممكن وتستغرب أننا مازلنا خارج المنظمة حتى الآن .

س: تردد أن إندونيسيا وهي دولة إسلامية تتحفظ على انضمام السعودية إلى المنظمة ، فما صحة ذلك ؟.

ج: لا يوجد تحفظ ، ولكن هناك طلبات محددة تختص بالسلع الزراعية وسننتهي من الاتفاق مع إندونيسيا قريباً .

س: أثير أيضاً أن دعم الصادرات والسلع الزراعية والصناعية أحد المعوقات أمام انضمام السعودية إلى المنظمة ؟.

ج: لا يوجد في إطار المنظمة أو قوانينها أو اتفاقاتها ما يمنع وجود صناديق دعم الصادرات ، ما دامت تعامل الشركات الأجنبية معاملة الشركات الوطنية نفسها ، فهذا الدعم ليس محظوراً ولا يؤدي إلى التقاضي مستقبلاً .

س: وماذا عن دعم القمح ؟.

ج: أيضاً شراء القمح من المنتج بالسعر العالمي وبيعه للمواطنين بسعر أقل مسموح به ، لأن جميع المواطنين والوافدين يستفيدون من هذه الميزة ، لكن إذا استوردنا القمح بسعر عال وأعدنا تصديره بسعر أقل فهذا هو

المحظور ، كما أن قوانين المنظمة تمنع أي شكل من أشكال الدعم الزراعي المحلي ، وبالتالي هناك اتفاق في المنظمة يلزم جميع الدول تقليص الدعم الزراعي على مدى عشر سنوات من تاريخ انضمامها بنسبة ١٣ في المائة سنوياً وسنلتزم بذلك في السعودية ، وبالنسبة للقروض بلا فوائد ، التي يحصل عليها أي قطاع سواء كان زراعياً أو صناعياً ، فمسموح بها إذا تمتعت بها الشركات الأجنبية أيضاً .

س : يشكو البعض من وجود عوائق أمام المصارف الأجنبية في دخول السوق السعودية ؟.

ج : لا نعتقد أن هناك عقبات ، ولكن هناك ضوابط تطبق على المصارف الأجنبية والمحلية معاً ، القطاع المصرفي مفتوح ومتطور ولا يوجد أي عوائق ولكن يوجد من بعض الدول طلبات بأن تكون هناك لوائح لهذه الأنظمة وهذا ما نسعى إليه .

س : هل أثيرت معكم أي تحفظات بخصوص منع تملك الأجانب في مكة والمدينة ؟.

ج : لم يثر شيء من هذا القبيل ، وهذا الموضوع مقفل على الأجانب ويحق لنا ذلك لأن هناك في اتفاقات المنظمة عدداً من المواد التي تعطي الدول الحرية في ممارسة حقها في القضية التي تشعر أنها تمس عاداتها وعقيدتها ومجتمعها .

س : تردد أن بعض الدول يصر على دخول لحم الخنزير إلى السعودية فهل هذا صحيح ؟.

ج : لم تطلب أي دولة ذلك ، ولكن هناك بعض الدول التي لم يكن لديها الإلمام الشامل بتجارة السعودية ، وعندما أخبرناهم أن هذه المواد محظور إنتاجها لدينا أو بيعها أو تجارتها اقتنعت بذلك ، وهذا يخضع للمادة ٢٠ من

اتفاقية الـ « غات» التي تعطي الدولة الحق بأن تمنع ما يتعارض مع عقيدتها .

س: السعودة قضية مصيرية بالنسبة للسعودية ، ولكن تردد أنها تتعارض مع قوانين منظمة التجارة الدولية ؟.

ج: السعودة وتوطين العمالة من أهم المواضيع في اتفاقات المنظمة وتخضع لاتفاق حركة الأشخاص الطبيعيين في الخدمات ، واستطاع فريق التفاوض السعودي أن يملي شروطه على الدول الأخرى ، ولم يكن من الصعب ذلك لأنه أعطى عدداً كبيراً من البيانات والإحصاءات التي توضح عدد العمالة الوافدة في السعودية ، وإن القيود والشروط التي وضعتها تتماشى مع اتفاقات المنظمة ، وحدد فريق التفاوض العمالة الأجنبية بنسبة ٢٥ في المائة من حجم العمالة في المنشأة .

س: وهل أثيرت أي قضايا خاصة بحقوق الإنسان أو المرأة ؟.

ج: لم يُثر أي شيء من هذا القبيل ، المواضيع الخاصة بالمنظمة مواضيع اقتصادية وتجارية واستثمارية فقط .

نص كلمة
معالي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية التي ألقاها أمام مجلس الشؤون العالمية في ولاية دالاس بالولايات المتحدة الأمريكية *

نحن نتوخى العناية في الإنتاج من حقولنا بهدف الحصول على أقصى معدل استخلاص إجمالي منها ، وفيما تتوقع شركات أخرى استمرار حقولها في الإنتاج لعشرين سنة قادمة ، فإننا نتوقع من حقولنا أن تستمر في الإنتاج لسبعين إلى مائة سنة . وهذا هو مبدؤنا الذي نسير عليه ، وهو مبدأ لا نساوم عليه من أجل منافع قصيرة الأجل ، مشيراً إلى أنه واستناداً إلى معدل الاستهلاك العالمي الحالي من البترول ، فإن هذه الموارد التقليدية وغير التقليدية للبترول سوف تستمر لأكثر من ١٠٠ سنة . وقال الوزير :

« إن بعض المتشائمين يقولون بأن الإنتاج من حقول المملكة سينخفض بشدة في السنوات القليلة القادمة ، ومن هنا أريد أن أطمئنكم إلى أن هذا غير صحيح ، فالاحتياطات التي نذكرها موجودة فعلاً في باطن الأرض ، والتقديرات التي نستخدمها شديدة التحفظ ، وهناك احتمالات كبيرة لتسجيل المزيد من الاحتياطات في المستقبل القريب » ، مؤكداً بأن هناك المزيد من البترول الذي سيتم اكتشافه في المملكة ، فهناك مساحات شاسعة من أراضي المملكة لم تستكشف بعد ، وهي تنطوي على إمكانيات كبيرة لاكتشافات جديدة ونتوقع أن تكون هذه الاكتشافات الجديدة في مجملها عظيمة الأثر .

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٠٨٨

كـمـا أود في هـذه النقطة أن أكـون واضـحـاً وأن أقـول لكم إن لدينا احتياطات أكثر من كافية لزيادة الطاقة الإنتاجية ، وإننا ملتزمون بزيادة إنتاجنا وفقاً للزيادة في الطلب ، وإننا نمتلك من الموارد البشرية والمالية والفنية ما يمكننا من القيام بذلك .

وأضاف قائلاً: ليست هذه بالمرة الأولى التي نسمع فيها كلاماً حول نفاد البترول في العالم ، ففي السبعينيات قال بضعة خبراء إن موارد العالم تستنزف وإن إنتاج البترول سوف ينخفض بشدة . والذي حدث تجيب عنه الأرقام ، حيث إن الاحتياطات العالمية من البترول قد زادت من نحو ٥٥٠ بليون برميل في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ١,٢ تريليون برميل في يومنا هذا . ويزداد هذا الإنجاز وضوحاً عندما نعرف أن هذه الزيادة الكبيرة قد حدثت في فترة بلغ استهلاك العالم خلالها أكثر من ٨٠٠ بليون برميل من البترول .

أما بالنسبة لنا في المملكة العربية السعودية ، فقد قدرت احتياطاتنا الثابتة من البترول بنحو ٨٨ بليون برميل في عام ١٩٧٠ وها هي تقدر اليوم بتحفظ بنحو ٢٦١ بليون برميل برغم مرور ٣٥ سنة من الإنتاج .

وأشار في كلمته أيضاً إلى أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تشارك المملكة التفاؤل ، حيث تفيد توقعاتها حول مستقبل البترول بأن الطاقة الإنتاجية للبترول السعودي يمكن أن تزيد إلى ٢٢ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٢٥ ، كما أنه من الواضح أن الخبراء في وزارة الطاقة الأمريكية لا يستشعرون هذه المخاوف التي يستشعرها البعض تجاه احتياطات البترول في المملكة .

وأكد وزير البترول على أن المملكة تفضل أن تلعب دوراً معتدلاً وبناء للغاية في المحافظة على استقرار سوق البترول ، وهو دور كثيراً ما تتجاهله وسائل الإعلام وبعض قادة الرأي . كما أنه ليس من طبعنا أن

نتباهى عندما تسير الأمور في الاتجاه الصحيح . غير أني أعتقد أنه عندما تسأل عملاءنا فسوف يشهدون للمملكة بأنها لعبت مع غيرها من كبار مصدري البترول دوراً حيوياً في تلافي أزمة إمدادات حادة ، ليس فقط خلال السنة الأخيرة ولكن على مدى السنوات الثلاثين الماضية .

وأضاف : « إننا نعتقد في المملكة العربية السعودية أن التعاون الوثيق بين الدول المنتجة والمستهلكة يمثل دعماً لاستقرار أسواق البترول ، ولذا نحرص على إقامة حوار بناء مع كبار الدول المستهلكة من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك مع المنظمات الدولية ذات الصلة » .

وقال : « أود هنا أن أضيف أن الحوار البناء بين المنتجين والمستهلكين لا ينبغي أن يكون قصراً على أوقات الأزمات فحسب ، فنحن من أشد الداعمين للمنتدى الدولي للطاقة وجهوده في تعزيز الحوار ، وما كان احتضان المملكة لأمانة هذا المنتدى التي أنشئت حديثاً في الرياض بمبادرة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد إلا دليل على ذلك » .

وقال النعيمي « قد يحاول البعض إقناعكم بأن ارتفاع أسعار البنزين هو نتيجة للقرارات الخاصة بالإنتاج في منظمة أوبك ، وهذا ليس صحيحاً .

فحتى لو زادت أوبك من إنتاجها فليس بالضرورة أن يؤدي ذلك إلى توفر المزيد من البنزين للمستهلك الأمريكي ، لأن عنق الزجاجة في مجال الإمدادات يتمثل في نقص طاقة التكرير في الولايات المتحدة وليس في نقص الكمية المتاحة من البترول الخام في الأسواق العالمية . وأود أن أقدم لكم عرضاً جديداً يتمثل في استعداد ومقدرة المملكة على الاستثمار في بناء مصاف للبترول جديدة في الولايات المتحدة مع مرافقها التسويقية وذلك لحل مشكلة توفر المنتجات البترولية في السوق الأمريكية . كما أن تقلبات الأسعار تخلق هي الأخرى حالة من الغموض يمكن أن تؤدي إلى تراجع

الاستثمارات فالقفزات الفجائية في الطلب واضطراب الإمدادات هما حقيقة واقعة في أسواق السلع بما فيها سوق البترول .

ومما لا شك فيه أن هذين الأمرين ، إذا تركا بدون علاج ، يمكن أن يؤديا إلى تقلب الأسعار ونقص الإمدادات بصورة تؤثر على استقرار الأسواق . ونحن في المملكة العربية السعودية نعتقد بصورة لا مجال للشك فيها أن المستهلكين والمنتجين والاقتصاد العالمي يستفيدون جميعاً من استقرار ووضوح أسواق البترول ، ولذا فنحن ملتزمون بالمحافظة على طاقة إنتاجية فائضة – برغم تكلفتها الكبيرة– بحيث يمكن اللجوء إليها بسرعة عندما تحتاج الأسواق إلى مزيد من الإمدادات .

مقابلة صحافية

مشتركة لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ووزير الخارجية الإيطالي فرانكو مارتيني حول عدد من القضايا في جدة *

س: ماذا عن إرسال قوات سعودية للعراق ؟ وتحت أي ظروف ؟.

ج: أعتقد أن جميع الدول العربية قد ناقشت هذه المسألة خلال قمة تونس ، وهذا يعتمد على متى تتولى حكومة عراقية مقاليد العراق ، وتقوم بإجراءات شرعية وتحت إطار الأمم المتحدة ، وبناء على طلب الحكومة العراقية يمكن ساعتها اتخاذ قرار من جانب الدول العربية ، وقبل ذلك لن يكون من السهل المشاركة في مثل هذه القوة ، ولن يساعد هذا في استقرار العراق .

وقال الوزير الإيطالي كما ذكر سمو الأمير سعود الفيصل إن وجود حكومة شرعية في العراق سيسهل الكثير من الأمور وإيطاليا ستعمل على أن تكون في العراق حكومة شرعية بسلطات كاملة ، ونسعى لخلق الظروف المواتية لذلك .

وأكد السيد فرانكو أن الاتحاد الأوروبي بالنسبة للقضية الفلسطينية عبر بشكل جماعي عن التزامه بإحلال السلام وتوفير الأمن للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من خلال إقامة دولتين متجاورتين كما نصت على ذلك خارطة الطريق ، ومتى قام السلام فإن الجهود الأوروبية ستكون متوازية من أجل الحفاظ على أمن الطرفين وستكون الظروف مواتية لذلك ،

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٤م، العدد ١٣١٢١ .

ويجب على الطرفين أن يعملا على إتاحة الظروف المناسبة لذلك ، وأن تتجنب إسرائيل الأعمال المضرة ، والتي تساهم في تصعيد الموقف وزيادة الأمور سوءاً .

س : هل ستقوم إيطاليا بسحب قواتها من العراق أسوة بما قامت به أسبانيا ؟.

ج : بعد قيام حكومة شرعية عراقية بناء على تفويض الأمم المتحدة للأخضر الإبراهيمي، فإن إيطاليا ستترك الأمر لهذه الحكومة ، فإذا شاءت بقاء القوات الإيطالية وحاجتها إليها لمساعدتها في الناحية الأمنية أبقيناها ، وإذا قررت الحكومة العراقية أن لا حاجة بها لاستمرار بقاء قواتنا فسيتم سحبها دون تردد .

س : ماذا عن التعاون بين المملكة وإيطاليا في المجال الصناعي ؟.

ج : إن التعاون بين البلدين في هذا المجال قوي ، والشركات والصناعات الإيطالية موجودة والتعاون في المجال الصناعي والاستثمار في هذا المجال قائم وسيزداد في المستقبل ، والحكومة الإيطالية تلتزم بتشجيعه ، كما أن التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية في تنام .

حوار صحافي
مع معالي السيد رامون أنسوريان سفير مملكة أسبانيا في الرياض حول تنظيم وفعاليات منتدى برشلونة ٢٠٠٤م *

س: ما الجديد في تنظيم وفعاليات منتدى برشلونة ٢٠٠٤ ؟.

ج: منتدى برشلونة هو ملتقى دولي يجمع الناس جميعاً ومن كافة المعتقدات والأعراق للتواصل والتحاور فيما بينهم وفتح مجال الاتصال مع مختلف الأشكال الثقافية بهدف التعارف بشكل أفضل وللاطلاع المتبادل وتقبل الآخر والتسامح .

وتتضمن أنشطة الملتقى الذي يقام هذا العام على مدى ١٤١ يوماً ، ضمن مساحة تتجاوز ٣٠ هكتاراً ، ٢٠ معرضاً ، و١٥٠٠ ممثلية ، وسيشارك نحو ١٠ آلاف مترجم فوري ، وسيكون بالإمكان سماع ورؤية أكثر من ١٨٠ عرضاً موسيقياً ، ورقصات ، ومسرحيات ، وأعمال تمثيلية في الشوارع ، وبين هذه النشاطات هناك أعمال من البلاد العربية وأيضاً عروض لثقافات عالمية أخرى .

س : هل سيشهد المنتدى مشاركة شخصيات عربية من عالم الفكر والفن ؟.

ج: من الطبيعي أن يشارك مثقفون بارزون من أصحاب الفكر وخاصة فيما يتعلق بمعضلة العولمة ، ولا يوجد بلد من بلدان العالم في منأى عنها ، لذلك سيبحث المنتدى عن مكان للتوازن بين شكل ورؤية للعولمة المتأتية من

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠م ، العدد ٩٣١٥ .

مؤتمر دافوس ومؤتمر بويرتواليغري ، ومن هنا فإن لدى المفكرين العرب الكثير مما يقولونه ويسهمون به .

س : هل تعتقدون أن الوقت مناسب لتنظيم مثل هذا النوع من الملتقيات ؟.

ج : أعتقد أنه أكثر ضرورة من قبل ، إن الإرهاب متطرف وإن أحد محاور منتدى برشلونة تحديداً هو التنوع الثقافي فيما يتعلق في المحورين الآخرين التنمية المستدامة وشروط السلام ، أما الأهداف الثلاثة الأخرى فتبحث عن التسامح والتفاهم والقبول المتبادل .

س : تحدثتم عن الإرهاب ، هل سيتبنى المنتدى مقاربة لعلاج هذه المعضلة ؟.

ج : أهداف منتدى برشلونة صعبة الشرح والإيضاح لكونه يعالج شيئاً غير مسبوق ، كما أنه يشق طريقاً لإدخال قيم جديدة إلى عالمنا الكوني ولكن في نفس الوقت هو سهل الفهم ، لأنه يتجاوب مع ضرورة ملحة كما هو الحال بالنسبة للحوار بين الثقافات ، وذلك بغية ألا يضيع غنى تنوعه خلال التأقلم الذي يفرضه تأثير العولمة .

وهناك سبب آخر يبرر تنظيم المنتدى وتحديداً في الوقت الحاضر ، بحيث لا ينبغي علينا أن نضع أنفسنا تحت تأثير فزع التهديد الذي مصدره جنون الإرهابيين ، وألا يكونوا سبباً في إيقاف مسيرة حياة الأفراد ، ورغباتها بتحسين عالمنا وجعله أكثر ملاءمة للعيش وأكثر تضامناً وتواصلاً ، عكس فرضية التطرف ؛ إذ إن الإرهاب يفرض العنف ، ومنتدى برشلونة يضع أسساً للحوار ويبحث سبل التفاهم بين مختلف الثقافات .

س : هل هناك رسالة معينة تود أسبانيا إيصالها إلى العالم من خلال تنظيم هذا الملتقى ؟.

ج : الحكومة الأسبانية جنباً إلى جنب مع بلدية برشلونة ، والحكومة

الذاتية التابعة لمنطقة كاتالونيا تمول وتشجع إنجاز وإتمام المنتدى الذي يحظى أيضاً برعاية اليونسكو التي صادقت على تقديم الدعم التام له ، وذلك بموافقة أعضائها الـ ١٦٨ ، ولكن لا أعتقد أنهم ينوون تمرير رسالة معينة إلا رغبة التقارب بين الثقافات لتنمية التعارف المتبادل بين الشعوب .

س: باعتقادكم هل يمكن لمثل هذه الملتقيات أن تجني فوائد في ظل لغة القوة والسيطرة على العالم ؟.

ج: لا أؤمن بصدام الحضارات ، فإن مثل هذا النوع من اللقاءات قد تكون بدون شك مثمرة لكونها تسهم في عملية تنقية الأفكار المسبقة الواردة عن تلك الحضارات التي لا نعرف عنها سوى القليل .

النص الكامل الوارد
في شأن تعديلات نظـــام الجنسية السعوديـــة
الذي أقر من مجلس الشورى في المملكة العربية *

النظام الحالي (القديم)

المادة ٩ : يجوز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ـ أن يكون عند تقديم الطلب قد بلغ سن الرشد .

٢ـ أن يكون غير معتوه أو مجنون .

٣ـ أن يكون حين تقديم الطلب :

أ ـ قد اكتسب صفة الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية بمقتضى أحكام نظامها الخاص لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواليات .

ب ـ أن يكون حسن السيرة والسلوك .

ج ـ ألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي بالسجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة شهور .

د ـ أن يثبت ارتزاقه بطرق مشروعة .

ويشفع طالب التجنس بطلبه تصريح الإقامة الدائمة وجواز سفره القانوني أو أي وثيقة تعتبرها السلطات المختصة قائمة مقام الجوازالقانوني وكل وثيقة تتعلق بالجنسية التي ينسلخ منها وبكل ورقة تؤيدها ، وهو مطالب بإثباته بمقتضى أحكام النظام المذكور .

المادة ١٢ : يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، إلا إذا قررت خلال سنة

---

* جريدة الحياة البريطانية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢م ، العدد ١٥٠٥١ .

من تاريخ دخول زوجها في هذه الجنسية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها العربية السعودية ، أما الأولاد القصر فيفقدون الجنسية العربية السعودية ، إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة على أن يكون لهم الحق في استرداد الجنسية العربية السعودية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

المادة ١٤ : يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية العربية السعودية أن تصبح زوجته عربية سعودية ما لم تقرر خلال سنة من دخول زوجها في الجنسية العربية السعودية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية . أما الأولاد الذين لم يبلغوا سن الرشد فإذا كانت إقامتهم بالمملكة العربية السعودية فيعتبرون سعوديين على أن لهم حق اختيار جنسية والدهم الأصلية خلال سنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد ، أما إذا كانت إقامتهم خارج المملكة فيعتبرون أجانب ولهم حق اختيار جنسية والدهم العربية السعودية خلال سنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد .

المادة ١٦ : تكتسب المرأة الأجنبية بالزواج جنسية زوجها السعودي .

المادة ١٧ : مع مراعاة ما جاء في المادتين ١٣٢ و ١٣٣ من نظام المرافعات الشرعية لا تفقد المرأة العربية السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي إلا إذا سمح لها بالخروج مع زوجها خارج المملكة ، وذلك طبق نظامه المخصوص ، ثم قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها ودخلت في هذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها .

المادة ٢١ : يجوز بمرسوم مسبب بناء على طلب وزير الداخلية سحب الجنسية العربية السعودية من كل من تجنس بها طبقاً لأحكام المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا النظام خلال السنوات الخمس الأولى من تجنسه في الحالتين الآتيتين :

أ ـ إذا حكم عليه بحكم جنائي أو عوقب بالسجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن سنة .

ب ـ إذا ثبت قيامه أو اشتراكه في أي عمل يخل بالأمن العام في المملكة أو ثبت عنه صدور ما يجعله من غير المرغوب فيهم في البلاد .

المادة ٢٦ : مع عدم الإخلال بأي عقوبة أخرى أشد يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ألف ريال عربي سعودي كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات الجنسية العربية السعودية له أو لغيره ، أو بقصد نفيها عنه وعن غيره ، أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك . وتصدر الموافقة بقرار مسبب من وزير الداخلية .

المادة ٢٧ : يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

النظام الجديد المعدل

المادة ٩ : يجوز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ـ أن يكون ـ عند تقديم طلب الجنسية السعودية ـ قد بلغ سن الرشد واكتسب صفة الإقامة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية .

٢ـ أن يكون سليم العقل والجسم .

٣ـ أن يكون حسن السيرة والسلوك وألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي بالسجن في جريمة أخلاقية لمدة تزيد على ستة شهور .

٤ ـ أن يكون من أصحاب المهن التي تحتاج إليها البلاد ، ويستثنى من هذا الشرط من ولد في المملكة لأم أجنبية وأب مجهول .

٥ ـ أن يثبت ارتزاقه بطرق مشروعة .

٦ ـ أن يجيد اللغة العربية تحدثاً وقراءة وكتابة .

ويشفع طالب التجنس بطلبه تصريح الإقامة وجواز السفر أو أي وثيقة

تعدها السلطات المختصة قائمة مقام جواز السفر وكل وثيقة تتعلق بالجنسية التي ينسلخ منها وكل ورقة تؤيد ما هو مطالب بإثباته بمقتضى أحكام هذا النظام .

المادة ١٢ : لا يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية - إذا أُذن له في ذلك - أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، إلا إذا قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها الجديدة ، وصدر لها إذن بالموافقة على ذلك من وزير الداخلية . وفيما يختص بالأولاد القُصر ، أوضحت المادة أنهم يفقدون الجنسية السعودية ، إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، على أن لهم الحق في استرداد الجنسية السعودية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

المادة ١٤ : يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية العربية السعودية ما يلي :

أ - أن تصبح زوجته عربية سعودية متى قدمت إلى المملكة وقررت رغبتها في ذلك وتنازلت عن جنسيتها .

ب - أن يكتسب أولاده الذين لم يبلغوا سن الرشد الجنسية العربية السعودية تبعاً لوالدهم إذا كانوا مقيمين في المملكة أو قدموا إليها قبل بلوغهم سن الرشد ، ولهؤلاء اختيار جنسية والدهم الأصلية خلال سنة من تاريخ بلوغ أي منهم سن الرشد .

أما أولاده الذين بلغوا سن الرشد أثناء دورة معاملة والدهم ، فيجوز لوزير الداخلية منحهم الجنسية العربية السعودية إذا كانت إقامتهم النظامية في المملكة لا تقل عن خمس سنوات ، وقدموا طلباً بذلك خلال سنة من تاريخ منح والدهم الجنسية العربية السعودية .

المادة ١٦ : يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملة السعودي الأجنبية إذا قدمت طلباً بذلك وتنازلت عن جنسيتها الأصلية ، كما يجوز لها استرداد جنسيتها الأصلية بعد طلاقها أو وفاة زوجها إذا قدمت طلباً بذلك وتنازلت عن جنسيتها السعودية المكتسبة ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك .

المادة ١٧ : لا تفقد المرأة العربية السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي إلا إذا قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها ودخلت في هذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها .

المادة ٢١ : يجوز بقرار من مجلس الوزراء سحب الجنسية العربية السعودية من المتجنس بها خلال السنوات العشر التالية لتجنسه ، وذلك بناء على اقتراح من وزير الداخلية ، في أي من الحالتين الآتيتين :

أ ـ إذا حكم عليه بحد شرعي أو بالسجن مدة تزيد على سنة لارتكابه عملاً يمس الأمانة أو الشرف .

ب ـ إذا صدر عليه حكم قضائي بثبوت قيامه بأي عمل يخل بالأمن في المملكة أو اشتراكه فيه أو يجعله من غير المرغوب فيهم في البلاد .

المادة ٢٦ : مع عدم الإخلال بأي عقوبة أخرى أشد تنص عليها الأنظمة الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ألف ريال ، كل من أبدى أمام السلطة المختصة ـ بقصد إثبات الجنسية السعودية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره ـ أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك ، على أن يتولى ديوان المظالم إيقاع هذه العقوبة .

المادة ٢٧ : يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لهذا النظام خلال مائة وعشرين يوماً من تاريخ نشر هذا التعديل .

الإمارات العربية المتحدة

نص كلمة

دولة الإمارات العربية المتحدة التي ألقاها معالي السيد راشد عبد الله وزير الخارجية أمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة *

يطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق سانت لوسيا بأخلص التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وأتوجه بالشكر إلى سلفكم جان كافان لما بذله من جهود قيمة في إدارة أعمال الدورة السابقة، كما أعرب عن تقديري للأمين العام كوفي أنان على قيادته الحكيمة وسعيه المتواصل لتعزيز فعالية ودور الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، على الرغم من الآمال والتطلعات الإنسانية المنشودة مع الألفية الجديدة فإنه ما زال هناك عديد من القضايا الإقليمية والدولية لم يتم التوصل إلى حل بشأنها وباتت تشكل شاغلنا الرئيسي لما تمثله من تهديد للأمن والسلم الدوليين ولسلامة الاستقرار والتنمية ورفاهية الشعوب التي تستمد استمراريتها من احترام ونفاذ أحكام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية المختلفة، إن الأحداث المؤسفة التي يشهدها العالم اليوم هي امتداد طبيعي لتداعيات الحقبة التاريخية السياسية الماضية التي سادتها الصراعات والاحتلال والاستبداد والظلم البشري وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن الحروب وما خلفته من تسابق على التسلح بشتى أنواعه على حساب التنمية البشرية والاقتصادية والبيئية، ولمواجهة واحتواء هذه التحديات وتداعياتها يتطلب الأمر إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٨/٩/ ٢٠٠٣ م، العدد ٨٨٩٧.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية، إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي يمثل أولوية حيوية ليس لدول وشعوب المنطقة فحسب وإنما للعالم أجمع، لذا عملت دولة الإمارات العربية المتحدة سواء في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو في إطار العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية على انتهاج سياسة خارجية قائمة على التعايش السلمي وتدابير بناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعمل على حل النزاعات وإنهاء الاحتلال بالطرق السلمية، وانطلاقاً من تمسكها بمجمل هذه الثوابت والمبادئ المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن الحل لإنهاء احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى يكمن في الوسائل السلمية التي تجنب المنطقة المزيد من ويلات الحروب والدمار التي عانت منها شعوبها على مدار العقود الثلاثة الماضية، وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد دعوتها إلى جمهورية إيران الإسلامية لإعادة النظر في موقفها والتجاوب مع مبادرتها السلمية التي أعلنتها منذ سنوات، الداعية إلى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى التي تمت تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ولا تزال قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ احتلالها من قبل إيران عام ١٩٧١، وفي هذا السياق نؤكد مجدداً سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية التابعة لتلك الجزر الثلاث باعتبارها جزءاً من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية

المتحدة، ومن هنا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو الحكومة الإيرانية إلى التعامل مع هذه القضية بروح من الإيجابية لإنهاء الاحتلال الإيراني، كما نأمل في أن تؤدي الاتصالات واللقاءات الثنائية الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إيجاد حل لهذه القضية يرسخ علاقات حسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا ويعزز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة المهمة .

لقد شهد العالم منذ الدورة الماضية عديداً من المتغيرات السياسية والأمنية المؤثرة في علاقاتنا الدولية ولاسيما تلك المتصلة بمسألة الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي وما آلت إليه من نتائج وتطورات تقوض دعائم الأمن والاستقرار والنماء في المنطقة والعالم .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ يقلقها استمرار معاناة الشعب العراقي الشقيق، وتفاقم أوضاعه الإنسانية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية فإنها تؤكد أن الأمن والاستقرار في العراق وعودته إلى الحظيرة الدولية لن يتحقق إلا بتضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة الشعب العراقي الشقيق على إصلاح مؤسساته الدستورية والإنمائية وتمكينه من إدارة شؤونه الداخلية وعلاقاته مع المجتمع الدولي ومع الدول المجاورة ليلعب دوره التاريخي والمسؤول في المنطقة، وعليه فإننا نجدد ترحيبنا ودعمنا لجهود مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية المؤقتة ونأمل أن تسهم الأمم المتحدة بدور أكبر في معالجة الوضع في العراق وإعادة إعماره والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وحق شعب العراق في تقرير مصيره واختيار حكومته ومستقبله السياسي واستغلال موارده الطبيعية .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتابع عن كثب تطورات الأوضاع

الخطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدين سياسة الاغتيالات والحصار التي تنتهجها (إسرائيل) التي تتعارض مع القوانين والأعراف الإنسانية الدولية ذات الصلة، وعليه فإننا ندعو اللجنة الرباعية والدول الأخرى الفاعلة إلى التحرك من أجل إعادة إحياء عملية السلام وإرغام (إسرائيل) على تنفيذ خارطة الطريق التي تنص على إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) وإقامة دولة فلسطين بحلول عام ٢٠٠٥ ، ووقف الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة وعودة اللاجئين الفلسطينيين ومطالبتها بالامتناع عن وضع العقبات التي تحول دون تنفيذها خاصة عمليات القتل والتدمير المتعمد التي تقوم بها قوات الاحتلال (الإسرائيلية) ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما نطالبها برفع الحصار الجائر عن الرئيس ياسر عرفات والشعب الفلسطيني وإزالة جدار الفصل والإفراج عن المعتقلين في السجون (الإسرائيلية)، إن الحل العادل والشامل والدائم لقضية الشرق الوسط يتطلب التزام(إسرائيل) بقرارات الشرعية الدولية المستندة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها قمة بيروت والتي تشمل المسارين السوري واللبناني والانسحاب (الإسرائيلي) من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري ومنطقة مزارع شبعا اللبنانية .

كما يتطلب الأمر إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل وانضمام (إسرائيل) إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت رقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين الإرهاب بكل صوره وأشكاله وتطالب بتعبئة كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي والقضاء

على هذه الظاهرة التي يلجأ إليها المتطرفون والخارجون عن القانون كأداة لتحقيق أهدافهم التخريبية، وفي هذا السياق فإننا نعبر عن بالغ أسفنا للهجوم الإجرامي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة وسفارة المملكة الأردنية الشقيقة في بغداد ومسجد الإمام علي في النجف الذي نجم عنه مقتل الإمام محمد باقر الحكيم وعدد من الضحايا الأبرياء، كما نقف إلى جانب الدول التي تعرضت لهجمات إرهابية إجرامية لا سيما المملكة العربية السعودية الشقيقة، ونعبر عن تأييدنا لكافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها للقضاء على الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها داعين المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الإرهاب واستئصال أسبابه وأدواته، مؤكدين أهمية احترام حقوق الإنسان وانتهاج الشفافية والمصارحة المستندة إلى الاحترام المتبادل بين الدول ومعتقداتهم وموروثاتهم الثقافية والحضارية منعاً لنشوء بيئة خصبة تنمو فيها مشاعر الإحباط والكراهية التي يستمد منها الإرهابيون مبرراتهم ودوافعهم .

ورغم المؤتمرات العالمية المتعددة لا سيما قمة التنمية المستدامة ومؤتمر تمويل التنمية التي تهدف إلى معالجة الخلل القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيره في نمو الاقتصاد العالمي، فإن العدد الأكبر من سكان العالم لا يزال يعيش أوضاعاً غير مستقرة وغير إنسانية تتسم بزيادة الفقر وتفشي الأمراض والأمية، نتيجة لاتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية المترتبة على عدم التزام الدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها وفقاً للقرارات الدولية، ومن هذا المنطلق إن الإمارات تدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة لا سيما الأقل نمواً، كما لابد من قيام المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والقطاع الخاص بوضع استراتيجيات تهدف إلى توفير الموارد المالية والإنمائية، لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية والفقيرة ضمن إطار بيئي سليم وتسهيل دخول التقنيات المتقدمة إليها وتخفيف أعباء الديون الخارجية

عنها، إضافة إلى إزالة القيود الجمركية على التجارة الدولية لإحداث نقلة حقيقية في التجارة العالمية لتعم فوائدها جميع بلدان المجتمع الدولي .

كلمة صاحب

السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين لعيد جلوس صاحب السمو رئيس الدولة *

مع إشراقة فجر السادس من أغسطس عام ١٩٦٦م كان شعب الإمارات على موعد مع التاريخ ليعلن انطلاقته الكبرى ويبدأ مسيرته الظافرة بتولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي وتحمل مسؤولية القيادة وبناء الوطن .

ومنذ اللحظة الأولى كانت الرؤية واضحة والأهداف محددة بأن تسخر كل الطاقات والإمكانيات لبناء الإنسان والنهوض بالوطن نحو آفاق الرقي والتطور بإيمان راسخ وعزيمة صادقة لتجاوز العقبات ومواجهة التحديات بنظرة ثاقبة ، وتطلع إلى المستقبل المأمول بطموح لا حدود له .. وهكذا في فترة زمنية قصيرة بمقاييس أعمار الشعوب والأمم أصبحت الإمارات قلعة شامخة ، وسطرت ملحمة نمو ونهضة شاملة في مختلف المجالات يشهد لها الجميع بالنجاح والتميز ، وتحظى بالتقدير والاحترام على كل المستويات الإقليمية والدولية .

لقد أصبح أبناء الإمارات يتولون المسؤولية في كل القطاعات ويعملون بجد وكفاءة لبناء الوطن الذي منحهم كل ما يحتاجونه ، ووفر لهم سبل المعرفة وفرص النجاح والإبداع في ظل القيادة الحكيمة التي أخذت على عاتقها مسؤولية بناء الإنسان أولاً ليكون الدعامة القوية والركيزة

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٤م، العدد ٩٢١٠ .

الأساسية لحماية الوطن وصيانة منجزاته والرقي به أكثر فأكثر على طريق التقدم والرخاء .

ويوماً بعد يوم تؤكد الأحداث والتطورات بعد النظر وسلامة النهج الذي اختطته الإمارات لنفسها وارتضته طريقاً لسياستها الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية بقيادة صاحب السمو رئيس الدولة .. فرغم كل ما يشهده العالم من تحولات وأزمات ظلت الإمارات واحة أمن واستقرار ومحط أنظار الجميع ومركزاً لجذبهم واهتمامهم سياحاً ومستثمرين وتجاراً وباحثين عن فرص لتطوير أعمالهم وتوسيع نشاطاتهم في ظل الأمن والأمان والاطمئنان .

وعلى المستوى الخارجي كانت الإمارات وستبقى وفية لمبادئها وقيمها في دعم كل قضايا الحق والعدل واحترام المواثيق والعهود الدولية والالتزام بحقوق الإنسان الفردية والجماعية والابتعاد عن اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، والتأكيد الدائم والمستمر على نبذ كل أشكال العنف والإرهاب مهما كان مصدره ، والعمل على توسيع آفاق التواصل والتعايش بين الشعوب والأمم من خلال التفاعل والحوار بين الثقافات والحضارات .

ومن هذا المنطلق ، ونحن نشهد ما يجري على الساحة الفلسطينية نحث إخواننا الفلسطينيين على توحيد الصفوف والجهود ونبذ الشقاق والخلاف والتصدي لمواجهة التحديات المفروضة عليهم ، كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال ، وإلى تفعيل قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل والعمل على تنفيذه .

ما ندعو أبناء الشعب العراقي الشقيق لتغليب المصالح العليا للوطن والابتعاد عن أسباب الفرقة والنزاع متمنين للقيادة العراقية التوفيق والنجاح في استعادة السيادة الوطنية كاملة ، وتحقيق الأمن والاستقرار لما فيه خير العراق وشعبه .

إن الوحدة الوطنية هي عماد الحاضر وأساس المستقبل ، وهذه حقيقة راسخة يؤكدها التاريخ ونشهدها واقعاً معاشاً في تجربتنا الاتحادية في الإمارات التي نحتفل فيها اليوم بالذكرى الثامنة والثلاثين لعيد الجلوس الميمون لصاحب السمو رئيس الدولة والذي يمثل الخطوة الأولى والانطلاقة الرائدة في هذه المسيرة المظفرة التي قادها سموه بكل نجاح وحكمة واقتدار .. وإننا إذ نهنئ أنفسنا وشعبنا الوفي بهذه المناسبة الوطنية الغالية لنسأل الله العلي القدير أن يمن على رائد النهضة وقائد المسيرة زايد الخير والعطاء بدوام الصحة وموفور العافية ، وأن يحفظه ذخراً لشعبه وأمته ، وأن يديم العزة والرخاء على هذا الشعب الوفي الذي أعطى قائده كل الثقة والمحبة بلا حدود .


مملكة البحرين

مقابلة صحافية مع صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد والقائد العام لقوة دفاع البحرين تناول فيها عدة قضايا مختلفة *

س: أنتم بصدد توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، فما هي وجهة نظركم حول النتائج ؟.

ج: نحن نعتقد أنه ستكون هناك مزايا ومنافع مشتركة لبلدينا، كما نرى تدفق واردات أمريكية من الأطعمة والخدمات والصناعات مقابل صادرات بحرينية من البلاستيك والألمنيوم والمنتجات النفطية إلى الولايات المتحدة، ولهذا فإن القضية هي مستقبل أفضل للبلدين .

س: البحرين هي صديق حليف وشريك في التحالف، فما هي همومكم حول ردود فعل القاعدة ؟.

ج: بالطبع جميعنا مهتم بما يجري، مما يتطلب مزيداً من التقارب في حين أن أصدقاءكم التقليديين في المنطقة سيدعمون توجهاتكم، وإننا في البحرين وجيراننا في السعودية وقطر وفي الإمارات والكويت وعمان سنقف معكم في الحملة والحرب ضد الإرهاب .

نحتاج إلى العمل معاً والمشاركة في جميع المعلومات وتعقبها من أجل وقف نشاطات هذه الجماعات .

س: في مسألة الموقف في السعودية، هل من تغيير في النهج ؟. كما تعرفون إن السعودية تبدو بشكل استثنائي صامتة حول أية دعم

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢م، العدد ٩١٩١ .

تقدمه للولايات المتحدة بل وفي الغالب إن السعودية تبدو داعمة علنية للمتطرفين الإسلاميين ، فهل ترى أي تغيير في هذا النهج ؟.

ج : لا أبدو متفقاً مع هذا النوع من التقييم ، أعتقد أنه كانت هناك دوماً توجهات للتعاون مع الجهود الدولية ضد الإرهاب ، ولكن ما يحدث الآن هو الحديث عن أهمية إدراك الناس بما تفعله تلك الجماعات . من خلال خبرتي إنه لا يوجد أي دعم للنشاطات الإسلامية المتطرفة .

س: موضوع لا دعم يبدو شيئاً قد لا أتفق فيه مع ولي العهد ، لأن الجماعات الإسلامية المتطرفة وهي إحدى جماعات الدين الإسلامي معروفة بتطرفها الفكري الإسلامي الإرهابي ، بل وكان هناك تأييد مباشر أو غير مباشر من السعودية للإرهاب لبعض الوقت ؟.

ج : إنني أنظر إلى هذه المسألة بجدية تامة ، لأن هدف الجماعات التي لا يربو عددها عن ٣ إلى ٤ آلاف ، إنما يعملون على تشويه صورة ٢٥ مليون فرد في منطقة الخليج ، بل وهم يبرزوننا كأناس سيئين .

وكما ذكرت لا يمكن أن تحكم على صورة وسمعة ملايين من الأفراد من خلال تصرفات بضعة آلاف .

س: لا أهدف إلى ذلك بالطبع ، ولكن موضوع الجماعات الإسلامية المتطرفة وأسس الإرهاب الإسلامي المتطرف فإن السعودية ودولاً أخرى في المنطقة ظلت تساعد هذا النوع من الإرهاب سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر ، وسؤالي فيما إذا كان هناك تغيير في النهج السعودي تجاه هذه المسألة ؟.

ج : هناك تغيير حسبما يتحدثون عنه علناً ، وأعتقد أنه شيء جيد للعالم أن يدرك حقيقة الموقف .

نحن نرى كيف أن جماعات تعمل على تشويه المسيحية ، وأتذكر كيف أن الجماعات التي يطلق عليها الداوديون وغيرها التي كانت تعمل بتطرف معتمدة على السلاح والذخيرة .

ولهذا فإنني أرى ضرورة الوقوف معاً في خططنا والعمل على وقف هذه الجماعات أياً كانت .

س: يسرني أن أسمع منك هذا الشيء وأن أسمع منك وجهة نظرك وتقييمك حول ما تتخذه الولايات المتحدة من خطط في المنطقة ، كما نرى فإن إدارة بوش تنهج منهجاً مختلفاً دبلوماسياً وعسكرياً ، فما هو رأيكم بالتالي ؟.

ج: أعتقد أن هذا طرح ومنهج مأمون ، ونحن ندعم الرئيس في جهوده ومهمته لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، وإقامة منطقة تجارة حرة في المنطقة لتستفيد منها تلك البلدان التي تتحرك باتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي .

أعتقد أن ما تحقق نتيجة النصر في العراق ينبغي أن يستثمر جيداً من أجل إزالة العناصر الراديكالية من كافة المجتمعات بهدف تحقيق تفاهم أفضل لشعوبنا والعيش معاً في جو أفضل من العلاقات المتبادلة .

س: نقدر لسموكم مواصلة الحديث معنا .. بل يسرني ذلك ، كنا نتحدث عن نهج التغيير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، وكنا نتطلع إلى رؤيتكم حول الموضوع ، السؤال هو ما مقدار ما نرى من اهتمام من جانب الرئيس بوش للمتغيرات حيث بلادكم التي خطت خطوات رائدة في مجال التغيير وقضايا التحرر ، فهل ترون أن الشرق الأوسط قادر على التحرك باتجاه الديموقراطية والقضايا النيابية ؟.

ج: بالطبع نحتاج لذلك .لقد مررنا بتجربة سياسية عربية صعبة خلال ٥٠ عاماً ، ومن ذلك ما رأيناه من خلال الحكم في العراق وما تحقق بعد ٢٦ يوماً . نحن نريد إجابات أفضل لشعوبنا .

هذا شيء تحقق وأدركناه تماماً وهو ما نعمل على تصحيحه ، وبالطبع فإن بقية دول العالم العربي ستدرك ما يتطلب عمله .

س: بالطبع إجابات أفضل يحتاجها الفلسطينيون ، وإجابات أفضل من لقاءات محمود عباس وشارون لبحث خارطة الطريق ، فهل من نصائح يستفيد منها بوش أو محمود عباس أو شارون أو حتى الدول المجاورة للفلسطينيين والإسرائيليين ؟.

ج: إنني أؤيد الرئيس بكل صدق في جهوده للعمل مع الأطراف المعنية لتحقيق السلام ، وهو شيء في صالح الطرفين .القيادات ولكن المهم أن نشغل بالنا بمعاناة الناس العاديين .

وما لم نحقق مستقبلاً أفضل بالنسبة لهؤلاء ، فإنه لن يكون هناك أي أمل لأي فرد في المنطقة .

نص كلمة
صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد والقائد العام لقوة دفاع البحرين أثناء مشاركته ضمن المنتدى الاقتصادي بالمملكة الأردنية الهاشمية *

سيداتي سادتي ..

أعتقد بأنه من الأهمية أن نتساءل ما هو الذي يمكن أن ننجزه ؟ وما هو الذي لا نستطيع أن ننجزه ؟ الإجابة ، كل شيء ممكن أن ينجز ما دامت العزيمة قائمة ووضوح الرؤية لابد من تنفيذ كل ما ناقشناه بشكل شفاف متواصل وفعال وبسرعة .. علينا أن نركز على أمور ثلاثة وهي القواعد التي سنعمل على أساسها في مجتمع ما ، ثم نقيم نجاح تنفيذ هذه القواعد وتطبيقها ، وإن تقييم ما إذا كانت الأهداف الأصلية التي ارتضيناها لأنفسنا سليمة أم لا .

الجزء الصعب هو التوصل إلى توافق الآراء على الرغم من اختلاف وجهات النظر ، وأنا لا أرى هذا الاختلاف الكبير هنا ، ويسعدني ويدهشني أن أرى الجميع يتفقون إلى حد كبير في المنتدى الاقتصادي العالمي .

وعلينا أن نقنع العديد بأن المخاطر لا خوف منها بل هي شيء إيجابي لابد أن نعالج قضايا حقيقية في عالمنا هذا ، كالفساد والنظم السياسية القمعية والبيروقراطية ، وكل هذه الأمور تتطلب التزاماً من الجميع ، الالتزام من

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٤م، العدد ٩٢٢٣ .

جانب الشـركات من خلال تحليها بالشـجاعة والإفصاح عن رأيها حتى تصل إلى الإصلاح ، والقيادة الحسنة التي لا تقف أمام هذه المشاكل .

وإذا كان لي أن أستعرض ما رأيته هنا ، فأريد أن أهنئ الملك عبد الله على شجاعته وقيادته للأردن نحو مستقبل أفضل ورفاهية أفضل لشعبه .

بالنسبة لي كانت هذه المسألة عظيمة لأني رأيت تلاقي وتوافق الآراء من كافة القطاعات الأردنية ، ولكن المستقبل يتطلب ممارسة تنافسية والعزم الأكيد على النجاح ، بالطبع هناك مخاطر تحدق بنا ما دمنا نتحدث عن الجانب العسكري .

أولاً : لابد من التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ، واستمعنا إلى كلمات جميلة لكن علينا أن لا نغادر هذا المكان بشعور من الارتياح النفسي الدافئ . علينا أن ننظر إلى ما يحدث على الأرض فعلاً إذا أردنا أن نتوخى الموضوعية وتقييم الموقف . وأنا شخصياً لا أشعر بالتفاؤل بأننا سنجد الحل السريع لهذه القضية . وعلى الجانب العربي لم نر الرغبة الأكيدة في رفع الأصوات تنديداً بالإرهاب ، نريد أن نرى المزيد من ذلك .

وإذا كان لنا أن نقيم إسهام الولايات المتحدة الأمريكية فإننا نؤيد مبادرة الرئيس بوش . الرسالة لابد أن تتوحد حيث إن هناك مؤسسات مختلفة في الحكومة الأمريكية تطالب بنتائج مختلفة ، برنامج طموح لتعزيز الديموقراطية في المنطقة ، وتعزيز الأمن ، والربط بين هذين الهدفين مسألة صعبة . ونريد وضوح الرؤية بالنسبة لهذه المسألة .

أما على الجانب الإسرائيلي ، فمن الأهمية بمكان أن نتساءل ما الذي يفعلونه في الميدان لتعزيز السلام في وقت نحاول أن نقنع كافة العناصر الفلسطينية بنزع سلاحها ؟ فإن الاغتيالات تودي بحياة العديد من المواطنين الأبرياء وتعذب العديد منهم .

السور الذي بُني عبر الأراضي المحتلة منع العديد من الفلسطينيين من كسب لقمة العيش اليومية ، أعتقد أن الإحصائيات تشير إلى أن خمسين في المائة من الفلسطينيين يعانون من البطالة ، وكيف يمكن لرئيس الوزراء الجديد أن ينجح في تشكيل السلام ؟ .

رجاء وأنتم تغادرون هذا المنتدى احملوا معكم رسالة وهي ، إن السلام ضروري لهذه المنطقة ، ونحن على استعداد لتحقيقه ، ما لم تبذل كافة الجهود من جميع الأطراف ، فإننا قد تركنا في هذا المنتدى أحلامنا ورؤوسنا للسحاب ولم ننظر للواقع .

وإذا كان لي أن أطلب شيئاً لتحقيق السلام ، فإنني أطالب بآلية التصرف إذا لم يلتزم أحد الأطراف بخريطة الطريق . وهذا ما نحتاجه بالنسبة لأي مشروع من المشروعات في القطاع الخاص . المسألة بسيطة ، الإنسان ينظر لحساباته إذا كان قد ربح أو أفلس . أما في السياسة فالمسائل تختلف ، فعلينا أن نضمن النجاح .

وشكراً ،،،

نص التصريح
الذي أدلى به معالي السيد محمد بن إبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء بمملكة البحرين بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لميثاق العمل الوطني *

بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لميثاق العمل الوطني، رفع صاحب السمو رئيس الوزراء أطيب التهاني والتبريكات إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين المفدى وإلى شعب البحرين العزيز، الذي أثبت ولاءه والتفافه حول قيادته بالتصويت على ميثاق العمل الوطني بنسبة ٩٨,٤٪، وعبر صاحب السمو رئيس الوزراء بهذه المناسبة عن الاعتزاز والتقدير البالغين لما حققته مملكة البحرين من منجزات رائدة على صعيد مسيرتها السياسية والديموقراطية منذ التصويت على ميثاق العمل الوطني في ١٤ فبراير ٢٠٠١م، توجت باستكمال مؤسساتها الدستورية والتشريعية وهيأت دخول مملكة البحرين إلى حقبة تاريخية جديدة عبر مسيرتها الوطنية، ونقلت هذه الإنجازات مملكة البحرين إلى مصاف الدول الديموقراطية، وفيما أشاد صاحب السمو رئيس الوزراء بما تحقق في المملكة من مكتسبات حضارية بقيادة صاحب الجلالة المفدى، ثمن سموه عالياً التكاتف الشعبي حول القيادة من أجل المحافظة على الإنجازات والمكتسبات التي حققتها المملكة في كافة الميادين من أجل رسم مستقبل زاهر ومزدهر لهذا الوطن وشعبه .

---

* جريدة أخبار الخليج، البحرينية، الصادرة بتاريخ ٢/١٦ / ٢٠٠٤ م، العدد ٩٤٦٠

بعد ذلك نوه صاحب السمو رئيس الوزراء بالنتائج الطيبة التي حققتها الزيارة التي قام بها صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاجتماعات التي عقدها سموه مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، والتي ستضيف بعداً جديداً للعلاقات المتينة القائمة بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية .

بعدها رحب صاحب السمو رئيس الوزراء بالزيارة الرسمية التي يقوم بها إلى البلاد دولة السيد فيصل الفايز رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، والتي سيتم خلالها إجراء مباحثات رسمية تعزز من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين في مختلف المجالات، متمنياً صاحب السمو رئيس الوزراء لدولة رئيس الوزراء الأردني والوفد الأردني طيب الإقامة في بلدهم الثاني مملكة البحرين .

بعدها اطلع المجلس على تقارير الوزراء، حيث أخذ المجلس علماً من خلال المذكرة بتقرير المرفوعة من وزير المالية والاقتصاد الوطني بنتائج جولة المفاوضات حول إقامة منطقة التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية والتي عقدت في البلاد خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ يناير الماضي، كما استمع المجلس إلى تقرير من وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب حول جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس النواب المزمع عقدها يوم الثلاثاء المقبل .

ثم نظر المجلس في المذكرات المدرجة على جدول أعماله، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تدارس المجلس رأي وزارة الشؤون الإسلامية ومقترحاتها، والتي عرضها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية بخصوص الاقتراح برغبة المقدم من مجلس النواب بشأن إلحاق تبعية

الأئمة والمؤذنين في مساجد المملكة للكادر الوظيفي حسب أنظمة ودرجات الخدمة المدنية، حيث قرر المجلس الموافقة على إخضاع المتفرغين من الأئمة والمؤذنين لكادر وظيفي خاص، وأن تشكل لجنة تضم ممثلين عن وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان الخدمة المدنية ووزارة العدل وإدارتي الأوقاف السنية والجعفرية، تتولى إعداد الاقتراحات بشأن هذا الكادر والشروط والنظم اللازمة لإدراج الأئمة والمؤذنين ضمنه ، بحيث يبدأ العمل به في دورة الميزانية المقبلة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م .

ثانياً: عرض وزير ديوان رئيس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية المختصة بمتابعة تنفيذ توجيهات صاحب السمو رئيس الوزراء، وقرارات مجلس الوزراء بشأن تنفيذ التوصيات اللازمة المقدمة من مجلس النواب بشأن الأوضاع المالية للهيئتين العامتين لصندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وآخر مراحل التقرير الذي تعده المؤسسة الاكتوارية المختصة التي تدرس توحيد المزايا التأمينية بين هيئتي التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وفيما كلف المجلس وزارة المالية والاقتصاد الوطني بعرض نتائج دراسة توحيد المزايا التأمينية بين الهيئتين التي أعدتها المؤسسة الاكتوارية أمام المجلس الموقر في جلسة مقبلة، فقد قرر مجلس الوزراء أيضاً تكليف المؤسسة بدراسة إمكانية دمج الهيئتين العامتين للتأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد .

كما استعرض المجلس ما انتهت إليه هذه اللجنة حتى الآن في خصوص حصر مستحقات الهيئتين لدى الحكومة من أجل تعويضها . بعدها وافق المجلس على مشاركة مملكة البحرين واستضافتها لعدد من الاجتماعات والفعاليات الإقليمية والدولية .

مقابلة صحافية مع الشيخة الدكتورة مريم حسن آل خليفة رئيسة جامعة البحرين وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن تعيينها أول مرأة بهذا المنصب *

س: ما شعورك وأنت ضمن وفد مملكة البحرين في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كأول امرأة خليجية تجلس على هذا المقعد ؟.

ج: أنا سعيدة لأن مملكة البحرين اعتبرت المرأة مثل الرجل دون النظر إلى الجنس والاعتماد على مبدأ الكفاءة فقط ، وإن شاء الله أكون عند حسن الظن .

س: كيف تم ترشيحك عضوة في الهيئة الاستشارية ؟.

ج: دائماً يكون رئيس جامعة البحرين عضواً في الهيئة الاستشارية ، وأنا أشغل حالياً منصب رئيس جامعة البحرين .

س: ما نظرتك لدور المرأة العضو في هذه الهيئة ؟.

ج: لا شك أن النظرة تكون مرتفعة إذا أخذت بعين الاعتبار آراء جميع الأطراف وتكون الرؤى أكثر واقعية ، وقد سبق أن درست الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى دور المرأة الخليجية ، ولم تشارك مرأة في هذه المناقشات لعدم وجود مرأة أساساً عضو في الهيئة ، وأعتقد أنه لو كنت موجودة أثناء مناقشة هذا الموضوع لأمكننا أن نصل إلى رؤى واقعية أكثر .

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤ م، العدد ١٢٦٦٤ .

س: ما تقييمك لما خلصت إليه الهيئة الاستشارية من مرئيات حول المرأة الخليجية ؟.

ج: في رأيي أنه حتى الآن لا يوجد شيء بالنسبة للمرأة ، حيث تم التطرق في الدورة السابقة إلى دورة المرأة الخليجية ، وأحيلت الاقتراحات إلى كل دولة من الدول الست ، ومنها ما يتعلق بإنشاء مجالس عليا للمرأة والأسرة في كل دولة ، وبالنسبة لنا في البحرين قد تجاوزنا هذه المرحلة حيث يوجد مجلس أعلى للمرأة ، وحقيقة يقوم بدور فاعل والأمين العام للمجلس بدرجة وزير ، ويعتبر هذا المجلس مرجعية لكل الوزارات في كل ما يتعلق بشؤون المرأة ، وإن كنا نأمل تفعيل دور المرأة بوتيرة سريعة ، والذي يقوي هذا الأمل أن المجلس الأعلى للمرأة تحت رعاية الملك حمد بن عيسى الذي يدفع بالمرأة البحرينية باستمرار ، وعملياً نشعر أنه في مدى السنة التي مضت حققت المرأة البحرينية إنجازات ، وإن كنا نأمل أن تتضاعف ، ومن المعروف أن الهيئة الاستشارية تناقش الموضوعات على مستوى دول الخليج كلها ، ولابد أن تحصل المرأة الكويتية على حقوقها السياسية وكذلك المرأة السعودية والإماراتية .

س: ما دورك كسيدة في الهيئة الاستشارية للعمل على حصول المرأة الخليجية على حقوقها السياسية ؟.

ج: لابد أن تنطلق نظرتي من منطلق خليجي وليس من نظرة بحرينية عند دراسة أي موضوع في الهيئة الاستشارية .

س: هل الهيئة قادرة على وضع مرئيات محددة تحقق فيها المرأة الخليجية ذاتها ؟.

ج: تضم الهيئة مجموعة من الخبراء في الكثير من المجالات ، وهذه ميزة لها حيث تم اختيار الأعضاء من ذوي الكفاءة ، وأعتقد أنه خلال السنوات الست الماضية استطاعت الهيئة أن تقدم إلى قادة مجلس التعاون الكثير من المرئيات التي لها طابع واقعي .

س: في ختام الاجتماع الأول للدورة السابعة للهيئة الاستشارية ، كيف يمكن تقييم المناقشات ؟.

ج: ناقشت الهيئة الاستشارية الموضوعات الثلاثة المحالة لها من المجلس الأعلى لمجلس التعاون بمنتهى الجدية ، وتتعلق هذه الموضوعات بتقييم مسيرة مجلس التعاون ، ومعوقات التجارة البينية بين دول المجلس ودور القطاع الخاص ، وبالتأكيد إن أهم موضوع هو تقييم مسيرة المجلس لأنه بالفعل مراجعة للنفس ، وفي الحقيقة اختيار قادتنا هذا الموضوع لدراسته من قبل الهيئة الاستشارية جاء في الوقت المناسب لأنه لابد من مراجعة هذه المسيرة وتعرّف ما أُنجز وتحقق ، وهل القضية قرارات فقط أم قضية تطبيق ؟ وتقييم مسيرة مجلس التعاون على جانب كبير من الأهمية وسيضع خريطة متكاملة عن عمل مجلس التعاون .

س: وما نظرتك لمسيرة مجلس التعاون ؟

ج: أعتقد أن مسيرة مجلس التعاون خلال ٢٣ سنة ناجحة باعتبارها الوحدة العربية الوحيدة التي استطاعت الاستمرار ، وهذه في حد ذاتها ميزة ، وسنة الحياة أنه لا يوجد عمل متكامل ولا يمكن أن ننطلق ونقول إننا في الطريق الصحيح دائماً ، إنما نحن نجتهد .

س: هل توجد تصورات لتعديل نظام الهيئة الاستشارية من خلال تقييم مسيرة مجلس التعاون ؟.

ج: يوجد طرح في الهيئة لتطوير دورها ، ولكن حتى الآن لم تتضح الرؤية حول هذا الشأن وهذه الأمور لابد أن تتم تدريجياً ، والحياة دائماً تتم بالتدريج ، وأنت لا تستطيع أن تطالب إذا لم تنجز ، ومن ثمَّ لا بد أن تثبت الهيئة الاستشارية أنها استطاعت أن تنجز الأهداف التي وجدت من أجلها ، وبعد ذلك تتسع هذه الأهداف ولكن أن نطالب بأكثر من قدرتنا فهذا التوجه غير سليم .

س: نتحدث عن أن الهيئة مفيدة في عملها ، وهي لا تستطيع أن تقترح دراسة موضوع ما لأنها تنظر في الموضوعات المحالة إليها من المجلس الأعلى فقط ، فهل من تعديل في هذا الجزء ؟.

ج: نصياً هذا جائز ولكن واقعياً لا أستطيع أن أقول هذا ، إنما أقول إنه فعلياً توجد لدى الهيئة الكثير من المقترحات التي طرحتها ، حتى عندما تكلف فإنها تكلف من ضمن اقتراحات موجودة .

س: طبعاً هذه الاقتراحات موجودة في الملف الاستراتيجي ؟.

ج: بالتأكيد .

س: ننتقل إلى المرأة البحرينية وحقوقها السياسية ، فهل هذا يساعدها على القيام بدور أكثر فاعلية في مجتمعها ؟.

ج: البحرين بطبيعتها فيها نوع من التوأمة بين الجنسين ، حيث قامت المرأة البحرينية بأدوار في مجتمعها قديماً ، وليس بجديد عليها أن تقوم بأي دور حالياً ، ولا تواجه عقبات أيضاً أثناء تعليمها في مختلف مراحل التعليم ولا في العمل ، ولا توجد مسيرة للمرأة البحرينية أوقفتها عقبة ما إنما كانت هناك سلاسة في مسيرتها ، وإن كانت تطمح إلى الأكثر وهذا شيء لابد منه .

س: ما هو هذا الأكثر ؟.

ج: إذا كانت النصوص تتيح لها المساهمة والمشاركة السياسية فإن المجتمع لم يتقبل ذلك حتى الآن بدليل عدم نجاح أي مرأة في الانتخابات البلدية والنيابية السابقة إلى الآن ، ونأمل أن يتغير الأمر في انتخابات ٢٠٠٦ في وجود مجال مفتوح أكثر ، ومن الضروري عمل توعية مجتمعية ، حيث يجب عدم الوقوف على النصوص التي حصلت عليها المرأة البحرينية ، إنما لابد من وجود تحرك على الواقع .

س: تعني وجـود تغـيـيـر في وجـهـة نظر الرجل وانتـخـابه للمـرأة ؟.

ج: ليس في وجهة نظر الرجل فقط ، إنما في وجهة نظر المرأة أيضاً لأنه لو انتخبت المرأة المرأة لفازت المرأة .

س: علامة استفهام كبيرة إذا لم تنتخب المرأة المرأة ؟.

ج: بالضـبط ، ومن وجـهـة نظري إن دخـول المرأة الانتـخـابات تجـربة جـديدة ، وليـست قـضـيـة رجل أو امـرأة دخـلا التنافس والذي فـاز هو من استطاع أن يسـتقطب ، وأعتقد أنه فـي المرات المقبلة سـيجند الرجل وجـود المرأة معه في المجالس البلدية والنيابية .

س: ما أعلى منصب شغلته المرأة البحرينية ؟.

ج: منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بدرجة وزير .

س: كيف وجدت الكويت خلال وجودك لحضور الاجتماع الأول للدورة السابعة للهيئة الاستشـارية ؟.

ج: الكويت كانت تقود المنطقة ، وليس من الصعب أن تعود لقيادتها مرة أخرى ، لأن الأمور ليست على هذه الدرجة من الصعوبة .

س: ننتقل إلى الوضع العربي ؟.

ج: أعتقد أن الجلسة الختامية لاجتماع الهيئة الاستشارية على وشك الانعقاد ، وأنا بطبعي مقلة في الأحاديث الصحافية وحقيقة لا أعرف كيف قدرت على أن تستدرجني لإجراء هذا الحوار ، يمكن أن أكون استحيت منك عموماً شكراً .

حديث صحافي
لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين حول أهمية الانفتاح السياسي والاقتصادي *

س: تشهد مملكة البحرين في إطار مبادرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تقودونها، إنجازاً كبيراً ملموساً، ما الآفاق التي تطمحون إليها من خلال مشروعكم الإصلاحي؟.

ج: آفاق مشروعنا الإصلاحي في البحرين يمكن استشرافها من خلال ميثاق العمل الوطني الذي أقره شعب البحرين في استفتاء عام يجري لأول مرة في تاريخ البلاد، بما يقرب من الإجماع، وكذلك من بنود دستور المملكة الذي صدر عام ٢٠٠٢ بناءً على الإرادة الشعبية المتمثلة في الاستفتاء على الميثاق، كما يمكن استشرافها من خلال دراسة أداء مؤسساتنا الدستورية المتمثلة في مجلس النواب الذي شارك في انتخاب أعضائه أكثر من ٥٣ في المائة من الكتلة الانتخابية رجالاً ونساءً وهي الأعلى كثافة في المنطقة رغم صغر مساحة البحرين، وكذلك في مجلس الشورى الذي يمثل الرئة الثانية للمجتمع البحريني في إطار مجلسنا الوطني بغرفتيه المنتخبة والمعينة، لقد درسنا أسباب توقف التجربة الديموقراطية في العقود الماضية منذ ١٩٧٥ وكنا حريصين على استئنافها ومواصلتها تقديراً للنضج السياسي المتأصل لدى شعب البحرين وتجاوباً مع تطلعاته، ما حرصنا على تفادي كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرتها في

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٤م، العدد ١٢٦٦٧.

المستقبل ، وقد وجدنا أن إمكانية انفراد كتلة برلمانية في مجلس واحد يمكن أن تؤدي إلى سيطرة الصوت الواحد الذي تجاوزه فكر العصر وروحه بما يتضمنه من محاذير سيطرة الحزب الواحد والفئة الواحدة على مسار الديموقراطية وعلى الفئات والاجتهادات السياسية الأخرى بما يمثل نقيضاً لفلسفة الديموقراطية ذاتها القائمة على التعددية رأياً وتنظيماً ، كما وجدنا أن التجارب الديموقراطية في العالم المعاصر توصلت إلى أهمية وجود رئة ثانية وغرفة ثانية في المؤسسة البرلمانية تضمن التمثيل المتكافئ والعادل لفئات وعناصر المجتمع الأخرى التي قد لا يمكنها المناخ السائد في الشارع السياسي أثناء الانتخابات من نيل حقها في التمثيل والتعبير عن وجودها ورأيها ، وتحقيق إسهامها في الحياة الوطنية وعلى سبيل المثال فإن انتخابات مجلسنا النيابي الأول لم تتمكن فيها المرأة البحرينية من الفوز بمقعد نيابي ، رغم عراقة مشاركتها في المسيرة النهوضية بالبلاد منذ مطلع القرن العشرين وما أتاحه لها ميثاق العمل الوطني من حرية المشاركة ، وما يتمتع به مجتمع البحرين رجالاً ونساءً من وعي وتنوير، إلا أن المرأة البحرينية استحقت تقديرنا في إطار مجلس الشورى المعين مع الكفاءات الوطنية الأخرى من رجالات المجتمع ، هكذا شهدت التجربة الجديدة لذاتها بذاتها ، وهي تجربة ذات صدر منفتح وباب مفتوح وتتقبل كل تقدير وتحسين من خلال الآليات الدستورية البرلمانية المتاحة وذلك بالمشاركة المسؤولة في الانتخابات ومن خلال العمل البرلماني ، هذا فيما يتعلق بالمؤسسات الدستورية ، أما على صعيد الحياة الوطنية العامة من خلال حرية التعبير في الصحافة ومختلف منابر الرأي وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني فبإمكان أي مراقب أو راصد متابعتها والحكم عليها ، وقد قال لنا بعض الذين أرخوا للحياة السياسية في البلاد إنهم شعروا مع بدء المشروع الإصلاحي أن البحرين من خلال صحافتها ومنابرها الأهلية تحولت إلى (جامعة مفتوحة) ، تناقش فيها كل صباح مفاهيم الحرية

والديموقراطية والتطور بآفاق رحبة لا يسيجها إلا القانون ، والقانون وحده ، وبنظرة مقارنة إلى تجربة السبعينيات وتجربتنا الجديدة ، فإن دوائر الحرية اليوم اتسعت لتشمل المجتمع بأسره ، ولم تنحصر في نطاق المجلس الواحد ، كما كان الأمر سابقاً ، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على مدى التطور والنضج الذي حققته مسيرة التقدم في مملكة البحرين ، وفي صميم هذه الممارسات الحرة فقد أصبح من غير الممكن بحكم الدستور والقوانين المبنية عليه توقيف أي ناشط سياسي إلا في حدود القانون ، ولم يعد على ربوع البحرين سجناء رأي أو ضمير ، لأن مساحة الحرية المتفتحة قد شملتنا جميعاً دون تمييز في أصل أو مذهب إلا تميز الكفاءة والإخلاص الوطني ، وهذا ما نأمل أن نقدره ونتكاتف يداً بيد لتنميته وتطويره والحفاظ عليه من أجل مستقبل البحرين وأبنائها وبناتها كافة ، هذا هو الجانب السياسي من مشروع الإصلاح ، لكننا لن نقف عنده ، ففي ظل الإصلاح السياسي تعمل مختلف مؤسساتنا التشريعية والتنفيذية اليوم من أجل الإصلاح الاقتصادي الهادف لرخاء المواطن البحريني ورفع مستوى معيشته ، وكل ما نتخذه بهذا الصدد من برامج وقوانين انفتاح واستثمارات موجه في الواقع لخدمة هذا الهدف الذي لن يعلو عليه أي هدف آخر ، وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد كانت للبحرين تجربتها التعليمية الرائدة التي نعمل على تجديدها ، كما أن انفتاح مجتمع البحرين للمؤثرات الحضارية والثقافات والأفكار النافعة يمثل أهم رصيد حضاري لدينا في الماضي والحاضر ، ونحن نعمل على ترسيخه وتعزيزه لأنه يمثل الضمانة الكبرى لما تنعم به البحرين من تعايش إنساني ، وانفتاح فكري ، وتقدم اجتماعي .

س: شكلت زيارة جلالتكم الأخيرة إلى دولة قطر بداية لصفحة جديدة في العلاقات بين البلدين تستهدف خير الشعبين الشقيقين ، ما الذي تأملونه جلالتكم على ضوء استئناف اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

برئاسة صاحبي السمو وليّي العهد في البلدين ، لهذه العلاقات من تقدم وتطور في المستقبل ؟.

ج : باستئناف أعمال اللجنة العليا المشتركة برئاسة وليّي العهد في بلدينا الشقيقين ، نكون قد باشرنا تنفيذ برنامج التكامل العملي بين قطر والبحرين ، وما مشروع الجسر بينهما سوى رمز وعنوان لجميع الجسور القائمة التي أوجدها الله سبحانه بين الشعبين تاريخاً ومصيراً.

إن إمكانات التكامل بيننا وبين الشقيقة قطر مثالية ونموذجية في مختلف المجالات من مشروع الغاز والمشروعات الاستثمارية الاقتصادية والتجارية المشتركة إلى التكامل السكاني والجغرافي وصولاً إلى التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والأهلي ، الذي يجمع بين البحرينيين والقطريين في وشائج قربى قل نظيرها بين أي بلدين ، وبما يعزز اليوم تعاونهما لمصلحة التطورات الدستورية والديموقراطية التي يشهدها البلدان حالياً ، ونحن مطمئنون إلى تحقيق هذا البرنامج في التكامل لأن لقائي بأخي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ، أثناء زيارتنا الأخيرة للدوحة التي سعدنا بتطورها وازدهارها غير المسبوق ، قد مهد الطريق وفتح الآفاق لمسيرة تعاون بلا حدود ، كما أن توجيهات صاحب السمو لابنه سمو ولي العهد لدى زيارته والوفد القطري للبحرين قد عكست بقوة وبدقة هذا التوجه الأخوي المشترك بيننا لمصلحة شعبينا الشقيقين ، ونعتبر هذا الإنجاز إنجازاً لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعامة ، لأن بلدينا يمثلان لبنتين في الكيان الخليجي العربي المشترك ، ومن توجهات قادته الأشقاء جميعاً نستمد العزم على التقارب والتنسيق والتكامل .

س : مع اقتراب انتهاء فترة تولي جلالتكم رئاسة القمة العربية كيف ترون أجندة العمل العربي المشترك في المرحلة المقبلة ؟ وما أفضل الآليات

لتحقيق ذلك ؟ وما رأي جلالتكم في مشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساته على الدول العربية ؟ بينما القضية الفلسطينية تمر بنفق ليس واضحاً ، كيف يمكن الخروج منه ؟.

ج : في تقديرنا أن تفعيل الجامعة العربية وعودتها لتسلم زمام المبادرة في الوضع العربي من شأنه أن يشجع على الاعتدال ويدعم جهود البناء والإصلاح والتعاون مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لمصلحة التنمية والسلام في المنطقة والعالم ، كما من شأنه بالمقابل احتواء نزعات الإرهاب والتشدد وتغليب كفة الشعور بالمسؤولية وبالإنجاز وإيجابية التعامل مع المجتمع الدولي ، ونرى أن يأخذ هذا التوجه العربي الأبعاد العملية التالية :

أولاً : التوافق على تطوير آليات العمل المشترك في الجامعة العربية في ضوء تجاربها الماضية والاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية المشابهة لها .

ثانياً : بلورة رؤية عربية عامة للإصلاح والبناء الداخلي في أقطارنا العربية بما يعبر عن إرادتنا الذاتية المستقلة ، قادةً وشعوباً ، ويملأ الفراغ الناجم في الساحة العربية مقابل مشروعات الإصلاح من جانب القوى الدولية ، وهي محاولات لن تتجذر في التربة العربية ، ما لم نبادر نحن من جانبنا بالمشروعات النابعة من إرادتنا واحتياجات شعوبنا ، ولا مانع من أن نلتقي في منتصف الطريق مع توجهات المجتمع الدولي بهذا الصدد لأن الإصلاح هو ما تريده شعوبنا قبل كل شيء ، فضلاً عن كونه ضمانة المستقبل في هذا العصر المتجدد ، وباختصار فالعرب بحاجة إلى القيام بثلاثة انعطافات أساسية في مسيرتهم : إصلاح أوضاعنا كما أشرنا ، وإحياء تضامننا بفاعلية وهو ما سيعطي الجامعة العربية حياة جديدة ، مع العودة الجادة إلى اكتساب التقدم الحضاري اللازم لبناء الأمم في عصرنا ،

فالأمة في خطر ولا بد من صحوة مسؤولة .

ثالثاً : إن القضية الفلسطينية يمكن أن تأخذ منحى جديداً وإيجابياً إذا عرف العرب كيف يستفيدون من مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التي تبنتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ ، فالقضية الفلسطينية يمكن أن تبقى في النفق الراهن إذا لم نبادر وبقينا حيث نحن ، أما إذا بنينا على هذه المبادرة التاريخية فالأمر سيختلف ، إن (خارطة الطريق) التي توافقت عليها مختلف الأطراف تشير إلى معالم الطريق فحسب ، وتأتي مبادرة الأمير عبد الله لتشير إلى نهايته وهدفه البعيد الذي هو السلام الشامل والعادل .

س: العلاقات المصرية البحرينية ذات طابع خاص ، كيف ترون جلالتكم آفاق هذه العلاقات على المستويين الثنائي والعربي ؟.

ج: سؤالكم هذا يفتح سجلاً حافلاً من ذكريات ومعالم البناء المشترك بين البحرين ومصر ، فعلى الرغم من التفاوت بينهما حجماً وسكاناً ، تمثل الطبيعة الاجتماعية والإنسانية للشعبين تماثلاً وتشابهاً يؤكد ببساطة وحدة العرب على تباعد الأمكنة والمسافات ، إن النهضة التعليمية الرائدة في البحرين لا يمكن فصلها عن دور مصر التعليمي والتنويري منذ بدأت البعثات التعليمية المصرية تتوجه إلى البلاد العربية شرقاً وغرباً للإسهام في المشروع النهوضي العربي المشترك ، وكانت البحرين إحدى المحطات المبكرة لهذا الدور ؛ فمنذ العقود الأولى في القرن العشرين لم يكن الأساتذة المصريون وحدهم ، بل كانت الصحف والمجلات الثقافية والكتب التراثية والعصرية الصادرة في مصر موضع اهتمام المثقف والمصلح البحريني ورجال النهضة بها الذين اقتبسوا من أعلام النهضة المصرية ، أما على الصعيد السياسي والتعاون الشامل بين البلدين ، فلا بد أن نستذكر بالتقدير والعرفان المسيرة المشتركة التي جمعت بين الرئيس محمد حسني

مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وصاحب السمو المغفور له بإذنه تعالى الشيخ الوالد عيسى بن سلمان آل خليفة في إعلاء صرح التعاون المثمر بين بلدينا الشقيقين ، والذي يمثل اليوم الأساس الوطيد لما نبني عليه من تنسيق وتقارب ، وللحقيقة والتاريخ فقد وجدت في الرئيس مبارك منذ توليت المسؤولية الأولى في البلاد نعم الأخ والصديق في ميدان العلاقات الثنائية وفي نطاق العمل العربي المشترك ، وثقتي اليوم كبيرة أن هذا الرصيد المشترك بين بلدينا يمثل إحدى الدعامات والنماذج المشعة لإنهاض الجامعة العربية في غمرة المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم وتحتم على العرب التعامل معها بفكر جديد ونهج مختلف .

س: تشهد العلاقات البحرينية الخارجية نشاطاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة على المستويين الدولي والإقليمي ، ما دوافع هذا النشاط ومردوده ؟.

ج: لأن مشروعنا الإصلاحي مشروع شامل فقد شمل بروحه وديناميكيته تحرك البحرين على الصعيد الخارجي ، ونحن نؤمن أن تأسيس الصلات والعلاقات الحية بين الدول والشعوب لا يمر فقط عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة ، وإنما يمر قبل كل شيء من خلال الصداقات الحميمة واللقاءات المباشرة بين قياداتها ، وهذا ما نهجناه في تواصلنا مع القادة الأشقاء والأصدقاء الذين كان تفهمهم لأبعاد المشروع الإصلاحي في البحرين وتقديرهم له كنموذج معبر عن روح العصر الجديد ، انعكاساً لمكانة البحرين المتجددة في المنطقة والعالم ، إن نشاط البحرين في علاقاتها الخارجية هدفه الأكبر تحقيق التوافق مع الأشقاء والأصدقاء على صيغ مشتركة للسلم والتنمية في الخليج والشرق الأوسط وجذب الاستثمارات لرفاهية المواطن البحريني الذي يمثل الأولوية في كل ما نعمل من أجله .

مقابلة صحافية
مع معالي السيد نبيل الحمر وزير الإعلام في مملكة البحرين *

س: ما أسباب منع بعض السياسيين البحرينيين من دخول الكويت وبعض السياسيين الكويتيين من دخول البحرين؟ وهل منعت الكويت هؤلاء البحرينيين لارتباطهم بالنظام العراقي البائد ووردت أسماؤهم ضمن كشوفات كوبونات صدام؟.

ج: أشكرك على هذا السؤال، لأن هذا الموضوع كان مثار الحديث في الشارعين البحريني والكويتي، وأحب أن أؤكد أن الحرية مكفولة للجميع ولكن في حدود القانون، وهذا حق موجود في دول العالم، كيف يكون في حدود القانون؟ هل هو ابتعاد عن مبدأ الحرية؟ أي إنسان من حقه أن يقيم مؤتمراً، ولكن ائتني ببلد في العالم يناقش قضايا دستورية ويطالب بتعديلات دستورية ويقر هذه التعديلات ويضع مشروعاً لدستور جديد ومن موافقة حكومته؟! لم نطلب من الفندق ألا يوافق على إقامة المؤتمر، ولكن سألنا إدارة الفندق هل هناك ترخيص لإقامة المؤتمر؟ وزير العمل صرح بأن حكومة البحرين ليس لديها أي مانع إذا تم تقديم طلب لتنظيم هذا المؤتمر، المنظمون رفضوا طلب الترخيص، واعتبرناه تحدياً، وأؤكد أن كل إنسان في البحرين حر بأن يتنقل داخل البحرين وخارجها، ولم نمنع أحداً من دخول البحرين أو الخروج منها كمواطنين، لكن أيضاً من حق الدول الأخرى أن تمنع من تشاء من دخول أراضيها وهذا حق سيادي، الكويت منعت عدداً من الجنسيات العربية من دخول أراضيها، هل تدخلت هذه

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٤ م، العدد١٠٠٠٧٩

الدول أو احتجت لماذا منعتم رعاياها من الدخول؟ أيضاً منعتم بحرينيين لأسباب منها ارتباطهم بالنظام العراقي البائد وبكوبونات صدام وارتباطهم بأحزاب بعثية، هذه قضية خاصة بالكويت، لا يمكن لأي دولة أن تتدخل في حريتها وسيادتها، وبالأمس أعلن السفير الكويتي لدى مملكة البحرين بأن قرار المنع قرار كويتي لم يتدخل به أحد، وما أثير حول المؤتمر الدستوري يجب إيضاحه، فكيف يكون هناك منظمون لمؤتمر دستوري في البحرين يدعى إليه نواب من خارج البحرين ولا يدعى إليه نواب في البحرين، «إذاً هناك تناقض»، وفي هذا تجاوز لنظام ديموقراطي ودستوري لا يمكن القبول به، والبعض تحدث عن موضوع قوائم، وأؤكد لا توجد قوائم للبحرين ولكن هناك تبادل للمعلومات بين البحرين ودول مجلس التعاون ومنها الكويت، أما أن تكون هناك قوائم منع لفلان أو فلان فهذا غير صحيح، وزير الإعلام ليست له صلاحيات بمنع أو دخول أي شخص .

س: هل هناك معلومات أمنية متداولة لتوجهات أشخاص معينين؟.

ج: نعم، هناك معلومات أمنية متداولة بين الدول عن توجهات أفراد تعمل ضد النظام في البحرين أو تعمل ضد النظام في الكويت أو أي نظام عربي آخر، هناك معلومات عن توجهات بعض أفراد مرتبطة بأحزاب إرهابية لا يمكن نفي ذلك ولا يمكن أن يقول لك واحد في البحرين أو في الكويت أو في السعودية أو في أمريكا أو في مصر أو الأردن لا توجد مثل هذه المعلومات، نعم هناك تداول في المعلومات بين الأجهزة الأمنية موجودة ولا يمكن نفيها، ولست مطلعاً على هذه المسألة لأنها تخص الأمن، وأؤكد أن هناك معلومات وهذا ضمن التعاون في منظومة دول مجلس التعاون، وهذا لا يعني بأن هناك طلباً من البحرين بمنع فلان أو فلان، إن النائب أحمد السعدون طلب من البحرين أن تمنع شخصيتين من الأردن من دخول

البحرين، هو له حق أن يمنع، والبحرين ليس لها حق أن تمنع، هذا تناقض، وأؤكد أن النائب أحمد السعدون ليس ممنوعاً من دخول البحرين، نرحب فيه « أهلاً وسهلاً » فيه كأخ عزيز وليس أجنبياً، وعندما صرحت لم أقل عن الكويتيين أجانب، أنا قلت إن الإخوان منظمي المؤتمر دعوا نواباً من خارج البحرين ولم يدعوا نواب البحرين، وقلت إذا كان المؤتمر مرخصاً له فهذا يعني أنه استكمل أدواته القانونية، فأهلاً وسهلاً فيهم، لكن كيف يسمح السعدون لنفسه وهو عضو مجلس النواب أن يحضر في اجتماع غير قانوني وغير مرخص له ولم يستكمل أدواته القانونية؟! نحن لا نريد أن تكون البحرين مركزاً للهجوم على دول شقيقة وصديقة، نحن في البحرين نحترم أنفسنا لنا علاقات طيبة مع الجميع ولا نريد أن يكون مؤتمر البحرين(HIDE PARK CORNER) ، نحن أردنا أن تكون حرية وديموقراطية، ولكن لا نتعدى على الآخرين ولا نصادر حريتهم، أملنا مراراً وتكراراً بأن البحرين لها مطلق الحرية بأن تتحدث ما تشاء وتطلب ما تشاء بحدود القانون في الشأن البحريني، أما أن تتخذ البحرين موقعاً لهجوم سياسي إعلامي « سميه ما تشائين » على دول صديقة وشقيقة، فهذا مرفوض جملة وتفصيلاً، نحن نحترم الآخرين مثلما نريد ألا يتدخل أحد في شؤوننا داخل البيت البحريني، فنحن لا نتدخل في شؤون الآخرين .

س: هل هناك قانون يمنع التجمعات؟.

ج: ليس بمعنى قانون للتجمعات، ولكن هناك تنظيماً وضوابط للتجمعات، وهذا مؤتمر وليس ندوة، والمؤتمر يختلف عن الندوة، فهناك عشرات الندوات في اليوم الواحد ماشيين زين، تجارة رائجة .

س: هل تعتقد أنه يجب أن يكون هناك قانون لمن تجاوز على الدستور ورفع السيف في وجه الوطن والمواطن؟.

ج: نحن نتحدث عن دولة مؤسسة ـ فهناك آلية لكل ما أريد أن أطالب

به الديموقراطية ليست فوضى . فالديموقراطية لها ضوابط ويحكمها دستور، والدستور حدد آلية من خلالها يمكن أن تغير الدستور كاملاً، نحن نقول بشكل بسيط إن كل من لديه أفكار ولديه مطالب بتعديلات دستورية، أهلاً وسهلاً ولكن وفق الآلية التي أقرها الدستور، هذا دستور يجب على الجميع أن يحترمه والإخلال به إخلال بنظام البلاد والتشكيك به تشكيك بنظام كامل، وهناك آليات للتعديل والآليات معروضة، لذا يجب الاتجاه لها .

س: قلت إنك تشعر بالألم من الصحافة الكويتية؟.

ج: ليس من الصحافة الكويتية، ولكن من بعض الكتاب في الصحافة الكويتية الذين هاجموا البحرين وهاجموا وزير الإعلام، أنا كوزير إعلام ليهاجموني ليس عندي أي مشكلة فأنا منهم وفيهم يمونون علي وأمون عليهم، ولكن أن يهاجموا البحرين لأنها اتخذت قراراً ضمن سيادتها من خلاله أرادت أن توقف حدود الفوضى، والكتاب الكويتيون لا يعلمون ما سيدور في هذا المؤتمر، لم نمنع الكويتيون، فالكويتيون أهلنا ونرحب بهم، فهم ضيوف البحرين وقلوبنا تتسع لهم ومحبتنا للكويت لا أحد يزايد فيها علينا، والحديث عنها تشكيك وكل الكويتيين يعرفون معنى الحب والتقارب بين البلدين من صاحب الجلالة الملك لأصغر فرد في البحرين، وأصحاب السمو يعرفون ما للكويت من قدر، وأرفض بشدة أن يشكك بعض الكتاب في الكويت في هذه المحبة أو يدعوا ما لا يعرفون عن العلاقة بين البحرين والكويت، وأنا شخصياً تألمت كثيراً فأنا أعرفهم كأصدقاء، ولكن عدم معرفتهم بما حدث وعدم وصول المعلومات بشكل دقيق جعل المتسرعين وجعلهم يسبون وينتقدون بشكل بعيد عن الحقيقة تجاه البحرين، وأشكر كل الذين وقفوا مع أهل البحرين والموقف البحريني من خلال الكتابة في الصحف اليومية الكويتية .

س: كيف تكون الديموقراطية نقمة وليست نعمة؟.

ج: لا يوجد في العالم ديموقراطية «الفوضى»، الإنسان بتصرفاته وممارساته لهذه الديموقراطية هو الذي يؤدي للفوضى أو الانضباط، الديموقراطية بالفعل هي ارتقاء لممارسات الشعوب ودورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ارتقاء الدول معروف، ولكن هناك من يستغل هذه الديموقراطية في منحى آخر غير الأهداف المرجوة منها أو السامية، لذلك نحن نقول إن هناك آليات وضوابط للديموقراطية، الديموقراطية ليست حريتك على حساب حرية الآخرين، الديموقراطية هي توافق كل حريات أفراد المجتمع، ومن ثمَّ يجب على الذين يعملون من خلال المؤسسات الديموقراطية والدستورية، وبشكل خاص النواب سواء في البحرين أو في الكويت يجب ألا يستغلوا هذه الديموقراطية فيما يسيء إلى أهداف الديموقراطية السامية، وألا يخلوا بالتوجهات الديموقراطية بل يجب أن يحافظوا على المكتسبات وأن يطوروا منها بشكل أفضل مستقبلاً، وإلا سوف نخسر هذه الديموقراطية وسوف يكون هناك قياس لممارسات الديموقراطية، إما أن تكون نقمة وإما نعمة، وأشدد نرفض الديموقراطية الفوضوية لذا علينا التعامل وفق الضوابط ومن خلال الدستور .

س: كيف يمكن الاستفادة من أخطاء الآخرين؟.

ج: أنا أعتقد أن كل مرحلة من المراحل تعتمد على الأشخاص الذين وصلوا إلى كرسي البرلمان، فهناك من هو مستقل وهناك من هو واجهة تخفي وراءها ما تخفي، وهناك من سيكون صادقاً وواضعاً نصب عينيه مصلحة البلد ومبتعداً عن كل ما له علاقة شخصية به، يعتمد على الأشخاص، ولا يمكن أن نقول كلهم كأسنان المشط ولا أعتقد أن التجارب الديموقراطية بالممارسة تصلح نفسها، لأنه لا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية مائة في المائة بأهدافها، لازم هناك خلل ما في موقع ما لكن يتم من خلال الرأي السياسي والجماهيري، وأعتقد أن توعية الأغلبية الصامتة

هي التي سوف تحدد ذلك خاصة في البلدان العربية، وبذلك لا تسمح مجموعة صغيرة بأن تقفز وتستغل العمل الديموقراطي وتسيء للديموقراطية .

س: هناك دراسة تقول إن البحرين أكثر ديموقراطية والإمارات أكثر عولمة، والعراق أكثر عنفاً، ما تعليقك على ذلك؟.

ج: أنا لا أحب أن أتحدث عن الآخرين، أنا بحريني وأحب أن أتحدث عن البحرين، موضوع الديموقراطية والحريات شرف وصفت به البحرين، وكلنا نسعى له، وأنا أعتقد أن المشروع الإصلاحي الذي قاده جلالة الملك منذ أكثر من ثلاث سنوات تحقق بفاعلية وقوة على أرض الواقع، لم يكن شعاراً وإنما كان حاجة يحققها القائد لشعبه، أنا أعتقد أن نجاح المشروع الإصلاحي أهم ما نراه اليوم في أرض الواقع في البحرين من حريات، إن كانت حرية الرأي إلى القول أو الرأي الآخر أو الرأي الأفضل، ولقد أكد جلالة الملك في حديثه أمس الأول «أن الصوت الواحد انتهى» وهذا الشيء نتشرف به في البحرين، وأعتقد أن قضية مقياس هذه الدولة أكثر حرية وتلك أكثر ديموقراطية، يجب الابتعاد عن ذلك، ولكنْ علينا أن نتمسك بثوابت فنحن في البحرين عندما انطلق المشروع الإصلاحي كان لصالح شعب البحرين ومن خلال تجربة شعب البحرين، ولا أعتقد وأجزم بذلك عندما أطلق صاحب الجلالة المشروع الإصلاحي كان الهدف من ورائه تصدير الأفكار إلى الغير كما هو حادث في بعض الدول التي تقول إنها متقدمة، نراعي مصالح شعبنا وحقوقه والنظرة إلى المستقبل في التطور الذي نرتئيه في كل شعبنا، وأن يعيش الإنسان فوق هذه الأرض بكرامة وبحرية وليست هناك حدود لذلك .

س: هل المشروع الإصلاحي يبدأ من القمة؟.

ج: إن المشروع الإصلاحي عندما جاء، جاء للجميع، جاء لأصغر إنسان

وأكبر إنسان فوق هذه الأرض، المشروع الإصلاحي لم يكن في وقت من الأوقات لفئة معينة أو فرد معين وإنما يستفيد منه الجميع، وبالتالي عندما نقول المشروع الوطني نقصد به كل أبناء البحرين وكلهم يستفيدون منه .

س: هل أنت مع المزيد من الحريات وفتح باب تراخيص الصحف؟.

ج: منذ تسلمت مسؤولية وزارة الإعلام وضعت سياسة اتخذتها ومؤمن بها، بأنه يجب علي ألا أتدخل في عمل الإعلاميين والصحفيين، وبالفعل هناك تعاون وعلاقة طيبة مع رؤساء التحرير ولكن لا أتدخل ولا أفرض رأياً على أية صحيفة، وأكثر وزارات الدولة تعرضت للهجوم والنقد هي وزارة الإعلام، دون أن أحرك ساكناً لأن من حق الصحافة أن تنتقد ما تراه غير صحيح، ولم أتصل في أي وقت من الأوقات برئيس تحرير فرضت رأياً عليه أو طلبت منه أن ينشر أو لا ينشر مقالة، ورؤساء التحرير يعرفون ذلك، أما من الناحية الرسمية فإنني بذلت جهداً كبيراً للانطلاق الإعلامي وفق المشروع الإصلاحي الكبير لصاحب الجلالة الملك، ورسخنا مبادئ الحرية والديموقراطية من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وبدأنا بحرية لاقت إقبالاً كبيراً مثل البرلمان أو المناقشة بين جيل الشباب الذي هو جيل المستقبل، ومن خلاله نستطيع أن نستطلع رأيه من خلال برنامج يبث على الهواء من تلفزيون البحرين، أما فيما يتعلق بتراخيص الصحف فنحن لا نمنع إعطاء ترخيص ولكن وفق القانون، فهناك شروط منها أن تكون لديها ميزانية معينة وشركة من خمسة أشخاص وأكثر حسب قانون المطبوعات والنشر .

س: هل أحلْت صحافياً إلى النيابة؟.

ج: نعم أحلت للنيابة وفقاً للقانون - كل إنسان مخالف يحال إلى النيابة - الصحافة ليست منزهة وفي حال مخالفتها تحال إلى النيابة، وزير الإعلام عندما يخالف يحال إلى النيابة، أي إنسان عندما يخالف يفترض أن

يحاسب، وإذا كان بريئاً فساحة القضاء تبرئه، لكن بقرار من وزير الإعلام أو قرار فردي فهذا الشيء انتفى وانتهى ونأمل ألا يعود .

س: هل استجواب وزير الإعلام أول مواجهة بين البرلمان والحكومة بسبب برنامج (Big Brother) أو الرئيس الذي تبثه محطة (MBC2)؟.

ج: ليس هناك هجوم أو مواجهة بين وزير الإعلام والبرلمان، ولا أعرف لماذا يعتقد الجميع أن المجلس النيابي في البحرين يشن هجوماً كبيراً على وزير الإعلام، أحياناً المبالغات الصحفية هي السبب، ولكن ما يحدث أعتبره وجهات نظر، أنا مؤمن بالحرية والآليات الدستورية وما يتعلق باستعمال الحق النيابي الدستوري سواء لوزير الإعلام أو غير وزير الإعلام، أنا مؤمن به وأتعاون معه لأبعد الحدود، وللإيضاح وجه أحد النواب سؤالاً قال فيه بأنه سمع أن إحدى الشركات أعطيت ترخيصاً لبرنامج « الرئيس» وقال إن هذا البرنامج غربي فلم أعطيتم ترخيصاً؟ وبعد تسلمي السؤال ذهبت إلى المجلس النيابي وأوضحت لهم كل شيء في إجابات مسهبة وقلت لهم نحن ليس لنا علاقة بالموضوع كل علاقتنا أعطينا ترخيصاً لمشروع خاص مقام على مشروع خاص هو منتجع جزيرة أمواج، ونحن لسنا معنيين بآلية البرنامج ولسنا بجهة رقيبة على محتويات البرنامج، وطلبنا من الشركة التي تنتجه أن تضع ضوابط بحيث لا تخرج عن القيم والتقاليد، والشركة وعدتنا بالالتزام وقالت إن لديها لجنة تشرف على مسألة الانضباط وبعد النقاش الذي دار تمت الموافقة من قبل المجلس النيابي « وانسد الباب » على المشروع، وبدأت الشركة ببناء الاستوديوهات وجلبوا المعدات بما يحقق لهم الهدف من البرنامج، مع الأسف النواب فهموا البرنامج خطأ وحكموا عليه من أول حلقة، فهناك مسلسلات وأفلام ومسرحيات تتماثل في التوجهات مع برنامج «الرئيس»، وقد شاهدت بعض الحلقات ولم أجد فيها شيئاً يخدش الحياء أو مخلاً بالآداب،

والضوابط التي طلبناها التزمت بها الشركة المنتجة، والاجتماع بين الفتيات والشباب فقط في الديوانية والحديقة، مكان عام مع أنهم في البرنامج الغربي يسكنون تحت سقف واحد، هذا البرنامج صحيح أنه من الغرب ولكن نستطيع أن نطوعه بما يخدم ويوجه الشباب، وبما يتلاءم مع مجتمعاتنا، ويجب ألا نرفض كل ما يأتينا من الغرب، وهل كل ماهو آت من الغرب حرام، هذا غير صحيح، هناك مبالغات صحافية ومبالغات من بعض النواب في المجلس عليه، النواب يواجهون بناحيتين من نفس التوجهات قد يضغطون عليهم، ومن ثمَّ أخذوا مثل هذا الموقف، وأعتقد أن المسألة إذا وصلت للاستجواب وإن شاء الله لن تصل لأننا سوف نعالج الأمر بما يرضي الجميع وبما يحقق الأهداف المرجوة كبلد منفتح وكبلد إسلامي له عاداته وتقاليده، ولكن هناك متطلبات لأعمال فنية ومسلسلات وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وبرنامج الرئيس لا يبث من تلفزيون البحرين ولكن يبث من محطة أخرى، خاصة أننا لا نستطيع أن نتدخل في سياسة محطات أخرى، ويجب الابتعاد عن المبالغة الإعلامية التي رافقت البرنامج، إن البرنامج أخذ دعاية ونسبة المشاهدة الكبيرة جداً له بفضل الحملة الإعلامية التي رافقت البرنامج ولن نوقف البرنامج، لأنه شأن محطة أخرى وسنصل إلى اتفاق مع النواب ولا نقبل التفريط ويجب ألا نخسر، والاستثمار الخاص ليس له علاقة بدولة ولا وزارة الإعلام ولا يبث من تلفزيون البحرين، وأنا مستعد للتفاهم مع النواب في المجلس لشرح وجهات النظر ويجب أن نساهم في تطوير البرنامج ونرتقي به ليستفيد منه الشباب من خلال رسائل توعية تبث من خلال البرنامج .

س: بم تفسر انسحاب بعض الكتل من الاجتماع المخصص لاستجواب وزير الإعلام؟.

ج: إن هذا الاجتماع للإخوان النواب في المجلس، أنا أبديت كل تعاون

معهم وأبديت استعدادي بأن أذهب إليهم وأشرح لهم وجهة نظري، ويجب أن تأخذ الأمور وقتها لتتضح الأهداف من هذا البرنامج، كما أن البرنامج ليس سيئاً كما صوره البعض وهوبرنامج شبابي والشباب لهم دورهم، وأنا شاهدت حلقة الأمس ووجدت أنهم يتناقشون في أمور الدنيا والدين، وهذا ليس فيه شيء على الإطلاق .

س: هل ممكن أن نطلق على ما حدث جعجعة؟.

ج: ليست جعجعة ولكن وجهات نظر، ومثلما نحترم وجهة نظرهم فيجب عليهم أن يحترموا وجهات نظر الآخرين، هناك توجهات ولكل إنسان مطلب، ولكن هل هذا المطلب لقي الإجماع؟ إن الحريات توافق بين مصالح الجميع ويجب أن تتوافق مصالح الجميع مع حرية الأفراد« ليش تقيد حريتي وأنت حريتك مطلقة لذا يجب ألا تضرني ولا أضرك » .

س: هل هناك فرق بين المسؤولية السياسية والقانونية؟.

ج: في هذه الحالات ليس هناك مسؤولية سياسية أو قانونية، هناك توافق في قضايا أمة، هناك الكثير من الأمور القانونية تقف أمامها الأمور السياسية والعكس صحيح، لذا يجب علينا أن نمارس العمل الديموقراطي بشكل حديث، وليست لدينا تجربة ديموقراطية لها مئات السنين، عضو مجلس النواب يعتقد بأن ما يقوله صحيح مائة في المائة والآخرون على خطأ وتتلاءم كل هذه الأشياء بحيث تحقق الحرية للمجتمع .

س: كيف يتم تسويق البحرين سياحياً؟.

ج: بمحبة أهل البحرين للجميع، هذه نقطة يحتاجها الشعب البحريني وانفتاحه مع المجتمعات الأخرى، وأنا أعتقد أن إطلاق السياحة يتم عن طريق صناعة السياحة في أي بلد من البلدان، وعندما يكون الشعب مضيافاً للآخرين، وفي البحرين عوامل جذب كثيرة للسياحة منها الجو

ماعدا الصيف وحرارة الصيف مع حرارة محبة أهل البحرين لكم بالأخص يا أهل الكويت تحبب الناس، البحرين منفتحة وتسعى من خلال إقامة مشاريع ترفيهية ومنتجعات ترويحية وفنادق درجة أولى ومن خلال برامج أخرى نستطيع أن نستقطب السائح من الخارج، ونحن الآن نستعد لسباق السيارات «فورميلا ١»، وهذا حدث كبير في الأوائل من أبريل سيستقطب أعداداً هائلة من جميع أنحاء العالم، وهي رياضة محببة لجميع شباب العالم وسيشاهده الملايين، وهناك برامج للصيف ومهرجان البحرين التسويقي بالإضافة إلى أن في البحرين تاريخاً وآثاراً ومتاحف تاريخية وثقافية وكل عوامل الجذب السياحي، والسياحة بين دول مجلس التعاون تكمل بعضها البعض من خلال مهرجان هلا فبراير في الكويت، ومهرجان الأغنية في البحرين، ومهرجان التسوق في الإمارات ومسقط، كل هذه العوامل تصب في مصلحة السياحة الخليجية

س: ما أهم الأولويات على أجندة وزير الإعلام؟.

ج: أهم الأولويات أن أبرز البحرين إعلامياً كنقطة مهمة، وأعطي الإبداع الصحفي والإسلامي مكانته، وأطلق الحرية للصحافة وأتشرف فيها، وبعد أن أترك مسؤولياتي كوزير إعلام إن شاء الله سأعود إليها إذا «قبلوني »الصحفيون وألا يعتبرونني حكومياً، أتشرف بذلك، الأولويات كثيرة وأول أولوية إبراز المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك، ويشرفني بأن أكون أحد الناس الذين ساهموا وعملوا للاستفادة منه على كافة المستويات كما شاركت في لجنة تفعيل الميثاق وهذا شرف لي كما شاركت في لجنة الميثاق، وكل ذلك كان يصب في المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك، وهذا المشروع ينطلق بقوة وبحاجة إلى جهاز إعلامي قوي يستطيع أن يرسل هذه الأهداف وهذه المبادئ إلى أبناء البحرين، أنا تربطني علاقة وثيقة جداً مع الصحافيين وعلاقات حميمة ما يمر يوم إلا على الأقل عشرة

منهم يتصلون بي ويسألون عني ويسألون عن الأخبار والمعلومات، وأتشرف بأن لي صداقات مع صحافيين عالميين في العالم العربي والغربي، أنا أقدر الصحافة لأني جئت من رحم الصحافة وهناك تفاهم بيني وبين الصحف، وإذا أرادوا معلومات لا أبخل بها نهائياً، ووزراء الإعلام مهمتهم توفير المعلومات، حتى من خلال زملائهم الوزراء، لأن مهمة وزير الإعلام أن يوفر المعلومة في أي وقت، أنا هاتفي النقال ٢٤ ساعة مفتوح وأجيب عن كل استفسار في أي وقت، وبما أنني تحملت مسؤولية وزارة الإعلام يجب أن أتحمل تبعاتها، وأرفض أن يشكك أحد في العلاقات البحرينية الكويتية التي ليست وليدة اللحظة ولكنها تاريخ عبر التاريخ والسنين، وأيضاً تواصل مستمر بين القيادات، قيادة آل خليفة وآل الصباح أسرة واحدة واللقاءات تنبع من الأسرة الواحدة، وكشعبين لا يوجد بحريني إلا ولديه على الأقل صديق كويتي، والعلاقة بين البحرين والكويت ليست بروتوكولاً لأن ما عندنا عندهم والعكس صحيح « دهنا في مكبتنا »، والبحرين بلد للكويتيين، واليوم السبت الملك يزور بلده وأهله للالتقاء بصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس الوزراء والشيوخ وكل أهل الكويت لتجتمع الأسرة الواحدة في بيت واحد .

إن نجل جلالة الملك شارك في سباق القدرة في بطولة الشهيد فهد الأحمد وفاز نجل جلالة الملك بالمرتبة الأولى، وكانت الجائزة مقدمة من جلالة الملك، ونجل جلالته أهدى الفوز لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد، وهنا تتجلى قمة المشاعر بين الكويت والبحرين .

نص كلمة
صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين خلال زيارته للقيادة العامة لقوة الدفاع البحريني يوم السبت ٢٧ مارس ٢٠٠٤ . *

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة الزملاء : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لنا عبر هذا المنبر الوطني القائم على صادق الولاء أن نتوجه إليكم وإلى كل مواطن ومواطنة بحديث من القلب والعقل لنكون على بينة مما يدور حولنا من تداعيات تتطلب أقصى درجات التحسب والإدراك ، فالأمة العربية تمر اليوم بظروف وتطورات خطيرة وصعبة تدعو للعمل الجاد المصحوب بالوعي الناضج لبناء مستقبل هذه الأمة التي يراد لها أن تبقى في دائرة الصراع والعنف المدمر ، لكننا على ثقة في قدرات الأمة على النهوض من جديد مرفوعة الرأس بعزة وكرامة .

إن الممارسات الإسرائيلية وسياسة الاغتيالات التي تتبعها للنيل من الرموز الفلسطينية لن تثني هذه الأمة عن المطالبة بحقوقها والإصرار على نيلها كاملة ، إلا أن هذه الأوضاع تدعونا نحن في البحرين وفي كل قطر عربي أن نلتف حول مسيرة العمل الوطني ونعزز جبهتنا الداخلية حتى نكسب معركة التحديث والتطور في عصرنا بعد أن ربحت أمتنا منذ فجر الإسلام معركة الحضارة العريقة التي أسهمت في خدمة البشرية جمعاء ونالت الإعجاب والتقدير من العالم .

---

* جريدة أخبار الخليج ، البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٤م ، العدد ٩٥٠١ .

وعلى الصعيد الوطني حيث لا يجوز خلط الأوراق صوناً للمستقبل فقد حان وقت المضي في عملية البناء والتنمية صفاً واحداً بكل الطاقات وبلا هدر أو مشاغلات جانبية وذلك تلبية لاحتياجات المواطن البحريني في العمل والسكن والتعليم ورفع مستوى المعيشة لكل بحريني وبحرينية وتشجيع المستثمرين من الداخل والخارج على المشاركة في دفع عجلة الاقتصاد .

هذا هدف وضعناه وسيبقى نصب أعيننا منذ البداية فلا تراجع عنه ولن نسمح لأي كان بالعبث به أو عرقلته فمستقبل شعب البحرين وحقه في الحياة الكريمة هدف مقدس غير قابل للانتقاص وكلنا مجندون لتحقيقه وحمايته بكل ما نملك .

وإذا استطعنا بفضل الله ثم بتعاون شعبنا الوفي وقواه السياسية الواعية أن نؤسس لمناخ الحرية في البلاد ونستأنف المسيرة الديمقراطية في إطار ما أنشأناه من مؤسسات دستورية أخذت تؤدي عملها بانتظام ونجاح ونحو المزيد من التطور فإنها الآن ساعة العمل من أجل الإصلاح والبناء الاقتصادي وتشجيع الاستثمار دون توقف في ظل نظامنا المتجدد للمزيد من إشراك المواطن البحريني في ثمار التنمية وتفعيل اقتصادنا الوطني ، رصيدنا الأكبر في ذلك بعد الله أخلاق أهل البحرين وحبهم للخير والصلاح وغيرتهم على وطنهم وكل من يعرقل وصولنا لهذا الهدف لا يعكس هذه الأخلاق ، ولابد أن يتحمل كل منا مسؤولية عمله ولا يستغرب الردع القانوني اللازم ولا يمكن للدولة أن تترك مصالح المواطنين وآمالهم تحت رحمة أي تجاوز للقانون .

إن الأمن في المجتمعات الديمقراطية خاصة هو الضمان الأول لسير الحياة والعمل والاستثمار والإنتاج كما أنه عماد الحريات الدينية والمدنية، إذا انتفى الأمن انتفى الإنتاج والحرية بل توقفت الحياة الطبيعية وذلك

إرهاب ضد المجتمع والحياة واعتداء على حقوق الإنسان : حقوقه في الحياة الحرة الآمنة والعمل المطمئن المنتج ولا مناص من وقف هذا الإرهاب بقوة القانون في المجتمع الديمقراطي وليس مستغرباً أن المجتمعات الديمقراطية المتقدمة هي الأكثر حرصاً على كفاءة وجاهزية قوى الأمن ودعمها بأحدث الإمكانات حمايةً لأمن شعوبها في الحياة والعمل والحرية ضمن حدود القانون .

ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد الدعم والمساندة لقوى الأمن في البلاد لأداء مهامها القانونية كاملة وحماية كل مواطن ومقيم بلا تردد إذا تعرض القانون والنظام لأي تجاوز أو خطر مقدرين دورها كإحدى دعائم الأمن الديمقراطي .

وإذا كانت قوى الأمن مخولة بحماية حريات المواطنين في التعبير السلمي عن الرأي والموقف وذلك ما قامت وستقوم به فإنها مخولة بالمثل بوقف أي تجاوز غير سلمي تحت أي ظرف .

إن اللجوء إلى التخريب والشغب والعنف مرحلة تجاوزناها بالانفتاح والحوار المتصل مع كافة أطراف الأسرة البحرينية ولن نسمح بالعودة إليها . مثل هذه التصرفات المسيئة لا تضر بتنمية البلاد وسمعتها فحسب وإنما هي موجهة أيضاً ضد كافة القوى الوطنية المناضلة في سبيل التطور الديمقراطي السلمي التي نعتز بتعبيرها المتحضر عن رأيها ولابد لنا من موقع المسؤولية أن ننصح الجميع بتدارك الأمر لأننا في سفينة واحدة وأية ثغرة لا سمح الله لن ينجو منها أحد . فلابد إذن من تحديد المواقف بوضوح وأمانة ولابد أن ترتفع كل أصوات الخير التي نثق بها بقوتها في ضمير البحرين لتقول كلمتها وتحدد موقفها وتعلن انطلاقها نحو الهدف .

فلنحافظ على نعمة الأمن في بلد الأمان ، هذا عهد والتزام نأخذه على أنفسنا لشعبنا الوفي وجميع المقيمين بيننا ولن يكون تهاون في ذلك حيال

أي تجاوز كما نريده أماناً شاملاً لشبابنا كافة ولأسرهم جميعاً مثلما شملناهم به منذ فجر الانطلاقة وفي أوقات أصعب فليكونوا عند حسن الظن ولنحافظ معاً على هذا الإنجاز وهذه النعمة ، والله من وراء القصد وهو الموفق إلى سبيل الرشاد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة وكيل وزارة الشؤون الإسلامية في البحرين حول بعض الأمور .*

س : نبدأ من الشأن المحلي في مملكة البحرين وما يجري بها حالياً من تحولات كبيرة نحو النظام الديموقراطي ، ومن ذلك منح المرأة البحرينية حقوقها السياسية ، كيف تنظرون لهذه الإصلاحات في البحرين ؟.

ج : في الحقيقة الملك بحنكته وحكمته وبصيرته الثاقبة هو رائد المشروع الحضاري الإصلاحي في البحرين ، فالملك أرسى قواعد الحوار الداخلي فأعطى البحرين أرضية صلبة ، وفتح أبواب الخير ، وفتح أبواب الحوار الوطني والحوار الشعبي ، وتبنى المشروع الإصلاحي ، وقام باستفتاء الشعب وحاور الشعب ، فلما أرسى قواعد الحوار الوطني الداخلي أعطى للبحرين أرضية صلبة لأن تنطلق إلى مبادئ الحوار مع الآخر ، فأقيم قبل سنتين على أرض البحرين الحوار الإسلامي - المسيحي ، وجاء ذلك بعد أن أرسى جلالته الحوار الداخلي ، فأعطى لنا بذلك الانطلاقة للحوار الإسلامي - المسيحي ، وكان مؤتمراً أكثر من رائع ، ولما أقيم مؤتمر الحوار الإسلامي - المسيحي كان من باب أولى أن تقيم البحرين مؤتمراً للحوار الإسلامي - الإسلامي ، فحدث أن أقامت مؤتمراً للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، وحفل بحضور كبار علماء ورموز الأمة ، وكان مؤتمراً أكثر من موفق من ناحية الرؤى المتميزة والمحاور التي طرحت ، ومن ناحية التوصيات كانت على قدر من الأهمية .

---

* جريدة الأنباء الكويتية ، لصادرة بتاريخ ٣١/٣/٢٠٠٤م ، العدد ١٠٠٣١ .

س: هناك من يرى في انفتاح البلاد العربية والإسلامية على الغرب وكذلك اتجاه البلاد العربية للسياحة وفتح أجوائها للسياح ومنها مملكة البحرين وغيرها ربما يخلق كثيراً من المشاكل ، فما رؤيتكم لذلك في المملكة ؟.

ج: السياحة مطلب ضروري لموقع البحرين ولثقافة البحرين كبلد حضاري ، والسياحة والانفتاح اللذان لا نفقد فيهما هويتنا كعرب وكمسلمين هما مطلوبان لدخل الفرد ودخل البلد وثقافة البحرين وثقافة الفرد البحريني اليوم ، تجعلنا نقول الحمد لله نحن بخير ، ونحن نستفيد من إيجابيات الغرب ونتفاعل مع الغرب تفاعلاً انتقائياً لا يفقدنا هويتنا وأخلاقياتنا ، فالغرب يمتلك اليوم العلم ولديه الكثير الذي يمكن لنا أن نستفيد منه ، وهي معظمها أشياء إيجابية ، أما سلبية الغرب فنتجنبها .

س: كثيراً ما تثار الخلافات بين أعضاء البرلمان البحريني وبخاصه بين النواب السلفيين والنواب الشيعة ، إلى أي مدى تنظرون لمثل هذه الخلافات ؟.

ج: البحرين بلد الوسطية ، والمواطن البحريني بجميع فئاته التعددية يترفع عن أي مشاكل مذهبية والحمد لله ، ونحن جميعاً نتفق على الأصول الأربعة ، وهي وحدة الإله ووحدة الكتاب ووحدة القبلة ووحدة النبي عليه الصلاة والسلام ، ونحن في مؤتمر التقريب دعونا ٧ مذاهب إسلامية وأعلنا مقولة « إننا نحترم الآخر » وعندما نختلف فهناك أدب للخلاف ، وكذلك هناك أدب للحوار ، وهذا ما أدبنا عليه ديننا ورسولنا صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان رسولنا المصطفى صلى الله عليه وسلم قد تحاور مع المشركين وتحاور مع وفد نجران كمسيحيين وأقيمت لهم خيمة بجوار مسجده صلى الله عليه وسلم لمدة - كما ورد في السيرة - أكثر من شهر ، فحاور أهل

الكتاب وعرض عليهم الدعوة وهو الذي تلقى الوحي وأصروا على بقائهم في المسيحية ، فلماذا نحن نلغي الآخر ، فالحوار قائم في البحرين والأخوة متجسدة في البحرين والتعددية قائمة ، والحمد لله ليس هناك ما ينقل من مصادمات وكل مجتمع به سلبيات وإيجابيات ، والحمد لله البحرين فيها حكماء وفيها علماء من جميع الأطياف ، ولكن بعض شذاذ الآفاق لا يخلو منهم مجتمع .

س: ماذا تقول عن أحداث ١١ سبتمبر ؟.

ج: للأسف لم يتكلم أحد من المحاضرين في ندوة مستجدات الفكر الإسلامي أو الإعلام العربي ، ولا إعلام خليجي ولا إعلام إسلامي أن هناك ٧٠٠ نفس مسلمة أزهقت في أحداث ١١ سبتمبر ، وأنا عندي ٣ إحصائيات عن عدد المسلمين الذين أزهقت أرواحهم في أحداث ١١ سبتمبر وهي ٧٠٠ نفس و ٩٠٠ نفس ، و ١٢٠٠ نفس ، فأنا تكلمت في صحف البحرين عن الحد الأدنى وهو ٧٠٠ نفس ، وللأسف ٧٠٠ نفس مسلمة أزهقت في هذه الأحداث ولم يتكلم عنها أحد ، لا في الإعلام الأمريكي ولا الإعلام العربي أو الإسلامي ، ٧٠٠ نفس مسلمة لها علينا حق إقامة صلاة الغائب تزهق بأيد مسلمة ، هل هذه حضارة ؟ وهل هذا جهاد ؟ وهل هذه مدنية ؟

س: إذن ما فعله بن لادن وغيره لا يعد جهاداً كما يدعون ؟.

ج: لا نتكلم عن أشخاص ولكن نتكلم عن الحدث كحدث ، ونتكلم عن حقوق مسلمين .

س: لكنه بأفعاله جر على المسلمين كثيراً من الويلات التي نعاني منها حالياً ؟.

ج: قيل ما قيل لكنني أريد أن أتكلم عن ٧٠٠ نفس أزهقت ، مَن المسؤو ؟ وهل صلى عليها أحد صلاة الغائب ؟ نتكلم من الناحية الشرعية ودعنا من الناحية السياسية .

س: ولكن ربما يرى البعض أن عدم توحيد الفتوى في العالم الإسلامي هو الذي أدى لظهور بن لادن وغيره من الذين لا يمتلكون الفقه للإفتاء، ومع ذلك يُصدرون الفتاوى ؟.

ج: نحتاج إلى مرجعية، الساحة تحتاج إلى مرجعية قوية، الشارع يحتاج إلى قادة يقودونه وليس إلى قيادة تنقاد.

س: وهل تتوقعون ظهور هذا القائد وسط هذا التفتت الذي يضرب الأمة الإسلامية ؟.

ج: الأمة بخير، تمرض ولا تموت، وتجرح ولا تذبح، والرسول صلى الله عليه وسلم قال: «الخير في وفي أمتي إلى يوم القيامة».

س: ما مواصفات المرجعية التي تحدثتم عنها، وهل هي مرجعية سياسية أم دينية أم غيرها ؟.

ج: لا هي مرجعية فكرية، فاليوم ريادة الساحة الفكرية مطلب حيوي أساسي، ونحن نتكلم عن هذه الريادة وهي ريادة الساحة الفكرية وليست مرجعية فقط، ولكن متى تكون عندنا الأهلية لهذه الريادة ؟ أقول إنه يمكن ذلك عندما نتكلم عن الإسلام كرسالة عالمية وليس كرسالة محدودة، ولكن أين مفهوم العالمية ومن يحسن عرض القرآن، فنحن أمة « اقرأ ».

س: وهل نحن لا نحسن عرض القرآن ؟.

ج: لا نقول نحن لا نحسن عرض القرآن، ولكن نريد أن نحسن عرض القرآن.

س: إذن أنتم مع القائل إننا نملك أجود بضاعة لأفشل تاجر ؟.

ج: نوعاً ما، وأنا مازلت أقول من باب نقد الذات وليس الآخر.

س: هل ترون انفراجة حقيقية مقبلة من الوضع المتشتت الذي يعيش به العالم الإسلامي ؟.

ج : هناك قيادات حكيمة نعول عليها كثيراً ، وهناك حكماء وعقلاء في الأمة العربية والأمة الإسلامية ، والأمة بخير ونحن لم ننقد أنفسنا من باب نقد الذات فقط ، ولكن للتصحيح والترشيد ، فالرشد الإنساني جاء برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، فنحن نستقي من الأصل .

س : هناك ظواهر جديدة وبدع دخلت على المجتمع الإسلامي تروج لها الفضائيات العربية ومنها برنامج ستار أكاديمي وسوبر ستار وغيرهما ، كيف تنظرون لمثل هذه البرامج ؟.

ج : نتفاعل مع الغرب تفاعلاً انتقائياً لا يخدش قيمنا وأخلاقنا ، وهذه برامج يجوز أنها تنجح في الغرب ، لكن ليس شرطاً أن تنجح عندنا ، فلا نزال أمة أخلاق ، ونحن أمة الأسرة ونحن أمة المرأة ، ونحن أمة العلم ، « نحن أمة سورة الحديد للصناعة ولقد أنزلنا الحديد فيه بأس شديد»، هذه للصناعة الحربية، «ومنافع للناس « هذه للصناعات المدنية » ، أين الأمة من سورة الحديد من ١٤ قرناً ، ونحن أمة الفضاء « سنريهم آياتنا في الآفاق » ، وأمريكا نزلت على القمر عام ١٩٦٩ ، والقمر أفق والقرآن يتكلم عن آفاق ، أين الأمة ؟!

وقرآننا ليس قرآن تخلف - كما يدعون - قرآننا قرآن رحمة « إن الله بالناس لرؤوف رحيم » وقال بالناس وليس بالمؤمنين وليس بالمسلمين ، نحن نحتاج لأن نرتقي بمراقي القرآن الكريم ، فعندما نتكلم على البرامج التي قد تمس القيم والعادات والتقاليد ، وعندما نتكلم على المسلمين وعلى دول الخليج تحديداً فنحن مجتمعات محافظة تعتز بمحافظتها على القيم والأخلاق ، فقرآننا قرآن أخلاق ونبينا نبي أخلاق ، فالقرآن امتدح عظيم خلق نبيه ببلاغة فريدة ، والقرآن لما أراد أن يمتدح عظيم خلق نبينا لم يقل لرسول الله وإنك لذو خلق عظيم ، فالأخلاق العظيمة منها مثلاً قابل السيئة بالحسنة ، وادفع بالتي هي أحسن ، إذا أسيء لإنسان فهل يستطيع

الصمت ؟ قال القرآن « وما يلقاها إلا الذين صبروا ، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم »أي ذو خلق عظيم ، فالقرآن لما أراد أن يمتدح عظيم خلق النبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يقل وإنك ذو خلق عظيم وإنما أعطاه العلو فوق الأخلاق « وإنك لعلى خلق عظيم » .

س: نعود ثانيةً لحديثكم عن وضع المرأة في الإسلام وحصولها على كل حقوقها السياسية في البحرين ، ولكن هنا في الكويت لا تزال معارضة شديدة لإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية ؟.

ج: نحترم خصوصية كل دولة ، الكويت والبحرين بينهما تكامل وليس بينهما تنسيق ، الكويت هي البحرين والبحرين هي الكويت لكن لا أزال أقول إن للكويت خصوصيات وللمملكة العربية السعودية ولمصر أيضاً خصوصيات ، فما تحتاج إليه مصر وما ينفع مصر وما يتلاءم مع مصر يجوز أنه لا يتلاءم مع الكويت أو البحرين ، فلكل شعب ولكل ثقافة ولكل منهجية خصوصياتها ونحن نحترم خصوصية الكويت ، والمرأة لها دور رائد في الكويت ، وأراها في كل المحافل والميادين إن كانت محلية أو دولية ، فالمرأة في الكويت اليوم ترأس البنك ، وترأس الجامعة وسفيرة ، فأعتقد أن المرأة أكبر من الشكليات ، والمرأة في القرآن آية من آيات الله الدالة على وجوده ، فالمرأة ليست نصف المجتمع فقط بل هي أساس المجتمع .

س: إلى أي مدى تعتقدون نظرية المؤامرة من الغرب على الإسلام والمسلمين ؟.

ج: أنا أرفض أن تكون كلمة مؤامرة شماعة نلقي عليها أخطاءنا ، فنحن لا نزال نقول عندنا إله وعندنا رسول وعندنا أخلاقيات وقيم ، وإذا احترمنا نحن كأمة - قيمنا وأخلاقياتنا ، فستحترمنا الأمم ، ودعنا من كلمة مؤامرة فهي مخرج الضعف ، فنحن لا نطعن في أنفسنا ولا قيمنا ولكن ننتقد توجهاتنا .

س: كثيراً ما يتردد التساؤل عن القوات الأمريكية بالشرق الأوسط ، وتحديداً الموجودة بمملكة البحرين ، ومنها الأسطول الأمريكي الخامس ؟.

ج: لا قوات أمريكية في البحرين ، بل تسهيلات بحرية فقط .

نص كلمة
مملكة البحرين ألقاها الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة أمام المؤتمر الحادي عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد) *

إنه لشرف عظيم أن أمثل مملكة البحرين في هذا المؤتمر الذي سيلقي الضوء على عدد من القضايا ذات العلاقة بالتنمية ، خاصةً فيما يتعلق بالدول النامية . وفي البداية أود أن أتقدم بالتهنئة على توليكم رئاسة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر ، ولأعضاء المكتب . كما أتقدم بالشكر الجزيل لحكومة البرازيل على حسن الضيافة والترحيب ، ولحسن التحضير والتنظيم لهذا المؤتمر الهام والفعاليات الملحقة به .

إن تولي رئاسة هذا المؤتمر وإدارة أعماله من أجل تحقيق النجاح لهو عمل غير بسيط ، ولكننا على ثقة من أنكم ونواب الرئيس ستكونون على مستوى المسؤولية ، ونحن نتطلع إلى نتائج إيجابية تحقق الأهداف الرئيسية للمؤتمر

أود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام لمنظمة الأونكتاد على جهوده الكبيرة خلال الأربعة أعوام الماضية ، الأمر الذي قادنا إلى مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر .

إن الوضع الاقتصادي العالمي الحالي يتصف بتباطؤ في مستوى الطلب العالمي ، وزيادة في نسبة البطالة في عدد من المناطق ، ونمو الشعور بالتحرر من وهم العولمة ، حيث إن بعض الدول تستفيد بصورة غير متناسبة أو متكافئة بينما تبقى دول أخرى مهمشة .

---

*جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦م ، العدد ٩٥٨١ .

إن عملية تهميش هذه الدول في ازدياد نتيجة المساعدات المالية التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى إلى القطاعات الزراعية ، على سبيل المثال ، في هذه الدول .

ليست هناك سياسة أحادية للتنمية تكون صالحة للجميع ، فإن ديناميكية كل دولة تختلف عنها في دولة أخرى ، ولكنه بات من المؤكد بأنه ما لم يتم التوصل إلى توازن عادل في الاستفادة من العولمة ، وفي معالجة مسألة التهميش الملموسة من قبل بعض الدول والمجتمعات ، فقد تتزايد الضغوط من أجل تبني سياسات تعتمد على مركزية الدول .

إن البحرين على اقتناع بأن الحوار هو العنصر الأكثر أهمية في عملية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة ، حيث يمثل مؤتمر الأونكتاد أهم المحافل التنموية الخاصة بقضايا الدول النامية . وقد باتت هناك حاجة ملحة ، الآن قبل أي وقت مضى إلى توسعة دور هذه المنظمة في مساعدة الدول النامية في عملية بناء قدراتها الوطنية ، وتكميل عمل المؤسسات الأخرى خاصة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . لقد تبنت البحرين مبدأ الأسواق المفتوحة كفلسفة تنموية . ونحن نؤمن ، وبعيداً عن مسألة الخضوع لجوانب المنافسة العالمية ، بأن هناك فرصاً للنمو التجاري خارج نطاق الحدود الوطنية ، ونحن نشجع الاستثمار نحو الداخل للاستفادة من بنيتنا القانونية والتجارية والمالية .

إن عملية تطوير القدرات الوطنية بحاجة إلى التركيز والطاقة ، ويجب أن يكون هدفاً وطنياً مدعوماً من المجتمع الدولي . وإنه لمن مصلحة التنمية العالمية والسلام أن تعمل كل الدول مجتمعة في جو من التعاون لتحقيق الأهداف الأساسية التي جاءت في تقرير الأمم المتحدة للألفية ، التحرر من العوز ، والتحرر من الخوف وضمان استدامة المستقبل .

طالما عملت البحرين جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية كالأونكتاد

واليونيدو في مجال التنمية المستدامة ، ولنا في هذا المجال عدد من الإنجازات التي نفخر بها .

إن بلادي تؤمن بما تحققه طاقاتها البشرية من تنمية ، والتي تعتبر لاعباً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي . ولا يقتصر ذلك على الأنظمة الخاصة بالتعليم والصحة بل تتضمن مسألة ضمان مشاركة كل فرد في شؤون بلاده .

لقد حققنا تطورات كبيرة في عملية التنمية الديموقراطية والدستورية ، خاصةً في إقامة انتخابات بلدية وبرلمانية ، حيث يتمتع جميع المواطنين ، الرجال منهم والنساء بحقوق متساوية من حيث المشاركة في هذه الانتخابات ، كناخبين ومرشحين .

وفي مجال التعليم ، فإن البحرين ملتزمة بتحقيق أعلى مستوى من الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني . على سبيل المثال فإن برنامج الأمم المتحدة المعنون « الطلب من أجل التجارة » يدرس في عدد من المدارس وقد أظهر نتائج إيجابية . كما يساعد هذا البرنامج في عملية بناء التواصل وتطبيق واستخدام الإنترنت بشكل فاعل .

إن مساهمة المرأة بنسبة ٣٠ بالمائة في وضع لبنات المشاريع التجارية بالبحرين يقاس به نجاح ما تحقق في مجال الديموقراطية والتعليم ، وهو لمؤشر واضح بأن البحرين تسعى للاستفادة من كل طاقاتها الإنتاجية .

إن تركيزنا على مسألة التوسع في فتح اقتصادنا عالمياً حقق تطورات ملحوظة في الأشهر الماضية ، وذلك من خلال نجاح المفاوضات والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة . ونحن نأمل أن نحقق تقدماً في المضي على نفس الخطا مع الدول الأخرى كسنغافورة والاتحاد الأوروبي . كما نؤمن بأن إنشاء اتفاقيات تجارة حرة سوف يسهم في تقوية المفاوضات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وتوفير مكاسب تنموية

من خلال التعاون المتبادل والمساعدات الفنية .

وكاقتصاد يقوم على الخدمات ، تحرص البحرين على تطوير قدراتها في مجال التجارة الإلكترونية لدعم صناعة الخدمات أو بالأخص قطاعي التجارة والمال ، كصناعة في حد ذاتها ، بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين وصول المواطنين وحصولهم على المعلومات والخدمات . وبإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم الكثير من المساعدة للدول النامية عن طريق توفير الدعم من أجل تطوير بنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتعزيز القدرات الوطنية بشكل عام من أجل السماح للدول النامية بالعمل على توسيع عملياتها الإنتاجية .

خلال الفترة من عام ١٩٩٩و٢٠٠٢ نما الناتج القومي للبحرين بحوالي ٢٧٪ ، حيث أسهم قطاع الخدمات بأكثر من النصف منه ، وهو قطاع تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً ، وإن البحرين لم تعد بأي شكل من الأشكال وحيدة في هذا المجال . وبإمكان الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعب دور حيوي في سد الفجوة الرقمية المتبقية التي بدأت تضيق شيئاً فشيئاً .

إن كل الموضوعات الفرعية لهذا المؤتمر تقود إلى خلاصة واحدة ، وهي أن التعاون والشراكة تمثل إطار عمل لخريطة التنمية .

يجب على الدول المتقدمة أن تتعاون وتتشارك مع الدول النامية ، وفي غياب ذلك لن يكون هناك توازن في المكاسب العائدة من نظام التجارة العالمي ، ونعتقد أنه يتوجب على الأونكتاد أن تركز جهودها على خلق بيئة ملائمة لتسهيل مثل هذا التعاون .

لقد هيأت العولمة وضعاً باتت فيه السياسات الاقتصادية الوطنية للدول المتقدمة تؤثر بشكل مباشر وفعال على الدول النامية ، مما يكون له فائدة أحياناً ومضرة في أحيان أخرى . لذلك يتعين على الدول النامية أن تنظر

للتجارة والتنمية من منظور أوسع ، وأن تأخذ في الحسبان التدخل بين جميع دول العالم فيما يتعلق بالتجارة ، بالإضافة إلى جميع الجوانب المالية ، من أجل توفير المناخ الأفضل للرخاء والاستقرار العالمي .وفي هذا الصدد ، هناك حاجة لوعي أكبر من قبل الدول المتقدمة بضرورة زيادة مشاركة الدول النامية في مجال التجارة العالمية في ظل ظروف توفر فرصاً ومنافسة عادلة تخدم المصالح المشتركة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية

إن على المجتمع الدولي العمل بجد من أجل تحسين مستوى التجارة العالمية والتنمية ، ولتحقيق ذلك عليه أن يتصدى للعواقب الرئيسية التي تواجه هذه التطورات كالتطرف والإرهاب اللذين أصبحا اليوم من العوائق الرئيسية . ولهذا فقد انضمت البحرين إلى باقي دول العالم في محاربة هذا البلاء ، الذي يقوض التجارة الدولية وتنمية المجتمعات .

ليس هناك من شك في أن التنمية الدولية العادلة تحسن حياة الناس البسطاء في جميع أنحاء العالم بشكل واضح وملاحظ ، كما يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق السلام ، واحتواء التطرف والإرهاب والحد منهما في شتى بقاع العالم .

وقبل أن أختتم كلمتي أود الإشارة إلى أن البحرين ترحب بتبني قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ بالإجماع الذي يضمن للعراق أن تكون له السيادة الكاملة وضمان وحدة أراضيه ، ونحن نتطلع إلى عراق قادر على إدارة شؤونه الداخلية ويعيش في سلام ووئام في المنطقة ، يسهم بشكل فاعل وإيجابي في عملية التنمية بالشرق الأوسط وباقي دول العالم .

وفي الختام أتقدم بالشكر للأونكتاد ولما قدموه من دعم في الماضي ، وأتطلع إلى التوصل لبرنامج عمل مستقبلي فاعل يساعد الدول النامية على التقدم نحو الأمام في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال عملية تصبح فيها التجارة بحق أداة مساعدة تحقق التقاسم العادل للنمو العالمي .

دولة قطر

نص مرسوم
بنزع ملكية بعض العقارات للمنفعة العامة الصادر من سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني نائب الأمير وولي العهد. *

أصدر سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني نائب الأمير ولي العهد أمس مرسومين بنزع ملكية بعض العقارات للمنفعة العامة.

وفيما يلي نص المرسومين:

مرسوم رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٣م بنزع ملكية بعض العقارات للمنفعة العامة:

نحن جاسم بن حمد آل ثاني نائب أمير دولة قطر، بعد الاطلاع علي النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة علي المواد (٢٢)، (٢٣)، (٣٤)، منه، وعلي القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ م بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٦م .

وعلي القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العقاري، والقوانين المعدلة له، وعلي القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ بشأن أملاك الدولة العامة والخاصة، والقوانين المعدلة له، وعلي القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م بشأن نزع ملكية العقارات والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة، المعدل بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٥م .

وعلي المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٣ بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والزراعة وتعيين اختصاصاتها، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥ م.

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٣م www.raya.com

وعلي قرار وزير الشؤون البلدية والزراعة رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٣ باعتبار مشروع تطوير تقاطع العسيري مع تقاطع خليفة بن عبدالله العطية من أعمال المنفعة العامة، وعلي اقتراح وزير الشؤون البلدية والزراعة،

وعلي مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آت:

مادة (١)

تُنزع للمنفعة العامة ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المبين في قرار وزير الشؤون البلدية والزراعة رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه.

مادة (٢)

تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ المشار إليه، لتعويض ملاك العقارات المنزوعة ملكيتها بموجب هذا المرسوم.

مادة (٣)

علي جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جاسم بن حمد آل ثاني
نائب أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري

بتاريخ ١/٥/١٤٢٤هـ
الموافق: ١/٧/٢٠٠٣م

مرسوم رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٣م

بنزع ملكية بعض العقارات للمنفعة العامة *

نحن جاسم بن حمد آل ثاني نائب أمير دولة قطر، بعد الاطلاع علي النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة علي المواد (٢٢)، (٢٣)، (٣٤) منه، وعلي القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ م بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٦م .

وعلي القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤م بنظام التسجيل العقاري، والقوانين المعدلة له، وعلي القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن أملاك الدولة العامة والخاصة، والقوانين المعدلة له، وعلي القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م بشأن نزع ملكية العقارات والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة، المعدل بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٥ م.

وعلي المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٣ م بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والزراعة وتعيين اختصاصاتها، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥ م.

وعلي قرار وزير الشؤون البلدية والزراعة رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٣م باعتبار مشروع تطوير وتنظيم شارع الخالدية من أعمال المنفعة العامة، وعلي اقتراح وزير الشؤون البلدية والزراعة، وعلي مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آت:

مـــادة (١)

تُنزع للمنفعة العامة ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المبين في

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٣م www.raya.com

قرار وزير الشؤون البلدية والزراعة رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه.

مـــادة (٢)

تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ المشار إليه، لتعويض ملاك العقارات المنزوعة ملكيتها بموجب هذا المرسوم.

مـــادة (٣)

علي جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جاسم بن حمد آل ثاني

نائب أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري : بتاريخ: ١/٥/١٤٢٤هـ

الموافق: ١/٧/٢٠٠٣م

مقابلة صحافية مع
سعادة السيد عبد الله بن خالد العطية محافظ مصرف قطر المركزي حول الشئون المصرفية والنقدية في دولة قطر *

س :كيف كان أداء الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي خلال عام ٢٠٠٢ وما هي توقعاتكم لاتجاهاتكم خلال العام الحالي؟

ج : استفاد الاقتصاد القطري، كغيره من الاقتصاديات النفطية، من الارتفاعات التي حصلت علي أسعار النفط والغاز العالمية خلال عام ٢٠٠٢ وانعكس ذلك بشكل إيجابي علي أدائه الكلي. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة ٢٪ عام ٢٠٠٢ م مقارنة مع نمو سلبي نسبته ٦,٣٪ في عام ٢٠٠١، م وقد ساهم هذا النمو في تحسين وضع القطاع الخارجي، حيث وصلت نسبة فائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢،٦٪ في عام ٢٠٠٢ م وفي ذات الوقت لم يرتفع معدل التضخم أكثر من ١٪ خلال العام نفسه.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فقد تحسن أداؤه خلال عام ٢٠٠٢م بشكل ملحوظ مقارنة مع عام ٢٠٠١, فقد ارتفع صافي أرباح البنوك العاملة في الدولة بنسبة ٤,٣٣٪ ليصل إلى ٣،١٣٦١ مليون ريال قطري خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة بحوالي ٣،١٠٢٠ مليون ريال عام ٢٠٠١، وارتفعت قيمة إجمالي موجودات البنوك التجارية بنسبة ٣،٩٪ خلال عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٦،٦٢٪ مليار ريال ، مقارنة مع زيادة نسبتها ١،١٤٪ عام ٢٠٠١ . وارتفعت قيمة الودائع بنسبة ٧،٧٪ خلال عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٨،٤٥ مليار ريال، مقارنة مع زيادة نسبتها ١٧٪ خلال عام ٢٠٠١، ٢٠٠١

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢م www.raya.com

وارتفع إجمالي التسهيلات. الائتمانية بنسبة ٢،٠٪ لتصل إلى ٢،٣٦ مليار ريال في عام ,٢٠٠٢ كما وتحسنت كافة النسب والمؤشرات المالية، فعلي سبيل المثال، ارتفعت نسبة العائد علي الأصول من ٨،١٪ في عام ٢٠٠١م لتصل إلى ٢٪ في عام ،٢٠٠٢ م وارتفعت نسبة العائد علي حقوق الملكية من ١٢,٨٪ في عام ٢٠٠١ م إلى ١٥٪ في عام ٢٠٠٢م .

أما فيما يتعلق بتوقعاتنا لاتجاهات الاقتصاد القطري خلال عام ٢٠٠٣م فنأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي بالتصاعد علي الرغم من تراجع أسعار النفط وقرب عودة الأسواق العالمية النفطية إلى أوضاعها كما كانت قبل الحرب. والأمل منصب علي نمو القطاعات غير النفطية التي استحوذت خلال عام ٢٠٠٢ م علي أكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والتي نأمل أن تنمو بشكل كبير مستفيدة من توافر السيولة في الجهاز المصرفي وانخفاض أسعار الفائدة في المستقبل كاستراتيجية لتنويع الدخل العام للدولة.

س : كيف تتوقعون تداعيات الحرب علي العراق علي الاقتصاد القطري والقطاع المصرفي القطري خلال المرحلة المقبلة؟ وما هي تحركاتكم في مصرف قطر المركزي لمواجهة هذه التداعيات؟

ج : أن الاقتصاد القطري لم يتأثر سلبا بأحداث الحرب علي العراق ويعود السبب في ذلك، كما ذكرنا سابقا، إلى اعتماد الاقتصاد القطري بشكل كبير علي النفط والغاز والصناعات النفطية الأخرى المساندة التي شهدت أسعارها ارتفاعا كبيرا خلال الأشهر الماضية. كما وتشير البيانات الأولية للربع الأول من عام ٢٠٠٣م إلى نمو رصيد السيولة بنسبة ٣،٢٠٪ في شهر مارس ٢٠٠٣ م مقارنة مع شهر مارس عام ٢٠٠٢ مقابل نمو سلبي نسبته ٥،٢٪ في شهر مارس عام ٢٠٠٢ م مقارنة مع شهر مارس عام ٢٠٠١ م . وقد يفسر نمو السيولة في هذا الربع بزيادة الأموال

المحمولة من الخارج كما تعكسه بيانات الربع الأول لميزان المدفوعات.

وقد اتخذ المصرف المركزي من الإجراءات والتعليمات ما هو كاف لمواجهة أية تداعيات للحرب علي العراق وبما يتناسب والأوضاع الخاصة بالاقتصاد القطري وقطاعاته المصرفية والمالية وذلك للمحافظة علي سلامة الاقتصاد القطري بشكل عام وسلامة القطاع المصرفي بشكل خاص.

س : هل تستعد المصارف القطرية لمواكبة معايير بازل الجديدة في العام ٢٠٠٤؟ وماذا يفعل مصرف قطر المركزي لتيسير وتأمين هذه المواكبة علي صعيد السياسات المصرفية؟

ج : منذ أن أعلنت لجنة بازل– التابعة لبنك التسويات الدولية - BISعن مجموعة المعايير الجديدة، قام المصرف المركزي باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لحث البنوك التجارية العاملة في الدولة علي التقيد بمعايير لجنة بازل وخاصة تلك المتعلقة بمخاطر السوق وكفاية رأس المال، وطالبها بالمضي بتدريب كوادرها. البشرية وتأهيلها وتحسين بنيتها الأساسية ونظم المعلومات والرقابة الداخلية لديها لمواجهة التحديات القادمة. وإننا نعتقد بأن البنوك العاملة بالدولة ملتزمة بتنفيذ كافة التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

ونظراً لأن الغرض الرئيسي لتلك الإجراءات والتدابير هو تدعيم هيكل النظام المالي العالمي وخلق بيئة مناسبة والمحافظة علي إدارة جيدة للائتمان وضمان تفعيل الرقابة علي مخاطر الائتمان وتطوير دور المراقبين ومفتشي البنوك، فقد بدأ المصرف المركزي بتصميم آلية للرقابة والتفتيش علي البنوك تسمح للمفتشين والمحللين بمراقبة البنوك ومراجعة حساباتها إلكترونيا بما يتفق مع كافة الأسس والمعايير الدولية، وهو بصدد تنفيذ تلك الآلية تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بصدد إصدار قانون جديد للمصرف المركزي سيعمل علي إعطاء المزيد من الاستقلالية ليمكنه من

تنفيذ سياسته بكفاءة وبما يتلاءم مع التطورات المالية والاقتصادية الإقليمية والعالمية.

س : تبنت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة توجّها بتحرير قطاع الخدمات المصرفية وانفتاح الأسواق المصرفية الخليجية علي بعضها البعض، لكنه لم يلاحظ حتى الآن تحركات من قبل المصارف الخليجية في هذا المجال. ماهي الأسباب وراء ذلك، وهل تتوقعون تحركات إيجابية علي هذا الصعيد خلال المرحلة المقبلة؟

ج : برزت توجهات دول مجلس التعاون بفتح قطاع الخدمات المصرفية لديها في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي وكان ذلك نتيجة لانضمام بعض تلك الدول لمنظمة التجارة العالمية من جهة، وتطبيقا لبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دول المجلس منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي من جهة أخري. وقد التزمت تلك الدول بإزالة كثير من العراقيل التي تعيق الاستثمارات في قطاعات الخدمات المصرفية وتعديل التشريعات والقوانين القائمة وسن التشريعات اللازمة لذلك. وإننا نري أن جولة المفاوضات التي بدأت بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بعد المؤتمر الوزاري الرابع الذي عُقد في قطر في نهاية عام ٢٠٠١، والتقدم السريع الذي خطته دول المجلس نحو الوحدة النقدية المشتركة، هي عوامل هامة سيكون لها دور في تحقيق الأهداف المرجوة.

س : في ظل الاندماج المتزايد للاقتصاد القطري في الاقتصاد العالمي وسوقه المالية، كيف تقيّمون إمكانات القطاع المصرفي في الصمود والنمو تجاه المنافسة الأجنبية القادمة إلى السوق المحلية في ظل التحرير العالمي المتصاعد لتجارة الخدمات المالية؟

ج : نري أن القطاع المصرفي قادر علي المنافسة وهذا نابع من قناعتنا الشخصية بالأداء المتميز للبنوك القطرية خلال السنوات القليلة الماضية

مقارنة مع بنوك دول مجلس التعاون الأخرى من جهة. ونظراً لتبنيها لمعايير الأداء المالية المختلفة وخاصة تلك المتعلقة بمقررات لجنة بازل، ونتيجة لتطوير خدماتها المصرفية واتباعها لإحدى الأدوات والابتكارات التكنولوجية من إنترنت وصيرفة الكترونية، من جهة ثانية. وأننا نري أن وجود فروع لبنوك أجنبية وإقليمية في دولة قطر سيساهم في زيادة المنافسة بين البنوك القطرية وسيعمل علي حث البنوك لتحسين أدائها وتطوير خدماتها وتحديث وتنويع أدواتها وزيادة تمسكها بالمعايير السائدة في السوق الدولية.

س: ماهي أبرز التوجهات الحديثة في سياستكم النقدية والمصرفية؟ وكيف ترون التحولات المنشودة في السياسات النقدية والمصرفية العربية خلال المرحلة المقبلة لمواجهة ظروف وتحديات المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية بأكملها؟

ج : لقد أولينا كسلطة نقدية في الدولة اهتماما متزايدا بسياستنا النقدية والمصرفية. وكان جل اهتمامنا منصبا علي التطوير والتحديث والانفتاح والتكامل والتحرير، وكان همنا أن تكون الإصلاحات المصرفية والنقدية متماشية مع الاستراتيجية الشاملة لإعادة الهيكلة والانفتاح والتنويع التي تنتهجها دولة قطر منذ فترة. وقد تلخصت تلك السياسات بإزالة كافة القيود والعراقيل من أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والدولية في القطاع المالي والمصرفي، وسَن التشريعات والقوانين والأنظمة، وتشجيع القطاع المصرفي علي تبني إحدى الوسائل التكنولوجية والإلكترونية لتقديم خدماته المصرفية، وتشجيع عملية التكامل مع القطاعات المصرفية في الدول العربية الأخرى، وتطوير نظم المدفوعات، وتطوير أدوات وأساليب الرقابة، وتوسيع ربط شبكات الصراف الآلي القطرية مع الدول المجاورة. وتمثلت تلك السياسات أيضا بتحرير أسعار الفائدة علي الودائع

والتسهيلات بالكامل مع بداية عام ٢٠٠٠م . وتشجيع القطاع علي المنافسة بهدف تحسين الكفاءة تمشياً مع التحولات المتسارعة علي الصعيد العالمي. ومنذ أكثر من ثلاث سنوات بدأنا بتبني أدوات نقدية غير مباشرة لتنفيذ السياسة النقدية. كما ساهمنا بشكل كبير ومباشر بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وحرصنا أن يكون منسجماً مع روح التوصيات الأربعين الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال لعام ١٩٩٠م. ونحن بصدد إنشاء نظام للرقابة المصرفية الإلكترونية ـ كما ذكرنا سابقاً.

أما فيما يتعلق بالتطورات المصرفية في الدول العربية الأخرى، فإننا نري أنها مرتبطة بمستوي التقدم والتنمية الاقتصادية وتوافر الموارد الطبيعية وحجم الاستثمارات الصناعية وهيكل وبنية الاقتصاد لكل دولة علي حدة. ومن هنا فإن التحديات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية تختلف من بلد لآخر. وإن متابعتنا للتطورات التي شهدتها القطاعات المصرفية العربية تجعلنا متفائلين إلى حد كبير من أن الدول العربية تسير في الاتجاه الصحيح بهذا الخصوص، بالرغم من أن عدداً قليلاً منها بحاجة لتسريع عمليات إعادة الهيكلة والتحديث والانفتاح لمواكبة روح العصر ولتمكينه من جني ثمار العولمة المصرفية بأسرع وقت ممكن.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد خالد بن احمد السويدي رئيس
مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي حول
تجربته المصرفية الرائدة *

س : عشرون عاما من عمر مصرف قطر الإسلامي.. كيف ترونها وتقيمونها علي ضوء الفكرة والهدف ؟

ج : كان ميلاد مصرف قطر الإسلامي، الذي انشيء بموجب المرسوم الأميري رقم (٤٥) لعام ١٩٨٢ .حدثا ينتظره الجميع، فطبيعة المجتمع القطري المسلم وتقاليده كان الناس يتطلعون إلى إنشاء مؤسسة مالية إسلامية تضع اللبنات الأولي لمؤسسات اقتصادية إسلامية في المستقبل، وتعمل علي تلبية تطلعات ورغبة هذا المجتمع في توفير خدمات مصرفية ومالية علي هدي الشريعة الإسلامية الغراء.

وفي السابع من يوليو عام ١٩٨٣ تحولت هذه التطلعات إلى واقع ملموس ومحسوس، و أصبحت الفكرة التي طرحتها مجموعة خيرة من أبناء الوطن واقعا معاشا، وتدافع الناس واستقبلوا خدمات المصرف بفرح كبير. وتطور عدد عملاء المصرف حيث يملك الآن أكبر قاعدة عملاء في البلاد، وأكبر عدد حسابات للعملاء من كل الفئات. وشق المصرف طريقه بتوسيع قاعدة انتشاره ليصل بعدد فروعه إلى ٩ فروع ومكتبين مصرفيين، وتغطي خدماته كافة أنحاء قطر، مستخدما في ذلك التقنيات

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٠٣م www.raya.com

المصرفية المتطورة، والخبرات البشرية الممتازة، وانعكس ذلك علي الأداء المالي للمصرف حيث استطاع أن يحقق نتائج مالية قياسية، وان يجتاز الكثير من العقبات والصعوبات التي مرت بها اقتصاديات المنطقة خلال العقدين الماضيين. وليس أدل علي نجاح المصرف من نتائجه المالية للسنوات الخمس الأخيرة وما حققه من أرباح قياسية خلال العامين الأخيرين حسب ما يبينه الجدول المرفق. فيما تبشر نتائجه للنصف الأول من العام الجاري ٢٠٠٣ بنتاج باهرة وتوزيع نسب ممتازة للعملاء والمساهمين، حيث وزع المصرف نسبة ٣٪ أرباحا للمودعين عن النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٣ وهي أرباح قياسية للعملاء.

هذا بجانب أن هذه الأرباح التي وزعت علي العملاء تدل علي النتائج المالية الإيجابية للنصف الأول من عام ٢٠٠٣ والتي سيعلن عنها قريبا بعد اعتمادها من مصرف قطر المركزي. وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع الموجودات إلى ما يزيد علي ٣،٥ مليار ريال، وارتفاع الاستثمارات إلى ما يزيد علي ٧،٤ مليار ريال.

وهذه النتائج التي حققها المصرف أكبر دليل علي دخول تجربته المصرفية العقد الثالث وهو يتمتع بمركز مالي قوي أكثر اطمئنانا ومضي المسيرة إلى غايتها، وبلوغ الفكرة لمراميها، بفضل تكاتف جهود أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة والعاملين بالمصرف، والاسترشاد بالموجهات العامة لمصرف قطر المركزي، في ظل حكمة القيادة الرشيدة للبلاد.

س : والمصرف يبدأ عقده الثالث.. ما هي الأولويات الاستراتيجية لهذه المرحلة؟

ج : مصرف قطر الإسلامي يتبنى استراتيجية هادفة وواضحة المعالم تهدف علي الدوام إلى الارتقاء بخدماته للعملاء، للاستمرار في لعب دوره

الرائد في العمل المصرفي الإسلامي، ويضع في اعتباره عددا من الأولويات تتمثل في:

الاستمرار في تعزيز المكانة الريادية للمصرف كمؤسسة مصرفية إسلامية وطنية، والاستمرار في تبني انتهاج سياسة استثمارية ومصرفية تعطي الأولوية للسوق المحلية، حيث أن أكثر من ٧٠٪ من استثمارات المصرف داخل البلاد، وهذا لتوفر الأمان والمناخ الاستثماري الجيد.

العمل على تطوير الأدوات الاستثمارية والخدمات المصرفية الحالية وابتكار وإدخال أدوات جديدة لتوسيع الخيارات أمام عملاء المصرف. وتوسيع قاعدة الفروع بهدف الوصول للعميل أينما كان، حتى يمكننا توسيع حصتنا في السوق المحلية، مع التأكيد على أهمية الجودة في الخدمات.

مواكبة عصر العولمة المالية بتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال مشروع طموح يجري تنفيذه حاليا للوصول بالشبكة الإلكترونية لخدمات الصراف الآلي إلى ١١٦ منفذا وثلاثة فروع إلكترونية، وهذه الشبكة تعتبر الأحدث في المنطقة لما يتوفر إليها من تقنيات مصرفية متطورة.

تعزيز تجربة الصناديق الاستثمارية العالمية التي حققت نجاحا كبيرا في مجال الاستثمار العقاري، من خلال إطلاق المصرف لصناديق بدر العقارية الخمسة في المملكة المتحدة وفرنسا وأميركا.

التوجه للمشاركة في تأسيس مؤسسات مالية إسلامية خارج قطر، دعما لاستثمارات المصرف وتحقيقا لأهدافه في تطوير التجربة المصرفية الإسلامية. ومن هذه المؤسسات: بيت التمويل العربي في لبنان الذي يجري الأعداد لافتتاحه قريبا، والمساهمة في تأسيس شركة سوليدراتي للتأمين الإسلامي في البحرين، وغير ذلك من المؤسسات المالية الإسلامية

في المستقبل. ومعلوم أن للمصرف مساهمات في مؤسسات وشركات مالية إسلامية بمنطقة الخليج بمنطقة العربية بصفة عامة، وهي استثمارات ناجحة.

التركيز على سياسة تنمية الكوادر البشرية، وخاصة الوطنية، وذلك لأهمية العنصر البشري المتدرب على مواكبة المستجدات التي تفرضها المنافسة القوية في السوق المالية، خاصة في ظل تسارع وتيرة العولمة المالية.

الاستمرار في دعم الأنشطة الاجتماعية التي تشكل محور الترابط والتعاون الوثيق مع مؤسسات المجتمع المدني، خدمة للوطن والمواطنين طبقا لما تمليه علينا شريعتنا الإسلامية الغراء.

س: ما الدور الذي أسهم به المصرف خلال عقدين من الزمان في دعم الاقتصاد القطري؟

ج : مصرف قطر الإسلامي يرفع شعار (شركاء في النهضة الوطنية) والمتتبع لمسيرة المصرف يلاحظ اسهامه المقدر في الاقتصاد القطري، حيث استطاع منذ فتح أبوابه أن يسجل تواجدا متقدما في السوق المالية بالبلاد، وان يحتل مركزا مرموقا في عمليات تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بدليل أن التمويل المحلي يشكل ٧٠٪ من إجمالي استثمارات المصرف التي تجاوزت ٧ر٤ مليار ريال.

وساهم المصرف مساهمة فعالة في تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية والمشروعات العمرانية وتمويل احتياجات المقاولين المحليين في المشروعات الصناعية الكبرى بالبلاد، والنهضة العمرانية التي تنتظم قطر الآن اكبر شاهد على مساهمة المصرف، خاصة في تمويل الأبراج التي أنشئت في منطقة الخليج الغربي.

كما اسهم المصرف خلال السنوات التي مضت في رؤوس أموال العديد من الشركات والمشروعات الوطنية بأسلوب المشاركة الإسلامية، كما قام بتمويل عدد من الأنشطة بأساليب المرابحة والمضاربة والمساومة وعقود الاستصناع، ومن هذه الأنشطة تمويل احتياجات المقاولين المحليين الذين يعملون في تنفيذ منشآت المشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية .. وغيرها من المشروعات.

وعلي مستوي القطاع الخاص فإن للمصرف إسهاما كبيرا في تمويل الحركة التجارية وتنفيذ العديد من المشروعات العمرانية والمجمعات التجارية والسكنية والأنشطة التجارية المتعددة وفق صيغ التمويل الإسلامية الشرعية.

وعمليات المصرف الاستثمارية في السوق المحلية في حالة نمو مستمر، وتعمل إدارة المصرف علي تطويرها، لان قناعتنا كمؤسسة مصرفية إسلامية وطنية، أن الاستثمار بالداخل هو الأفضل والأكثر أمانا.

هذا بجانب أن المصرف أسس مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية شركتي الجزيرة الإسلامية وشركة عقار اللتين تعدان من انجح الشركات الوطنية في مجال خدمة المواطنين والمقيمين.

س: المصرف كمؤسسة مالية إسلامية وطنية.. ماذا قدم في مجال الخدمات الاجتماعية؟

ج : خدمة المجتمع تعتبر أحد الأهداف الأساسية التي اقرها النظام الأساسي للمصرف وذلك من خلال ارتياد المجالات التي تعمل علي توثيق عري الترابط والتراحم وتنمية روح التكافل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات ايمانا من المصرف بأهمية الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية علي المستوي المحلي والخارجي.

فالمصرف مؤسسة مالية قطرية تحرص دائما علي خدمة المجتمع

والتفاعل مع قضاياه الاجتماعية والإسهام فيها بصورة فعالة تطبيقا لما أوصى به ديننا الحنيف.

ويحقق المصرف هذه الغاية من خلال إنشائه حساب لجنة الزكاة بالمصرف حيث يقوم بتوزيع أموال الزكاة على مصارفها الشرعية تحت إشراف لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئات المختصة والجمعيات الخيرية بقطر، وفتح الحسابات المخصصة للصدقات والتبرعات ومختلف الأغراض الاجتماعية الأخرى حسب قوانين الدولة، والتعاون مع الجهات المختلفة في القيام بدور الوصي المختار وتنفيذ الوصايا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن المصرف يساهم ويساعد في العديد من المشروعات الخيرية التي تنفذها بعض المؤسسات الرسمية أو الأهلية، وقد بلغ حجم المساعدات التي صرفت من خلال لجنة الزكاة بالمصرف خلال السنوات الخمس الماضية اكثر من ٣ر٥ مليون ريال قطري، هذا بجانب مساعدات المصرف دعم أنشطة مؤسسات المجتمع الأخرى.

س : مصرف قطر الإسلامي مؤسسة مالية وطنية.. أين دور الكوادر الوطنية فيها، وأين وصلت سياسة التقطير على مدى عمر المصرف؟

ج : منذ أن بدأ المصرف نشاطه، وضع في الاعتبار تدريب الكوادر القطرية، وإتاحة الفرصة لها لتولي مواقع متقدمة في إدارة شؤون المصرف، وقد حققت تجربة المصرف في توظيف الكوادر الوطنية نجاحا كبيرا، حيث بلغت نسبة القطريين في المصرف في نهاية عام ٢٠٠٢ ما يزيد على ٣٢٪ وهذه نسبة تعد من افضل نسب التقطير بين المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع الخاص بالبلاد أن لم تكن أفضلها على الإطلاق، وهناك كفاءات وطنية عديدة تدربت وعملت بالمصرف لسنوات طويلة وانتقلت للعمل بمؤسسات أخرى في القطاعين العام، والخاص وهذا يحسب

للمصرف بأنه مؤسسة لتخريج كفاءات وطنية ممتازة.

ونحن في مجلس إدارة المصرف ننظر لتقطير الوظائف باعتباره استراتيجية طويلة المدى والتزاما وطنيا تجاه أجيال المستقبل، والمصرف عندما يتوسع في توظيف الكوادر الوطنية يهدف من ذلك إلى تأهيل الكفاءات الوطنية وإتاحة افضل فرص التدريب لها من خلال الدورات الداخلية والخارجية حتى يكون هؤلاء في المواقع القيادية. ولهذا فإننا نعتبر ذلك استثمارا بشريا سيجني المصرف ثماره في المستقبل بإذن الله.

س : أين موقع مصرف قطر الإسلامي من التجربة المصرفية الإسلامية؟

ج : نستطيع أن نقول وبكل ثقة أن مصرف قطر الإسلامي في مقدمة ركب هذه المسيرة، فالمصرف اصبح بعد ٢٠ عاما في موقع يؤهله للعب دور بناء في تطوير هذه التجربة، وان يقود عملا مشتركا مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، وبناء تعاون مشترك لتطوير تجربة المصارف الإسلامية التي لم تكمل عقدها الثالث، ولكنها تمضي بنجاح نحو أهدافها، فالمصرف علي مستوي الريادة داخل قطر وخارجها.

س: ما هي رؤيتكم المستقبلية للمصرف علي ضوء الواقع الاقتصادي المحلي الإقليمي والدولي؟

ج : الرؤية المستقبلية تنطلق من الاستراتيجية التي اقرها مجلس إدارة المصرف، وهي كما أشرنا من قبل تقوم علي أساس التطوير الدائم لخدمات المصرف ومواكبة تقنيات العولمة المالية تلبية لتطلعات عملائه، والإسهام في النهضة الوطنية من خلال تعزيز دور المصرف في الاقتصاد القطري عبر تقديم التمويل لمشروعات القطاعين العام والخاص.

وعلي ضوء النمو الذي يشهده الاقتصاد القطري رغم الصعوبات التي

تمر بها بعض الاقتصاديات الرئيسية في المنطقة والعالم، فنحن نثق بأن المستقبل سيكون مشرقا - بإذن الله - لما يتيحه مناخ الاستثمار القطري من فرص واعدة للنمو، توفر فرصا ممتازة لتطوير التجربة المصرفية الإسلامية بالبلاد، وذلك بدليل ظهور شركات جديدة تطبق المفاهيم الاقتصادية الإسلامية، مما يرفد هذه التجربة.

ونحن نتطلع إلى أن نري في المستقبل قانونا ينظم عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مما يتيح لها المظلة التي تجعل تحركها اكثر مرونة في تطوير أدواتها الاستثمارية، ويوفر لها البيئة القانونية المناسبة، علي هدي الشريعة الإسلامية، لتنطلق في النمو نحو آفاق افضل، وان تعزز من مسيرة العطاء الاقتصادي.

مقابلة صحافية مع
سعادة الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود
آل ثاني رئيس مجلس إدارة كيوتل للاتصالات
في دولة قطر حول التوجهات *

س : ما هي نظرة سعادتكم إلى التوجهات الاقتصادية في المنطقة وخصوصا في دولة قطر وما هو تأثير العولمة علي دول المنطقة؟

ج : منذ أن تولي صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم والدولة بدأت تتبنى توجها جديدا في اقتصادها. وعندما نتحدث عن الاقتصاد بشكل عام يمكننا القول أن دولة قطر قد تمكنت من استقطاب العديد من الشركات في مجال الهيدروكربون مثل أكسون موبيل وتوتال فينا ألف وغيرها من الشركات المعروفة وقد ضخت هذه الاستثمارات بلايين الدولارات إلى اقتصادنا كما أن نظرتنا تشير إلى أن هذه الاستثمارات ستتضاعف في غضون السنوات الثلاث القادمة.

أن القيادة الحكيمة والتوجيهات الرشيدة لصاحب السمو بالاستفادة من القابليات الحركية للشباب القطري في كافة المستويات في الحكومة قد بدأت تعكس تأثيراتها الإيجابية في التقدم الصناعي والاجتماعي. لهذا فإن قطر تشهد اكبر معدلات نمو في العالم.

س : إضافة إلى موقعكم في كيوتل تتبوأ سعادتكم موقعا بارزا في الديوان الأميري ما هو تصوركم عن الاقتصاد القطري؟

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٠٣م www.raya.com

ج : في ضوء التوجيهات التي يبديها صاحب السمو أمير البلاد وبحكم التماس المباشر مع سموه أصبحت أتفهم نظرته واستراتيجياته والسياسات المتعلقة بالدولة. وقد انعكس هذا العامل إيجابيا علي أداء كيوتل ومنذ اليوم الأول الذي تسلمنا فيه واجباتنا، بدأنا بتوضيح الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالشركة بالتعاون مع كافة أعضاء مجلس الإدارة وعملنا مباشرة استنادا للسبل التي تكفل بلوغ هذه الأهداف واليوم عندما أقيّم السنوات الثلاث الماضية اكتشف إننا قد حققنا منجزات تتسم بالتحدي وكافة هذه المنجزات تعزي إلى التوجيهات والتعليمات التي كنا نتلقاها من حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وأمنيتنا أن تكون كيوتل أحد الرموز التي بلغت تصور ونجاح قائدنا.

س : ما هو تعليق سعادتكم فيما يخص الأنباء التي ترددت مؤخرا عن قيام كيوتل باستئجار فريق دولي لمساعدتها في تحديث الشركة؟

ج : عندما بدأنا بالتعامل مع البنية الداخلية لكيوتل حاولنا أن ننشد المساعدة من شركات عالمية أخرى من التي لديها خبرة واسعة في المجال نفسه. ومؤخرا استأجرنا فريقا عالميا يقترب من كوادرنا ومديرينا ذوي التأهيل العالي لأجل أن يتعرفوا علي مديرين عالميين من ذوي الخبرة المتقدمة. إضافة إلى ذلك أن مثل هذه الخطوة ستؤمن خدمات افضل لزبائننا وتمنح موظفينا حافزا لتحسين وتطوير أدائهم وواجباتهم. كما أن النظرة الشمولية لكيوتل تكمن في التحول نحو الأفضل وذلك طموحنا وهدفنا في الشركة.

س : لماذا تحاول كيوتل التوسع في الداخل والخارج؟

ج : كيوتل مثل أي شركة اتصالات أخرى لديها استراتيجية محددة عندما يأتي التماس مع الاستثمارات. وهذه الاستثمارات تمليها عدة عوامل

ولديها أهداف أيضا تتعلق بالاستثمارات الدولية خصوصا عندما تصل الأعمال التجارية الداخلية مستوي من الإشباع. مع العلم أنني عادة اخبر زملائي بأنه لا توجد مرحلة إشباع في هذا النوع من الأعمال لأن الزبون لديه الإمكانية وتواق دائما لاستخدام اكثر عدد ممكن من الخدمات واعتياديا أن فرص الاستثمارات يتم دراستها من قبل قسم الاستثمار المتخصص الذي يقدم الاستشارة المطلوبة لمجلس الإدارة من اجل إيجاد المزيد من مصادر العوائد.

س : متي سيصل ازدهار الاقتصاد القطري الذروة؟

ج : اعتقد أن الازدهار سيتواصل حتى العام ٢٠٠٦ ومن ثم سنشهد نموا ثابتا ومتماسكا.. كما أن دولتنا لديها لجنة استثمارية متخصصة إضافة إلى مجموعة من الوزراء المهتمين والتواقين للاستمرار بهذه السياسة وانه ما هو تأثير اتفاقية منظمة التجارة العالمية علي كيوتل؟

– دائما أقول أن للزبون الكلمة النهائية وطالما نقدم خدمات رائعة وبمعدلات تنافسية ومدروسة جيدا سنكون في جانب الأمان وينبغي أن لا ننسي أن برنامج كيو التحولي الذي تبناه مجلس إدارة كيوتل ما هو إلا خطة أعدت للمضي قدما لكي نكون مستعدين للمستقبل.

س : ما هي مهمة سعادتكم كرئيس للديوان الأميري؟

ج : يضم الديوان الأميري عدة وحدات ترتبط بصاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس الديوان الأميري الحلقة بين كافة هذه الوحدات كما أشغل منصب مدير مكتب الأمير والذي يقوم بتسهيل الفعاليات بين كافة الوحدات المعنية.

س : ما هو الفرق بين كيوتل واتصالات؟

ج : اتصالات شركة إماراتية كبيرة ونحن نفخر بها ولدينا – أي كيوتل علاقة قوية بها تهدف دائما للتنافس المهني وفي تصوري إننا نكمل بعضنا

في مـجـال الاتصـالات. ونحن علي اتصـال دائم وخـصـوصـا الخـبـرات في مـجـال التـدريب كمـا لدينا مـشـروع الفـايبـر مع اتصـالات ونـأمل أن نبـدأ بالمشـاركـة بـالأيدي العـاملة مع اتصـالات من اجل مـواجـهـة التـحـديات المستقبلية كما تفعل كبري الشركات العالمية لا سيما أن هناك توجيهات من السلطات العليا لدراسة مثل هذه الخطوات.

وأعتقد أن هناك رغبة جيدة من كلا الطرفين لدراسة مثل هذه الخطوات المستقبلية وتعد كيوتل أحد أهم الشركات في قطر التي يفخر بها علي حد سواء المواطنون والمقيمون وكافة المستخدمين. وأعتقد أن مجلس إدارتها من افضل الإدارات التي شاهدتها بسبب ذلك الانسجام وذلك لسيادة روح عمل الفريق بين كافة الأعضاء بحيث أن اجتماعات مجلس الإدارة تعد فرصة للاستمتاع عند الانضمام إليها وليس عبئا علي الأعضاء.

س: ما هو عدد موظفي كيوتل؟

ج: يصل عدد الكادر في كيوتل إلى ١٧٠٠ شخص وأنا فخور بالقول أن ٣٠٪ منهم من القطريين و٥٠٪ من هؤلاء القطريين يشغلون ٥٠٪ من الوظائف العليا.

س: كيف تري سعادتكم كيوتل علي مستوي المشهد العالمي؟

ج: كيوتل مقارنة بالمنافسين الآخرين تحظى بالإطراء وقد حققنا ٢٤٪ من إجمالي عائدات تنمية المساهمين في كل سنة وفي غضون السنوات الأربع الأخيرة وحاليا هامش الأرباح يقدر بـ ٥٦٪.

لقد كنا أول من أطلق تكنولوجيا GSMفي الشرق الأوسط وآسيا وأول من دشن ADSLوقدم منافذ التوسيع للإنترنت واول من قدم نظام الكيبل فيجن علي نطاق واسع، ونحن أول من اجري دراسة شاملة للموظفين لتطوير مسارات المهنة الصحيحة في المنطقة.

س: لقد سمعنا أن سعادتكم القوة الموجهة التي تقف خلف برنامج -Q Turnهل يمكن أن تطلعنا علي المزيد وكيف حققتم ذلك النجاح؟

ج : لدي اعتقاد دائم بأن كيوتل تلعب دورا مهما في المساعدة في إدارة التنمية المستمرة لقطر. فقبل سنتين مضتا عندما كنت مديرا عاما مؤقتا أدركت بأن كيوتل يجب أن تلعب دورا مهما وحيويا وإنها يجب أن تدخل مرحلة للتغيير، وكان لا بد من البدء من الداخل وبناء أسس قوية، وقبل أن ننظر إلى الخارج كان يجب أن ننظر للداخل.

وقد باشرنا عملنا ببرنامج إعادة تنظيم من اجل إعادة تصميم بناء منظمتنا والأكثر أهمية من ذلك بناء القدرة لشعبنا. واليوم اصبح لدينا نقطة الانطلاق الصحيحة من اجل تقديم المزيد في مجال تحسين خدمات المستهلك. ومن بين أهم الأمثلة علي ذلك التوجه افتتاح مراكز خدمات جديدة للزبائن. وتدشين منتجات وخدمات جديدة وتحسين النتائج المالية. فعلي سبيل المثال حققنا الربحية الأعلى في تأريخ شركتنا حيث بلغ العام الماضي (٩٥٦) مليون ريال قطري وأعلي نسبة تقسيم بين المساهمين في تاريخنا (٦,٦٪) لكل سهم وزيادة قدرها ١٠٪ علي السنة السابقة. ومن المهم إننا التزمنا بفريق قمة لدعمنا في هذه الرحلة ويسعدني أن أقول أن مجلس الإدارة يقف خلفنا تماما.

س: هل تحصلون علي دعم من الشركات الاستشارية العالمية؟

ج : كيوتل تستفيد بشكل منتظم من الاستشارات وإنها ممارسة عامة في أن تحصل علي النصح والمشورة من الأشخاص المجربين الذين بإمكانهم أن يعرضوا علينا الممارسات العالمية الأفضل، ومع ذلك فإن الإدارة هي التي توجه كيوتل.

وفي الوقت الحاضر لدينا أربع شركات عالمية متخصصة في

الاستشارات وتقوم بتقديم المشورة في نقاط معينة مثل الموبايل وHR والاستراتيجية والتحول والاتصالات.

س : ما هي الحالة الحالية لتحديث الـ ISO؟

ج : لقد أوضحنا من قبل أن أهم غاياتنا هو كسب ولاء المستهلك. وسنصل إلى ذلك الهدف إذا ما استثمرنا مواردنا البشرية و:ISO 9001 2000يمنحنا الأدوات لبناء مستوي أفضل من الأعمال التجارية ويقدم افضل الخدمات للمستهلك من خلال وضع الأنظمة في مكانها الصحيح لتحسين مستويات أدائنا وكفاءتنا وفاعليتنا.

وفي نهاية المطاف نحن نرغب في توسيع رقعة آمال زبائننا والمساهمين والموظفين.

س : هل تعتقد سعادتكم أن كيوتل تستثمر في الخارج وما هي الخطط والتصورات لمثل هذه الخطوة؟

ج : نعم هناك إمكانية حقيقية لكن مع ذلك يجب أن تكون الاستثمارات استراتيجية وليست مالية فقط.. فبإمكان المساهمين بسهولة أن يوظفوا الاستثمارات المالية بأنفسهم. وعلي كيوتل أن تستثمر معرفتها في مجال التليكوم لتوليد المزيد من القيم.. وكما ذكرت من قبل أن المنطقة بدأت توا بالانفتاح لذا فكلما ازدادت الفرص سنبدأ بتقويمها وتقديرها إذا كان لها اثر. لقد قررنا أن نعمل وحاليا نجري مناقشات فاعلة في اكثر من بلد.

س : هل بإمكان سعادتكم أن تطلعونا علي الأرقام المالية لكيوتل وكيف يؤثر ذلك علي أدائكم؟

ج : لقد ارتفعت أرباح كيوتل بنسبة ١١٪ في السنة الماضية وذلك يعني إننا اعتدنا علي مضاعفة النمو الرقمي،وقد ساعد في ذلك نظام الـ GSM الذي ارتفع بمقدار ٣٢٪ أي من (١٤٠ مليون ريال) إلى (٥٧٩) مليونا. لقد

ازدادت قاعدة مشتركي GSM بمقدار ٥٠٪. وذلك يعني أن واحدا تقريبا من كل اثنين في قطر لديهم الآن خدمة الـ GSM. وقد أقر المساهمون بتلك المنجزات اللافتة. كما أن TRS قد ارتفع معدلها بمقدار ٢٤٪ منذ العام ١٩٩٨ مما جعل كيوتل صاحبة أحد افضل الأداءات في العالم في مجال التليكوس. ومن شأن ذلك أن يجعلنا في موقف قوي للاستفادة من الاستثمارات الضرورية لجلب احدث التكنولوجيات والمنتجات إلى زبائننا.. كما إننا لا توجد علينا أي ديون كما هو حال العديد من الشركات الغربية.

س: ما هو المنتج الذي أطلقتموه وما الذي يمكن أن نتوقعه للمستقبل؟

ج : في الأشهر الستة الماضية دشنت كيوتل اكثر من منتج بحيث تفوقت على ما قدمته في السنوات السابقة. وقد اشتملت على خدمة الإنترنت ذات السرعة العالية Barq وعروض جديدة للموبايل وخدمات الأخبار هلا توك وعروض QCV الجديدة. ولدينا خطط طموحة للمضي قدما في تقديم ما هو جديد وأفضل على الرغم من أن كل شيء يعتمد على الزبون. وعلينا معرفة كم هو الطلب الآن. ومن المتوقع أن تشاهدوا المزيد من منتجات المعطيات السريعة وحزم جديدة في خدمة الموبايل كما سيتم إطلاق خدمات إضافية وقيمة في العام القادم فضلا عن عروض لمنتجات متطورة لزبائننا.

س: ما هي الخطط والاستراتيجيات الجديدة؟

ج : أن استراتيجيتنا بسيطة جدا وتكمن في إبقاء الاتصالات نافذة في كل قطر وتأمين افضل نوعية خدمات لزبائننا والاستمرار في تحقيق عائدات مالية كبيرة لمساهمينا وإيجاد فرص مستثمرة لمواطنينا والقطريين الموهوبين الباحثين عن عمل في مجال الاتصالات. وفي الوقت نفسه نتطلع لبناء موطئ قدم إقليميا. وذلك يحقق ستة مواضيع تقريبا: خلق تجارة

مهنية والاستحواذ علي النمو وتحقيق فاعلية وكفاءة عملية من الدرجة الأولي وتقوية البنية المالية وتحسين خدمات الزبائن ودعم التنمية القطرية.

س : كيف تقيمون سعادتكم شركتكم وكيف هي الرؤية الصناعية للأداء والمشاركة في السوق؟

ج : إننا نرمي إلى تحقيق اعلي المستويات فلذلك نحن نقارن أنفسنا بالماركات العالمية والإقليمية. وبالنسبة للمساهمين نحن ننظر إلى القيمة (إجمالي عائدات TRSإلى المساهمين) وبالنسبة للزبون فإننا نؤسس لكل من القناعة والنوعية في إجراءات الخدمات وبالنسبة للموظفين فنحن ننظر إلى المهارات المتوقعة في الشركات الاثنتي عشرة ذات الأداء الرفيع. إما المشاركة في السوق فليست مرتبطة بنا لذلك فإننا ننظر إلى قناعة الزبون ونوعية الخدمات وهو الشيء الذي نعكف علي تحسينه بشكل ثابت وعبر كل هذه الأبعاد تحلق كيوتل عاليا بالرغم من أن ذلك لا يمنعنا من محاولة التطوير.

س: كيف تنظرون سعادتكم إلى انطلاقة كيوتل مقارنة بالنمو الاقتصادي الذي يحدث في قطر؟

ج : أن البنية التحتية للاتصالات تعد المكون الأساسي للنمو الاقتصادي. فالاقتصاد القوي يتطلب تكنولوجيا معلومات قوية وعمودا فقريا في الاتصالات من اجل ازدهار حقيقي وكيوتل كشركة تدرك ذلك وعزمنا علي لعب دور داعم رئيسي فيما يذهب إليه صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من اجل استمرار عجلة التنمية في قطر ومن خلال مشهد النمو فإن قطاع الاتصالات يزيد في نمو إجمالي الإنتاج العام بمقدار يتراوح بين النصف إلى الواحد بالمائة تقريبا. وفي البلدان الاقتصادية الناضجة تقف إحصائيات الاتصالات عند الثلاثة بالمائة من إجمالي الإنتاج العام. وإننا نتوقع أن نري توجها مماثلا هنا.

س : ما هي الخطط التي اتخذت في كيوتل لمواجهة التحديات والمنافسة في حالة دخول شركات أخرى للسوق القطرية؟

ج : طالما أن كيوتل تقدم افضل ما لديها من اجل إسعاد الزبون وتحسين الخدمات وفي الوقت ذاته يتواصل الاستثمار في المستخدمين وكذلك تطوير فريق الإدارة ليكون من التصنيف العالمي إضافة إلى القوي العاملة المهنية إذن فهناك المزيد الذي يمكن أن نفعله.

كما أن الزبون والمستخدم علي قائمة أولويات اجندتنا لذا فإن المنافسة التي تعتبر تهديدا لا تخيفنا ولكنها تحفزنا لعمل المزيد. وبرنامج Q-Turn مثال أولى عما نفعله.

س : ما هي الخطط لتحديث كادركم الحالي؟

ج : نحن ملزمون بتطوير قاعدة مستخدمينا بثلاث طرق:

أولا: ستبحث كيوتل في هذه السنة في تدريب قاعدة المستخدمين اكثر من أي سنة سابقة. ونحن في الأساس نعمل مع مؤسسات عالمية مثل هارفارد في هذا الاتجاه.

ثانيا: كيوتل ملتزمة بتطوير وتأمين الفرص للقطريين وإيجاد مديرين أكفاء بمستوي عالمي كما تهدف كيوتل إلى أن تصبح خيار المستخدم من الموهوبين القطريين. لذا فأنصح كل قطري يطمح للأداء الأفضل أن يضع في الاعتبار كيوتل كمكان مناسب لحياته العملية.

ثالثا: كما أن كيوتل ملتزمة بتطوير فريق إداري رفيع المستوي مكون من (٥٠ - ١٠٠) شخص ليصبحوا بمستوي عالمي. ومن اجل بلوغ هذه الدرجة فمن الضروري جلب المديرين الأجانب الذين يتميزون بمستوي عالمي لدفع عجلة التقدم في الشركة للأمام ويقدموا الاستشارة للقطريين. ومن المؤكد أن ذلك لن يكون علي حساب المواطنين لأن شركتنا ستبقي

الأولي في الدولة من حيث تقطير الوظائف في الأدوار الإدارية.

س: ما هي نظرة سعادتكم عن صناعة الاتصالات في قطر والمنطقة؟

ج : دعنا نبدأ مع الدولة وننتقل إلى المنطقة.. أن قطاع الاتصالات في قطر شكل ظاهرة للنمو ما بين الثلاث سنوات إلى الخمس الماضية وكان علي رأس القائمة قطاع الموبايل وبدرجة اقل المعطيات.. ومما لا شك فيه لا يزال هناك الكثير من النمو واتوقع أن أرى دولتنا بمصاف الدول الصناعية الناضجة في ثلاث سنوات من الآن وتضاهي كثيرا دولة الامارات العربية.

وعلي نطاق أوسع أشعر براحة كبيرة إزاء الصناعة وأتوقع أن أرى دولا أخرى تتطلع إلى ما حققته قطر وكيوتل وتحاول اللحاق بنا. إما المشهد الإقليمي فهو مهم جدا. فإذا أخذنا دول مجلس التعاون ومصر والأردن فأري ثلاث مجموعات في مراحل مختلفة من التنمية. وتعد الامارات الأكثر تقدما وربما أنصافا هي الأنضج وثم البحرين وقطر والكويت والأردن. ومن ثم تأتي عُمان والسعودية ومصر. وقد احدثتا تطورا جوهريا في الفترة الأخيرة. وما زال هناك الكثير من التنمية التي يمكن تحقيقها في العديد من هذه البلدان. وأتوقع العديد من التطورات في مجال المنتجات والوصول للزبون.

وفي السنوات الثلاث القادمة سنري بعض اللاعبين الجدد الذين سيدخلون العديد من هذه الأسواق. وإذا حدث ذلك سنري إعادة تشكيل جذري للمنطقة وأنظمة اللعبة.

ومع ذلك أن الصورة بأكملها تبدو صحيحة للمنطقة وأعتقد إنها إحدى النقاط المضيئة في عصر الاتصالات العالمية.

س : لقد أعيد انتخاب سعادتكم مؤخرا رئيسا لمجلس الإدارة.. هل تعتقدون أن ذلك دليل علي نجاحكم؟

ج : من المهم جدا لشركة كيوتل ومساهمينا والشعب القطري أن نكمل بنجاح برنامج Q-Turn والاستمرارية في القيادة أحد المتطلبات لرؤية برنامج تغيير من خلاله سنكمل المنجزات وان إعادة انتخابي إقرار واضح من قبل المساهمين في التحول الذي حققناه.

سلطنة عمان

نص كلمة معالي

السيد حمد بن محمد الراشدي وزير الإعلام في سلطنة عمان في الحفل السنوي السابع والعشرين للجمعية الأنجلو عمانية الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن *

سعادة / رئيس الجمعية
سعادة / سفير سلطنة عمان
أعضاء الجمعية الكرام
السيدات والسادة

إنها لسعادة غامرة وشرف كبير لي أن أكون بينكم اليوم وأن ألتقي بأصدقاء أعزاء في الجمعية العمانية – البريطانية التي تستحق الإشادة لدورها في تعزيز الصلات بين البلدين . لقد ارتبطت كل من عمان وبريطانيا بعلاقات تاريخية قوية عميقة الجذور ساهمت في تكوين رصيد متين من التاريخ والمصالح المشتركة بين بلدينا . لقد كانت التجارة أولى صلات الوصل بين عمان وبريطانيا ، إذ يرجع أول اتصال تجاري إلى القرن السابع عشر في عهد دولة اليعاربة حين قدّم الإمام ناصر بن مرشد أولى التسهيلات التجارية للبريطانيين حيث تم افتتاح أول محطة تجارية لشركة الهند الشرقية في صحار عام ١٦٤٥م مهدت لمرحلة من الازدهار التجاري . وكان أول إعلان صداقة بين عمان وبريطانيا في عام ١٧٩٨ م في عهد السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي ومنذ ذلك الوقت تعززت روابط البلدين بشكل مطرد وحتى يومنا هذا وأدت إلى تعاون أكبر في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

* جريدة عمان سلطنة عمان ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٨ م ، العدد ٨١٤٣ .

وكما تعلمون فإن أهم نقطة تحول في تاريخ سلطنة عمان الحديث هي تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم مقاليد الحكم عام ١٩٧٠ م حيث عمل جلالته على إعادة بناء عمان من جديد والانفتاح على العالم الخارجي . فبعد عقود من التخلف والعزلة شهدت البلاد نقلة عظيمة ونمواً كبيراً وفي كل المستويات دخلت بها إلى العصر الحديث . وإذا كانت الجبهة العسكرية التي قادها جلالة السلطان المعظم بكل اقتدار قد حسمت وتخلصت البلاد من مخاطر التدخل الخارجي ، فإن معركة التنمية وتحديث البلاد كانت وما زالت تتم على قدم وساق . لذلك يتم نشر التنمية والبنى الأساسية للخدمات في كافة ربوع البلاد . وهنا لابد من الإشادة بالجانب البريطاني – سواء على المستوى الحكومي أو الأفراد – الذي كان له دوره المهم ليس على الصعيد العسكري فحسب وإنما أيضاً في ساحة البناء التنموي . لقد أعطى جلالة السلطان أهمية بالغة للتنمية البشرية وهو ما يؤكد دوماً على أن الإنسان هو غاية التنمية وأداتها في ذات الوقت ، ومن الأمثلة ذات الدلالة في هذا الجانب هو أن التعليم ومنذ بداية عهد النهضة قد أعطى الأهمية القصوى فأخذ في التوسع بشكل فوري وبوتيرة متسارعة ، حتى أصبحت أعداد المدارس حالياً – وللمفارقة التي تدعو للفخر – تفوق عدد الطلاب في سنة ١٩٧٠م . وأصبح الآن العديد من الطلبة يدرسون في داخل البلاد وفي الخارج ويلعب المجلس الثقافي البريطاني دوره في مجال الدراسات العليا للعمانيين في المملكة المتحدة . لقد وعد جلالته في أول خطاب له على جعل الحكومة عصرية لذلك فقد صاحب البناء التنموي والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تشهده السلطنة، بناء آخر وهو تشييد مؤسسات الدولة الحديثة بما يكرس حركة النمو في كل المجالات ويتيح المشاركة الواسعة للمواطن في مسيرة التنمية في البلاد عبر مؤسسات الدولة المختلفة وفي إطار حكم القانون . لقد جاء النظام الأساسي للدولة الصادر في السادس من نوفمبر ١٩٩٦ كإطار قانوني

مرجعي تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أساس ونطاق عملها ، حيث حدد نظام الحكم في الدولة ، والمبادئ الموجهة لسياساتها ، كما بين الحقوق والواجبات العامة وأكد على ضمان الحفاظ على حقوق الفرد وكرامته على نحو يكرس حكم القانون . إن ما يميز تجربة النهضة العمانية هو أنها تمضي في انسجام وتناغم بين الماضي والحاضر لذلك فإن بناء وتطور مؤسسات الدولة الحديثة يتم وفق التقاليد الراسخة في المجتمع ومن أهمها مبدأ الشورى الذي يستند إلى تراث عماني خصب وتقاليد راسخة في المجتمع تدرجت وفق مراحل متعددة إلى مؤسسات للشورى العمانية . وفي الرابع من أكتوبر القادم فإن كافة العمانيين ممن تجاوزوا إحدى وعشرين سنة ذكراً كان أو أنثى سينتخبون وبشكل مباشر ممثليهم للدورة الخامسة لمجلس الشورى . وتعتبر الجولات السامية التي يقوم بها جلالة السلطان في الولايات للالتقاء بالمواطنين سمة مميزة في علاقة جلالته المباشرة والشخصية مع المواطنين ، كما تعد صيغة أخرى لممارسة الشورى ويرافق جلالته في هذه الجولات عدد من الوزراء والمستشارين حيث يتم طرح مختلف الأمور في حوار مفتوح ومباشر وجهاً لوجه ليتلمس مختلف احتياجات المواطنين والوقوف على أية صعوبات قد تواجه مشروعات التنمية ليتم حلها بطريقة مباشرة بدون تعقيدات إدارية . تأخذ سلطنة عمان بنظام المجلسين ، كما تفسح المجال للمرأة للدخول في عضوية مجلس الدولة وكذلك للترشيح والانتخابات لعضوية المجلس المنتخب لمجلس الشورى وجاء إنشاء مجلس الدولة ومجلس الشورى الذين يكوّنان معاً مجلس عمان استمرارية وتطويراً لنهج الشورى . ويسعى الإعلام العماني إلى أن يكون نافذة مفتوحة مع العالم الخارجي مستخدماً كافة وسائل الاتصال الحديثة فأغلب المؤسسات سواء في القطاع الحكومي أو الخاص لها مواقعها الخاصة على الشبكة العالمية للإنترنت التي تستخدم على نطاق واسع بين كل المستويات والإعمار . وهناك خمس صحف يومية

منها صحيفتان باللغة الإنجليزية Times Of Oman وOman Observer. وإجمالاً تصل أعداد الصحف والمجلات في عمان إلـ ٤٠ صحيفة ومجلة تصدر حتى الآن . وقد بدأ إذاعة سلطنة عمان البث في ١٩٧٠م وإلى جانب القسم العربي الذي يبث على مدار الساعة هناك قسم باللغة الإنجليزية يبث على موجة الـ FMعلى مدى ١٧ ساعة يومياً ، وقد تم تدشين خدمة جديدة هذا العام تتوجه خصيصاً إلى فئة الشباب . ويغطي تلفزيون سلطنة عمان مناطق واسعة من العالم وذلك عبر القمر الصناعي عرب سات والقمر الصناعي المصري نايل سات والقمر الأوروبي Hot٤ Bird، إضافة إلى البث عبر الإنترنت وهناك أيضاً نادي الصحافة في مسقط الذي يعد ملتقى للصحفيين حيث يتدارسون فيه شؤونهم وتعقد فيه اللقاءات الصحفية والمحاضرات والندوات والدورات التدريبية . إن حرية التعبير مكفولة وفق النظام الأساسي للدولة وضمن قانون المطبوعات والنشر . وبفضل توالي إنجازات النهضة العمانية في الداخل والخارج وسياسة جلالة السلطان الحكيمة المتزنة والداعية إلى السلام مادة يد الصداقة إلى كافة الشعوب فإن عمان تقف اليوم على أساس متين ورصيد راسخ من المصداقية في الساحة الدولية وأصبح ذكر اسم عمان في المحافل الدولية غالباً ما يرتبط بتحقيق إنجاز من الإنجازات ومكرساً صورة الدولة العصرية ، وكواحة للسلم والاستقرار . ويطيب لي أن أذكر هنا بعض الأمثلة ذات الدلالة . في عام ١٩٩٨ حصل جلالة السلطان على جائزة السلام الدولية المقدمة من المجلس الوطني للعلاقات العربية ـ الأمريكية حين قررت ثلاث وثلاثون منظمة عالمية تكريم جلالته لمساهمته في تحقيق التفاهم والسلام الدوليين ولدوره في حل الأزمات في المنطقة . وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠ أحرزت السلطنة المرتبة الأولى بين ١٩١ في مستوى الأداء الصحي والمرتبة الثامنة من حيث توفير أفضل رعاية صحية كلية على مستوى العالم . وفي هذا العام وفي احتفال

في الأمم المتحدة بنيويورك حصلت مدينة مسقط على جائزة مهمة في مجال الخدمات العامة . كما حصل مركز عمان للموسيقى التقليدية في يونيو على جائزة اليونسكو للموسيقى لعام ٢٠٠٢ الصادرة عن المجلس الدولي للموسيقى في أخن بألمانيا . وفي مجال التجارة والحرية الاقتصادية والانفتاح على الاستثمار الخارجي فمعلوم أن عمان قد وقعت بروتوكول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٠ م . وفي هذا العام جاء في تقرير الحرية الاقتصادية الذي أعد من قبل معهد**Frase** بكندا أن عمان قد حصلت على المرتبة ١٨ متقدمة على دول أخرى رئيسية كفرنسا واليابان وذلك لسياساتها الانفتاحية وإزالة الحواجز أمام أصحاب الأعمال تشجيعاً للاستثمار . ومع سياسة الانفتاح التي تنتهجها السلطنة فإن التسامح الديني كان ولا يزال ركيزة أصلية في التاريخ العماني وسمة مميزة في العمانيين اعتقاداً وسلوكاً لذلك ظل ملمحاً واضحاً في مسيرة النهضة العمانية ، فإلى جانب كفالة الحرية الشخصية فإن حرية القيام بالشعائر الدينية مكفولة حيث يتمتع المقيمون على أرض السلطنة من أصحاب الديانات الأخرى بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وفي دور عبادتهم الخاصة . من المؤكد أن الموقع الجغرافي لعمان واتصالها على مر القرون عبر البحار مع العالم الخارجي والتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى أخذاً وعطاء ساهم في تنامي ثقافة الانفتاح والتسامح في المجتمع العماني . وقبل أن أختم هذا الخطاب أود إعادة التأكيد على أن التقاء كل من عمان وبريطانيا كأمتين بحريتين كان على الدوام خياراً طبيعياً عززته الإرادة والمصلحة المشتركة للجانبين . لذلك فنحن اليوم نقف على أرض صلبة من الارتباط المتين بين بلدينا مما يدعونا إلى التطلع نحو المزيد من التعاون وتعزيز العلاقات بما يخدم الشعبين الصديقين . ولعل في إقامة الأسبوع العماني – البريطاني في مسقط في الشهر القادم مثالاً آخر على استمرارية الترابط بين بلدينا . أشكركم وأشكر جميع من عمل لصالح هذه

الجمعية من أجل أن تبقى منبراً مهماً لتعزيز الصداقة والحوار والتواصل بين الشعبين الصديقين . أتمنى لكم ولجمعية الصداقة العمانية – البريطانية المزيد من النجاح .

شكراً سعادة الرئيس ،،،

شكراً لكم جميعاً ،،،

مقابلة صحافية مع معالي
السيد يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الخارجية
في سلطنة عمان حول عدد من المستجدات الخليجية *

س: هناك قلق في المنطقة عموماً وفي الخليج خصوصاً بسبب ما يحدث في العراق، هل العراق في أزمة أم الاحتلال في أزمة ؟.

ج: لا شك في أن العراق يمر في أزمة، لكن ربما تكون في نهايتها، إذ إن أزمة العراق بدأت منذ ١٥ عاماً وربما أكثر، وأعتقد حينما ننظر إلى العراق اليوم أو بعد سقوط بغداد على سبيل المثال، يمكننا القول إن الوضع أفضل من تلك الأيام وهذه هي طبيعة الأشياء الناس بدأت تتعامل مع واقعها .

س: أنتم تعتبرون اجتياح العراق في مصلحته في نهاية المطاف ؟.

ج: نأمل ألا تكون القوات البريطانية والأمريكية جاءت لاحتلال العراق أو لاستعماره، وإنما لأهداف معينة ولأسباب معينة وفي ظروف معينة، ونأمل أن تنتهي هذه الأمور في أقرب الأوقات وأن تتحقق المبادئ التي قيل إنها ستكون لمصلحة العراق .

س: الأميركيون يقولون إن العمل العسكري هو في جانب منه مدخل إلى تغيير في المنطقة نحو الديمقراطية، ألا ترون خطراً وخطأ في التغيير عبر القوة العسكرية ؟.

ج: الكلام كثير لكن العبرة في النتائج .

س: النتيجة جيدة إذاً ؟.

ج: النتائج هي التي ستحدد المسارات الإيجابية منها والسلبية إذا كان

*** جريدة الحياة اللبنانية الصادرة بتاريخ ٢٧ / ٩/ ٢٠٠٣م، العدد ١٤٧٩٦ .**

العراق سيكون هو النموذج كما يقال ، فأمامه وقت طويل ليكون نموذجاً .

س: لماذا لا تقوم الدول العربية بإصلاح من الداخل بدلاً من انتظار الإصلاح من الخارج ؟.

ج: في الداخل ، ليس هناك من يرى أن ليس هناك إصلاح إلا في الغرب ، أما في العالم العربي فالناس مقتنعون أن الأمور في أحسن أحوالها .

س: يبدو لي أنك تنظر إلى عالم عربي غير الذي أعرفه لأن معظم الشعوب العربية ترى أن الوضع الراهن ليس في مصلحتها. فهي لا تنتخب ولا تشارك في صنع القرار؟ .

ج: هذه مسألة فلسفية ، بمعنى آخر يمكن أن تكون النظرة موقع جدل بين الناس ، لكن أهم ما يمكن أن يكون ، هو أن يكون الناس مطمئنين إلى حياتهم وأرزاقهم وإلى أن النظام الذي يسودهم هو نظام عادل .

س: وأين هذا في الدول العربية ؟.

ج: الحياة هكذا، أنا لا أريد أن أدخل معك في جدل في هذا، لكن الحياة ليست هي الجنة ، ونحن في الدنيا ، وتوجد مشكلات في كل زمان، وظروف غير مواتية ، ونظام الحكم لا يمكنه في أفضل الأحوال أن يجمع آراء الناس على رأي واحد ، الأميركيون مختلفون فيما بينهم على صلاحية النظام الذي يحكمهم .

س: لكن هناك انتخابات وديمقراطية؟ .

ج: عندما نتكلم عن النظام الصالح لكل الناس ، فهذه مسألة جدلية .

س: أنت مرتاح إلى الوضع الراهن في العالم العربي ؟.

ج: الإنسان طموح دائماً ويتطلع إلى أن يحقق المزيد من الإنجازات وهذا هو حال العرب والدول والأمم كلها ، المقصود أن لكل بلد ولكل دولة ظروفاً واجتهادات ، ولا يمكننا أن نوافق الغرب كلامه إذا قال إن النظام في البلاد

العربية غير صالح ، قد تكون هناك نواقص وظروف لم يتم تجاوزها ، وقد تكون ثمة معطيات ، هم لا يرونها .

س : متى تودون انسحاب القوات الأميركية من العراق ؟.

ج : أعتقد أن مسألة الانسحاب ليست مسألة رغبة متى نريد أو لا نريد ينبغي أن تخضع لقياسات العراقيين أنفسهم ، العراقيون هم في مرحلة بناء سياسي جديد ، وهذا لا يمكن أن يأتي بين ليلة وضحاها ، لا بد من أن يأخذ الوقت الكافي ، أنا أعتقد أن كل الدول العربية مجمعة الآن في قرارة نفسها على أنها تريد أن تغادر القوات الأمريكية العراق في هذا الوقت وبإجماع الآراء ستتعرض العراق لمزيد من الأزمات الداخلية .

س : في أي جدول زمني معقول تتصورون خروج القوات الأميركية ؟

ج : إلى أن تتولى السلطة حكومة ديمقراطية منتخبة ضمن إطار الدستور وضمان أن الأرض العراقية أصبحت مطمأنة ومستقرة ، وفي هذا الوقت يجب ألا يكون هناك مبررات لبقاء القوات البريطانية والأميريكية والقوات الأخرى المتعددة الأطراف الموجودة الآن ، أنا لا أريد أن أجتهد ، لكن في حالات شبيهة حصلت في عدد من دول أخرى في العالم استمر الاحتلال ما لايقل عن سنتين .

س : هل ترى أن هناك استعداداً لدى البعض في مجلس التعاون الخليجي لتقديم قوات أو أموال في هذه المرحلة باعتبار أن يتم الانسحاب بعد سنتين ؟.

ج : هذا ليس الأمر المطلوب ، المطلوب أن تتمكن القوى السياسية العراقية في ذاتها في بناء العراق الجديد ، العراق يزخر بالإمكانات ، القوى السياسية فيه ناضجة وليست حديثة العهد .

س : وما مسؤولياتكم كدول جوار ؟.

ج : مسؤولياتنا كدول جوار هي أن نطمئن إلى أن العراقيين متحدون

فيما بينهم وأنهم راضون عما يعملون من أجله ، وأنا أعتقد أن العراق ليس في حاجة إلى وصاية أحد ، لا من دول الجوار ولا من غيرها ، إنما وجود القوات الأجنبية ، هو واقع يعيشونه نتيجة ثلاثين عاماً من المد والجزر في العراق .

س: هناك حملة من الإدارة الأميركية على بعض الدول العربية مثل سوريا والمملكة العربية السعودية وأيضاً على إيران، ماذا ترى وراء هذه الحملة ؟هل تشعر أن هناك أهدافاً مغرضة في حق المملكة من جانب السياسة الأميركية الرسمية أيضاً ؟.

ج: أعتقد أن الإدارة الأميركية نفسها أعربت عن عدم رضاها عن الحملة التي تشن على المملكة العربية السعودية ، بالذات في وسائل الإعلام الأميريكية ، وأعتقد أن هناك كثيرًا من عدم الوضوح في هذه الوسائل ، أو قد تكون الحملة في بعض الجوانب المقصودة ، وهذا ، أيضاً جزء من الحوار السياسي.

س: ماذا تعني بذلك ؟.

ج: أعني أن الحملات الإعلامية والتصريحات، التصريحات المضادة هي جزء من العملية السياسية ، أي من الحوار السياسي إذا أردت أن أوضح ،هناك أطراف قد تكون تحاول التأثير على طرف آخر عن طريق الحملات الإعلامية السياسية.

س: هل ترى أن في ذهن الإدارة الأميريكية إجراء تغيير في دول المنطقة عبر الفوضى أو عبر قوة عسكرية ؟.

ج: أعتقد أن المسألة إذا كانت لها علاقة بالمصالح الاقتصادية ، فليس هناك أحد في حاجة إلى استخدام وسائل غير شرعية من أجل حماية هذه المصالح ، المصالح هي أيضاً موضع احترام من جانب الحكومات ، الفوضى

هي التي لا تحمي المصالح ، أما المصالح فيجب أن تحمى من جانب الحكومات على أساس قاعدة من الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، فلو عمّت الفوضى منطقة الشرق الأوسط ، كيف تستطيع أميركا أن تحمي مصالحها؟.

س: هناك كلام عن استهداف سورية وعن استهداف إيران، أترى أنكم تفعلون ما فيه الكفاية لإقناع الأميركيين بأن الفوضى ليست لمصلحتها ؟.

ج: كما ذكرت لك ، في قاموس السياسة في الوقت الحاضر هناك هذا النوع من الإعلام الذي يعتبر بمثابة وسيلة سياسية لتكون عاملاً مؤثرًا في لكل طرف في الآخر، هذه وسائل من وسائل التأثير في السياسة ، مسألة التغيير ، هذه مسألة تقال ، لكن لا يمكن أن نقيس كل شيء على الوضع في العراق ، وضع العراق مختلف تماماً ، أنت تعلمين أن العراق دخل في حروب عدة أدت به إلى هذا الوضع الذي هو فيه ، وهذا الوضع لا ينطبق على دولة أخرى في الشرق الأوسط ، إنما الحوار والضغوط المتبادلة أمور وقتية ومرحلية ، وهي ليست المرة الأولى ، لكن يجب حينما نرى هذا النمط من السياسة أو هذا النمط من وسائل الإعلام ألا نربطها وكأنها وسيلة من وسائل تغيير الأنظمة ، أعتقد مهما كان الأمر، فإن الشعوب العربية لن تقبل بهذه البساطة أن يأتي تغيير من الخارج .

س: الإدارة الأميركية قررت عدم التعاطي مع الرئيس ياسر عرفات واشترطت أن تقوم أي حكومة فلسطينية بما عليها القيام به بموجب (خريطة الطريق) من دون مطالبة إسرائيل بخطوات موازية، ماذا تفعل الدول العربية لمواجهة ذلك ؟.

ج: أولاً ، معلوم ومعروف والأمر لا يحتاج إلى تحليل أن الولايات المتحدة الأميركية تنحاز إلى إسرائيل مائة في المائة ، هذا كلنا نعلمه في العالمين العربي والعالمي ، والفلسطينيون يعلمونه قبل غيرهم ، وإسرائيل

تعتمد في كل سياساتها على الموقف الأميريكي وهذا أيضاً معلوم ، إذن السياسة الأميريكية التي نريدها أن تكون متوازنة هي أمر غير وارد ، فسياسة الولايات المتحدة ليست سياسة إدارة معينة بعينها ، بل السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة هي أن تقف إلى جانب إسرائيل وأن تضمن سلامتها وأمنها ، ومن ثَمَّ إذا علمنا هذا عندئذ يبقى علينا أن نتصرف بشيء من الحكمة والتبصر في هذا الأمر ، أعتقد أنه إلى حين ما وصلت الحال إلى هذا الحد أصبح من المستحيل أو يكاد يكون مستحيلاً أن يتمكن الفلسطينيون أو أي طرف فلسطيني من إقامة نوع من المفاوضات المعقولة المركزة مع الإسرائيليين ، هذا الأمر الآن فيه شيء من الاستحالة ، وقد يكون من المناسب أن مستقبل المفاوضات قد يكون بين الجامعة العربية وإسرائيل .

س : ماذا تقصد بذلك ؟ هل تقترح شيئاً جديداً الآن ؟.

ج : أنا لا أقترح شيئاً ، لكنني أعتقد أنه في حال استحالة المفاوضات لا يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع السلطة الفلسطينية الحالية وفي المستقبل والله أعلم ، فالحل الوحيد إذاً هو في أن تقوم الجامعة العربية بإجراء المفاوضات المطلوبة المؤدية إلى السلام بين العرب وإسرائيل في المستقبل .

س : هل تعني أن يقوم مثلاً الأمين العام لجامعة الدول العربية (الدكتور عمرو موسى) بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية ؟.

ج : أعني أن الجامعة العربية تمثل الدول العربية مجتمعة ، وأن هذه القضية تمثل أيضاً اهتمامات الدول العربية ، وهي على جدول أعمال الجامعة العربية على المستويات كافة ولمدة ٥٥ عاماً، وخلال الخمس عشرة سنة الماضية قامت الدول العربية بجهد هائل لكي يستطيع الفلسطينيون أن يكون لهم كيان وأن يتفاوضوا مع إسرائيل ، وقد حصل ذلك ، وتفاوضوا

في مراحل عدة ووصلوا إلى ما وصلوا إليه الآن وهو أن الإسرائيليين في المقدمة وطبعاً مدعومون من دول أخرى ، يبدو أنهم ليسوا على استعداد لأن يواصلوا هذه المفاوضات مع الفلسطينيين ، ومن ثمَّ قد يكون من المناسب أن جامعة الدول العربية هي التي تفاوض.

س: ماذا سيحصل لو طرد الرئيس ياسر عرفات ؟ ماذا ستفعلون ؟.

ج: أنا شخصياً لا أتوقع أن يحصل هذا الأمر ، لكن إذا أخرج الرئيس ياسر عرفات من فلسطين ، فسيعود مرة أخرى إذا أعطاه الله العمر ، كما عاد كثير من زعماء العالم الثالث بعدما طردوا من أوطانهم، وقد عادوا إلى بلدانهم منتصرين وبترحيب واسع ، لكن ليس الأمر هكذا، الأمر أن الفلسطينيين في حال يرثى لها من العذاب من جانب إسرائيل ، هذه الحال يجب ألا تستمر على هذا النمط.

نص كلمة
سلطنة عمان التي ألقاها معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الشؤون الخارجية للسلطنة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين *

سيادة الرئيس ..

يسرنا باسم حكومة سلطنة عمان أن نهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة ، مؤكدين حرصنا على العمل والمساهمة معكم بإخلاص لإنجاحها وتحقيق الأهداف الخيرة التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي .

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي «جان كافان» رئيس الدورة السابقة على الجهود التي بذلها في إنجاح تلك الدورة والدورات الاستثنائية التي تخللت أعمال الجمعية ، وفي ذات الوقت نشير إلى الجهود التي يبذلها معالي « كوفي عنان » الأمين العام للأمم المتحدة في النهوض بدور الأمم المتحدة الرائد في العمل الجاد والدؤوب لتحقيق السلم والأمن الدوليين ، ومن على هذا المنبر نعيد مجدداً تأكيد مساندة سلطنة عمان للمنظمة الدولية لتحقيق الأهداف والمقاصد التي ينظمها ميثاقها .

سيادة الرئيس ..

أود أن ألقي شيئاً من الضوء على ما تقوم به بلادي في مجال تطوير المؤسسات المهمة ، خاصة القضائية ، ذلك لإيماننا التام أن عدالة

---

* جريدة عمان اليوم سلطنة عمان ، الصادرة بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣م، العدد ٥٧ ٨١ .

القضاء ونزاهته من الأركان الأساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي ، وسلطنة عمان في تاريخها المعاصر مكنت القضاء كأهم وسيلة لإقرار الحق وإصدار الحكم العادل ورفع المظالم عن المجتمع دون تدخل من السلطات التنفيذية أو غيرها ، وقد أقر ذلك النظام الأساسي للدولة ، الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٠١/٩٦ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٩٦م ، كما أصدر جلالته - يحفظه الله - المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٩٩ في ٢١ نوفمبر ١٩٩٩ بإجازة قانون السلطة القضائية ، والذي يمنحها استقلالية كاملة ، وينظم هذا القانون صلاحيات ومهام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، كما أنشئت المحكمة العليا على قمة الهرم القضائي وتختص بتوحيد المبادئ القانونية وتصحيح الأحكام ، وتتابعت التشريعات المنظمة للأجهزة القضائية والعدلية ، فأُنشيء المجلس الأعلى للقضاء ، وأعد مشروع قانون الإجراءات المدنية والتجارية ، كل هذا يأتي في إطار اهتمام صاحب الجلالة بالإنسان العماني ، حتى يمارس المواطن حقوقه وواجباته مع كافة الضمانات في الحقوق الكاملة للتقاضي الذي يكفله القانون للجميع .

سيادة الرئيس ...

وانسجاماً مع مواصلة تطوير وتوسيع المشاركة الشاملة للشعب العماني في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فإن بلادي منذ بزوغ النهضة المباركة فيها عام ١٩٧٠ ، والتي أسسها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، وخلال الـ ٣٣ عاماً الماضية ، كان النهج العام قائماً على أساس الاستفادة من تجارب وخبرات العمانيين في نظام الشورى الذي يستند إلى كل موروث ثقافي إيجابي للتطور الحضاري في سلطنة عمان ، إن مسيرة الشورى العمانية تشهد اليوم نقلة نوعية وتحولاً

مهماً في تاريخها المعاصر ، حيث أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم توجيهاته السامية في أكتوبر من عام ٢٠٠٢ م ، القاضية بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الشورى العماني ، وذلك بممارسة حق الانتخاب لكل مواطن ذكراً أو أنثى ، بلغ السن القانونية (٢١) عاماً في المشاركة بالانتخابات القادمة للمجلس المقرر إجراؤها في الرابع من هذا الشهر (أكتوبر) لاختيار أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم (٨٣) عضواً للفترة الخامسة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ، إن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لخطوات سابقة في منظومة تطوير مسيرة الشورى العمانية، وإن هذه المعطيات الهامة في سلطنة عمان سوف توطد قاعدة قوية لمزيد من برامج التطور والتنمية لصالح الشعب العماني .

سيادة الرئيس ...

نتابع تطورات الأوضاع في فلسطين بقلق بالغ ، فعلى الرغم من استجابة السلطة الوطنية الفلسطينية لمطالب المجتمع الدولي بالقبول الإيجابي لخارطة الطريق ، والتي تعد أهم وثيقة أنجزت حتى الآن في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ،كونها احتوت على التزام دولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل فإن دوامة العنف بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية قد تجاوزت حدودها ، بما يهدد عملية السلام برمتها في الدخول إلى نفق مظلم قد يصعب انتشالها منه ، ولذا فإنه يكون من الضرورات الكبرى أن تتحرك اللجنة الرباعية الراعية لخارطة الطريق لممارسة مسؤولياتها الدولية ، أذ كيف يمكن إقامة السلام بين الشعب الفلسطيني والإسرائيلي ، والحكومة الإسرائيلية تقر مبدأ طرد الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية وزعيم الشعب الفلسطيني الذي اختاره شعبه ليكون رئيسه ، وإن المرء ليتساءل أيضاً فيما إذا كانت إسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة تفي بالتزامها نحو الميثاق ، إن الأمم المتحدة ينبغي أن توقف هذه السياسة

الإسـرائيليـة ، وإن على إسـرائيل أن تسـتـجـيب لمطالب المجـتـمـع الدولي بالالتـزام بالقـرارات الدولية ، وأن تتـجـاوب إيجـابيـاً مع الجـهـود الدوليـة لتنفيذ خارطة الطريق التي أعطت ضمـانات دولية للطرفين لتحقيق السلام الذي يقوم على أسـاس إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧م ، إن تحقيق ذلك سوف يعطي دول الشرق الأوسط فرصة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد وفي هـذا المقـام من الواجب أن نحـذر من أن عـدم الوفـاء بقـيـام الدولة الفلسطينية كما جاء في خارطة الطريق سوف يدخل الجميع في أزمة غير محمودة العواقب .

سيادة الرئيس ...

إن بلادي تشـاطر الكثـير من الدول الأعـضـاء الرأي بأن السـلام في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا اتصف بالشمولية والعدل ، في هذا السـياق فإن سلطنة عمـان تؤكد مسـاندتها للجمهورية اللبنانية في استعادة أراضيها في مزارع شبعا ، كما تؤكد مساندتها للجمهورية العربية السورية في استعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل في الجولان في الرابع من شهر يونيو ١٩٦٧ م .

سيادة الرئيس ...

لقد كانت الحرب على العراق في النصف الأول من عامنا هذا حلقة في سلسـة الحـروب التي شـهدتـها منطقة الشرق الأوسط ، وقـد أفـرزت هذه الحروب واقعاً جديداً ، أهـم سمـاته سـقوط النظام السـابق وفراغ سـيـاسي وأمني كبير وتراجع الخدمات الأساسية في المجتمع العراقي ، وإن استمرار حـالات الانفلات الأمني في العـراق ومـا رافـقـهـا من خسـائر في الأرواح ، وتدمير مقر الأمم المتحدة وتصاعد وتيرة الاغتيالات ، لا يساعد العراق في الانتقـال إلى مرحلة بناء الدولة وإعادة الإعمار ، ومن منطلق مـا نشـعر به

حول الأوضاع بالعراق يهمنا أن تبذل الجهود لتمكين العراقيين من المسؤولية الشاملة لإدارة بلادهم ، فالعراق يزخر بالكفاءات والكوادر الوطنية في كافة المجالات وهذه الكوادر قادرة على قيادة عملية تحقيق الأمن وإعادة الإعمار والتنمية بمفهومها الشامل ، كما أن العراق به من الموارد الاقتصادية والبشرية ما يؤهله لأن ينهض مرة أخرى ويقوم بدوره الإقليمي والعالمي ، ولا شك فإن دوراً فاعلاً للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على أرض العراق سوف يسهم بالتأكيد في تحقيق الغاية التي ننشدها جميعاً ، ألا وهي وحدة العراق وسلامة أراضيه ورفاهية وأمن شعبه ، كذلك من منطلق حرصنا على سيادة العراق وسلامة ووحدة أراضيه ، فقد أعلنا ترحيبنا بمجلس الحكم الانتقال ، ونعتقد أن التعامل مع هذه المؤسسة السياسية من الضرورة بمكان للبدء بوضع الأسس السليمة لبناء عراق ما بعد الحرب ، بما في ذلك العمل على توفير الخدمات الأساسية ، وتهيئة الأجواء السياسية لبناء نظام سياسي مستقر يلبي رغبات جميع فئات الشعب العراقي ، توطئة لبدء مرحلة الإعمار الشامل .

سيادة الرئيس ...

إن استقرار الأوضاع واستتباب الأمن في كافة بقاع الأرض مطلب تنشده كافة الشعوب ، ونحن في سلطنة عمان ، كسائر دول المنطقة نتابع باهتمام وتفاؤل الاتصالات الرسمية المستمرة في مختلف مناطق الصراع ونترقب ونأمل أن تؤدي الاتصالات والمباحثات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، بشأن جزر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تمكين البلدين من الاتفاق على إيجاد آلية فعالة لتسوية الخلاف الدائر بينهما (بما فيها عرض النزاع على محكمة العدل الدولية) كما نثمن عالياً مبادرات كل من الهند وباكستان لبدء الحوار ، وتأمل بلادي أيضاً في توصل الكوريتين والأطراف المعنية الأخرى إلى اتفاق يقضي

بمعالجة مختلف القضايا العالقة عن طريق الحوار البناء والالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية مما سيؤدي إلى إحلال السلام والتعايش السلمي في تلك المنطقة من العالم ، كما نشيد بالجهود السلمية المبذولة لحل الصراعات في الساحة الإفريقية ونطالب المجتمع الدولي المساعدة في إيجاد نظام عادل لتحسين الأوضاع الاقتصادية ، ووضع آلية للتخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل الدول الإفريقية.

سيادة الرئيس ...

لقد أفرزت السياسات الدولية في السنوات الأخيرة أنماطاً من الأعمال الإرهابية ، وهذا يستوجب منا جميعاً أن نقف بتركيز شديد وعناية فائقة أمام هذه الظاهرة التي تستهدف أمن الناس واستقرارهم، وأعتقد أنه أصبح من الضروريات وفي إطار تعاون دولي شامل وأكثر إيجابية أن تدرس المسببات التي أدت إلى هذه الظاهرة ، ومع دعمنا للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكل الوسائل ، فإنه يجب النظر إلى أهمية تخصيص جزء من الموارد المالية الطائلة والمخصصة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأقل نمواً والتي قد تكون بؤراً صالحة لظهور مثل هذه النشاطات الإرهابية .

مقابلة صحافية

مع معالي السيد حمود بن سنجور الزدجالي رئيس البنك المركزي في سلطنة عمان حول دور الجمعيات الإقراضية *

س: ما هي رؤيتكم لظاهرة « الجمعيات الإقراضية » التي انتشرت - محلياً وخليجياً - ؟ وما هو تعليقكم على اكتشاف بعض عمليات الاحتيال في هذه الجمعيات ؟ وإلى أي مدى تشكل هذه الجمعيات تحدياً للبنوك ؟.

ج: الجمعيات الإقراضية تعني بصفة رئيسية بتوفير مبالغ محدودة لأعضائها من الأفراد ، وتشير الاتجاهات إلى استمرار إقبال الأفراد على البنوك التجارية للحصول على القروض الشخصية في مقابل تعامل « قلة » مع الجمعيات الإقراضية .

ويرجع ذلك إلى إدراك العديد من المواطنين للمشاكل العديدة التي تسببها هذه الجمعيات غير الرسمية وغير المعترف بها من الناحية القانونية ، والتي تفتقر إلى عنصر الأمان لاعتبارات شخصية غير خافية على المواطنين ، من هنا فإن الجمعيات لا تشكل تحدياً للبنوك التجارية العاملة في السلطنة .

وتشير الإحصاءات المتوفرة - في هذا الصدد - إلى أن القروض الشخصية التي منحتها البنوك التجارية العاملة في السلطنة قد زادت على سبيل المثال - من ٩٧٧,٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٠ م . إلى ١٠٥٤,٣ مليون في عام ٢٠٠١م ، ثم إلى ١١٦٩,٢ مليون في عام ٢٠٠٢م ، وفي نهاية يونيو هذا العام بلغت ١٢٠٩,٤ مليون ريال عماني .

---

* جريدة الخليج الإماراتية ، الصادرة بتاريخ ١٧/ ١٠/٢٠٠٣م ، العدد ٨٩١٦ .

وبهذه المناسبة فإن البنك المركزي العماني يتوجه بنداء إلى كافة المواطنين لتوخي الحيطة والحذر عند التعامل مع مثل هذه الجمعيات الإقراضية « غير مأمونة العواقب » .

س: برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة « تعثر » بعض كبار رجال الأعمال المواطنين في الوفاء بسداد ديونهم المستحقة للبنوك ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأرباح - أو تآكلها - سواء في داخل السلطنة أو الفروع الخارجية .. فما مدى تأثير ذلك على نشاط البنوك وأرباحها مستقبلاً ؟ وما هو حجم « الديون الرديئة » ؟.

ج: في البداية ، يتعين الإشارة إلى أن ظاهرة تعثر بعض كبار رجال الأعمال ليست قاصرة على سلطنة عمان ، ولكنها موجودة في كل دول العالم دون استثناء ، حيث إنها ترتبط بالنمو الاقتصادي للمجتمع ، وتوسع نطاق الأنشطة والأعمال التجارية والصناعية المحفزة لهذا النمو .

وفي هذا السياق ، قام البنك المركزي العماني باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة ، وتحجيم آثارها السلبية على الجهاز المصرفي ، حيث وجه البنوك العاملة بالبلاد بضرورة رعاية « الحيطة والحذر » عند منح القروض - بصفة عامة - والحصول على « الضمانات الكافية » ، فضلاً عن تكوين المخصصات الكافية لمواجهة الخسائر المترتبة على عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد قروضهم ، ولقد أسفر ذلك عن زيادة صافي أرباح البنوك التجارية - بعد المخصصات والضرائب - من ٤,٩ مليون ريال عماني في نهاية العام الماضي .

س: منذ العمل بإجراءات الوقاية من « غسيل الأموال» هل اكتشفتم حالات من هذا النوع أو محاولات ؟ وهل طلب إليكم اتخاذ إجراءات مماثلة بشأن تمويل ما يسمونه « الإرهاب » ؟ وما مدى تأثير ذلك في التبرعات «الخيرية » من وجهة نظركم ؟.

ج : الجهاز المصرفي هو أكثر الأجهزة تأثراً بعمليات غسيل الأموال ، ذلك لأنه يمثل القنوات التي تمر من خلالها الأموال ذات المصدر المشروع ، وبذلك يتم إخفاء حقيقة مصدرها .

من هنا فقد أولت السلطات المختصة بالسلطنة عناية خاصة بهذه الظاهرة العالمية ، حيث يقدر صندوق النقد الدولي حجم الأموال التي يتم غسيلها سنوياً بما قيمته ٦٠٠ بليون دولار و ١,٥ ترليون دولار ، أي ما يعادل ٢٪ إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للعالم .

وفي هذا الإطار ، قام البنك المركزي العماني باتخاذ الإجراءات الكفيلة باحتواء ظاهرة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ، والتي انتهت بصدور قانون غسيل الأموال ، وذلك بجانب إجراءات أخرى عديدة ، فضلاً عن متابعته المستمرة لنشاط البنوك العاملة ، وحركة التدفقات المالية من وإلى السلطنة بصفة عامة .

ومنذ العمل بقانون غسيل الأموال ، لم يتم اكتشاف أي من حالات غسيل الأموال في السلطنة .

أما مدى تأثير الإجراءات المتخذة لمنع عمليات غسيل الأموال على التبرعات الخيرية ، فيمكن القول إن التبرعات الخيرية تخضع لرقابة محكمة من قبل السلطات المختصة بالسلطنة للتأكد من مشروعية مصدرها .. ومن ثم فإن الإجراءات المذكورة ليس لها تأثير سلبي في تلك التبرعات « طالما أن مصدرها مشروع ».

س : في تقديراتكم - من خلال المتابعة المستمرة - ما هي رؤيتكم للأوضاع المالية والمصرفية في السلطنة ؟ وهل هناك انعكاسات سلبية للحرب على العراق ؟.

ج : نحن راضون عن الأوضاع المالية والمصرفية في السلطنة ، فهي

جيدة ومستقرة من خلال متابعتنا لأداء القطاع المصرفي العماني خلال النصف الأول من العام الجاري ، الأمر الذي يعكس مدى قدرته على تحقيق النتائج المتوقعة خلال هذا العام . كما أن القطاع المصرفي داخل السلطنة لم يتعرض لأي انعكاسات سلبية للحرب على العراق .

س: ما مدى قدرة البنوك التجارية العاملة في السلطنة على الدخول في منافسة مع الكيانات المصرفية العملاقة في المنطقة ؟ وهل هناك اتجاه لمزيد من عمليات الاندماج بين البنوك ؟.

ج: في إطار السياسات الإصلاحية والتحريرية ، فقد تبنت السلطنة استراتيجية تهدف إلى فتح أسواقها المالية أمام المنافسة الخليجية والأجنبية ، وبالمثل ، يمكن للمؤسسات المالية العمانية المصرفية - وغير المصرفية - الدخول بحرية ودون عوائق إلى الأسواق المالية الخليجية والأجنبية بصفة عامة ، من خلال فتح فروع لها في تلك الأسواق .

وفي هذا الإطار ، واعتباراً من العام الجاري ، أصبح من المسموح به إنشاء مؤسسات تابعة مملوكة بالكامل - ١٠٠٪ - للأجانب في سلطنة عمان . أما المساهمة الأجنبية في البنوك المرخصة العاملة في السلطنة ، فقد تم رفعها إلى ما نسبته ٧٠٪ ، وذلك اعتباراً من مطلع هذا العام أيضاً .

ولا نعتقد أن فتح الأسواق المالية العمانية أمام التواجد الأجنبي المنافس ، سوف يكون له أثر سلبي في البنوك العمانية ، بل لعلها سوف تستفيد من هذا الوجود للتكنولوجيا الحديثة التي يمكن أن تطبقها هذه المؤسسات المصرفية الأجنبية في السوق المحلية .

وفي رأينا - يقول سنجور - إن واقع البنوك العمانية مطمئن من حيث الإمكانيات المتاحة لديها حالياً ، وتلك التي يمكن أن تتاح لها في المستقبل ، إلا أن مواجهة التحديات المشار إليها تتطلب - من بين عوامل أخرى - عمالة مدربة ماهرة قادرة على التعامل مع استخدام التكنولوجيا الحديثة

المتسارعة التطوير في مجال المعلومات والعمليات المصرفية ، وإدارة المخاطر ، وما تتطلبه من تطوير أساليب « الرقابة الداخلية » في البنوك ذاتها للسيطرة على المخاطر الحالية ، وتلك التي قد تنشأ نتيجة لإدخال خدمات مصرفية ومالية جديدة مستحدثة .

أما فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان هناك اتجاه نحو مزيد من عمليات الاندماج بين البنوك ، فتجدر الإشارة إلى أنه تماشياً مع الاتجاه السائد في الصناعة المصرفية العالمية ، فقد قررت بعض البنوك في السلطنة إعادة هيكلة نفسها لتقوية وتدعيم مراكزها المالية من خلال الدمج مع بعضها البعض .

وكانت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية بجانب التطورات التقنية - التكنولوجية - هي الدافع المحفز لعمليات الدمج في سلطنة عمان .

ويتعين التنويه - في هذا الصدد - بأن البنك المركزي العماني قد لعب دوراً بارزاً في تشجيع عمليات الدمج من خلال ما وفره من حوافز للبنوك التي قررت الدمج .

وهناك دلائل على أن الجهاز المصرفي - ككل - قد استفاد من عمليات الدمج التي تمت بين بعض البنوك ، وأن التحديات التي نتجت عن عملية الدمج تمت مواجهتها بكفاءة واقتدار .

فقد تمكنت البنوك « المندمجة » من زيادة عدد فروعها ورأس مالها والقيمة الصافية ، وقد حققت فاعلية التكاليف ، وزادت من عائد أسهم رأس المال بشكل ملحوظ ، ولقد أصبح عدد البنوك بعد عمليات الدمج التي حدثت - آخرها اندماج بنك ظفار العماني الفرنسي وبنك مجان الدولي اعتباراً من ٣١ مارس / آذار ٢٠٠٣م تحت مسمى« بنك الظفار العماني الفرنسي » - مناسباً لحجم السوق .

ولا يفكر البنك المركزي العماني في الوقت الحاضر في دفع البنوك إلى مزيد من الدمج ، إلا أن ذلك لا يمنع من قيامه بدراسة طلبات الدمج التي تقدمها إليه البنوك الوطنية « اختيارياً »، وسوف يتم اتخاذ القرار المناسب حيالها على ضوء الفائدة التي يتوقع أن تعود على البنوك التي ترغب في الدمج من وراء ذلك من ناحية ، وحاجة السوق المحلية من ناحية أخرى .

س: هل لديكم ما يمنع من تأسيس بنوك ذات طبيعة إسلامية ؟ وهل تلقيتم طلبات معينة بهذا الخصوص ؟.

ج: القانون المصرفي لا يفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، فقد تمت صياغة هذا القانون طبقاً للقواعد المصرفية المتعارف عليها عالمياً .

ويسمح القانون المصرفي للبنوك التجارية بتوظيف أموالها سواء بإقراضها أو استثمارها في أصول معينة طبقاً لشروط وضوابط محددة ، وذلك بهدف تحجيم المخاطرة التي يتعرض لها البنك ، وبالتالي حماية أموال المساهمين والمودعين .

س: ما هو دور البنك المركزي العماني في إنعاش الحركة المصرفية في السلطنة ؟.

ج: يعمل البنك المركزي العماني على دعم وإنعاش النشاط المصرفي في سلطنة عمان من خلال استراتيجيته التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول : السياسة المصرفية بآلياتها الفاعلة ، والتي تؤدي إلى تعزيز المركز المالي للبنك ، وملاءته ، وبالتالي ربحيته .

المحور الثاني : فهو السياسة النقدية بأدواتها المباشرة وغير المباشرة التي يصوغها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية للسلطنة ، ويديرها بحكمة واقتدار لإحداث التأثير المطلوب في مستوى النشاط

الاقتصادي في البلاد ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية ، وبالتالي الائتمان وتحسين أداء الجهاز المصرفي بوجه عام .

المحور الثالث : فهو آلية التدريب ، وتعمين الوظائف في القطاع المصرفي من خلال معهد الدراسات المصرفية والمالية .

وفي هذا الإطار ، قام البنك المركزي العماني بتحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض - باستثناء القروض الشخصية - على أن يترك تحديدها لقوى العرض والطلب في السوق الحرة .

كما يقوم البنك المركزي باتباع سياسة تهدف إلى توسيع وتعميق مجال الأدوات المالية الحالية بغرض توسيع الأسواق النقدية والرأسمالية ، وتعبئة قدر أكبر من الموارد المالية .

وتحقيقاً لذلك ، قام البنك - نيابة عن حكومة السلطنة - بإصدار أذون الخزانة وسندات التنمية ، وقام بإصدار شهادات إيداع للبنوك التجارية ، كما وافق على قيام البنوك التجارية بإصدار « شهادات إيداع » قابلة للتداول ، وكذلك اتجه إلى توسيع نطاق عمليات البنوك التجارية - الراغبة في ذلك - بإصدار اللائحة الخاصة بأعمال بنوك الاستثمار التي تتعامل في التوسط في طرح الأسهم والسندات للتداول ، والقيام بصفة عامة بالأعمال التي تقوم بها شركات الاستثمار ، ولقد بلغ عدد البنوك المرخصة بممارسة أعمال بنوك الاستثمار ١١ بنكاً تجارياً .

وكقاعدة عامة ، فإن البنك المركزي لا يتدخل في عمل البنوك ، ولكنه يضع الضوابط ، ويصدر التوجيهات اللازمة للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي ، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في إطار ما نص عليه القانون المصرفي من ناحية ، وفي ظل نظام الاقتصاد الحر الذي تتبعه السلطنة من ناحية أخرى .

س: مـا هو دور البنك المركزي في الحد من ظاهرة المبـالغـة في تقـدير «الضـمـانات» المقدمة لبعض القروض من جـانب بعض المكاتب العقـارية المعتمدة، خاصةً وأنها تهدد مستحقات البنوك لدى المقترضين ؟.

ج: البنك المركـزي العـمـاني لا يتـدخل في عـمل البنوك، ولكنه يضع الضـوابط ويصدر التـوجـيـهـات الكفـيلة بالمحـافظة على سـلامـة الجـهـاز المصرفي، وتحقيق الاسـتقرار في الاقتصـاد الوطني في إطار ما نص عليه القانون المصرفي .

وإذا كان القـانون المصـرفي، وكذلك توجـيـهـات البنك المركـزي، تقضي بضـرورة أن يحـصل البنك على ضـمـان مناسب عند منحـه للقـرض، فـإن مؤدى ذلك أن المسـؤولية تقع على عاتق البنك الذي يتـعين أن يقبل الضـمـان المناسب قبل منحه للقرض .

وفي حالـة الضـمـان في صـورة عقـار، فـإن قيمتـه تتحدد على أسـاس قيمتـه السوقية بعد قيام خبراء البنك الداخليين أو الخـارجيين بتحـديد تلك القيمـة، وفي اعتقـادي أن البنوك تدرك ذلك، وتعي أبعـاد تلك المسـؤولية، وتعمل في إطارها .

س: ما هو الموقف من أهم القضـايا التي كانت مطروحة على اجتمـاعات محـافظي صندوق النقد والبنك الدوليين في دبي ؟.

ج: لاشك في أن عقد الاجتمـاعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دولـة الإمـارات العـربيـة المتـحـدة بإمـارة دبي ـ الفتـرة من ١٧ سبتمبر الماضـي هذا العام له دلالات عديدة، وإيجابيات كثيـرة لاقتصـاديات الدول الخليجية .

كمـا أنـه شكل فـرصـة مثـالية للدول الخليـجـية والعربيـة لإبراز الفـرص التجـارية وفـرص الاسـتثمـار غير المسـتغلة لديهـا، وإطلاع هذه النخبـة من المشـاركين بالبنيـة الأسـاسـية المتطورة التي تشمل المدن والخدمـات المتوفـرة

لها في مختلف المجالات الحيوية التي تشكل جميعها قوة اقتصادية يمكن لها أن تعزز من التنمية العالمية ، وازدهار الاقتصاد العالمي .

وقد تم في هذه الاجتماعات عرض ومناقشة « التحديات » التي تواجه دول العالم والدول العربية بشكل عام .

كما تم طرح القضايا المهمة التي يتعرض لها العالم ، والتي نجمت بفعل تأثيرات اقتصادية وسياسية عالمية ، مثل قضية النظام النقدي ، وأزمة المديونية العالمية ، وأزمة الطاقة ، وأزمة الغذاء ، وأزمة البطالة ، ومشاكل التضخم ، وغيرها من القضايا الشائكة الأخرى التي يمكن معالجة بعضها من خلال الدعم والتمويل والإقراض الخارجي من ناحية ، وتعزيز فرص الاستثمار ، وتزويد الدول النامية بالخبرات والكفاءات التي تفتقر إليها من ناحية أخرى .

س : ماذا في قانون المكافحة ؟

ج : يوجب قانون مكافحة غسيل الأموال على كافة المؤسسات المالية والمصرفية عند قيامها بإجراء أية تعاملات مالية أو مصرفية ، طلب المستندات الدالة على شخصية العميل أو العميل المستفيد .

ووفقاً لتعليمات البنك المركزي ، يشترط في تلك المستندات أن تكون رسمية تحمل صورة العميل كجواز السفر والبطاقة الشخصية للعمانيين أو بطاقة العمل ورخصة القيادة للوافدين ، وكذلك السجل التجاري فيما يتعلق بالمؤسسات . أما فيما يتعلق بالمؤسسات الخيرية وغيرها ، فيجب الحصول على شهادة رسمية بذلك من الوزارة المعنية ، وعلى المؤسسات المالية المرخصة أن لا تقوم بفتح حسابات « وهمية » أو بأسماء مجهولة ، ويستدعي هذا المبدأ أيضاً أن لا تكتفي بالمستندات السابقة إذا لم تلب قناعتها ، ولها في ذلك أن تطلب المزيد من المستندات الإضافية ، واضعة في الاعتبار الموازنة بين مصلحة العميل والممارسات المصرفية السليمة .

ويجري التحقيق من الوجود القانوني للعميل من خلال الحصول - سواء من سجل حكومي أو من العميل أو من كليهما - على دليل وجود الشركة متضمناً معلومات تتعلق باسم العميل وكيانه القانوني وعنوانه والمديرين والنصوص التي تنظم وضع الشركة موضع الالتزام ، والتحقيق من كل شخص مصرح له أن يتصرف نيابة عن العميل والتأكد من شخصيته .

كما يجب على المؤسسات المالية أن تتخذ الإجراءات المناسبة للحصول على معلومات عن صحة شخصية من يطلب فتح حساب باسمه أو عملية مالية تجري باسمه إذا وجد شكاً حول العمليات التي يجريها ، وعليها تحديث جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بهوية المتعاملين معها ، وذلك بصورة دورية .

ووفق أحكام القانون أيضاً ، يجب على المؤسسات المصرفية والمالية الاحتفاظ بالوثائق والأوراق المتعلقة بهوية العملاء وعناوينهم ، وسجل المعاملات ، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات تبدأ من اليوم التالي لانتهاء المعاملة أو إغلاق الحساب وتوقف علاقة العميل « أيهما أبعد » .

وهذا الأمر يتيح لجهات التحقيق فترة كافية جداً لتعقب غاسلي الأموال كما يتيح لتلك المؤسسات الفرصة لوضع تلك المعاملات تحت المراقبة المستمرة .

ويفرض القانون على « المؤسسات المرخصة » - استثناء من مبدأ سرية المعاملات المصرفية - ضرورة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وتلك التي ليس لها مبرر اقتصادي .

ويتم الإبلاغ بتوفير كافة المعلومات والمستندات المتعلقة بذلك والتحقيقات الجنائية بشرطة عمان السلطانية والبنك المركزي العماني .

ويعتبر الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أحد أهم متطلبات القانون ، ويهدف إلى الحد من تمرير أي من تلك المعاملات عبر القنوات المالية

والمصرفية ، كما يجعل التواصل والتعاون مستمراً بين تلك المؤسسات والجهات الرقابية وجهات نفاذ القانون ، مما يضمن عدم تعرضها لمثل تلك المحاولات .

وعلى المؤسسة - في حالة وجود معلومات لديها ترجح أن العميل لا يتصرف لحسابه الخاص أو أن المعاملة يشتبه بمخالفتها لأحكام قانون غسل الأموال - أن تبلغ على الفور « وقبل إتمام المعاملة » السلطة المختصة بما يتوفر لديها من معلومات أو شكوك « ولا يجوز للعملاء من أصحاب المهن أو من لديهم توكيلات رسمية عامة التذرع بسرية المعاملات المصرفية

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، وكذلك انسياب عملية الإبلاغ ، فإن المؤسسات المالية مطالبة بأن تحدد موظف انضباط يكون مسؤولاً عن الاتصال بالسلطة المختصة ، والبنك المركزي للإبلاغ عن الحالات المشبوهة ويعمل كنقطة اتصال بين المؤسسة والجهات الأخرى المعنية .

فعند قيام شك ما لدى موظف معني في المؤسسة المالية ، عليه القيام بإبلاغ موظف الانضباط عن شكوكه والأسباب التي أثارت شكوكه حول المعاملة ، ويمنع على المؤسسات ومديرها وموظفيها والعاملين بها تحذير العملاء عند إبلاغ السلطة المختصة بمعلومات عنهم أو بوجود شبهات بمخالفة هذا القانون حول أنشطتهم .

ويتضمن القانون أحكاماً تتعلق بضرورة قيام المؤسسات المصرفية والمالية بوضع أنظمة رقابة داخلية واضحة ، خصوصاً المبدأ المعروف بـ « اعرف عميلك » ، وكذلك آلية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة . وعليها أن تولي عناية خاصة للتطور التكنولوجي المستخدم في عمليات غسيل الأموال ، واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ، كما أن عليها أيضاً أن تولي عناية خاصة لكل العمليات المعقدة أو غير العادية ، وذلك بوضع برامج معينة تستطيع أن ترصد وتحبط هذا النوع من التعاملات .

ويفرض القانون على كافة المؤسسات المعنية ضرورة توفير التدريب اللازم لعمليات غسيل الموال ومعرفة تقنياته ، وذلك من أجل رفع درجة الوعي لديهم

يذكر أن قاعدة سرية المعاملات المصرفية لم يتم حذفها ، وإنما الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة « كحالة استثنائية » ، وعلى المؤسسات المالية مراعاة أن المعلومات التي تقدمها هي في حدود ما هو لازم لمقتضيات الإبلاغ والتحقيق والتحري من المعاملة المشبوهة ، وأن يتم الإفصاح فقط للسلطة المختصة ولجهة الرقابة المعنية .

كما يعتبر القانون أن إخفاق المؤسسات المالية في طلب المستندات والوثائق اللازمة للتعرف إلى العميل ، وكذلك عدم الاحتفاظ بالمستندات والوثائق والعناوين وسجلات المعاملات .

بالإضافة إلى أن الإخفاق في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ، هي من الأفعال التي يعاقب عليها ، وتطال العقوبة كلاً من أعضاء مجالس إدارة المؤسسات أو مالكيها أو ممثليها المفوضين عنها أو موظفيها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات ، كما أن العقوبة قد تطال المؤسسة نفسها .

مقابلة صحافية مع المفكر الإسلامي معالي السيد محمد سعيد نعماني مستشار وزير الثقافة والإرشاد الإيراني حول زيارته إلى سلطنة عمان *

س: ما مخططك من هذه الزيارة للسلطنة؟.

ج: منذ فترة طويلة وعمان تعيش في وجداني، كانت بالنسبة لي أمنية أودها أن تتحقق، وكانت عمان حاضرة في الذهن وفي القلب والذاكرة، وقد يكون شدة الاقتراب يوجد بعداً، وأستغرب لماذا تأخرت زيارتي كل هذه المدة، وقد كان لي أكثر من مرة حديث ودعوة لزيارة عمان، غير أن الظروف لم تواتني، أنا في إيران قليل التنقل، وأكثر ما أذهب إليه هي تلك الدعوات التي توجه لي من قبل منظمي المؤتمرات المختلفة، لذا لم تتسن لي مثل هذه الفرصة لزيارة عمان، كان بودي أن أحقق مثل هذه الأمنية قبل هذا الوقت .

س: ما انطباعك السابق عن عمان؟.

ج: عمان ليست غريبة علي، كانت دائمة حاضرة وأعرفها من خلال أصدقائي الذين عرفتهم في فترة الدراسة في النجف منذ أربعين سنة، فقد عرفت فيهم النبل والمثابرة والدراسة الجادة وطلب العلم، كل هذا جعلني في أجواء عمان، بعد ذلك واكبت التطور في السلطنة والنقلة والعهد الجديد، أتصور أني ملم بهذا البلد إلى جانب اللقاءات بالكثير من الرموز العلمية لهذا البلد، وهي بلد عميق وراسخ في عمق التاريخ، وعمان ضاربة في أعماق الزمن، وبين عمان وإيران أكثر من علاقة تاريخية وعقدية، لذا فأنا لست بعيداً عن الجو الثقافي والفكري والتطور الذي يحدث في عمان .

---

* جريدة عمان، عمان، الصادرة بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٤م، العدد ٨٢٦٨ .

س: بصفتك مستشاراً لوزير الثقافة والإرشاد الديني الإيراني، هل ثمة مباحث وأفكار وطروحات سوف تناقش مع المسؤولين في عمان من أجل تفعيل الثقافة وإقامة حوار مشترك بين البلدين؟.

ج: بلا شك أن هذه الزيارة تصب في هذا المنحى، وأرى لزاماً علي أن أطرح وأركز على هذا الموضوع بحاجة أكثر وأكثر مع كل العلاقات والروابط التاريخية الموجودة بين البلدين، ولكننا نطمح دائماً إلى المزيد وخاصة في هذه المرحلة التي تتقارب فيها الثقافات وعصر السماوات المفتوحة والمعترك الفكري، لا يمكن الانفصال عن العالم، الثقافة هي الحجر الأساس لبقية المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا بد لنا من تفعيل الدور الثقافي لكي نتكامل فيما بيننا ونوجد الأرضية الصلبة المتينة لكل العلاقات التي ينبغي أن يكون عليها، خاصة وأن عمان وإيران بلدان يملكان ثروة تاريخية وحضارية كبيرة جداً، وبينهما علاقات متينة ومميزة، ورغم كل المطبات والتقلبات التي حدثت في المنطقة إلا أن العلاقة بقيت متوطدة ومحافظة على التزامها واتزانها، لذا فأنا أتصور أنه من الطبيعي أن أطرح مع المسؤولين في الجانب الثقافي والإعلامي في عمان ما يمكن أن يطور العلاقة بين البلدين، وهناك مجالات كثيرة في الثقافة والفن يمكن أن نتعامل ونتكامل من خلالها، وأن نتبادل التجربة، ومن الضرورة بمكان أن تكون هناك زيارات إعلامية بين الطرفين، وأن يتعرف أهل الإعلام وأهل القلم في إيران على تطور عمان، وبالنسبة لي فإن ما شاهدته في عمان يبهر العين، وهو تطور لافت، وهذا الانطباع لم يخرج من عين الرضا بل عين الواقع وعين اليقين، إن أي تطور وأي تقدم يحدث لهذه الأمة إنما هو ملك لنا جميعاً.

س: ألم يكن بين وزارة الثقافة والإرشاد في إيران وبين وزارة التراث والثقافة في السلطنة أية علاقة ثقافية؟.

ج: كانت هناك زيارات متبادلة بين المسؤولين من كلا البلدين، لكنها

زيارات مناسباتية، في المؤتمرات واللقاءات الرسمية، وثمة اتفاقية ثقافية بين البلدين كانت موجودة ولكنها برأيي تحتاج إلى تفعيل وتطوير وبما يتناسب مع المتغيرات الموجودة، ولا ريب أنه لا بد من إلقاء نظرة على كل مجالات التعاون، هناك مجالات جديدة فتحت آفاقها الآن، ويمكننا طرحها في المجال الثقافي والفني، لا بد أن نتحدث لإيجاد أفضل السبل في تطوير هذه العلاقات .

س: أظن أن المجتمع العماني والإيراني بينهما تقارب عقدي وتشابهجغرافي؟

ج: من المفارقات الموجودة ذلك الانفصال والانفصام في التعاون الثقافي بين الدول، فهذه الأمة تشترك في ثقافات وعادات متوحدة، وهذا يجعلنا نلتفت إلى النتاج على الصعيدين الثقافي بين الدول، حيث نشترك في عادات وتقاليد واحدة، لا أن نلتفت إلى هوليود بما تسوقه لنا من أفلام تخل بحيائنا وتخدش قيمنا، نعم نستفيد من تلك الأفلام الأجنبية بما يتفق مع عاداتنا وقيمنا وديننا، لماذا لا نستفيد من النتاج الفني العربي والإسلامي ونتجه شطر هوليود؟ لم لا نلتفت إلى ما يضمه بيتنا من ثروة وإمكانيات؟ إن إيران تطورت في المجال السينمائي تطوراً كبيراً، إن لم يكن هائلاً، من الناحيتين الكمية والنوعية، والفيلم الإيراني له نكهة مميزة، حيث يطرح الأمور الثقافية، ويعالج القضايا الاجتماعية، وقضايا المرأة وعلاقتها بأسرتها ومجتمعها، وبمعالجة فنية رائعة وتقنية فنية عالية جداً، ودخلت السينما الإيرانية المهرجانات الدولية وحازت على جوائز كبيرة، وفي السنة الواحدة تنتج إيران ٨٠ فيلماً، بخلاف المسلسلات وما ينتجه القطاع التلفزيوني، نحن نخطط في المستقبل القريب لمضاعفة هذا العدد، لأننا نرى أن لغة الفن هي أفضل أنواع الخطابات المؤثرة في وجدان الأمة .

س: استشراف المستقبل للأمة برؤية إيمانية، عنوان عريض تنبثق منه الكثير من المحاور والرؤى، كيف يرى المفكر نعماني فيما هو مستقبل

بخصوص حالة الأمة؟ هل نظركم لها تفاؤلية رغم النكبات والتهم ووصم كل ما هو إسلامي بالإرهاب؟.

ج: الله وعد في كتابه بأن هذه الأمة هي الوارثة للأمم، وهي صاحبة الرسالة االخالدة والخاتمة، وليست هناك رسالة بعدها ولا نبوة، ولو دخلنا إلى موضوع المستقبل من هذه الناحية سنبقى في جو إيماني ونقول: إن العاقبة للمتقين، كما ورد في القرآن الكريم، لكنني لا أريد أن أدخل إلى موضوع التفاؤل من هذا المنظار(الإيماني)، لأن الأمة الإسلامية كبقية الأمم علو وتهبط، وتنتصر وتنهزم، تصاب بنكبات ومحن، وتتقدم وتتأخر، فليس بين الله وبين أحد من عباده قرابة، وليس هناك شعب مختار، نعم هناك رسالة مختارة، لكن إلى أي حد تستطيع هذه الأمة أن تنسجم مع واقعيات هذه الرسالة، وأن تقترب من العوامل التي تستطيع أن تتقدم بها، وبالذات في هذه المرحلة؟ ندرك ونجزم أن العاقبة للمتقين، لكن متى ستكون هذه العاقبة؟ لقد شهدنا بمرور التاريخ تقهقر الأمة وانهزاميتها، فهل يجب أن يستمر هذا التقهقر وتسلط الأعداء عليها إلى يوم يبعثون ؟ إن الأمة الإسلامية بما لديها من مخزون احتياطي ثقافي وفني وتاريخي تستطيع التغلب على أعدائها، وتتجاوز نكباتها، إلى جانب النظرة المستقبلية الواعدة، السؤال الذي يجب أن يطرح ويناقش وهو: هل تستطيع هذه الأمة الإسلامية أن تقلل من طول الليل الذي تعيش فيه؟ وهل تستطيع أن تتفاعل تفاعلاً صحيحاً مع العصر كما ينبغي؟ إن مشكلتنا في داخلنا قبل أن تكون في الآخر، ومشكلتنا مع الآخر هو نتاج تداعيات داخلية فينا، وكل أمة لا تحافظ على بيتها تتعرض للسرقة .

س: أين تكمن مشكلة أمتنا الإسلامية؟ هل في سلبية المثقف وانطوائه على نفسه ونظرته الحالمة للحياة؟ أم في سلطة السياسي؟ من هو أكثر تأثيراً في الأزمة المثقف أم السياسي؟.

ج: لست مع نظرية العامل الواحد، ولا مع النظرة المنحازة لطرف دون طرف، ثمة عوامل كثيرة إزاء هذه المسألة، وحين تتضافر تؤدي إلى مجموعة من النتائج، ومما لا شك فيه أن المثقف هو الضمير الحي للأمة، وهو الذي يدق ناقوس الخطر، وهو بما لديه من حس مره ومن تطلعات ومطاردة لوضع المجتمع والأمة التي يعيش فيها، ولذا فهو في موضع رائد وفي موضع المسؤولية لما يجري، ولذا فإن أي نوع من التقوقع والانعزال والانطوائية سوف تعود إلى الأمة بكاملها في ضمور الوعي والتخلف، وهذا حتماً سيحدث، أما عن العلاقة بين السلطة والمثقف فهي علاقة جدلية، وواجهتنا أمتنا، هناك من يسيس الثقافة وهناك من ينطلق بالثقافة إلى مستويات أخرى، وفي مجال علماء الدين والمثقفين، إلى أي حد يكون لهم دور في تسيير المجتمع والتأثير عليه، في كثير من الأحيان لا أجد الخطاب المشترك بينهما، وكذلك في علاقة المثقف بالسلطة يتكشف الكثير من الخلل الذي يجب أن يعالج .

س: أظن أن مسألة هذه الانعزالية بين المثقف ورجل الدين راجع إلى استبداد كل برأيه، فالمثقف ينظر إلى الحياة نظرة حيادية وأحياناً علمانية، بينما الفقيه ينظر إليها نظرة إسلامية مجردة، بعيدة عن أية أفكار ونظريا دخيلة، هل توافقني الرأي؟.

ج: ليس من الضروري أن تتفق الرؤى، ولا أستطيع أن أقول إن ثمة انفصاماً وقطيعة بين جهتين، جهة العلماء أو جهة المثقفين، العلماء هم أيضاً مثقفون، المسألة هي أنهما كيف ينظران إلى الإسلام الذي يستوعب الجميع، والإسلام الذي يتزمت ولا يتقوقع، والذي يستوعب المجتمع بتياراته المختلفة، برؤاه وطيوفه، لا أريد أن أقول إن كل المثقفين علمانيون، حيث يستطيع الفقيه أن يتعامل مع العلماني ويجد معه مساحة مشتركة، نحن ندعو إلى حوار بين ثقافات وديانات مختلفة، فكيف نفتقد لغة الحوار والتخاطب داخل مجتمعنا، وهذه مفارقة كبيرة، وفي النطاق الإنساني

نعيش عائلة واحدة، إنني أدعو إلى حوار داخلي بين السلطة والعلماء والمثقف والجماهير، ولكل شرائح المجتمع العاملة والفاعلة، ولا يمكن تغييب واحدة من هذه الشرائح، فالجميع في خدمة الجماهير، وأيضاً على العامة والدهماء من الناس أن ترتقي بوعيها إلى مستوى تلك النخبة مما ذكرت، عليها أن تتفاعل مع معطيات السياسة، ومع هواجس المثقف .

س: ندخل إلى محور التسامح بين المذاهب الإسلامية، وتسامح الإسلام مع الديانات الأخرى، هذه الفصول مطروحة وهي تدخل في صميم المشكلات المعاصرة، كيف تقيمها بعد تجربتك معها بصفتك مساعداً للأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية؟.

ج: يجب أن أسجل نقطة إعجاب لعمان التي تتعايش فيها المذاهب المختلفة بشفافية وحميمية وتكامل بدون إثارة أي حساسيات، نحن لا نريد أبداً أن نقفز على الواقع، وقد سجل لنا التاريخ وجود المذاهب الإسلامية من مئات السنين، ولا نريد أن نخسرها، إن تعداد المذاهب يعطينا مزيداً من الحرية والثراء في الفكر، وتعدد المذاهب يمنح الحرية الفكرية التي ينشدها الإنسان المسلم، وحين يواجه الإنسان المسلم أي أزمة فكرية طارئة، يستطيع أن يكون له أكثر من خيار، وأكثر من رأي، وفي مثل هذه الحالة سوف تتسع أمامه الخيارات والرؤى ودائرة الحركة، ويحدث نوع من الانفتاح للمجتمع لاختيار ما هو أفضل وأمثل، وأصل موضوع الحوار هو حاجة إنسانية، فبه يكون الإنسان إنساناً، وبدون الحوار سوف ينتقل إلى منطق الغابة، ولسان القوة والبطش، وأتصور أن قضية الحوار يجب أن تتحول إلى قضية ثقافية عامة، وثقافة نفسية يمارسها الإنسان بالحوار مع نفسه، وتلك هي النفس اللوامة، ويحاور عائلته أيضاً، بحيث لا تكون هناك ديكتاتورية بين الأب وأبنائه، أو أي انفصام بين الأم وبقية أفراد الأسرة، يجب أن تكون هناك صداقة وحوار داخل العائلة، وفي الأمة ثمة مذاهب متعددة، وبالمناسبة فإني أتشرف أن أكون مساعداً للأمين العام للمجمع

العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وسلطنة عمان ممثلة بسماحة الشيخ أحمد الخليلي هو عضو في المجلس الأعلى في هذا المجلس له مكانته ومشاركاته في اجتماعات المجلس، إن هذه المذاهب يجب أن تتعاون، أنا لا أدعو إلى تذويب المذاهب في مذهب واحد، لكنني أدعو إلى سيادة روح الحوار بينهما، وبإمكان المذاهب أن توفر أرضية خصبة لحرية الفكر، وهي دليل على حيوية أي مجتمع من المجتمعات حينما يتحمل بعضنا بعضاً، وخلال السنوات الأخيرة ظهرت في كثير من البلدان الإسلامية دعوات التقريب بين المذاهب، وهي من الأهمية بمكان، وقد أدركت الأمة من خلال تفرقها وتشتتها لا يمكن أن ينظر لها أو يحسب لها حساباً يليق بها، أو يكون لها موقف، إن العالم اليوم هو عالم تكتلات والتزامات، وعالم متقارب مع بعضه البعض، والأمة الإسلامية مؤهلة أكثر من غيرها لتكون بيئة نموذجية لمثل هذا العالم المكتمل والملتزم، حيث تجمعه قواسم مشتركة .

س: شهد العالم في الآونة الأخيرة سقوطاً ذريعاً للنظام الحاكم في العراق، ووصفه البعض بأنه سقوط لبغداد على يد أمريكا، بحثاً عما يسمى بالإرهاب، والتهديدات الحالية لبعض الدول العربية والإسلامية واتهامها بأنها دول ممولة للإرهاب، وأنها تملك أسلحة بيولوجية قد تهدد بها مصالح العالم، لعل الأصابع قد أشارت إلى إيران أيضاً، كيف تقرأ الراهن السياسي المعاصر؟ وكيف تفسر هذا التخبط والفوضى السياسية التي يعيشها العالم؟.

ج: الإدارة الأمريكية بعد استفرادها بالوضع العالمي تنكرت على المبادئ التي حملتها والأسس التي بنيت عليها، كالديموقراطية وحقوق الإنسان وحوار الحضارات، ومع الأسف الشديد تحولت إلى سياط تجلد بها البلدان التي لا تريد أن تكون خاضعة لرؤية معينة وسياسات تتخذها الإدارة الأمريكية، وهذا الوضع غير سليم، وقد رأينا كيف تمردت أمريكا على

الشرعية الدولية التي هي ركنها المهم وهي تحت المظلة الأمريكية، ومجلس الأمن والأمم المتحدة في نيويورك، ونحن نعرف موقع أمريكا بالنسبة إلى هذه المنظومة وإلى هذا المشروع الدولي، مع ذلك لم يستجيبوا إليها، ونحن من منطلق الحرص أننا في عالم واحد وسفينة واحدة ولا نريد أن يكون فيها أي خلل وإلا غرق الجميع، وموقفنا بالنسبة للنظام في العراق ولكن الأسلوب المتبع في التعامل مع العراق هو أسلوب غير سليم، وتغيير دولة بهذا الشكل الدموي غير مقبول رغم موقفنا من النظام الحاكم السابق للعراق، وأأمل من الإدارة الأمريكية أن لا تواجه الحالة العراقية بالعداء، وعلى أمريكا أن حرم الدول الأخرى من منطلق ثوابتها وأسسها ومبادئها التي تروج لها وتنادي بها،أتصور أن الإدارة الأمريكية بما واجهته في العراق وفي غيرها من وضع وواقع مشكل، يجعلها تعد إلى العشرة قبل أن تقدم على خطوة أخرى قد تسبب لها الكثير من المشاكل، وهي تدرك أن الوضع في إيران يختلف كل الاختلاف عن دول أخرى ولن تكون لقمة سائغة كما يتصور البعض، في رأيي أن الأصابع الصهيونية تلعب في المنطقة ولا تريد لها الأمن والاستقرار، وإن الاستقرار هو الذي سيقود العالم إلى الازدهار، وأمريكا وغيرها من الدول الصغيرة أو الكبيرة وكذلك الدول المتقدمة ودول العالم الثالث كلها أجزاء مترابطة، بل هي جميعها ضمن منظومة هذا العالم المترابط .

س: حتى لا نسيس حديثنا، وننحو إلى حديث السياسة، أعود بك إلى المثقف في إيران، كيف ينظر إلى الراهن السياسي؟ وكيف يتعايش معه؟ ما هي ردة فعله؟.

ج: في إيران فئات من المثقفين، لكن بصورة إجمالية فإن المشهد الثقافي والفني في إيران حي ومتحرك، ونلاحظ مصداقية ذلك من خلال الكم الهائل في الإصدارات وحركة الإبداع الأدبي والتأليف، عالم النشر

والطباعة والإعلام في إيران كبير جداً، وعلى سبيل المثال صدر خلال العام الماضي ٣٥ ألف عنوان كتاب، وهذا العدد صدر في سنة واحدة، وهذا دليل على السعي الحثيث لأهل القلم في مواكبة الواقع، واقع النشر والتأليف المتطور، وكذلك في مجال الفن ومجالات أخرى، ثمة اختلاف في الرؤى، وفي مجال الصحف يصدر في إيران ما يتجاوز ١٥٠٠ مطبوعة، بعضها باللغة العربية وبعضها باللغة الفارسية، وثمة احتفاء باللسان العربي حيث تدرس اللغة العربية في المعاهد، والكثير من جيل الشباب يتكلمون اللغة العربية ويكتبون بها، وفي إيران ثمة مجالات فكرية ونسائية تصدر باللغة العربية، العلاقة الثقافية بين العربية والفارسية لن تشاهد لها مثيلاً في الثقافات الأخرى .

مقابلة صحافية مع
فخامة السيد برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان الإسلامية بمناسبة الزيارة المرتقبة لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لبلاده *

س: تعتبر زيارة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المفدى المرتقبة إلى باكستان لها أهمية خاصة على مسار العلاقات الثنائية بين سلطنة عمان وجمهورية باكستان ، ما هو تعليق فخامتكم ؟.

ج: الشعب الباكستاني وقيادته يكنان الاحترام والتقدير لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، والعلاقات بين باكستان وسلطنة عمان تتميز بعمق الأواصر والفهم المتبادل والنظرة المشتركة المتجانسة للقضايا الإقليمية والعالمية ، فسلطنة عمان هي الجار العربي الأقرب لباكستان ، ليس جغرافياً فحسب ، وإنما في كثير من مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية واللغة ، ونحن في باكستان شعباً وقيادة نترقب بشوق الزيارة الكريمة التي سوف يقوم بها جلالة السلطان قابوس بن سعيد لباكستان في ٢١ إبريل الحالي ، ولا يأتي هذا من فراغ ، فهي الزيارة الأولى التي يقوم بها السلطان قابوس لباكستان منذ عام ١٩٧٤م ، وهي سوف تكون نقطة ارتكاز لانطلاقة متطورة للعلاقات الثنائية بين الجارين الصديقين ، وسوف يكون لها أهميتها في إيجاد وتطوير مفاهيم أكثر قرباً، ودفع علاقات التعاون بين بلدينا إلى آفاق أرحب .

---

* جريدة عمان والأوبزرفر ، سلطنة عمان ،الصادرة بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٤م ، العدد ٧٢٦١ .

س: هلا تفضلتم فخامتكم بإلقاء مزيد من التفاصيل على العلاقات المتطورة بين سلطنة عمان وجمهورية باكستان على ضوء الاتصالات الرسمية التي تتم بين البلدين الصديقين ؟.

ج: إنني أذكر وبكل فخر زيارتي الأخيرة لسلطنة عمان عام ٢٠٠٠م والتي جاءت ضمن برنامج سياستنا الخارجية الذي يعنى بتقوية علاقات الصداقة والإخاء مع الدول الإسلامية ، خاصة في مجال الاقتصاد ، فأنا راض تمام الرضا على النجاح الذي حققته زيارتي تلك ، وأنها عززت المفاهيم المشتركة بين الدولتين الصديقتين وساهمت في ترقية العلاقات الثنائية بينهما خاصة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي ، وقد تكللت الزيارة بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية للمياه الإقليمية بين عمان وباكستان ، ولاشك أن الحاجة ما زالت ملحة لتطوير ودفع عجلة التجارة المتبادلة بين البلدين التي تراجعت خلال السنوات الماضية ، وفي رأيي أنه يستوجب على البلدين أن يخطوا خطوات قوية وثابتة لتطوير وتفعيل النشاط التجاري والاستثماري بين القطاع الخاص في الدولتين،نحن ننظر بإعجاب للخطوات الجبارة التي خطتها سلطنة عمان على طريق النهضة تحت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس ، إن اللقاءات والاتصالات الرسمية بين مسؤولي الدولتين في كافة المجالات والأصعدة المشتركة مستمرة بلا انقطاع ، وما يسرنا ويثلج صدورنا أن وجهتي نظر الدولتين الصديقتين تلتقيان في كافة مجالات القضايا الإقليمية والدولية ، وأنهما يتعاونان في التعاطي مع مختلف القضايا العالمية .

س: تتطابق وجهات نظر الدولتين في كثير من القضايا الإقليمية والدولية ، ما تعليق فخامتكم ؟.

ج: تتمتع باكستان بالاحترام المتبادل وعلاقات حميمة مع العالمين

العربي والإسلامي عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة ، وسلطنة عمان هي الدولة الأكثر قرباً من باكستان في شتى المجالات، ولذلك فقد حظيت بأولوية خاصة في نظرتنا السياسية الخارجية ومضيق هرمز لا يفصل بين باكستان وعمان ، وإنما على العكس من ذلك يربط بينهما ، وكما أشرتم في سؤالكم فإن لباكستان وعمان وجهات نظر متطابقة حول كثير من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وسلطنة عمان تتفهم اهتمامنا بمسألة كشمير وبنفس المستوى فإن باكستان وعمان يدعمان القضية العادلة للشعب الفلسطيني بيقين راسخ لا يدع مجالاً للشك ، كما أن أمن وسلامة المنطقة يقعان في بؤرة اهتمامات الدولتين ، كذلك ، تساند الدولتان بعضهما البعض في المحافل الدولية في كافة القضايا المشتركة .

س : أوشكت الأحداث الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تشعل فتيل اضطرابات تشمل المنطقة بأسرها ، فما التصور الذي يراه فخامتكم أنه قد يساعد على إخراج المنطقة من عنق الزجاجة الذي وضعت فيه ، وتسريع عملية السلام ؟.

ج : تفجر الأوضاع واندلاع موجات العنف في منطقة الشرق الأوسط والاستخدام المفرط للقوة بوحشية لا مثيل لها من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أدت إلى إزهاق أرواح مئات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء تمثل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها ، وباكستان تساند عملية السلام في الشرق الأوسط ، وتأمل ألا تخرج عن مسارها بسبب انتخاب المتشدد إرييل شارون رئيساً لوزراء إسرائيل ، وعلى الأمة الإسلامية والمجتمع الدولي بذل كافة المساعي لمساندة القضية الفلسطينية وإحباط أية محاولة لإجهاض عملية السلام ، ولقد ساندت باكستان باستمرار الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الثابتة المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ، وسوف نستمر في دعمنا غير المحدود للفلسطينيين في نضالهم الشجاع من أجل استعادة حقوقهم المشروعة .

س: مسألة القدس هي إحدى المسائل الأكثر حساسية ، فما هي وجهة نظر باكستان تجاه هذه المدينة المقدسه ؟.

ج: تساند باكستان الحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك إنشاء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فإن ، لم يتم ذلك ، فلن يكون هناك سلام راسخ ، فإن أردنا السلام الدائم أن يحل في المنطقة فلابد أن يكون شاملاً ، وأن يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة المشروعة ، وترى باكستان أنه لابد من احترام جميع أحكام الاتفاقيات والمواثيق التي تم التوصل إليها من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين وتنفيذها نصاً وروحاً ، موقف باكستان المبدئي والثابت تجاه فلسطين يرتكز على قبول قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القراران رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تنص على انسحاب إسرائيل من القدس وكافة المناطق المحتلة .

س: نما إلى علمنا أن هنالك بصيصاً من الضوء في آخر النفق ينم عن وجود إشارات إيجابية للوصول إلى حل شامل لمسألة كشمير ، فهل تفضلتم بشرح المبادرة الباكستانية الرامية إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة كشمير التي ظلت تراوح مكانها لفترة طويلة ؟.

ج: حل النزاع حول كشمير يمثل مرتكزاً للسلام والاستقرار في جنوب آسيا ، ونحن نثق أنه لا مخرج يفضي إلى حسم النزاع حول كشمير إلا بالحوار الهادف البناء بين باكستان والهند ، وفي هذا الإطار فقد عبرت باكستان عن رغبتها الصادقة ، في مناسبات عديدة، في الحوار البناء مع الهند في أي وقت وعلى أي مستوى وفي أي مكان من أجل وضع حل لهذه القضية الشائكة .

ثانياً : دول الجوار

الجمهورية اليمنية

حديث صحافي مع
سعادة السيد سعيد العولقي السفير اليمني
لدى دولة الكويت *

س : بعد هذه السنوات ، كيف ترى العلاقات الثنائية بين الكويت والجمهورية اليمنية وما بلغته من مستويات ؟

ج: تعتبر العلاقات الكويتية - اليمنية علاقات تاريخية ، وتربط اليمن بالكويت وشائج عديدة بينها وشائج القربى والدم واللغة والدين وإلى آخر هذه الوشائح ، لذلك بقيت العلاقات بين البلدين والشعبين ثابتة متطورة وننظر إليها بتفاؤل ، وتحظى برعاية واهتمام دائمين من قبل القيادتين السياسيتين في البلدين سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد والرئيس علي عبد الله صالح من خلال تأكيدها باستمرار ضرورة تنمية وتعزيز هذه العلاقات، ونحن في الجمهورية اليمنية مرتاحون لما تحقق في إطار العلاقات الثنائية وما سيتحقق في المستقبل القريب إن شاء الله .

س : من خلال المطروح في الساحة العربية من مشاريع وأفكار حول تطوير آلية عمل جامعة دول العربية ، تقدمت الجمهورية اليمنية ببعض منها كيف يرى اليمن إمكانية تحديث وتطوير عمل جامعة الدول العربية ؟ .

ج:تنطلق الجمهورية اليمنية دائماً من ارتباطها الوثيق فيما يتعلق بكل عمل عربي مشترك ، واليمن واستشعاراً منه بما مرت به الأمة العربية والوطن العربي بالذات خلال الأعوام الماضية ، وما وصل إليه العرب من

* جريدة الراي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٤ / ٩ / ٢٠٠٣ م ، العدد ١٣٢٢٤ .

تشرذم يرى أنه لا بد من العمل على تقوية الجبهة العربية ، وأن نكون كعرب قادرين على المجابهة وأن نعيش في مستوى التطورات الحاصلة في العالم ، وان ينتقل العرب إلى حالة أقوى . والجامعة العربية هي انعكاس لواقع الوضع العربي وقد أصابها ما أصابها من هوان وتراجع لذا فإن اليمن ودولاً عربية أخرى شقيقة وقيادات عربية شعرت بالقلق ونتيجة الوضع العربي الحالي ورأت أنه لا بد من عمل ما للخروج من النفق الذي وجدنا أنفسنا فيه . ومن هنا جاءت المبادرة اليمنية لإصلاح الجامعة العربية من خلال استقراء المبادرات العربية الأخرى المطروحة في الساحة ، عبر مشروع متكامل يطرح إمكانية قيام اتحاد عربي وسعى اليمن إلى مناقشة هذه المبادرة التي توجد من خلالها علاجات لما يعتري النظام العربي الحالي من أمراض وحالات خلل .

س: وكيف وجدتم قرار القمة الخليجية الثانية والعشرين بقبول انضمام اليمن إلى بعض منظمات وهيئات مجلس التعاون الخليجي ؟ وهل سيشارك اليمن في دورة كأس الخليج لكرة القدم التي ستقام في الكويت في النصف الثاني من شهر ديسمبر المقبل ؟

ج: لقد ثمنت الجمهورية اليمنية عالياً قرار قادة دول مجلس التعاون الخليجي بقبول عضويتها في بعض منظمات وهيئات المجلس في حينه ، بعد صدوره في القمة الثانية والعشرين التي عقدت في مسقط في شهر ديسمبر ٢٠٠١ . خاصة وأن القرار نص على أن اليمن جزء من هذه المنطقة ومن نسيجها الاجتماعي والجغرافي والثقافي ، ومن هذا المنطلق سعى اليمن إلى تفعيل ما أقره قادة المجلس من مشاركته في عدد من الهيئات والمنظمات التابعة لمجلس التعاون الخليجي ، سواء في مجال الشباب والرياضة والتربية والتعليم والصحة ، وكل هذه الأمور نعتبرها خطوات أولى ومطلوب من اليمن أن يهيئ نفسه وقوانينه وأنظمته لتتواءم مع ما هو

معمول به وموجود في دول المجلس ، وفي شأن دورة كأس الخليج المقبلة التي ستقام في دولة الكويت فإننا ننظر إلى هذه المشاركة باهتمام كبير ، وستكون مشاركة اليمن إن شاء الله في المستوى المطلوب ، ولا نزال نسير بخطوات مع الإخوة في دول المجلس مع تطلع اليمن لأن يكون له عضوية كاملة في المجلس ، ومثل هذا سيتحقق إن شاء الله بعد وقت، لأن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة ونحن قد بدأنا الخطوات .

س: كيف أصبحت العلاقات بين اليمن ودول الجوار بعد توحيد شطري اليمن في العام ١٩٩٠ بعد أن أصبح اليمن دولة واحدة ؟

ج: في هذا المجال أصبحت دول الجوار تتعامل مع يمن واحد ودولة ونظام وقيادة واحدة ، وهذا حل كثيراً من الشوائب التي كانت قائمة بين اليمن ودول الجوار مثل المشاكل الحدودية وأصبح اليمن ينظر إلى قضايا الحدود على أنها جسور تتواصل مع دول الجوار ، أصبحنا ننظر إلى إن تنمية دول المنطقة يجب أن تكون واحدة ، ولقد طرح اليمن قانون الاستثمار الجديد لتكون هناك مساهمة أخوية في برامج البناء فيها ، وعلى هذا الأساس فإن اليمن يوجه الدعوة إلى الإخوان سواء في الكويت أو في دول مجلس التعاون الخليجي للاستفادة من المزايا التي تعطى للمستثمر اليمني إلى جانب توفير تسهيلات كثيرة متوافرة في أنحاء اليمن حيث توجد مجالات متعددة للاستثمار ، وننظر إلى هذا الأمر بتفاؤل كبير خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الدولية حيث إن اليمن يجب أن يكون مركز استقطاب للاستثمارات الخليجية .

س : وماذا عن الجانب التربوي والتعليمي وقبول أبناء اليمن في الجامعات والمعاهد والمدارس ، سواء في الكويت أو بقية دول مجلس التعاون الخليجي ؟ وهل وجدتم تسهيلات في القبول ؟

ج: أولاً : تعرفون أن الكويت ومنذ القدم كان المواطن اليمني فيها

يتمتع بمميزات خاصة بدءاً من حرية الإقامة حيث هو كفيل نفسه وحق العمل وحق التعليم ، إلى أن جاءت نكبة العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت ولأسباب ألغيت هذه المميزات التي كان يتمتع بها المواطن اليمني في الكويت .

وحالياً نحن نكبر في الكويت أقدامها على خطوة تسهيل التعليم لأبناء الجالية اليمنية ، وهو ما ينسجم مع قرارات وزراء التربية في مجلس التعاون بمعاملة أبناء اليمن مثلهم ، مثل أبناء دول المجلس ، ودولة الكويت كانت سباقة في هذه الخطوة ، ونحن نوجه شكرنا وتقديرنا للقيادة السياسية الكويتية والإخوان في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لأن في هذا إعادة الأمور إلى نصابها .

ودائماً نقول إن ما حدث للكويت في العام ١٩٩٠ أضر الجميع بمن فيهم أبناء الجالية اليمنية الذين كانوا إلى جانب إخوانهم في الكويت في هذه المحنة.

س: وهل هناك برنامج لزيارات متبادلة بين البلدين وترتيبات جديدة في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية ؟

ج : الاتصالات الرسمية مستمرة بين الجانبين وعلى أعلى المستويات والزيارات متواصلة بين المسؤولين في البلدين ، وحالياً فإن الإجراءات قائمة ومستمرة بل وفي مراحلها النهائية لتكوين اللجنة المشتركة العليا والتي ستكون برئاسة وزيري خارجية البلدين، ونأمل أن تتم الزيارات المقبلة في هذا الإطار ، ولم يتبق سوى لقاء الوزيرين والتوقيع على تكوين هذه اللجنة . وأخيراً أريد أن أؤكد أنني وجدت الكويت موطني الثاني ، ووجت فيها إخواني وأهلي وربعي ، ووجدت كل التعاون من قبل كل الإخوة المسؤولين لإنجاح مهمتي في الكويت ، وإنني مرتاح لكل ما تحقق من تطوير وتعزيز للعلاقات بين البلدين الشقيقين . ولقد وجدت الكويت

خلال سنوات وجودي فيها كتاباً مفتوحاً من خلال الديوانيات التي تواصلت من خلالها مع كل الشرائح من أبناء شعب الكويت الذين وجدت لديهم الحب الصادق تجاه إخوانهم في اليمن ، وهو حب متبادل بين الشعبين الشقيقين . كما وجدت تعاوناً غير محدود من قبل الإخوة المسؤولين وبالذات القيادة الكويتية المتمثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ جابر الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ، وسمو الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء وكل الإخوة سواء في وزارة الخارجية أو الوزارات الأخرى ، لذلك وأقولها مرة ثانية فإنني مرتاح لما تحقق خلال سنوات عملي في الكويت ، وعندما جئت كنت سفيراً لليمن في الكويت ، ونتيجة الحب الذي وجدته في الكويت ، فإنني أشعر بأنني سأغادر وأنا سفير للكويت في اليمن ، لأنني سأحمل معي هموم الكويت ، وسأفرح للكويت وسأحزن معها وبالفعل ستكون الكويت حاضرة معي أينما سأكون وسأظل مدافعاً عن قضايا الكويت العادلة دائماً .

وأقول هذا بعد أن عملت من قبل في بلدان كثيرة ، لكن تجربة عملي في الكويت كانت فريدة حيث وجدت الكل معي والكل يفتح لي قلبه وديوانياته ويبدي التعاون . وإنني بهذه المناسبة أتقدم بالشكر لإدارة «جريدة الرأي العام » والصحافة الكويتية والتي هي مدرسة في حرية الرأي ، حيث وجدت منهم جميعاً كل اهتمام بقضايا اليمن ونتطلع لأن يستمر التواصل وتتطور وتتعزز العلاقات بين الشعبين الشقيقين والمؤسسات الرسمية والأهلية في البلدين .

مقابلة صحافية مع
السيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية
حول العلاقات اليمنية الكويتية ودور اليمن الجديد
في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي*

س: بصراحتك المعهودة فخامة الرئيس، كيف تصف أو تصنف العلاقات الكويتية اليمنية الآن؟.

ج: أولاً، العلاقات الكويتية اليمنية علاقات تاريخية قوية منذ قيام الثورة اليمنية من أكثر من ٤١ سنة هي علاقات جيدة، سواء كانت في نمو أو فتور، فإنها علاقات جيدة .

س: في أي مرحلة تمر حالياً، في النمو أم في الفتور؟.

ج: هي دائماً في مرحلة النمو منذ أكثر من ٤١ سنة .

س: هل تم تجاوز ما اعترضها من فتور إذن؟.

ج: نحن نتمنى على الأشقاء في الكويت أن يتجاوزوا الماضي وألا نستمع إلى ما يطرح من بعض الأشقاء في البرلمان الكويتي، الذين يطلقون من وقت إلى آخر بعض التصريحات، فهذا لا يخدم لا الكويت ولا الشعب الكويتي ولا علاقات البلدين، فاليمن معروف بمواقفه الثابتة، وأنه كان يدين غزو العراق للكويت، كما كان أيضاً ضد الحرب على العراق، هذا هو الموقف اليمني الثابت، ولكن أحياناً تصدر بعض التصريحات التي أبينا أن نرد عليها بشكل رسمي، لأننا لم نُرد أن يُفهم الرد عليها وعلى النائبين الكويتيين وكأنه رد على الشعب الكويتي، فعلاقتنا بالشعب الكويتي علاقة

---

* جريدة الرأي العام، الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٢/ ١/ ٢٠٠٤م، العدد ١٣٣٥٤ .

جيدة ولا ينبغي أن نرد على تلك التصريحات غير المبررة وهي مجرد اتهامات باطلة، واليمن بريء من كل هذه الاتهامات التي ما كان يليق بالنائبين الكريمين كأشقاء، أن يطلقوها .

س: أرسلتم موفداً إلى الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين قبل بدء حرب تحرير العراق؟.

ج: لأصحح لك، نحن في اليمن لا نعتبر ما حصل حرباً لتحرير العراق بل هو غزو أمريكي للعراق واحتلال أيضاً .

س: قبل الحرب، ماذا حصل بين موفد فخامتكم وصدام، ماذا نُقل له؟ وماذا دار؟.

ج: نصحناه أن يستجيب لكل قرارات الشرعية الدولية وأن يعلن إن كان يمتلك أسلحة دمار شامل، وأن يلتزم بقرارات الشرعية الدولية، وأن لامناص له من الحرب إذا لم يتجاوب مع كل قرارات الشرعية الدولية .

س: وهل نصحته بأن يغزو الكويت تجنباً للحرب؟.

ج: هذا غير صحيح، وعلى كل حال، هذا ما ردده بعض النواب في البرلمان الكويتي وقلنا إننا نأبى أن نرد على مثل هذه الإشاعات الكاذبة، لماذا نقول ذلك؟ ماذا نريد من الكويت؟ الكويت بلد شقيق وليس بيننا وبينه عداوة حدودية أو أي خلاف سياسي أو اقتصادي أو حدودي حتى نقول مثل هذا الكلام، الذي أطلقه للأسف بعض الإخوان البرلمانيين في الكويت، ولكن نقول سامحهم الله .

س: هل يعني استضافة صنعاء لمؤتمر الديموقراطية اعتبارها نموذجاً سيجري تعميمه في المنطقة؟.

ج: بالنسبة إلينا، رحبنا بانعقاد هذا المؤتمر الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي، وطلب منا أن نعقده في بلدنا كونه يتجه في تجربته الديموقراطية، فنحن

رحبنا به وباعتقادنا أن على الجميع الإفادة من هذا المؤتمر، وخصوصاً أن المشاركين فيه من الجانب الرسمي والجانب غير الحكومي .

س: في مفهومكم للديموقراطية، هل تدرجون التصريحات التي أطلقها النواب الكويتيون في خانة العملية الديموقراطية الكويتية؟.

ج: والله إن كنتم تقولون إنها تمت في إطار حرية الرأي والرأي الآخر، فأنا أقول إن هذا الكلام لم يكن ينبغي أن يقال، فإن كان ثمة موقف تريد أن تعلنه الحكومة الكويتية فلتعلنه على لسان ناطق رسمي باسم الحكومة وليس باسم بعض البرلمانيين، لأن فيه إساءة للكويت، لكن الرد الرسمي (الكويتي) كان جيداً، وخصوصاً ما ورد على لسان وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح، وهو طبعاً بتوجيهات من سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد، كان ردهم جيداً على البرلمانيين، ولكن لا أعتقد أن الإخوة في البرلمان أساءوا إلينا قدر إساءتهم إلى أنفسهم، لأن الديموقراطية كما أفهمها هي رأيهم في ما يخص الكويت وليس ما يخص أقطاراً عربية أو دولية وعلاقات الكويت مع الآخرين، لأن ذلك قد يضر بالكويت .

س: هل وفقت واشنطن في اعتمادها العراق نموذجاً للديموقراطية في المنطقة في رأيك؟.

ج: أنا أعتقد أننا حتى الآن لم نر ديموقراطية في العراق، بل نرى انتهاكاً لحقوق الإنسان واعتقالات وقتلاً، ولا أعتقد أنه نموذج للديموقراطية بل على العكس هو نموذج غير ديموقراطي .

س: هل تؤيد إطلاقها صفة أسير حرب على صدام حسين؟.

ج: صفة أسير حرب أطلقها عليه الولايات المتحدة، لأنه كان يواجه الغزو الأمريكي وقوات التحالف، فهو كان يحارب القوات الغازية وهو القائد الأعلى للجيش العراقي، وظل يقاوم حتى تم إلقاء القبض عليه، ومن الطبيعي أن يسمى أسير حرب حتى تتم محاكمته .

س: وكيف تتصور شكل محاكمته؟.

ج: أيا كانت، أتمناها عادلة .

س: كيف تصنفون ما يحصل في العراق حالياً؟ هل في خانة العمليات الإرهابية أم مقاومة الاحتلال؟.

ج: نتمنى أن تنتهي حال عدم الاستقرار في العراق، لا نريد أن نرى عراقياً يُعتقل أو يُقتل ولا القوة الغازية تقتل أحداً، ونتمنى أن تسارع أمريكا إلى الانسحاب من العراق وتسليم السلطة إلى الشعب العراقي .

س: هل نسقتم مع الولايات المتحدة قبل استضافتكم زوجة علي حسن المجيد؟.

ج: نحن نستضيف أي عربي، فبلدنا بلد لكل العرب ولكن أي عربي نظيف، ومن حقهم أن يأتوا من العراق إلى اليمن، ومن حق أي مواطن عربي أن يلجأ إلى اليمن هذه هي الأخلاق العربية .

س: هل نسقتم مع واشنطن؟.

ج: هم على علم بذلك .

س: هل صحيح أنكم قدمتم عرضاً لاستضافة زوجة الرئيس العراقي المخلوع ساجدة طلفاح؟.

ج: لم يطلب منا ذلك .

س: هل تخشون أن يكون مشروع الفيدرالية في العراق مشروعاً لتقسيمه؟.

ج: نحن لدينا وجهة نظر واضحة، فنحن مع وحدة العراق ووحدة الإنسان فيه وأراضيه وقيادته، نحن نرفض أي تقسيم للعراق إذ ليس ذلك في مصلحة العراق .

س: كيف تتصورون الوضع في المستقبل؟.

ج: نتمنى إزالة الاحتلال، وأن يتمكن العراق من أن يدير شؤون نفسه بنفسه، فنحن لا نريد أن نرى أي قطر عربي محتلاً، هذه أمنية الشعب اليمني.

س: ما مدى ثقتكم بالتزام مجلس الحكم بالجدول الزمني لنقل السيادة؟.

ج: ليس لدينا علاقات معهم، إنما التواصل موجود، وقد حضروا (مجلس الحكم) مؤتمر الديموقراطية وحقوق الإنسان، وحتى الآن لم يأتنا أحد منهم ولم يفاتحونا بهذا الأمر، ولو طلبوا زيارة اليمن فليس لدينا ما يمنع، إذا طلبوا اللقاء فسأستقبلهم، فموقفنا تجاههم هو موقف الجامعة العربية.

س: هل يقلقكم تنامي التيار الإسلامي في اليمن؟.

ج: التيار الإسلامي متنام في كل دول العالم العربي والإسلامي، وحتى البلدان الإسلامية، ونحن لدينا طريقتنا للتعامل مع التيار الإسلامي بطريقة خاصة، فالتيار الإسلامي ليس تياراً إرهابياً بل هو تيار وطني، والإرهابيون أشخاص، ولا تسقط التهمة على كل التيار الإسلامي.

س: هل نجحتم في استئصال جذور «القاعدة»؟.

ج: نجحنا نجاحاً باهراً، وحققنا نتائج ممتازة في ذلك.

س: كيف يمكن عكسها على المنطقة؟.

ج: نحن نضع تجربتنا أمام الأشقاء في المنطقة، وإذا أراد أحدهم الإفادة منها فليس هناك ما يمنع.

س: وما هي؟.

ج: استخدمنا أسلوب متابعة المتهمين المنتمين إلى تنظيم القاعدة والقبض عليهم واتخاذ إجراءات في حقهم بعد التحقيق معهم، وأيضاً الحوار معهم لإقناع الذين لم تكن أيديهم تلطخت بالإرهاب بل كان مجرد انتماء، حاولنا أن نجري معهم حواراً جدياً نقنعهم ونعيدهم إلى جادة الصواب، ونجحنا في هذا الأمر، والعناصر التي سببت أضراراً وأساءت إلى ثوابت اليمن، ألقينا القبض عليها، وهي محالة على المحاكم الآن .

س: ما درجة تنسيقكم مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب؟.

ج: بدأنا في تنسيق كامل وجيد وناجح إزاء مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام .

س: ومع السعودية، هل بدأتم في تبادل المعتقلين؟.

ج: نحن لدينا تشاور وتنسيق وتبادل معلومات بيننا وبين الأشقاء في المملكة، وإن وجدوا عندنا من الإرهابيين الفارين إلينا نسلمهم، وإن وجدوا لديهم يسلمونا إياهم، فالتعاون جيد ولدينا اتفاقية أمنية تنظم هذه المسألة .

س: هل حصل تسلم وتسليم؟.

ج: سلمناهم وسلمونا .

س: ما العدد التقريبي للمعتقلين الذين جرى تسليمهم وتسلمهم؟.

ج: عشرات الأشخاص .

س: عملية انضمامكم إلى مجلس التعاون، هل بدأت؟.

ج: بدأنا بكرة القدم .

س: وهل سيتطور ذلك؟.

ج: الآن بدأنا بكرة القدم وبعدها كرة السلة إن شاء الله، ثم ألعاب أخرى في مجال وجودنا في مجلس التعاون .

س: هل تتطلعون إلى انضمام كامل؟.

ج: الأمر بيد الإخوان في مجلس التعاون، وإن كانوا يرغبون فليس هناك ما يمنع .

س: ألا يحول اختلاف الأنظمة دون ذلك؟.

ج: إن حال دون ذلك، فلنا علاقات ثنائية جيدة بكل أشقائنا في مجلس التعاون .

س: لننته بالكويت كما بدأنا بها، ما عوامل تنشيط العلاقات الثنائية مع الكويت من حيث اللجان المشتركة وتبادل زيارات الوفود؟.

ج: على المستوى الرسمي هي علاقات جيدة وممتازة والتجاوب ممتاز، إذ كان نائب رئيس الوزراء الأخ أحمد صوفان موجوداً في الكويت قبل فترة والتقى بالشيخ صباح وعدد من المسؤولين وزيارته ناجحة .

س: هل تتوقع المزيد من التنامي للعلاقات الكويتية ـ اليمنية؟.

ج: هي تتنمو كل يوم .

حديث صحافي
لمعالي السيد عدنان عمر الجفري وزير العدل اليمني
تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س: ما هو مضمون الاتفاقيات القضائية التي وقعتموها أخيراً مع زميلكم وزير العدل المغربي ؟.

ج: إن التعاون المغربي واليمني كبير وشامل للميادين الاقتصادية والسياسية ، وضمنها الملف القضائي بين وزارتي العدل في البلدين ، اللتين تربطهما اتفاقية تعاون ، ويشمل التعاون ميدان التكوين القضائي ، ذلك أن اليمن يسعى للاستفادة من خبرة القضاء المغربي في ميادين التكوين والإدارة القضائية ، وتأهيل القضاء لمتطلبات التطور ، ولاسيما الاقتصادي والتجاري .

ووقعنا اتفاقية للتعاون الفني بين وزارتي العدل تشمل تدريب القضاة والتوثيق وتأهيل المحققين القضائيين ، ووقعنا على بروتوكولات في ميدان التعاون المدني والجنائي ، وسيكون لها أثر إيجابي في تدعيم تعاون البلدين الذي تشرف عليه اللجنة المشتركة اليمنية المغربية .

س: وهل تشمل الاتفاقيات تسليم أشخاص متورطين في قضايا إرهابية ؟ وما هو الحيز المخصص في تعاونكم لمكافحة الإرهاب ؟.

ج: لدينا مشروع اتفاقية لتسليم المجرمين ، وبالنسبة للتعاون في ميدان مكافحة الإرهاب ، فهو موضوع يحظى باهتمامنا المشترك ، وقد قطعنا في

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٤م ، العدد ٩٢٧٩ .

اليمن شوطاً كبيراً في سبيل القضاء على الإرهاب ، ولبلادنا تجربة متميزة استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية .

فإلى جانب القضاء الذي يضطلع بدور أساسي في مكافحة الإرهاب ، قمنا بتجربة مهمة عبر الحوار مع كثير من الشباب ، الذين أمكن إقناعهم واستطاعوا أن يحتكموا للعقل ويعودوا إلى رشدهم انطلاقاً من أن الوطن للجميع ، وأن القضاء ينبغي أن يكون هو المرجع الأساسي في جميع الملفات الجنائية ، وقد قطع شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه .

س: ما هي نتائج عملية الحوار مع أولئك الشبان ؟ وما هو النطاق الذي شملته ؟.

ج: أتت فكرة الحوار بناء على دعوة الرئيس علي عبد الله صالح ، رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، للحوار مع عدد كبير من الشبان ، وتم في إطارها إطلاق سراح عدد كبير من الذين شاركوا في عدد من القضايا والتفجيرات التي حدثت ، ونعتقد أن عملية الحوار قطعت شوطاً كبيراً ، وأن أعداداً كبيرة من هؤلاء الشبان ، تم تسليم ملفاتهم من الأمن إلى القضاء الذي سيقول كلمته الفصل في هذه القضايا ، وضمنهم المتهمون في قضية المدمرة الأمريكية « كول » والباخرة الفرنسية « ليمبورغ ».

س: ومتى سيقدم المتهمون في هذين الملفين إلى القضاء اليمني ؟.

ج: إن القضاء اليمني هو حالياً بصدد استكمال ملفات هؤلاء على مستوى النيابة العامة ، وسوف يقدمون قريباً للقضاء الذي سيقول كلمته في الملفين .

س: وهل هناك تعاون مع الجانب الأمريكي في هذا الصدد ؟.

ج: لقد أصبح اليمن شريكاً أساسياً لعدد كبير من الدول المعنية بمكافحة الإرهاب ، وضمنها الولايات المتحدة وفرنسا ، وأصبح لليمن دور كبير ،

ومشاركة فنية في القضاء على ظاهرة الإرهاب ، التي تعتبر خطراً على الإنسانية ، وتخل بالاستقرار العالمي والعربي والإقليمي .

وهناك تواصل كبير مع الجانب الأمريكي ، ودول أخرى ، وهدفنا الأساسي هو تكريس نهج الحوار ، ثم اللجوء للقضاء اليمني ليقول كلمته في هذه القضايا المخلة بالأمن والاستقرار في البلاد ، وهي أعمال لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية ولا تقبل بها تقاليد الشعب اليمني .

س: ما هو حجم الملفات المرتبطة بقضايا الإرهاب المعروضة حالياً أمام القضاء اليمني ؟.

ج: لا أعتقد أن عددها كبير ، ولا نستطيع القول إن الإرهاب أصبح ظاهرة في اليمن ، بل هو عبارة عن حوادث فردية تقع من حين لآخر ، وقد تصدى لها القضاء اليمني على اعتبار أنها حوادث مخلة بالأمن والوضع العام . وهناك محكمة مختصة تنظر في الملفات بوتيرة سريعة وفي إطار توفير شروط الحقوق والمحاكمة العادلة .

س: وما هو تعليقكم على الجدل المثار حالياً في اليمن حول قضية اغتيال الزعيم الاشتراكي عمر جار الله ، وما هو ردكم على دعوات بعض الأوساط السياسية إلى الكشف عن الخلفيات الحقيقية وراء اغتياله ؟.

ج: أعتقد أن القضاء اليمني ملاذ آمن لحماية الحقوق والحريات ، ونحن كقيادة في وزارة العدل نعمل لتدعيم دور القضاء كملاذ آمن للجميع ، وللفصل في مثل هذه القضايا .

وقد عالج القضاء اليمني ملف اغتيال عمر جار الله بحيادية ، ومنحت كل الحقوق التي كفلها الدستور ، من الدفاع والإجراءات ، وقد فصل في القضية على مستوى المحكمة الابتدائية . والآن ينظر في الملف على مستوى محكمة الاستئناف ، وقد أجلت جلساتها إلى يوم ٢٦ إبريل نيسان) الحالي

وستقول المحكمة كلمتها الفصل في حدود نهاية الشهر . والقضاء اليمني نزيه وعادل ومحايد ، وملف جار الله عمر ، هو قضية مواطن يمني ، سيقول القضاء كلمته فيها ، وسيعالجها بكل تجرد وحيادية بما يكفل شروط المحاكمة العادلة التي تتحقق فيها الحقوق والحريات المكفولة في الدستور اليمني .

س : وهل هناك تدابير جديدة لمعالجة ظاهرة الثأر وانتشار استخدام الأسلحة في الأوساط الشعبية والتقليدية باليمن ، ومخاطر توظيفها من قبل عناصر أو جماعات متشددة ؟.

ج : منذ ثلاثة أسابيع فقط صدرت دعوة من الرئيس صالح ، للقضاء على ظاهرة الثأر أو الحد منها على الأقل ، كما دعا الرئيس اليمني للحد من ظاهرة حمل السلاح ، وهي ظاهرة مقلقة . وأعتقد أن هذه الظاهرة وخصوصاً حمل السلاح وصلت إلى حد يجب القضاء عليها ، وأعتقد أن الأمن يسيطر على الأمور ، والوضع الأمني مستتب .

ومنذ حوالي سنة لم تسجل أية ظاهرة من الظواهر التي تثير قلق السلطات الأمنية اليمنية ، وذلك بفضل حنكة الرئيس صالح ورعايته لنهج الحوار وتفعيل دور القضاء ، الذي أعطى ثماره في استتباب الأمن بربوع اليمن .

س : وكيف تردون على المخاوف من حدوث تراجع في مجال حرية الصحافة بسبب المحاكمات التي تعرض لها أخيراً بعض الصحافيين ؟ وهل هناك اتجاه لمراجعة قانون الصحافة لحذف عقوبة السجن ؟.

ج : لقد قطع اليمن شوطاً كبيراً في ترسيخ الديموقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات الحرة والحريات العامة ، وأصبحت مؤصلة في المجتمع والنظام السياسي اليمني ، الذي يؤمن حرية الصحافة ، عبر قانون الصحافة الذي يحمي الحرية ويكفل حقوق الصحافي عبر القضاء كملاذ

آمن . وقد كانت المحاكمة الأخيرة لأحد الصحافيين عادلة ، أما بالنسبة لقانون الصحافة ، فإذا كان ينطوي على بعض القصور ، فأعتقد أن الوقت مناسب الآن لتقديم مشروع جديد لقانون متقدم ، يمكن أن تقدمه وزارة الإعلام بمشاركة نقابة الصحافيين .

جمهورية إيران الإسلامية

نص تصريح
معالي السيد عل خامنئي مرشد الجمـهورية الإيـرانية
بشـأن رفض إيران لإنتاج الأسلـحة النووية *

أكد علي خامنئي مرشد الجمهورية الإيرانية أن طهران ليست بصدد إنتاج أسلحة نووية فيما ذكرت تقارير صحفية فرنسية أن الخيار العسكري في إيران ليس مطروحاً لدى الولايات المتحدة في هذه المرحلة، فيما اتهم مسئول قضائي إيراني أعداء إيران في الخارج بالوقوف وراء الجريمة المنظمة في البلاد.

وقال خامنئي لدى استقباله الليلة قبل الماضية عددا من كبار المسئولين الايرانيين ان طهران تعارض مبدئيا انتاج او امتلاك اسلحة الدمار الشامل مضيفا « لقد اثبتت ايران ذلك فى سنوات الحرب الثمانى التى فرضت عليها حيث كانت ترى فى الاسلحة الكيماوية والبيولوجية اسلحة محرمة».

واعتبر على خامنئي «ان اميركا والكيان الصهيونى يشكلان بؤرة العداء للشعب الايرانى».

وانتقد بشدة من اسماهم بـ « زعماء الحرب فى الإدارة الاميركية» وقال «ان قوة الحصانة الداخلية والاستقامة والعزم للدفاع المشروع والمنطقى تمثل السبيل الصحيح لمواجهة اعداء الامة والنظام الاسلامى فى ايران».

ومن جانبها ذكرت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية أن الخيار العسكرى فى ايران ليس مطروحا فى هذه المرحلة لدى الدوائر الأميركية المسئولة على عكس ما حدث مع العراق وذلك على الرغم من وضع خطط أميركية لشن

---

* مجلة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٨ م.

هجمات جوية ضد منشآت نووية ايرانية حسبما ذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأميركية مؤخراً.

وأشارت لوفيغارو فى عددها أمس إلى أن واشنطن مازالت تكتفى بممارسة الضغوط الدبلوماسية على طهران حيث دعا الرئيس الأميركى جورج بوش الى القيام بعمل عالمى متضافر مطالبا بجهد جماعى من جانب الأوروبيين من أجل مساعدة الولايات المتحدة فى مساعيها.

وأشارت الصحيفة الى أن واشنطن تؤيد «فى حالة إيران» نظاما كانت قد اعترضت على فعاليته بالنسبة للعراق اذ طالب البيت الأبيض بأن تجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية عمليات تفتيش مكثفة على المنشآت النووية الإيرانية.

وأوضحت لوفيغارو أن خبراء الوكالة يعكفون حاليا على اعداد تقرير لعرضه على المجلس القادم لمحافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر عقده فى ٨ سبتمبر المقبل مشيرة الى أنه اذا وافقت ايران فى هذه الأثناء على نظام تفتيش مشدد فان ذلك سيفضى الى شعور الغربيين بالارتياح والا فسوف تشهد الساحة «الأزمة الدولية القادمة».

وحمل مسئول قضائي ايراني بارز أمس من اسماهم اعداء الثورة مسئولية الجرائم المنظمة التي تواجهها ايران في الوقت الحاضر. ونقلت وكالة الانباء الايرانية عن معاون رئيس السلطة القضائية هادي مروي قوله ان ايران تواجه في الوقت الراهن حالة واسعة من الجرائم المنظمة والمخطط لها جيدا من قبل اعداء الثورة.

واضاف ان الاعداء يحاولون اضعاف الوضع الاجتماعي وشل حركة البلاد من خلال اشاعة الجريمة المنظمة بعد ان ادركوا فشل محاولاتهم السابقة كالحرب والحصار الاقتصادي لتركيع الجمهورية الاسلامية.

واشـار الى ان لدى الاعداء الخبـرة والتـجـربة لافسـاد جيل الشـبـاب واستدراجهم للاباحية والادمان على المخدرات، مؤكدا نجاح قوات الشرطة في القضاء على العديد من شبكات الدعارة والجريمة مؤخرا.

وقال مروي ان الفوارق الطبقية الشاسعة داخل المجتمع الايراني تسهم الى حد بعيد في وقوع الجريمة وظهور التوترات الاجتماعية، مشيرا الى ان مكافحة الفساد الاقتصادي تتصدر قائمة اولويات السلطة القضائية فى الوقت الحاضر .

نائبات إيرانيــات يتقـدمن
بمشروع قانون لتولي النساء الرئاسة *

تستعد مجموعة من نائبات البرلمان الإيراني لتقديم مشروع قانون بشأن ترشيح النساء في انتخابات الرئاسة في الوقت الذي انضم فيه أساتذة الجامعة في إيران الى المحتجين على استبعاد عدد كبير من المرشحين الإصلاحيين للانتخابات البرلمانية.

أنباء الطلبة «اسنا» امس إن مشروع القانون سيرسل إلي مجلس صيانة الدستور لإيضاح هذه القضية نظرا لأنه يتعين مساواة المرأة بالرجل في الترشح للانتخابات الرئاسية.

وقالت راكعي إن النساء يمثلن نصف عدد السكان في إيران (٦٨ مليون نسمة) ومن ثم فإنهن يبدين اهتماما بالغا إزاء هذا الموضوع ويطالبن بإيضاحات قانونية ودينية بشأنه. وأضافت راكعي أنه في الدورة التشريعية السادسة (٢٠٠٤) جرت مراجعة أكثر من أربعين مشروع قانون خاص بالمرأة. ورغم أن العديد من الدول الإسلامية قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التمييز ضد المرأة إلا أن إيران لم توقع عليها بعد. وقالت إن رفض إيران التوقيع على هذه الاتفاقية من شأنه إثارة الشكوك حول موقف الإسلام من المرأة.

ويذكر أن القوانين الإيرانية لا تتضمن بنودا واضحة حول ما إذا كان يحق للمرأة خوض انتخابات الرئاسة.وكان العديد من النساء قد سجلن أسماءهن لخوض انتخابات الرئاسة في الأعوام الأخيرة غير أن أيا منهن لم

* مجلة البيان الإماراتية ،الصادرة بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠٠٤م.

تحصل على موافقة مجلس صيانة الدستور باعتباره الجهاز الأيديولوجي المكلف بالنظر في أسماء المرشحين لـ لانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وقالت وكالة الأنباء الإيرانية إن الرابطة الإسلامية لأساتذة الجامعة وجهت انتقادات لمجلس الوصاية بسبب الحظر الكبير الذي فرضته على الإصلاحيين الراغبين بخوض انتخابات فبراير المقبل.

ونقلت الوكالة عن بيان للرابطة دعوته لمن شملهم الحظر «بالوقوف سريعا ضد هذه الخطوة غير القانونية» ودعا البيان النواب الذين شملهم الحظر أيضا إلى أن «اللجوء إلى كافة الوسائل القانونية بما فيها الاعتصام لمقاومة هذه الخطوات الخارجة عن القانون التي لجأت إليها الهيئة الايرانية العليا المخول لها الاعتراض على الترشيح».

وقال البيان «على النواب أن يدعوا إلى إعادة حقوقهم ويصروا عليها وعلى تطبيق التشريعات ويتصرفوا بناء على واجباتهم الدينية والقانونية».

وأشار البيان إلى ما قاله الرئيس الإيراني محمد خاتمي قبل أيام من أن «حظر ترشيح الراغبين كان خرقا واضحا لمواد الدستور ولم يكن مدفوعا بعدم الانحياز» ومن ثم «فانه يتعين على الجميع الوقوف ضد الأعمال غير القانونية في المجتمع» حسبما أفاد البيان.

وأشار خاتمي إلى أن موقف البرلمان «رمز للديمقراطية» وقال إن «لبرلمان الاسلامي على وجه الخصوص يجب أن يجسد إرادة وحضور الشعب في تحديد مصائرهم» مشيرا إلى أن «اللجوء لاية وسيلة ممكنة لحرمان الناس من خوض انتخابات نزيهة كان خطأ» .

مقابلة صحافية

مع فخامة الرئيس محمد خاتمي يؤكد فيها إجراءات الانتخابات البرلمانية *

رغم استمرار الخلافات بسبب استبعاد آلاف المرشحين الإصلاحيين أكد محمد خاتمي الرئيس الإيراني أن الانتخابات البرلمانية ستجري في موعدها المقرر في ٢٠ فبراير المقبل فيما تخلى مجلس الشورى عن مشروع تعديل القانون الانتخابي الذي رفضه مجلس صيانة الدستور.

وأغرق قرار مجلس صيانة الدستور وهو هيئة غير منتخبة تضم ١٢ عضوا من رجال الدين المحافظين والقضاة الشرعيين باستبعاد المرشحين الاصلاحيين ايران في أسوأ أزمة سياسية منذ أعوام. ومعظم المستبعدين من الإصلاحيين الموالين لخاتمي.

ويقول برلمانيون اصلاحيون يشعرون بالغضب من عدم رغبة مجلس صيانة الدستور في اعادة المستبعدين الذين يمثلون تقريبا نصف المرشحين ومجموعهم ٨٢٠٠ مرشح انهم يدرسون الاستقالة من مناصبهم. وتقول أحزاب اصلاحية ايضا والتي تساند حكومة خاتمي انها قد تقاطع الانتخابات وهدد مسئولون حكوميون بعدم تنظيم الانتخابات الا اذا اقتنعوا بأنها ستكون نزيهة.

ونقلت صحف عن وكالة الانباء الايرانية قولها ان خاتمي رفض طلبات عشرات من كبار المسئولين الحكوميين بالاستقالة. وقال خاتمي في رسالة للمسئولين » بالقطع سنصر على ضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة كرمز للديمقراطية ونعمل على التأكد من ان تؤدي العملية الى نتائج عادلة«.

---

* مجلة البيان الإماراتية، الصادرة بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠٠٤ م

وقال البرلماني الاصلاحي علي شكوريراد في بيان قريء في البرلمان أمس «لن نشارك في اي انتخابات غير مشروعة. لسنا مستعدين لقبول خزي التزام الصمت والاستسلام لوسائل استبدادية». وصرح وزير الداخلية عبد الواحد موسوي لاري الذي تنظم وزارته الانتخابات بأن قرار الاستبعاد الجماعي محاولة من «اتجاه سياسي خفي لابعاد منافسيه».

وقال عبد الله رامازانزاده المتحدث باسم الحكومة الايرانية لوكالة الطلبة للانباء «لن تنظم الحكومة انتخابات الا اذا كانت تمنح فرصة حقيقية للمنافسة وكانت نزيهة». من ناحية اخرى تخلى مجلس الشورى الذي يسيطر عليه الاصلاحيون أمس عن مشروع تعديل القانون الانتخابي الذي كان من شأنه ان يجبر المحافظين على العودة عن رفض عدد كبير من طلبات الترشيح.

وقرر النواب خلال جلسة بثتها مباشرة الاذاعة العامة، التخلي عن مناقشة التعديل خلال الاشهر الستة المقبلة. ويأتي هذا الاجراء بعد قرار مجلس صيانة الدستور المحافظ معارضة هذا التعديل الذي اقره مجلس الشورى الاحد في قراءة اولى.

واقر النواب الاصلاحيون الاحد تعديلين على القانون الانتخابي لحمل المحافظين على العودة عن قرار رفض عدد كبير من طلبات الترشيح الى الانتخابات التشريعية غالبيتها لشخصيات اصلاحية. واوضح النائب الاصلاحي محسن ميرد ماضي الذي اقترح التخلي عن التعديل ان الاصرار في هذا المجال «لن يؤدي الى اي نتيجة».

واضاف «اعتدنا على ان يجد مجلس صيانة الدستور شوائب في نصوصنا (القانونية). هذا النص لا يحتوي هو ايضا على اي مخالفات. لكن مجلس صيانة الدستور كان سيرفضه على اي حال» موضحا «لماذا نضيع وقتنا في تصحيحه لان ذلك لن يؤدي الى اي نتيجة».

ولجأ النواب الى اجراء معجل لاقرار التعديل. واعتبر مجلس صيانة الدستور الذي يسهر على احترام الشريعة والدستور ان مشروع القانون هذا يخالف الشريعة والقانون الاساسي.

وكان مهدي كردي رئيس مجلس الشورى أكد مساء الاثنين على أهمية اجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة بصورة نزيهة وبمشاركة شعبية واسعة مشيراً الى ان اجراء الانتخابات على هذا النحو يسهم في احباط المؤامرات الخارجية التي تحاك ضد بلاده..الوكالات

وقال خاتمي للصحفيين بعد افتتاح مؤتمر اقليمي «مطلبنا هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة تمنح فرصة حقيقية للمنافسة وستجري الحكومة بالتأكيد مثل هذه الانتخابات. انا واثق من ان هذه الانتخابات ستجرى في الموعد المحدد».

١

نص تصريح

الزعيم الإيراني معالي السيد على خامنئي حول دعوة للمشاركة الكثيفة في الانتخابات التشريعية المقررة يوم ٢٠ فبراير *

شكلت ثمانية أحزاب إصلاحية «التحالف من أجل إيران» لخوض الانتخابات التشريعية المقررة يوم ٢٠ فبراير الحالي، ودعا الزعيم الإيراني علي خامنئي الإيرانيين الى المشاركة بكثافة في الانتخابات وحذر الاتحاد الأوروبي من التدخل في الانتخابات فيما رفضت طهران تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش التي اتهم فيها إيران بالسعي لامتلاك سلاح نووي.

فقد قال خامنئي أمام عشرات الآلاف من المصلين في جامعة طهران «يجب على الناس من اجل مصلحتهم الشخصية ومصلحة البلاد والنظام ان يصوتوا وجعل هذه الانتخابات حماسية».

وتعتبر مداخلة المرشد الأعلى في صلاة الجمعة قبل أسبوع من الانتخابات أمرا نادرا. وأضاف خامنئي ان «بعض الذين لا يريدون الخير لشعبنا، في العالم، يسعون الى عدم حصول الانتخابات أو أن لا تكون حماسية». وتابع يقول «لقد فعل أعداؤنا كل شيء ضد الثورة وفشلوا. يسعون اليوم الى أحداث ثغرة بين الشعب والمسئولين، لكن هذه الانتخابات تشكل ردا على العدو الذي سيدرك أن الناس يدافعون بشدة عن بلادهم ونظامهم».

وندد خامنئي ببعض البرلمانات الأوروبية التي انتقدت رفض ترشيحات

* جريدة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٤م.

بعض المرشحين الإصلاحيين. وحذر قائلا «تجاوزت بعض البرلمانات الأوروبية الحدود. إذا ما اقتصر تدخلها على الكلام وحسب، فليس للأمر أهمية أما إذا تحول هذا الكلام الى تدخل في شئوننا، فان الشعب سيلقنها درسا لا تنساه».

وقال مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران «الانتخابات تشكل سدا بوجه الأعداء، ينبغي التصويت لكي تحصل الانتخابات بشكل مهيب».

وانتقد ضمنا بعض الإصلاحيين الذين حاولوا «تثبيط عزيمة الناخبين ولعبوا بذلك لعبة أعداء» الجمهورية الإسلامية.

ورغم إعلانه الانسحاب من الانتخابات قال علي أكبر محتشمي ان ثمانية أحزاب إصلاحية شكلت «التحالف من أجل ايران» استعداداً للانتخابات ودون ان يوضح الأسباب التي دعت للانسحاب من الانتخابات قال محتشمي أن التحالف يضم اضافة الى تجمع رجال الدين المناضلين وهو حزب الرئيس محمد خاتمي وسبعة أحزاب أخرى منها حزب كوادر البناء وحزب العمل الاسلامي وحزب التضامن.

إلى ذلك انتقد حميد رضا آصفي المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية الدعوة التي وجهها الرئيس الأميركي جورج بوش الى المجتمع الدولي لتعزيز الحملة ضد انتشار اسلحة الدمار. واعلن حميد في بيان أمس ان الرئيس بوش «يتحدث كما لو ان الولايات المتحدة تقرر عن العالم والمجتمع الدولي. اننا نرفض ذلك».

وقال بوش في خطاب ألقاه في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن «ادعو كل الدول الى تشديد القوانين وعمليات المراقبة الدولية التي تسمح بمنع انتشار» أسلحة الدمار الشامل. وعبر الرئيس الأميركي عن قلقه من احتمال وصول التكنولوجيا والخبرات اللازمة لإنتاج أسلحة للدمار الشامل الى مجموعات إرهابية في «السوق السوداء».

متهماً إيران بالسعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، واكد آصفي ان ايران التي كانت «ضحية الأسلحة الكيميائية العراقية تؤيد ازالة كافة اسلحة الدمار الشامل». وبعد ان وصف «امتلاك ايران لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم » بأنه «نجاح كبير»، اكد آصفيأن ايران «وافقت طوعا على الخضوع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

واكد مسئولون اميركيون ان ايران مازالت تسعى الى حيازة السلاح النووي على الرغم من التزاماتها حيال المجموعة الدولية. وقال ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الخارجية الاميركي الخميس ان ايران مازالت تسعى لحيازة السلاح النووي. وقال ارميتاج في حديث اذاعي لله لا يساورنا ادنى شك في ان ايران تواصل برنامجها النووي العسكري لله، مكررا اتهامات اطلقها ومن برلين مساعد وزير الخارجية لشئون التسلح جون بولتون.

واضاف ارميتاج ان الايرانيين «لم يقدموا أدلة على انهم ماضون كثيرا في اتفاقاتهم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلينا الاستمرار في جهودنا ومع اصدقائنا الاوروبيين لحملهم على التقيد بتلك الاتفاقات». من ناحية اخرى قال وزير الطاقة النووية الروسية انه ارجأ زيارة مقررة الى ايران الاسبوع المقبل بسبب خلاف حول مسألة المحروقات النووية الروسية التي يفترض ان تستخدم في محطة بوشهر الايرانية النووية.

وقال روميانتسيف للصحافيين ان «الخلاف يتعلق بأسعار» ونقل الوقود المستهلك الذي يجب ان يعود الى روسيا بعد استخدامه. واضاف ان المفاوضات في هذا الشأن كان يفترض ان تختتم «خلال اسبوع أو اسبوعين». وكان من المقرر ان يزور روميانتسيف طهران من ١٧ الى ٢٠ فبراير الجاري لتوقيع البروتوكول حول اعادة المحروقات التي تستخدم في بوشهر الى روسيا.

وكان المتحدث باسم وزارة الطاقة الروسية نيكولاي شينغاريف أعلن

أن «الزيارة ارجئت الى مارس وربما الى نهاية مارس لأسباب فنية لان الوثائق اللازمة ليست جاهزة بعد وخصوصا تلك المتعلقة بالبرنامج الزمني لبناء» المحطة.

نص تصريح
معالي السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية حول زوال نظام صدام حسين الرئيس العراقي المخلوع *

اعتبر علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية أن زوال نظام صدام حسين الرئيس العراقي المخلوع أمر مفرح رغم وجود القوات الأميركية على مقربة من الحدود الإيرانية، مشيراً إلى فشل المؤامرات الأميركية ضد إيران خلال السنة الإيرانية المنصرمة، فيما دعا محمد خاتمي الرئيس الإيراني إلى الاعتدال ونبذ العنف مع بداية العام الإيراني الجديد.

وقال خامنئي في رسالة بثها التلفزيون الحكومي أمس أن «سنة ١٣٨٢ (٢٠ مارس ٢٠٠٣ - ١٩ مارس ٢٠٠٤) بدأت بالهجوم العسكري الأميركي البريطاني على جارنا الغربي (العراق) وتمركز جنود الشيطان الاكبر على حدودنا مما اوجد بعض المخاوف لدى شعبنا، الا أن عدوا سيئا وشنيعا كصدام (حسين) اطيح به».

وقال خامنئي «خلال الصيف حاولت المخابرات الأميركية والإسرائيلية كل ما في وسعها لتشجيع حصول اضطرابات اجتماعية في ايران، لكن هذه المؤامرات فشلت بفضل الوعي لدى شعبنا ومؤسسات بلدنا»، في اشارة الى التظاهرات التي حصلت في طهران وبعض المدن الأخرى بمناسبة ذكرى الاضطرابات الطلابية التي وقعت في يوليو ١٩٩٩.

وأضاف ان المسئولين في البلاد «انتهجوا سياسة ناضجة وصحيحة»

---

* مجلة البيان الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢١/٣/٢٠٠٤م.

تجاه الضغوط الاميركية بشأن البرنامج النووي الايراني. وبمناسبة بدء السنة الإيرانية الجديدة أمس دعا محمد خامئني الى الاعتدال ونبذ التطرف في البلاد. وقال خاتمي في كلمة عبر التلفزيون بهذه المناسبة ليكن العام الجديد عاما لغلبة الاعتدال على التطرف والسلم على العنف.

وأعرب خاتمي أيضا عن الامل في أن تؤدي الجهود الجماعية إلى حل المشكلات الداخلية والخارجية للبلاد. كما دعا خاتمي إلى التضامن السياسي في البلاد. واعتبر الزلزال الذي وقع في بام وأودى بحياة أكثر من ٤٠ ألف شخص والاطاحة بصدام حسين أكبر حدثين في العام المنقضى.

نص تصريح
معالي السيد مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني حول العلاقات الثنائية بين إيران ودولة الكويت *

أكد مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني أن الأحداث العابرة لن تؤثر على علاقات بلاده المتينة والعميقة مع دولة الكويت محذرا من وجود ما أسماه قوى وجهات غير مرتاحة للتقارب بين البلدين وتريد خلق المشكلات والأزمات بينهما. وقال كروبي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية الليلة قبل الماضية انه تحصل أحداث في بعض الأحيان لكنها بلا شك أحداث عابرة ولا تؤثر على العلاقات المتينة والعميقة جدا بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت.

وأضاف كروبي في تصريحه الذي جاء في إطار زيارته للعاصمة الأردنية عمان للمشاركة في اجتماع رؤساء برلمانات دول جوار العراق والذي اختتم أعماله أمس الأول نحن متفائلون جدا لاسيما تجاه تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادي بين البلدين. وأضاف كروبي ان الكويت دولة جارة وشقيقة تربطنا بها علاقات متينة تتطور وتزداد عمقا يوما بعد يوم.

وشدد المسئول الإيراني على حرص بلاده على الحفاظ على نقاء روابطها مع الكويت بعيدا عن أي تعكير أو تعرضها لأي سلبيات منبها الى انه عندما يعبر عن هذا الموقف تجاه دولة الكويت فإنه لا يعبر عن رأي

---

* مجلة البيان الاماراتية ، الصادرة بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٤م.

شخصي وإنما عن السياسة التي يتبعها كل المسئولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقال ان كل المسئولين الإيرانيين يريدون إقامة علاقات قوية مع الكويت مشيرا الى كثرة وكثافة الزيارات المتبادلة على مستوى القيادة وكبار المسئولين في البلدين خلال السنوات الاخيرة من اجل تحقيق هذه الغاية.

وأعرب عن أمله بزيادة عرى التواصل والترابط الإيراني- الكويتي مستقبلا استنادا الى ايماننا بوجود قواسم ثقافية ودينية مشتركة كثيرة وعميقة تجمع بيننا. وأشار الى وجود اتفاقات اقتصادية جيدة بين البلدين مضيفا إننا نتابع تنفيذها وتفعيلها. وذكر أن الأهم من هذا كله هو الإرادة المتوفرة بالفعل لدى الطرفين لتطوير علاقاتهما وتوثيق التفاهم الجاد القائم بينهما.

وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني محذرا ان هناك قوى وجهات غير مرتاحة ولا راضية عن التقارب الذي حصل بين البلدين مضيفا انها تريد خلق المشكلات والمؤامرات والأزمات بيننا لأنها لا تحب زيادة التقارب بين الدولتين. وامتنع كروبي ردا على سؤال ل«كونا» عن تحديد القوى والجهات التي يعنيها مكتفيا بالقول في الواقع هذه مسألة اردت ان انبه الجميع اليها واذكرهم بها عبر التنويه او التلميح ولا أريد ان ادخل في تفاصيلها.

وكانت وزارتا الخارجية في الكويت وإيران استدعتا القائمين بالأعمال فى سفارتي كل منهما في الكويت وطهران اثر زيارة موفد إيراني للكويت ولقائه بعض الشخصيات الكويتية الشيعية في السفارة الإيرانية في الكويت.

ثالثاً : البعد العربي والإسلامي لدول الخليج العربية

حديث صحافي
لمعالي الدكتور صعيد المليص المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج تناول فيه عدداً من القضايا التعليمية *

س: ما أبرز إنجازات مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية ؟.

ج: مكتب التربية يعمل منذ عامين على خطة تطوير المناهج المشتركة لدول الخليج ، والتي اعتمدها أصحاب الجلالة والسمو في أحد لقاءات مجلس التعاون الخليجي جملةً وتفصيلاً ، واعتمد ما يتعلق بها من الناحية المالية والتنفيذية .

س: وما الخطوات التنفيذية لتلك الخطة ؟.

س: تلك الخطة واسعة المشاريع ، ستخضع للتطبيق مع انتهاء الدورة المالية الحالية ، إذ انتهينا من وضع اللمسات الأولى لبدء تنفيذ المشروعات انطلاقاً من الأهداف العامة للتعليم والأهداف السلوكية للمواد الدراسية ، وبدأ بالفعل تنفيذ خطط تطوير مواد الرياضيات والعلوم وبرنامج مهارات التفكير وبرنامج الوزن النسبي ، حيث وقع المكتب بعض العقود مع المؤسسات العالمية المختصة في هذا الشأن ، وبالتالي فإن هذه الخطة شاملة وواسعة ، ونحن بصدد الاستفادة من كل الآراء والكفاءات في كل المجالات التعليمية ، وذلك من خلال التنسيق مع وزارات التربية السبع .

وكان هدف أصحاب الجلالة والسمو إيجاد آلية من آليات الوحدة بين

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٦/ ١/ ٢٠٠٣م ، العدد ١٢٩٩٣ .

أبناء هذه الأمة ومنها توثيق التواصل ومتانة العلاقة من منطلق الإيمان الراسخ بأن توحيد الفكر هو الخطة الأولى نحو توحيد الأمة .

س: هل للمكتب العربي دور لإيجاد رؤية خليجية مشتركة تجاه المناهج الدينية ؟ .

ج: نحن في التعليم إجمالاً نتعامل وفق الثوابت والمتغيرات، والمناهج عموماً تلقى اهتماماً كبيراً يتبلور عبر إجراءات تطوير مفعولها وأدائها باستمرار ، نحن في المكتب حالياً نحاول بالاتفاق مع مسؤولي وزارات التربية والمعارف في دول الخليج تحديد الحد الأدنى المعرفي ، الذي يجب أن يتسلح به ابن الخليج ، لابد أن يكون هذا الحد متفقاً مع التكاليف الشرعية للطالب وقدراته الاستيعابية ، كذلك سيكون هناك حرية لإضافة ما نريد ... لا أن نحذف ، والأساس عندنا وجود التكليف الشرعي في التعليم العام ، بحيث يكون لدى الطالب كم هائل من المعلومات يستطيع من خلاله معرفة ما له وما عليه في حياته .

س: تعلم أن المناهج الدينية التي تدرس في دول الخليج تعرضت إلى هجوم غربي -أمريكي ، فهل تعرضتم لضغوط من أجل تعديلها ؟ .

ج: نعم الغرب يرى بأن مناهجنا تدعو إلى التطرف ، التربية الإسلامية هي أساس التعليم العام ، ونحن نؤمن بأن المواد الدينية هي المنهج السليم لهذه الأمة ، التي من خلالها نستطيع بناء الرجل المسلم ، وعلى العلم ، نحن منذ القدم نحاول تقديم هذه المواد بصورة مقبولة وفي صورة عبادات وممارسات سلوكية ، نحن حرصنا خلال هذه الأيام ، على أن ما يقدم للطالب يجب أن يترجم إلى سلوكيات في حياته ، لا نود تلقينه بكم من معلومات لا يستفيد منها ، ومعلومات أخرى قد تعيقه في جوانب حياتية كثيرة ، إن الدعوة التي ينادي بها الغرب حول إصلاح التعليم الديني غير مقبولة ، ونحن نقول إذا كانوا يعتقدون أن أولئك « النفر» الذين قاموا

بأعمال نرفضها هم نتاج هذه التربية ، فالواقع يؤكد أن هؤلاء خرجوا عما يتسلح به الدين الإسلامي من تسامح وإخاء ، لكن على مدى العصور لم نشهد تطرفاً سببه المناهج التي نحاول من خلالها غرس المبادئ التي دعا إليها الإسلام .

س: ولكن الضغوط الغربية أثمرت عن استجابة بعض الدول إلى إعادة النظر في مناهجها الدينية ؟.

ج : هذه قضايا إعلامية ، وأنا مسؤول عما أقول ، إذ لم يأت أحد إلى مكتب التربية العربي ، ولم أسمع في دهاليز وزارات التربية والمعارف من يقول يجب علينا أن نستجيب لهذه الدعوات ، لأننا نعتقد أن التعديل والتطوير يجب أن يكون من داخل مؤسساتنا ، نحن نشعر قبل أحداث ١١ سبتمبر وبعدها بأن المناهج تحتاج إلى التطوير من منطلق الاعتقاد بأن التعليم هو كائن حي يتأثر ويؤثر بالمجتمع ، وما يتعلق بالتربية الإسلامية نرى بأن هناك كماً هائلاً من المعارف والمعلومات التي يجب أن يتسلح بها الطالب ، ولذلك عندما نقول بأننا نحاول تطوير المناهج ونعدلها ، فهذا لا يعني بأننا نستجيب للدعوات الخارجية وإنما لرغبة داخلية ... نحن لا نشعر بأننا بحاجة إلى إعادة النظر في المناهج من أجل إرضاء ادعاءاتهم ... نحن نركز على تطوير التعليم بشكل عام .

س: ركز الغرب في ادعاءاتهم على المناهج بأن هناك مصطلحات تدعو إلى محاربة الأديان ، كالجهاد مثلاً ، فهل هناك رغبة بإعادة النظر في هذه المصطلحات والمفاهيم ؟.

ج: ممكن شرح هذه المصطلحات بشكل توضيحي أكثر ... ولكن أعتقد بأن هذه القضية مهمة وحساسة إذ حتى لو أردنا نحن رجال التربية والسياسة كذلك إعادة النظر بهذه المصطلحات ، فإن المجتمع سيقف ضد ذلك ، لأنها معتقدات ولا يمكن مسها ، لأن المسلم يرى أنها أهم من نفسه

وابنه وعائلته ، بودي أننا كرجال تربية وحتى السياسيين أيضاً ألا نكون بصورة المدافع وإنما بصورة رجل الشارع البسيط ، والمعلم والموجه ، أما صورة الدفاع عن نوايا التعديل فهي غير مقبولة . إن وضع هذه المفاهيم بصورة تخالف تفسيرها الحقيقي أمر غير مقبول ، لكن قد تكون الاجتهادات التي يطلقها أنصاف المتعلمين هي التي أعطت الصورة السلبية عن الإسلام ، فأخذها الغرب ذريعة لما يقولونه ، أنصاف المتعلمين هم الفئة التي تسيء إلى المعتقدات .

س:من تقصد بأنصاف المتعلمين ؟ هل هم المعلمون الذين يدرسون الطلاب ؟.

ج : نحن ليس لدينا إشكالية على المعلمين ، هم الغرب يدعون بأن التربية الإسلامية هي سبب التطرف ، نحن كمؤسسة تربوية نعتقد بأن لدينا إشكاليات في المعلم والطالب والمنهج ... لا أود أن أقول بأننا سنصحح هذه المفاهيم والأخطاء استجابة للغرب .

س : يقال إن هناك صعوبة في توحيد المناهج التربوية خليجياً على اعتبار وجود خلافات عدة ؟.

ج : أعتقد أن توحيد المناهج في هذه الفترة أصبح من الأمور السهلة ، نحن شركاء في الأرض والدم واللغة والدين وفي كل شيء ، قبل ٥٠ عاماً لم تكن هذه الحدود موجودة ... وهذه الحدود الآن شكلية ، هناك تشابه كبير بين المفاهيم التي تدرس في الدول الخليجية لاسيما فيما يتعلق بالرياضيات والعلوم .

س: لا أتحدث عن المواد العلمية وإنما الجغرافيا والتاريخ والعلوم الدينية ؟.

ج : لم تعد هناك مشكلات جغرافية ، لأنها حُلّت كلها .

س: إذن يمكن توحيد مناهج الجغرافيا ؟.

ج : بالنسبة للجغرافيا ، هناك مفاهيم موحدة ، ولابد من وجود قدر

خاص لكل دولة ، وبحسب مفهوم القدر الخليجي المشترك المعمول به في مكتب التربية العربي ، بحيث تدرس التعريفات الأساسية المعنية بكل دول الخليج ، مع إعطاء خصوصية لكل بلد بأن يعرض معلومات مكثفة عنه ، نحن اتفقنا على أن يكون هناك حد أدنى بجميع المعارف يجب أن يتسلح بها الطلاب ، أنا كرجل تربية ضد توحيد الكلمة ، وإنما توحيد المفهوم .

س : كيف تنظر إلى مشاركة الوفد اليمني في اجتماعات مكتب التربية للمرة الأولى في تاريخه ؟.

ج : أعتقد بأن أصحاب الجلالة والسمو هم الذين أكدوا حقيقة بأن اليمن تمثل عمقاً استراتيجياً لدول الخليج ، وهذا في أفكارهم منذ زمن ، وحينما أتى الوقت بدأت عملية إشراكهم في بعض المؤسسات الخليجية المشتركة ، وأعتقد بأن الدول بحاجة إلى التكتلات ، والعالم الآن يشهد التكتلات ، واليمن عمق استراتيجي لنا ونحن عمق له .

س : ألا تظن أن هذه الخطوات تمهد إلى انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج : بكل تأكيد ، وهذا ما أعلن عنه أصحاب الجلالة والسمو من أن هذه هي الخطوة الأولى ، وإذا توحدت الدول زادت القوة ، ولعل أبناء الخليج الذين سيأتون مستقبلاً يكونون أصلح منا ، قد يكون انضمام اليمن إلى مؤسسة مكتب التربية منطلقاً لمشاركتهم في المؤسسات المشتركة الأخرى .

س : مكتب التربية العربي يتعرض إلى انتقاد حاد باستمرار على اعتبار أن دوره أصبح محصوراً في إعداد البحوث التي لا يستفاد منها ؟.

ج : أنا سعيد بهذا النقد ، لأن فيه إحساساً بأن هناك مكتباً للتربية ، هذا يعني أن الناس بدأت تشعر بالمكتب رغم الاهتمام بالقضايا الأخرى غير المعنية بالكتب ، خطوة جيدة أن يتوجه الناس إلى انتقاد المكتب ، قد يكون

المكتب في الماضي لم يقدم إلا البحوث والدراسات ، ونحن في العالم العربي لا نهتم بقضايا الفكر بقدر الاهتمام بالقضايا الأخرى ، الآن المكتب بدأ بالتوجه نحو إيجاد برامج تنفيذية تشريعية ، فحينما نطرح مشروعاً تشرف عليه الدول الست حتى يتم الانتهاء منه .

س: هل للمكتب دور في إتمام مشروع تطوير الرياضيات والعلوم في دول الخليج ؟.

ج :ليس لدينا دور ، وإنما اختيار الشركات صدر من الدول الخليجية بناء على دراسات مستفيضة للمواد التي طرحت .

س : هل ستكون موحدة ؟.

ج : يفترض كذلك بحيث يتم اختيار شركة واحدة لإنجاز المشروع .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور محمد بن عبد الله عرفة عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ورئيس لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان بالمجلس حول المؤتمر الذي سيعقد في المملكة بعنوان حقوق الإنسان في السلم والحرب *

س: نود أن تسلط الضوء على المهام التي تقوم بها لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى ؟.

ج: حقوق الإنسان في مجلس الشورى شق من مهمة لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان ، واللجنة في شق حقوق الإنسان تقوم بدراسة ما يحال إليها من رئاسة مجلس الشورى وبيان وجهة نظرها في القضية المدروسة ، ومن ثم إعادتها إلى رئاسة المجلس لعرضها على المجلس بكامل أعضائه .

س: ما هو الدور المنوط باللجنة ؟ وهل أعمالها خاصة للمواطنين أم للمقيم والمواطن على حد سواء ؟.

ج: الدور المنوط باللجنة - كما سبق أن قلت - دراسة ما يحال إليها من رئاسة المجلس ، وأعمالها ليست خاصة بالمواطنين بل هي للمواطن والمقيم ، فكل ما يحال إلى اللجنة من مواضيع أو قضايا فإن اللجنة تدرسه .

س: ما مدى صلتها بالمنظمات الدولية الأخرى في العالم ، وهل هناك تعاون معها بهذا الخصوص ؟.

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٣م ، العدد ١٢٨٩٤ .

ج: لاشك أن اللجنة حسب اختصاصها بحقوق الإنسان تعد حلقة في منظومة المنظمات الدولية والمؤسسات واللجان المحلية والدولية المهتمة بحقوق الإنسان من منطلق وحدة الاختصاص .

وحيث إن اللجنة حديثة العهد في نشأتها في مجال حقوق الإنسان ، فإنها بصدد دراسة الآليات التي يمكنها من خلالها الاتصال بتلك المؤسسات وإقامة علاقات تعاون معها في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة

.س: ما هي أبرز الإنجازات والدراسات التي قامت بها اللجنة في مجال حقوق الإنسان ؟ وماذا عن المواضيع المدرجة التي تسعى اللجنة لمناقشتها في المجلس ؟.

ج: اللجنة ـ في مجال حقوق الإنسان ـ لم يمض على إحداثها سوى أشهر قليلة كما سبق أن أشرت ، ومن هنا فما زلنا في البدايات ، أرجو مع مرور الوقت أن يكون للجنة دورها الفاعل في هذا المجال .

س: يعقد في المملكة مؤتمر عن حقوق الإنسان في السلم والحرب ، إلى أي مدى يمكن أن يسهم هذا المؤتمر في دعم حقوق الإنسان ؟ وعلى ماذا يدل عليه تنظيم المملكة لهذا المؤتمر ؟.

ج: لاشك أن إقامة مؤتمر عن حقوق الإنسان في المملكة يشترك في فعالياته علماء ومفكرون في مختلف التخصصات ، وتقدم إليه بحوث علمية من ذوي الاختصاص والاهتمام وأصحاب الخبرة ، لاشك أنه سيكون لكل هذا وغيره مما سيتناوله المؤتمر دعم كبير لحقوق الإنسان في المملكة وللجهات المختصة بهذا المجال .

س: كثيراً ما تشن حملات انتقادية حول وضع المرأة في المملكة وأن حقوقها منتهكة ، وكيف تقيمون وضع المرأة في المملكة ؟.

ج: أنا أتساءل ما هي حقوق المرأة المنتهكة في المملكة : هل هي التعري في

الملابس ؟ أو التفسخ في القيم والأخلاق أو التحرر من القيم والأعراف الاجتماعية السليمة ؟ فهذا لا تسعى المرأة المسلمة إليه ولا ترتضيه لنفسها . إن المرأة في المملكة هي الأم وهي الزوجة وهي الأخت وهي المواطنة الفاعلة في مجتمعها في مختلف المجالات ، التي تتفق مع أنوثتها ومع دينها وقيم مجتمعها ، لا حدود تحدها إلا هذه الحدود ، فأي حقوق تلك المنتهكة ؟.

س: أعلن خادم الحرمين الشريفين عن إنشاء لجنتين حكومية وأهلية لحقوق الإنسان ، على ماذا يؤكد هذا الإعلان ؟ وهل لمجلس الشورى دور أو صلة في هاتين اللجنتين ؟.

ج: يؤكد هذا الإعلان على اهتمام الحكومة بهذا المجال ، وحرصها على أن يأخذ كل ذي حق حقه ، وليس هذا فقط بل إيجاد جهات حارسة لهذه الحقوق ومراقبة ومتابعة تنفيذ تلك الحقوق ، ممثلة بلجان حقوق الإنسان الأهلية والحكومية ، أما عن صلة لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان بهاتين اللجنتين ، فإنها صلة الالتقاء على الهدف المشترك وهو رعاية حقوق الإنسان في المملكة ولاشك أنه سيكون هناك تعاون بين اللجنتين واللجنة في مجلس الشورى بما يحقق هذا الهدف .

س: ماذا عن علاقة المملكة بالمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان ؟ وما مدى التزامها بالمعاهدات الدولية ؟.

ج: المملكة جزء من المجتمع الدولي ، هذه حقيقة لابد من القول بها والإيمان بلوازمها ، والمملكة من جانب آخر لها خصوصيتها التي تتميز بها وتحكمها ، ومن هنا فإن علاقة المملكة بالمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان قائمة على هذين الأساسين ، ومن منطلق خصوصية المملكة تلك تتعامل المملكة مع المعاهدات الدولية ، فهي تلتزم بما يتفق مع خصوصيتها من تلك المعاهدات ، ومن هنا نجدها تتحفظ دائماً على ما لا يتفق مع تلك الخصوصية .

س: هل من الضـروري أن كل مـا يطبق مـن قـواعـد أو قـوانين وضـعت لحقوق الإنسان في العالم تكون صالحة للمجتمع السعودي المسلم ؟.

ج: لا ، وذلك لخصوصية المملكة التي أشرت إليها سابقاً .

آراء بعض الشخصيات السياسية والفكرية في الجمهورية العربية اليمنية التي شاركت في آخر استطلاع عربي واسع أعدته جريدة الراية القطرية عن أحداث عام ٢٠٠٣ م *

أحداث كبيرة :

في البداية أجاب الدكتور سيف صائل الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني عن أبرز الأحداث التي شهدتها الأمة العربية خلال عام ٢٠٠٣م بالقول..

هناك أحداث كثيرة شهدها العالم العربي خلال عام ٢٠٠٣ غير أن أبرزها بالطبع كانت الحرب الأميركية البريطانية وحلفائهما ضد العراق واحتلاله بالقوة بصورة منافية لكل الأعراف والمواثيق الدولية في ظل معارضة شديدة من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة ومن قبل دول وشعوب عديدة في العالم بما فيها أوساط واسعة من الشعبين الأميركي والبريطاني، الأمر الذي ضاعف من حدة التوتر الإقليمي والدولي ووضع المنطقة بل والعالم كله على أعتاب انعطاف خطير وعلى حافة أزمات حادة، وأعاد الذاكرة الإنسانية من جديد إلى مراحل مضت من مراحل الاستعمار القديم بكل أساليبه القهرية الاستعمارية القديمة.

وأيا كانت الذرائع التي استخدمتها قوات التحالف لتبرير الحرب والاحتلال، مثل البحث عن أسلحة الدمار الشامل ومواجهة الأنظمة

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٥ / ١ / ٢٠٠٤م، موقع من الإنترنت :
- Qatarlinks.com

الديكتاتورية والإرهاب، ونشر الديمقراطية. بيد أن الأهداف الحقيقية للحرب هي السيطرة على ثروات العراق النفطية الهائلة وتعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وتحقيق الهيمنة على ثروات المنطقة العربية والإسلامية وممراتها الاستراتيجية الهامة، وإعادة ترتيب خارطتها السياسية والجغرافية.. وللأسف فإن بعض أخطاء النظام العراقي وضعف الموقف العربي والإسلامي وبعض اختلالات النظام الدولي بما فيها الوضع المهمش لمؤسسات الشرعية الدولية، قد ساعدت بالطبع على إغراء دول التحالف لتنفيذ مخططها العدواني ضد العراق.

ولا شك أن المقاومة العراقية والتي لم تكن داخلة أصلاً في الحسابات الأميركية قد غيرت المعادلات كلها، ودلت على رفض الشعب العراقي للاحتلال الأجنبي، ودخلت قوات التحالف في مستنقع خطير وسيناريو شبيه كما تبدو ملامحه لما واجهته القوات الأميركية في فيتنام.

والواقع أن السياسة الراهنة للإدارة الأميركية الحالية والقائمة على استعداء الشعوب العربية والإسلامية واستخدام مفردات لغة التهديد والقوة والاحتلال في التعامل معها لا يخدم مصالح أميركا، وتطور علاقتها مع شعوب ودول المنطقة: إن تلك العلاقة ينبغي أن تقام وتترسخ على أساس التعاون واحترام السيادة وتبادل المصالح ذات النفع المشترك والالتزام بالمواثيق الدولية وتكريس دعائم السلام والاستقرار في العلاقات الدولية.

وقطعاً فإن حل المشكلة العراقية لن يتحقق إلا باستعادة السيادة الوطنية للشعب العراقي وتمكينه من ممارسة حقه في إقامة نظامه السياسي واختيار حكامه بحرية بعيداً عن الإملاءات الخارجية وذلك في ظل نظام ديمقراطي حر ومستقل وموحد.

وتبرز الحاجة في هذا السياق لاستعادة وتقوية دور الأمم المتحدة

ومجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في حل المشكلة العراقية وفقاً لإرادة وخيار الشعب العراقي في الحرية والسيادة والاستقلال.

الوحدة الفلسطينية :

وتجاه الوضع في الأراضي العربية الفلسطينية مع استمرار العدوان الإسرائيلي يشير الدكتور سيف صائل إلى ذلك بالقول: استمرار السياسة الإسرائيلية العدوانية المتغطرسة ضد الشعب الفلسطيني لم ولن تحقق أهداف إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وكبح صموده وكفاحه وتطلعاته المشروعة نحو الحرية وبناء دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه، وبالعكس فإن هذه السياسة العدوانية العرجاء لم ولن تخدم مصالح شعوب المنطقة والعالم. والشعب اليهودي ذاته والذي عجز عن توفير ما يحتاجه من عوامل الاستقرار والتطور والأمن.

وبقدر ما يؤدي استمرار هذه السياسة إلى مضاعفة معاناة ومآسي الشعب الفلسطيني فإنها وبذات القدر سوف تخلق آلاماً ومآسي ومصاعب كثيرة أمام الشعب اليهودي ذاته المغرر به من قياداته والواقع تحت تأثير السياسات الاستعمارية الشوفينية المتعصبة للحركة الصهيونية. ولا يوجد مخرج واقعي لحل القضية الفلسطينية إلا بتأمين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

وفي هذا الاتجاه تكتسب أهمية كبيرة وحدة وتلاحم الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية المناضلة، وتعزيز دور التضامن العربي والإسلامي والدولي بما فيه دور مؤسسات الشرعية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

مخطط سياسي :

ويحذر في تناوله لموضوع التهديدات الموجهة ضد سوريا وعدد من الدول العربية من مغبة عدم التعامل مع هذه التهديدات بجدية، حيث يشير الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني إلى أن تهديدات أميركا الموجهة ضد سوريا وعدد من البلدان العربية بأنها في الواقع تهديدات جدية ومن الخطأ استصغارها أو الاستخفاف بها، خاصة وهذه التهديدات تندرج في إطار مخطط سياسي شامل متكامل الحلقات. ربما أميركا تصاعد المقاومة العراقية وتزايد المشكلات التي تواجهها قوات التحالف في العراق يؤجل لبعض الوقت تسارع وتائر وتنفيذ حلقات هذا المسلسل ولكنه لا يلغيها بطبيعة الحال.

ومن المعروف أهداف أميركا المباشرة للضغوط الموجهة ضد سوريا ولبنان تكمن في محاولة إثنائهما عن مواصلة النضال الوطني المشروع ضد الاحتلال الأسرائيلي لأراضيهما ومؤازرة القضايا الوطنية والقومية المشروعة للشعوب العربية ومن ثم القبول بالمفاوضات مع إسرائيل حول الأراضي السورية واللبنانية المحتلة بما يتوافق وأجندة وشروط إسرائيل.

إن الدول والشعوب العربية والإسلامية سوف تدفع ثمناً كبيراً جداً إذا لم تصح من سباتها العميق وتدرك أبعاد المخططات والمؤامرات الموجهة ضدها، أرضاً وإنساناً وهوية وقيماً دينية وثقافية وحضارية، وإن لم تغادر الأنظمة الرسمية سياساتها الخاطئة التي استنفدت إمكانياتها وأثبتت الحياة فشلها وعجزها عن تأمين عوامل النهوض والتطور الحضاري لبلدانها وشعوبها.

حان الوقت كما يبدو لصياغة سياسات وأدوات سياسية واجتماعية جديدة تؤمن لشعوب البلدان العربية والإسلامية عوامل التصدي للتحديات الخارجية وصيانة سيادتها وهويتها وثوابتها الدينية والوطنية والقومية.

وتعزيز الديمقراطية والعدالة، وتوفير مقومات نهوضها الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الشامل. كما تؤمن هذه السياسات والأدوات في ذات الوقت تزايد دور هذه البلدان في التطور الدولي المعاصر، وتطوير علاقتها مع مختلف دول وشعوب العالم على أساس الانفتاح والتعاون واحترام السيادة وتحقيق المصالح ذات النفع المتبادل وتكريس قيم السلام والتنمية والعدالة والديمقراطية في العلاقات الدولية.

حقبة جديدة :

المؤرخ والباحث السياسي الأستاذ عبدالعزيز سلطان من جانبه قال:

ليس من شك أن أبرز الأحداث التي شهدتها الأمة العربية هي وقوعها ضمن بؤرة المطامع الإمبراطورية الأميركية لتكون المدخل الأول لحقبة جديدة للهيمنة الأميركية على العالم، وتجسد هذا المطمع في احتلال العراق الذي يسيطر علي قرابة خمس احتياطي البترول في العالم ويتوفر فيه عدد مهم من العلماء في مختلف التخصصات كان متوقعا أن يكون لهم دور كبير في بناء وطنهم، وتستطيع الولايات المتحدة بهذا الاحتلال أن تطمئن الإنسانية سيطرتها التوجيهية على اكثر من ٥٠٪ من احتياطي البترول في العالم يختزنه باطن الأرض في العراق والجزيرة العربية، كما تضمن بهذا الإجراء حصولها على الإمدادات النفطية حسب رؤيتها هي للكميات المطلوبة والأسعار التي تراها مناسبة، كما تستطيع استخدام النفط العربي كسلاح تشهره ضد الخارجين المحتملين عن الطاعة في أوروبا أو الشرق الأقصى..

وهذا الاحتلال أعاد المنطقة العربية عقوداً إلى الخلف لتتواصل مع الحلقة الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وعلي الرغم من أن القيادات العربية الحالية لا تجسد طموحات الإنسان العربي ولا تمثله التمثيل الحقيقي إلا أننا لا نستطيع أن نعتبر البديل الاستعماري الأميركي مقدماً

عليها مهما كانت المبررات.

ومن الواضح الآن أن العراق سوف يخرج تماماً من مجال التأثير العربي وإلى سنوات قد تمتد عقوداًمن الزمن سيجبر خلالها على قبول التواجد العسكري الأميركي على أراضيه وسيمنع من بناء قوته العسكرية الخاصة به وسيكبل بالالتزامات تجاه الآخرين وسيكون عليه الاهتمام بتضميد جروحه التي تمكنت من جسده.. ولا أدري إلى أي مدى يستطيع فيه العراقيون تجاوز محنة طوائفهم التي بدأت نذر الشر لديها بالبروز.

أنا متفائل :

وحيال القضية الفلسطينية يرى المؤرخ والباحث عبدالعزيز سلطان أميركا الانتفاضة الفلسطينية سوف تتصاعد علي الرغم من افتقاد الفلسطينيين لأي دعم عربي أو إسلامي حيث أشار إلى ذلك قائلاً: بالرغم من حالة الشعب الفلسطيني المتردية حيث لا عون عربياً أو إسلامياً له إلا أنني متفائل من أن أبناء فلسطين قد شبّوا عن الطوق وأصبح لديهم القدرة علي صنع الفعل الذي يؤثر بقوة على العدو.

وأري أنهم سيواصلون تصعيدهم الفتي للانتفاضة حسب الظروف التي قد لا تمكنهم من التصعيد المتسارع إلا أنهم علي كل حال أثبتوا أنهم قادرون على التعاطي مع مختلف الظروف الصعبة بحنكة واقتدار.

وفيما يتصل بتوقعاته بشأن التهديدات الموجهة لسوريا وعدد من البلدان العربية يؤكد الأستاذ عبدالعزيز سلطان أنها لن تصل إلى مرحلة الصدام المباشر حيث أوضح ذلك بالقول:

ربما لا تصل هذه التهديدات إلى الصدام المباشر لكنها علي كل حال ستزداد قوة بين الوقت والآخر وفقاً للحالة الصهيونية باعتبار أن الهدف من مثل هذه التهديدات هو المحافظة علي قوة الكيان الصهيوني، وأري أن

سوريا تسعي للتفاعل مع هذه التهديدات من واقع عدم الانجرار الإنسانية ميدان الصدام حتى لو كان ذلك يتطلب قدراً يسيراً أو كبيراً من التنازلات.

وبشأن إمكانية أن تتحقق فكرة إقامة السوق العربية المشتركة والمناطق الحرة العربية المشتركة وهل ستتحقق هذه الفكرة خلال العام ٢٠٠٤م أجاب الأستاذ عبدالعزيز سلطان: أنا لا أري أن العام القادم سيشهد تطورا إيجابيا في هذا المجال وإن كان ذلك متوقعاً على المدى البعيد بفعل تطور الوعي عند الحكام والقادة العرب وعند الشعوب العربية لأهمية تحقيق مثل هذه الإنجازات.

العالم المتحضر :

أما الأستاذ يحيي عبدالرقيب رئيس الدائرة الإعلامية برئاسة الوزراء والكاتب الصحفي المعروف فقد أجاب علي استطلاع الراية قائلا:

إن أبرز أحداث عام ٢٠٠٣م في العالم العربي هي قيام الولايات المتحدة الأميركية بضرب البنية التحتية للعراق وتدمير معظم منشآته الحيوية واحتلاله عسكرياً بدون أي مسوغ قانوني أو شرعي وبدون قرار دولي أو حتى محلي.. مما يعني العودة إلى شريعة الغاب والبقاء للأقوى.. الخ.

ويحدث هذا علي مرأى ومسمع هذا العالم المتحضر بل والعالم العربي قادة وحكومات وشعوباً يتفرجون علي هذا العمل الإجرامي الأميركي دون القدرة على فعل أي شيء تجاهه. مع أن ما يسمي بالأمم المتحدة وبعض الدول التي رفضت الحرب ضد العراق.. كلها ساهمت بهذه الحرب وبهذا الاحتلال غير المشروع بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعبر التواطؤ أو الذرائع العديدة.

وبعد تدمير واحتلال العراق يأتي اعتقال صدام حسين كأبرز أحداث عام ٢٠٠٣م خاصة مع ما كان يمثله ظاهرياً.. وبالطريقة التي تم بها الاعتقال والتي مثلت قمة المهانة والذل لكل العرب بدون استثناء!.

وهذان الحدثان بجانب استمرار الانتفاضة الفلسطينية يعتبران ابرز أحداث عام ٢٠٠٣م وهي أحداث مؤسفة ومؤلمة انعكست سلبيا علي الواقع العربي برمته.. وزادت من جراحه ومشاكله العديدة.

صحوة العرب :

وحيال توقعاته بما سيشهده الوضع العربي خلال عام ٢٠٠٤م من انعكاسات وتطورات سواء على الصعيد العراقي أو القضية الفلسطينية وعملية السلام أشار الأستاذ يحيي عبدالرقيب إلى ذلك بالقول: ومن خلال هذه الإجابة الخطيرة.. أتوقع أن يصحو العالم العربي من سباته العميق ويبدأ بقراءة وضعه المؤلم وبالتالي التوجه الحقيقي والفاعل نحو التنسيق المتنوع ووضع الحلول المناسبة لبعض المشاكل والتوجه نحو تضامن عربي حقيقي.. خاصة بعد أميركا شاهد الجميع ما آل إليه الوضع وما باتت تفعله أميركا حيث لم يسلم من شرها من كان حتى الأمس القريب من اقرب حلفائها.. وهو ما تسعي إلى تكراره اليوم!.

لذلك أتوقع أن يشهد الوضع العربي خلال عام ٢٠٠٤ صحوة عربية ولو متأخرة كما أتوقع إنهاء الاحتلال الأميركي للعراق لكنه انتهاء منقوص.. فالعراق سيؤول إلى حكومة موالية لأميركا حتماً مع بقاء قواعد عسكرية أميركية علي أرض العراق.. ما لم تتغير الإدارة الأميركية القائمة.. مع استمرار الوضع الفلسطيني على حاله.

وبخصوص التهديدات علي سوريا وبعض الدول العربية، فأنا أعتقد أن أميركا لن تغامر بعدوانها المباشر مرة أخرى خاصة إذا استمرت المقاومة العراقية وهو ما يأمله أمثالي؟!.

جزء من التضامن :

ويختتم رئيس الدائرة الإعلامية برئاسة الوزراء باليمن الصحفي والكاتب يحيي عبدالرقيب ردوده علي أسئلة الراية بالتأكيد علي أن المواطن

العربي يأمل أن يتحقق خلال عام ٢٠٠٤م ولو جزء بسيط من التضامن العربي في بعض المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا في الجوانب الأمنية مشيراً إلى أنه لا داعي لما وصفه بالمبالغات في توقع أن تتحقق أحلام وفكرة إقامة السوق العربية المشتركة والمناطق الحرة العربية خلال عام ٢٠٠٤م.

همجية العصور الوسطى :

الكاتب والمحلل السياسي طه العامري من جانبه فقد أجاب قائلاً : ابرز أحداث عام ٢٠٠٣م هو العدوان الأنجلواميركي علي العراق واحتلاله واعتقال قيادته بمن فيهم الرئيس صدام حسين.

وهذا الحدث سيظل محفوراً في تجاويف الذاكرة العربية وفي أجندة التاريخ الإنساني كواحد من أهم الأحداث التي عصفت بأمتنا العربية في القرن الحادي والعشرين معيداً إلى الذاكرة أن همجية العصور الوسطي والحملة المغولية علي أمتنا بقيادة هولاكو التي أحرقت ودمرت حضارة الرافدين.. لكنها عند أسوار عكا تقهقرت إمبراطورية المغول وانتحر جيش هولاكو علي يد القائدين المملوكين الظاهر بيبرس و نورالدين قطز .. اليوم من أين لنا بمماليك يدافعون عن أمتنا.. لأن حكامنا أسياد ندين لهم بالولاء حد التعظيم..!.

الحدث الآخر في هذا العام هو الجدار العازل الذي يقوم بتشييده الكيان الصهيوني والذي يجسد حقيقة انفصام وازدواجية السياسة الدولية التي من جهة تطالبنا بالانفتاح وإلغاء الحدود والإقرار بقروية العالم، ومن جانب آخر تمارس صمتاً غريباً إزاء الإجراء الصهيوني في إقدامه علي بناء مثل هذا الجدار العنصري!.

الانتفاضة :

وعن الجوانب الإيجابية لما شهدته الأمة العربية من أحداث خلال العام

الماضي اعتبر الأستاذ العامري أن الانتفاضة الفلسطينية هي العنصر الإيجابي الوحيد الذي يمكن الحديث عنه حيث قال: لا اعتقد أن هناك جوانب إيجابية في هذه الأحداث، بل لا توجد ثمة إيجابية في واقعنا العربي باستثناء إيجابية الانتفاضة الفلسطينية المقاومة للوجود الصهيوني. كما أن كل جيوب المقاومة العربية المناهضة لسياسة الاحتلال والغطرسة كل بوسائلها تعد بمثابة ظواهر إيجابية يراهن عليها الإنسان العربي في زمن الانكسار والارتهان المذل.

المزيد من التناقضات :

وفيما يتصل بتوقعاته تجاه الأوضاع في العراق ومسيرة السلام والقضية الفلسطينية وما يتصل بالتهديدات الموجهة ضد سوريا، وضع المحلل السياسي طه العامري جملة توقعاته مقدماً تحليلاً لجوانبها المختلفة قائلاً: أتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٤م تداعيات اجتماعية تشمل مختلف المناحي الحياتية العربية، لأن تداعيات الساحتين الفلسطينية والعراقية ستلقي بظلالها على واقع العرب وإذا ما أضفنا إلى تداعيات الساحتين، تداعيات الحملة الأميركية علي الإرهاب المزعوم وتنامي نسبة الأزمات المختلفة وتراكمها علي الواقع العربي فإن كل ذلك سيعمل علي خلق إفرازات اجتماعية عربية قد تؤدي إلى بلورة المزيد من التناقضات داخل الواقع العربي حول العراق وفلسطين والعلاقة مع أمام خاصة والغرب عموما.. وكذا عن العلاقة العربية – العربية والأزمات القُطرية والقومية، علي خلفية إدراكنا علي أن احتلال العراق سوف يزداد تعقيدا كما ستزداد التناقضات الداخلية العراقية حدية تجاه بعضها، وهذا ما سيؤدي إلى تمسك الاحتلال بما قد حقق من مكاسب وبالتالي ستزداد المقاومة اتساعاً وقد تدخل دول جوار العراق - وهذا أكيد - في دوامة الأحداث العراقية، لأن إخفاق الاحتلال الأميركي في تحقيق استقرار اجتماعي داخل هذا البلد

سيدفعه إلى الزج بجوار العراق لكي تلعب دور السائس والمروض داخل الساحة العراقية، فإن لم تعمل قد تجد نفسها في دائرة الاستهداف لأن أميركا في مثل هذه الأحوال ستكون مجبرة على الهروب من المستنقع العراقي إلى محيطه، الذي ما تزال واشنطن تراهن علي دوره في العراق وأقصد بهذا المحيط تحديداً سوريا وإيران التى تظل علاقتهما بواشنطن مرهونة بمدى تفاعلهما مع رغباتها في العراق.

وأري أن واشنطن ستعمل علي ربط وجودها في العراق في أكثر من اتجاه، لا ينحصر على سوريا وإيران بل ستكون هناك مساومة وابتزاز وسوف تتداخل القضايا والمسارات وسنجد أنفسنا إلى خرائط طرق متعددة تتداخل فيها الجسور والكباري وتؤدي جميعها إلى نهاية واحدة السلام حسب الرغبة الصهيونية، والإرادة الإسرائيلية لأن واشنطن ستجعل من العراق عبارة عن كرت مساومة أولاً لكل من دمشق وطهران اللتين لا بد من إخضاعهما لمشيئة ورغبة العراب الأميركي.. وثانياً ستجعل من وجودها في العراق عامل ضغط لبقية العرب الذين سيجدون أنفسهم مجبرين علي تقديم المزيد من التنازلات لصالح الكيان الصهيوني، وقد يجدون أنفسهم يقبلون أقل من خارطة الطريق مقابل اكثر من السلام يمنحونه للصهاينة.. وهذا يظل مرهوناً برغبات شارون ورهن قراره وشارون يجد نفسه أسير الموقف السوري الذي علي ضوئه سيقدم رؤيته، فيما الموقف السوري بدوره مرهون بمدي الالتفاف العربي حوله وكذا بمدى حجم الضغوطات الأميركية عليه.. وهذا يعني أننا نواجه عاماً جديداً حافلاً بالتعقيدات المتشابكة والمتداخلة والتي يصعب فصلها عن بعضها البعض.

سوق عكاظ :

وفيما يتصل بإمكانية أنا يتمكن العرب من إخراج فكرة إقامة السوق

العربية المشتركة إلى الواقع فقد أجاب بأنه لا يتوقع أن تتحول هذه الفكرة إلى واقع ليس فقط خلال عام ٢٠٠٤م وإنما خلال الأعوام القادمة. حيث أوضح ذلك قائلاً: أجزم أنه لن يكون هناك سوق عربية لا خلال العام القادم، ولا خلال الأعوام القادمة.. لأن العرب لا يؤمنون سوي إلا بسوق عكاظ ولذلك ما يزالون يجترون مظاهره وطقوسه.

السوق العربية المشتركة ـ حلم ـ تفرضه التحولات الدولية الماثلة، وهو لا علاقة له بالعروبة ولا بالوحدة ولا بالهوية القومية.. لكنه تجمع مصالحي يفترض أن يقام حتى وإن كان أطرافه ينتمون إلى أعراق وديانات وهويات مختلفة.. لأن مثل هذه السوق مهمة لأنها تحمي مصالح اقتصادية لأطرافه.. لكن للأسف العرب لا يفكرون بكل ما له علاقة بمصالحهم وأمنهم واستقرارهم وتقدمهم .. بسبب بسيط أن العرب لا يفكرون إلا بما يمزقهم ويدمرهم، إما مصالحهم وتقدمهم الحضاري فمهمة التفكير فيه متروكة لواشنطن فهي أكثر من يدرك مصلحة العرب حتى من العرب أنفسهم..!.

عام عربي:

الكاتب والشاعر محمد اللوزي عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ورئيس تحرير مجلة أضواء الشموع الأسبوعية فيصف عام ٢٠٠٣م بما شهده من أحداث بأنه عام الصراع حيث قال: شهد عام ٢٠٠٣م أحداثاً كلها حافلة بالألم والمكابدة والانكسار والخيبة العربية، ففيه جرى احتلال العراق ونهبه والسيطرة عليه وارتهانه لحاكم أميركي بيده تحديد مستقبل شعب خذلته الحياة العربية، وهو عام جرت فيه العديد من الانتخابات النيابية المزورة والتي يحتل فيه المتسلطون مواقع السلطة باسم الشعوب العربية الفقيرة من صنع القرار وهو عام شهد تطورات في الجزائر التي اعترفت باللغة الأمازيغية وفيه إطلاق سراح عباس مدني

وعلي بن حاج لنكتشف عبثية الصراع الذي عانت منه الجزائر.

وهو عام أيضا حقق الإخفاق والفشل درجته القصوى في القمة العربية التي عقدت في البحرين في مارس ٢٠٠٣ م.

إلى جانب فشل الحوار الفلسطيني - الفلسطيني وحصار عرفات واجتياح إسرائيلي واسع النطاق للأراضي الفلسطينية كما انه شهد العديد من الأزمات العربية.

نحن إذن في عام خرافي في أزماته وصراعاته، تحقق للأمة العربية ما كان ينقصها من تشرذم وقهر.

محددات اليوم أو لنقل المعطيات التي بين أيدينا تكشف عن اختلال حقيقي وفقدان الذات العربية لذاتها، وحالة من التشرذم وصلت الإنسانية حد اللامبالاة بالآخر هذا علاوة على وجود الشرخ النفسي والسياسي بين الأنظمة العربية تتعلق بمن وقف مع أو ضد الحرب علي العراق.. وهذه البانوراما القائمة لا شك أنها سترحل نفسها بكل سلبياتها الإنسانية إلى العام القادم.

مشهد العجز :

وعن تصوراته لانعكاسات هذه الحالة علي الأوضاع في العراق وكذا علي الانتفاضة الفلسطينية ـ أجاب الأستاذ محمد اللوزي بالقول: العراق الذي سقط نظامه وعاني سابقاً من الحصار ونظام صدام حسين ويعاني حالياً من الاحتلال ودمار في بنيته التحتية وحالة من الفوضي الأمنية والاضطرابات والتدخلات الإقليمية لا يمكن والحال هكذا إلا أن يتجه في فلك طموحات الكيان الصهيوني الأميركي التي تموضعت في جزء كبير منها علي صعيد الواقع.. نحن إذن في مشهد من العجز العراقي الذي جعله يتكئ علي القوي الأجنبية المحتلة والتي هي الأقدر في ظل الصمت العربي

الرهيب على تحديد الآتي وخط المسار الذي لا يبشر بخير مطلقاً كونه قادماً من ترابط وثيق بين الكيان الصهيوني ودول التحالف المحتلة.. وبهذا المعني فإن العراق جزء من مخطط أميركي يستهدف دول المنطقة بمعني أن العراق كان هو المقدمة الضرورية للإجهاز علي ما تبقي من دول عربية تحاول بخجل مقاومة الهيمنة الأميركية.

أما بالنسبة للانتفاضة الفلسطينية فإنها ستظل في مستوى الإدراك الحقيقي لمكونات الواقع وبالتالي فإن حالة من المقاومة ستبرز بين حين وآخر وفق مستويات رياح التغيير التي تجتاح المنطقة والانتفاضة الفلسطينية في كل الأحوال تتأثر بالواقع العربي المأزوم الذي لم يعد قادرا على منحها الدعم الكافي لاستمرارية تصاعدها فهي ستبقى في أحسن الأحوال نبضاً قابلاً للتصعيد وفق مقتضيات الواقع ببعديه العربي والدولي.

خطر التهديدات :

وفي معرض تعليقه تجاه التهديدات الموجهة إلى سوريا والدول العربية قال الأستاذ محمد اللوزي: التهديدات التي توجه لسوريا ينبغي فهمها بأنها في مستوى الخطر القابل للتنفيذ متي ما سنحت الفرصة وهو أمر لا بد من عمل ألف حساب له لأن ثمة استهدافاً لبعض الدول العربية التي ما زالت تحافظ على شيء من سيادتها وعلي الصمود في مقاومة ما يراد للأمة أن تقع فيه من استسلام شامل تتحقق من خلاله الشرق أوسطية والتي يكون فيها للدولة العبرية اليد الطولي في السيطرة والاستعلاء غير أميركا ذلك لن يتم إلا بمزيد من تدمير الإنسان العربي وخلق حالة من الإحباط واليأس والتي تجعله يقبل البقاء في حالة إرتهان دائم.. إذن فمن الطبيعي للمخطط الصهيو أميركي أن ينقل العدوان من العراق بعد السيطرة عليه أن سوريا وأن يتبع ذلك تغيير في العديد من الدول العربية مصر والسعودية واليمن وهي المرشحة للتغيير الذي سيكون مبنياً علي

ذرائعية أميركية هي مكافحة الإرهاب وتغيير الأيديولوجيا بمعنى استلاب الذات العربية هويتها التاريخية والثقافية والسياسية بحيث تتحول الجغرافيا الإنسانية إلى أفق مفتوح للقادم الصهيو أميركي .

مقابلة صحافية
مع سعادة السيد سعد صالح جبر رئيس المجلس العراقي حول الوضع الراهن في العراق *

س: ما إشكالية تصريحك حول المرجع السيستاني؟.

ج: الإشكالية هي في الإعلام العربي الذي يحاول، مع الأسف، الزج ببعض المواضيع في غير مواضعها الصحيحة، وأنا لم أصرح بما نقلته بعض وكالات الأنباء، ولكنني تحدثت في البداية في لندن وسئلت عن الانتخابات وقلت إن الجميع يؤيد ذلك ومن لا يؤيدها فهو الخائف من عدم نجاحه، وقلت إنه قيل إن السيد السيستاني ذكر أنه لا حق للعراقيين القادمين من الخارج المشاركة في السلطة، وشككت في هذا القول لأني لا أعتقد أنه قد يصدر عنه مثل هذا التصريح، وقد صرح بعدها أنه يقصد الأجانب وليس العراقيين، وقلت إنه مثلنا جاء من الخارج ولا مشكلة لي مع السيد السيستاني وسأسعى لزيارته فور وصولي للعراق، وقد لمت الإعلام العربي على ذلك، فهناك بعض محطات التليفزيون تسعى لزرع الفتنة والفرقة والشكوك بين صفوف الشعب العراقي، وسئلت كذلك عن الملكية في العراق وعودتها، وصرحت بأنها أكثر المرشحين قوة، لذلك إن حصل فالشريف رعد لأحقيته بالتسلسل العائلي، والأمير حسن لأنه أكثرهم خبرة ، ثم الأمير علي، وفسرتها بعض الجهات الإعلامية العربية بأنني أطالب بوجود الأمير حسن وهذا ما لم يحدث .

س: هل هناك إمكانية فعلاً لإجراء انتخابات مباشرة كما يطالب السيستاني؟.

ج: نعم، هناك إمكانية لذلك، والأخطاء واردة فأي دولة في العالم تقوم

* جريدة القبس، الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٩/ ١/ ٢٠٠٤م، العدد ١١٠٠٤

بعمل انتخابات قد يحصل فيها أخطاء، والعراق الآن كمن يتعلم السباحة لأنهم يخوضون تجربة الانتخابات الصحيحة لأول مرة، والانتخابات التي خاضوها في عهد صدام كانت ١٠٠٪ لصالحه، ولكن هناك من لا يريدون للعراق أن تصبح فيه ديموقراطية وانتخابات ولا نعرف من هم، ولكن الانتخابات قادمة وستكون هناك حكومة برغبة الشعب .

س: ما رأيك بخطة تسليم الحكم للمجلس الانتقالي الحالي؟ وما ملاحظاتك؟.

ج: نحن نحترم المجلس الانتقالي ونحبه، وفيه شخصيات وطنية، ولكنهم جاءوا من قبل الأمريكان ، ونحن نعتقد أن وجود حكومة منتخبة وشرعية ونزيهة هي التي ستمثل الشعب العراقي ورغباته .

س: هل تعتقد أن الفيدرالية صالحة للعراق؟ أم أنها تهدد بتقسيمه؟.

ج: الفيدرالية لا تهدد بتقسيم العراق إلا أنها نظام سياسي كالنظام الديموقراطي المطبق في ٧٧ دولة، والشعب العراقي حتى الآن لا يدرك معنى الديموقراطية بمفهومها الصحيح ولم يجربها، فكيف له أن يعرف معنى الفيدرالية؟ لذا قبل تطبيقها يجب أن يعلن عنها في وسائل الإعلام المختلفة وتوضيحها حتى يعرفها الناس، وقد وعد الأمريكان بتطبيق الديموقراطية ولكن أين هي من العراق الآن؟.

س: التطورات الأخيرة أظهرت وجود مشكلة طائفية خصوصاً مع شعور السنة بالتهميش، فهل هناك خطر حقيقي طائفي؟ وكيف يمكن حل مشكلة انكفاء السنة؟.

ج: أنا لدي اعتقاد حازم أن العراقيين كشعب، لا أقصد السلطة العليا، شيعة وسنة متحابون ومتزاوجون أيضاً، وأنا أحد الأمثلة فأمي سنية وأبي شيعي، وهذه بذرة خبيثة زرعها صدام بين أفراد الشعب العراقي، بين كل طوائفه ومذاهبه، وهذا يؤخر الشعب العراقي عن بناء العراق المهدم،

فلا وقت لذلك والبناء هو الهدف .

س: لماذا لم تمثل في المجلس الحالي؟ وهل تسعى لمثل هذا التمثيل؟.

ج: أنا أفتخر بأني أول من عارض صدام وأصدر جريدة في لندن وكان هدفنا الأساسي الإطاحة بصدام، أما المراكز فهذه مواضيع لم يحن وقتها وكلنا جنود لوطننا العراق .

س: لماذا تأخرت في العودة إلى العراق؟ وما خطتك المقبلة للعمل السياسي؟.

ج: التأخر في العودة ليس لأسباب معينة، وتم انتخاب مجلس الحكم ووافقنا عليه، وعودتنا الآن بسبب وجود أخطار حقيقية جاثمة على صدر العراق، وأهمها انتشار الطائفية، البذرة الخبيثة التي صنعها صدام وتتوسع الآن ، ومن الأشياء التي نهتم بها هي لم الصفوف وإعادة العراق لما كان عليه، وموضوع العنصرية - وأقصد الأكراد وما عانوه على يد صدام - نريدهم أن يشعروا بأنهم عراقيون، وأن هذا بلدهم وأن يساهموا في بناء بلدهم وإدارته، وطلبنا من الحلفاء ترك حكم العراق للعراقيين وأن يخرجوا من المدن حتى لا يكون هناك احتكاك بين العراقيين والأجانب لما له من مشاكل، وهذا ما جعلنا نعود لحل كل ذلك .

س: هل العمليات العسكرية التي تجري في العراق تابعة لجماعات صدام؟ أم أوسع من ذلك؟ وما سبل معالجلها؟.

ج: لا توجد لدي معلومات حقيقية ولكن هناك العديد من الأسباب، والجماعات منهم جماعات انتحارية جاءوا من خارج العراق من دول عربية ومن أفغانستان ولا أذكر عراقياً فجر نفسه، وهناك من فقدوا وظائفهم، منهم الضباط الذين سرحوا من الجيش ومن عملهم، وهناك من هم مستاءون من الحلفاء، ومن انقطعت عنهم متطلبات الحياة مثل الماء والكهرباء، وهناك جماعات موالية لصدام، كل هؤلاء مختلفين يشكلون

عناصر مضادة للتحالف، وهناك مثال آخر مدينة الرمادي التي يكره أهلها صدام وأصبحت مدينة مفتوحة وفيها تفجيرات، والبعض من أهالي هذه المنطقة اتصلوا بنا وقالوا نحن لا نعمل ذلك لصدام ولكن لأسباب خاصة، وإذا ترك أمر إدارة الأمن للعراقيين لحل مشاكلهم فسيتم إنجاز الأمر بسرعة وإلا فلن تنتهي المشاكل، وهذا ما أبلغنا به سلطات التحالف .

س: للمرة الثانية في تاريخ العراق يتم تركيب الجيش قبل السلطة السياسية، فما انعكاسات ذلك على الوضع السياسي في المستقبل؟.

ج: نحن لا نؤيد طريقة حل الجيش وترك ٤٠٠ ألف ضابط وجندي في ليلة وضحاها من دون عمل ولكل منهم أسرة، فهذا يعني أن مليوني عراقي أصبحوا من دون دخل، قيل إنه سيتم تدريب مجموعة من الشباب في الخارج وأنا أتساءل: حتى يتخرج إلى كم سنة يحتاج لكي ينهي دراسته المدرسية؟ أضف إلى ذلك أنه سيحتاج خمس سنوات ليصبح ضابطاً، فكيف نخرج ضابطاً بستة أسابيع ولدينا مسرحون بالآلاف ليسوا جميعاً بعثيين؟ يجب إعادتهم والتحقيق معهم ورد اعتبارهم، لا يمكن أن يتم تسليم السلطة دون وجود أمن ووجود جيش وشرطة هم أساس هذا الأمن لنسلم السلطة إدارة البلاد .

س: هناك مطالبات بإلغاء الديون المترتبة على العراق والتعويضات الكويتية المطلوبة من العراق، ما رأيك بذلك؟.

ج: نحن ننظر إلى هذه الديون على أنها ديون في عنق العراق حتى لو كان صدام من استلمها وصرفها، ولكننا نتمنى ممن لهم ديون علينا في الكويت أو الخليج أن ينظروا نظرة خاصة للعراق الآن، ونرجو تقدير وضع العراق .

س: الدستور العراقي يتضمن أن الإسلام دين الدولة وهو مصدر التشريع الرئيسي، هل هذا سيستمر؟ وما دور رجال الدين في المرحلة المقبلة؟.

ج: الإسلام موجود في القانون العراقي منذ العشرينات، واستمر حتى في العهود الجمهورية وليس هناك تغيير، أما رجال الدين فهم موجودون بكل العهود ونحن نرحب بهم ونستمع إليهم ونأخذ بنصائحهم الضرورية، وليس هناك شيء جديد في هذا الموضوع .

س: كيف ترى مستقبل العلاقات الكويتية العراقية؟.

ج: أنا شخصياً أتكلم عن نفسي لعدم وجود حكومة نابعة من انتخابات، وأتكلم عن كل الإخوان الذين ألتقيهم، هناك نظرة جيدة، ونتمنى على الكويت والدول المجاورة المساهمة في بناء العراق، وسنسعى لكي تكون العلاقات قوية مع الكويت بصفة خاصة .

س: هناك دعوات تطالب بتأجير وربة وبوبيان للعراقيين، ما رأيك بذلك؟.

ج: مطالبة البعض بتأجير جزيرتي وربة وبوبيان بحجة حاجة العراق إلى منفذ بحري ولد ردود فعل عاصفة في الدولة الشقيقة الكويت، إن مثل هذه الدعوات والمطالبات تعيدنا إلى الوراء وتفجر علاقات العراق مع دول الجوار، والعراق بحاجة إلى دعم هذه الدول ومساندتها لكي يخرج العراقيون من المرحلة الانتقالية الخطيرة التي يمرون بها حالياً، ونرى أيضاً أن هذه القضايا المصيرية لا يستطيع أن يبت بها أي طرف حالياً، ما لم تنبثق حكومة عراقية شرعية ومؤسسات دستورية لها الحق في البت في مثل هذه الأمور، ونود هنا أن نؤكد على أننا مصممون على ترشيد العمل السياسي في العراق والمشاركة في تطوير العمل الدستوري من أجل قيام عراق مستقر ودستوري ومسالم .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد محمد الملا الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي حول الصعوبات والعوائق التي تواجه إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية *

س: من وجهة نظرك ما هي الأهمية التي جعلتكم تتجهون لدراسة مشاكل الصادرات الخليجية في هذا الوقت بالذات ؟.

ج: الأمانة العامة للاتحاد ظلت ومنذ أمد بعيد تهتم بمشاكل تنمية الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك سواء على المستوى المحلي أي بين دول المجلس وبعضها البعض أو المشاكل التي تواجه المنتجات الخليجية في الأسواق الخارجية ، ولا شك أن الأهمية في قيام أمانة الاتحاد بمتابعة هذا الموضوع نابعة من القدرات والإمكانات التي وصلت إليها المنتجات الخليجية حيث إن دول الخليج وصلت الصناعات الأساسية ، مما ترتب عليه أهمية إيجاد قاعدة صلبة للاستثمار وبالتالي البحث عن أسواق سواء من خلال دول الجوار أو الأسواق العالمية الأخرى لهذه المنتجات ، وفي ظل المنافسة غير المتكافئة أحياناً ، تواجه منتجات دول المجلس عقبات كثيرة تقيد نمو الصادرات بالوجه المطلوب ، وهنا لا نقصد العقبات المحلية سواء تلك المتعلقة بالتمويل أو الخبرة وارتفاع رسوم الخدمات أو غيرها ، وإنما نقصد بها تلك الإجراءات الحمائية المتمثلة في فرض ضرائب إضافية والتي تتبعها بعض دول العالم وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي تجاه

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٠٤٣.

بعض السلع الأساسية مثل الألمنيوم والبتروكيماويات ، هذا فضلاً عن غياب المعلومات الوافية عن الأسواق الخارجية لدراسة متطلبات هذه الأسواق ، ومن هنا ظلت أمانة الاتحاد تناشد بضرورة تأسيس مكاتب اتصال ومجموعات ضغط لدول المجلس في هذه الدول للتنسيق مع المستهلكين في تلك الدول ولضمان تواجدها بصفة دائمة في أروقة صناعة القرار مثل الاتحاد الأوروبي بهدف الضغط ومتابعة الأمور الاقتصادية ذات العلاقة بالجانب الخليجي .

س: كم خسائر المصدرين الخليجيين جراء التعقيدات والصعوبات التي يواجهونها للوصول بسلعهم إلى الخارج ؟.

ج: من الصعب جداً تحديد خسائر المصدرين الخليجيين جراء التعقيدات والصعوبات التي تواجهها المنتجات الخليجية ، إلا أن الأمر يجب أن يصاغ بطريقة مختلفة وهي ماذا أعددنا نحن كخليجيين لتمكين منتجاتنا من المنافسة بموضوعية وجدارة في الأسواق الخارجية بشكل وافٍ وإيجاد منافذ جديدة لاستيعاب المنتجات الوطنية وإجراء المزيد من التنسيق والتكامل الصناعي وتوزيع الصناعات المختلفة وفقاً للميزات النسبية لكل صناعة ، والاهتمام والعناية بجودة المنتجات وتطوير المهارات التسويقية والاتجاه نحو إقامة المشروعات المشتركة والاهتمام بالمواصفات والمقاييس والدعوة لإقامة المزيد من مراكز تنمية الصادرات وشركات التسويق الخليجية وغيرها ، إذا وجدت هذه الموضوعات وغيرها الاهتمام الكافي فإننا سنتمكن من منافسة منتجاتنا في الأسواق المستهدفة على مستوى العالم ، ونود أن نشير إلى أننا في الأمانة العامة للاتحاد نقوم في الوقت الراهن بإعداد دراسة ميدانية عن المعوقات والصعوبات التي تواجه الصادرات الخليجية ، وترتكز هذه الدراسة على استبيان تم توزيعه على شريحة مقدرة من ذوي العلاقة في دول المجلس ، ونتأمل أن تكون نتائج هذا الاستبيان ذات دلالة هامة في رصد ومعرفة مثل هذه المعوقات .

س: تفرض بعض الدول العربية رسوماً غير نظامية على صادرات الشركات الخليجية ، كيف تعالج الأمانة العامة مثل هذه المشاكل ؟.

ج: الأمانة العامة للاتحاد تسعى بكل قدراتها وإمكاناتها للمساهمة في حل الصعوبات والمشاكل التي تواجه المصدرين الخليجيين سواء فيما بين دول المجلس أو على مستوى الدول العربية الشقيقة ، وتتمثل هذه الإجراءات في الاتصال المباشر مع المسؤولين في الغرف التجارية التي تتبع للدولة التي تمنع دخول المنتجات إضافة للاتصالات مع الجهات الرسمية ذات الاختصاص في هذه الدول ،وباعتقادنا أن ما تواجهه الصادرات الخليجية من معوقات في بعض الدول العربية لا يمكن وصفها بأنها غير نظامية ، وإنما قد تكون إجرائية أو قياسية أو حمائية أحياناً ، على كلٍ نحن كنا متفائلين بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة ، ولكن أيضاً يواجه هذا المشروع الكثير من الصعوبات بسبب قوائم الاستثناءات للسلع والتي أضحت من الكثرة بحيث نعتقد أنها ستعوق استكمال هذا المشروع العربي الحيوي والهام .

س: كيف تقيمون أداء الاتحاد الجمركي الخليجي الموحد منذ بداية انطلاقته حتى الآن ؟ وما هي العقبات التي يواجهها ؟.

ج: دخول الاتحاد الجمركي مرحلة النفاذ الفعلي خطوة جبارة ومن شأنها فتح آفاق جديدة لتنمية الاقتصادات الخليجية للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير في الإنتاج وتفعيل اتفاقات التعاون المشتركة مع المجموعات الاقتصادية الأخرى ، إلا أننا في القطاع الخاص بدول المجلس أكدنا ومازلنا بأن طول الفترة الانتقالية لاستكمال الاتحاد الجمركي والتي حددت بثلاث سنوات ستؤخر من فرص الاستفادة من المنافع المترتبة على إقامة هذا الاتحاد في ظل اقتصاد عالمي ديناميكي تتسارع فيه وتيرة التغيرات بشكل مستمر مما يعني إهداراً لفرص ثمينة لتحسين الأداء الاقتصادي الخليجي وتوثيق صلاته بالاقتصاد العالمي ، وقد طالبنا من

خلال مذكرة تم رفعها للجنة وكلاء وزارات المالية ولجنة التعاون المالي بضرورة تقليص هذه الفترة ، وقد تبلغنا مؤخراً من أمانة المجلس بأن أصحاب المعالي وزراء المالية والاقتصاد أوصوا بضرورة التقييم المستمر لإمكانية تقليص الفترات الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي في ضوء التجربة العملية ، على أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة للتقييم في موعد أقصاه نهاية شهر فبراير ٢٠٠٤ م ، وعلى الرغم من دخول الاتحاد الجمركي مرحلة النفاذ الفعلي في أول عام ٢٠٠٣ م إلا أنه مازال هناك الكثير من العقبات التي تقف في طريق انسياب السلع بين دول المجلس ، ونحن في الأمانة العامة للاتحاد نتولى رفعها إما للأمانة العامة لمجلس التعاون أو للغرف الأعضاء لمتابعة إيجاد الحلول اللازمة لها مع الجهات المختصة في دولها ، وعموماً مثل هذه الصعوبات والمعوقات متوقعة في هذه المرحلة ونأمل مع مرور الوقت وفي ظل وجود لجنة للاتحاد الجمركي في أمانة المجلس تهتم بدراسة العقبات التي تعترض إقامة الاتحاد الجمركي وتسهيل الإجراءات وإيجاد الحلول لمثل هذه المعوقات ، أن يتم التغلب على مثل هذه المعوقات وبصفة خاصة المعوقات الإدارية والإجرائية في المراكز الحدودية والتي تنشأ عادةً عن عدم إدراك بعض المسؤولين في هذه المراكز للمتغيرات في الإجراءات الجمركية ، ولعل اللجنة في اجتماعها الأخير ناقشت موضوع تسهيل انتقال السلع الوطنية وتوحيد وتقريب قوائم السلع المنوعة ومدى تنفيذ الدول الأعضاء لالتزامها تجاه الاتحاد الجمركي وغيرها ، نحن في الأمانة العامة للاتحاد تقدمنا بمذكرة وافية لأمانة المجلس تناولت أهم المعوقات التي تحد من زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس ، وطالبنا بالعمل على تلافي مثل هذه المعوقات .

مقابلة صحافية مع
سعادة السفير السيد مشتاق بن عبد الله آل صالح عضو الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول بعض الأمور الخاصة بالمجلس*

س: بداية حديثنا عن عضويتكم في الهيئة الاستشارية للمجلس الخليجي ؟.

ج: تشرفت أن أكون عضواً في الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ولادتها وقد قطعت الهيئة ست سنوات حافلة بتجربة مثيرة مما أعطى الهيئة الخبرة في المجالات المتعددة ، حيث إن أعضاء الهيئة يمثلون شريحة واسعة من المجتمعات الخليجية ومن جميع القطاعات المختلفة ، وهنا تتجلى الخبرة وتنصب في مسيرة السنوات الست ، وشهدت تطوراً ملحوظاً ولاسيما أنه قد قدمت مقترحات لتطويرها بالشكل المطلوب، وتلك الاقتراحات معروضة أمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي ليوجهوها بالطريقة المناسبة من خلال وجهة نظر أصحاب الجلالة والسمو إلى أن تدخل حيز التنفيذ عندما يرون أن تلك المقترحات صالحة لتطوير الآليات ولتنشيط دور مسيرة منظومة دول مجلس التعاون الخليجي .

س: سعادة السفير لكن الشارع الخليجي الذي يمثل عموم الشعب في دول مجلس التعاون الخليجي يرى أن هناك تباطؤاً في تنفيذ قرارات قمم دول مجلس التعاون الخليجي ، ماذا تقول في ذلك ؟.

ج: نحن دأبنا في منطقة الخليج أن تكون قراراتنا متأنية ومدروسة حتى

---

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢/٢٣ / ٢٠٠٤م ، العدد ١٢٦٦٤ .

نستطيع أن نخرج بنتائج ناجحة ترتقي إلى المستوى المطلوب ، ودائماً يقال إن العجلة فيها الندامة ، ولهذا فنحن دائماً نحرص على دراسة القرارات بصورة هادئة ومدروسة بعمق وتدقيق كامل حتى نستطيع أن نحصل على النتائج المرجوة المفيدة من تلك القرارات ، أما التسرع فهو دائماً لا يصب في الاتجاه الصحيح ، والحكمة في معظم الأحيان تستدعي التأني والتريث حتى تكون قراراتنا صائبة بإذن الله تعالى ، وأنا أقول إن كل أمر يأتي من خلال رؤية علمية ومدروسة وفق هذه الرؤية سيأتي بالنتائج التي تطلبها ، ولذلك نقول للشارع الخليجي إن دراسة القرارات مهم للغاية ، وبخاصة إذا كانت هذه القرارات تصب في المقام الأول لصالح المواطن الخليجي بصفة خاصة .

س: هناك بعض الدول التي تحاول الانضمام إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي مثل اليمن والعراق ، ما تعقيبك على ذلك ؟.

ج: النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لا يسمح بضم أي دولة أخرى حيث إن النظام الأساسي واضح للغاية ولا غموض فيه ولا يعطي أي مجال بقبول أي دولة أخرى كما هو عليه الآن ، إلا أن دول المجلس تفكر في إيجاد نوع من العلاقة مع هذه الدول ذات الجوار الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي ، ودول الجوار ربما تكون لها علاقات تتميز بنوع ما وتتقارب مع العلاقات الخليجية ، واليمن على سبيل المثال تشارك في بعض الأنشطة منذ عامين ، أي منذ قمة مسقط ، في الأنشطة الرياضية والثقافية ، والعراق كان في الماضي عضواً في هذه الأنشطة الخليجية ، وأقول إن انسجام دول مجلس التعاون الخليجي أصبح ضرورة لاستمرار هذا التعاون ولاسيما أننا أمام الكثير من التحديات ، والكثير من الدول تسعى بالفعل للانضمام إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لأن هذه المنظومة ضربت أروع الأمثلة الجيدة في العالم العربي ، ونجاح هذه المنظومة هو الذي جعل الكثير من الدول تفضل الانضمام إليها .

س : أنستطيع أن نقول إن التفكير مازال جارياً لاشتراك بعض الدول في منظومة مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج : أنا هنا لا أتحدث عن مشاركة الدول بهذه المنظمة أو توسعتها حيث إن النظام الأساسي واضح للغاية في هذه الجزئية ، أما المشاركة في بعض الأنشطة فممكن مثل انضمام اليمن إلى بعض الأنشطة وربما هناك بعض دول الجوار الجغرافي التي تسعى إلى الهدف نفسه ، وأنا لا أجزم بعدم انضمام هذه الدول مستقبلاً لأنه ربما تكون هناك إمكانية لذلك ، وهذا الاتجاه ينبع من نظرة ثاقبة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي الذين يرون الرؤية الأوسع حول العلاقة مع دول الجوار الجغرافي ، فإذا رأى هؤلاء القادة أن هناك حكمة وإيجابيات لانضمام بعض دول الجوار لهذه المنظومة فربما سمحوا بذلك في المستقبل ، والأمر والقرار الأول والأخير في ذلك يعود لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي .

س : سعادة السفير : صراحة هل هناك تخوف من دخول بعض دول الجوار إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي كما يقول البعض ؟.

ج : يجب أن يعلم الكل والذين يثيرون ذلك بأنه ليس هناك أي تخوف على الإطلاق ، ولكن هناك انسجاماً تاماً بين دول مجلس التعاون الخليجي الست ، وهذه الدول تتمتع بأنظمة معينة متشابهة على مختلف الأصعدة : في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ودعنا نقل إن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة إلى أبعد الحدود نظراً لأن النفط يشكل الدخل الرئيسي لمعظم هذه الدول ، كما أن عملات دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة أيضاً بالدولار ، وقد قطعت هذه الدول شوطاً كبيراً في مسيرة التعاون المشترك من خلال الاتفاقات الاقتصادية والاتحاد الجمركي ، وهناك حديث عن العملة الخليجية الموحدة والسوق

الخليجية المشتركة ، وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي على مدى مسيرتها الكبيرة قطعت الكثير من الإنجازات القيمة ذات الاهتمام المشترك فإنه لا يعقل أن يتم التغاضي عن هذه المسيرة وتدخل دولة وتنضم إلى هذه المنظومة هكذا بكل سهولة بين ليلة وضحاها ونقول لها انضمي إلى هذه المنظومة التي تتمتع بالمصداقية والثقة في نفوس الشارعين الخليجي والعربي وأيضاً على مستوى العالم ، وأقول كذلك إن قيام هذه المنظومة الخليجية المشرفة لكل مواطن خليجي لم تأت هكذا عفوياً أو دون دراسة وتمحيص بل إن قادة دول مجلس التعاون الخليجي أقدموا على إنشاء هذه المنظمة من أجل التقارب والتشابه إلى حد كبير للغاية بين الدول الخليجية على جميع المستويات ، وهناك تشابه في النظم السياسية والاقتصادية ولذلك فإن المسيرة التي قطعت في عمر دول مجلس التعاون الخليجي هي مسيرة عامرة جداً وهي مسيرة حيوية وفعالة ومنظمة بشكل دقيق ليس فيها عشوائية ، واجتماعات السادة قادة دول مجلس التعاون الخليجي ليست مجرد اجتماعات للاجتماع فقط بل هي اجتماعات منجزة ودائماً تخرج بتوصيات وقرارات تنفذ على المستوى الخليجي ، وإذا استعرضنا تلك الإنجازات والقرارات التي اتخذت منذ قيام هذه المسيرة إلى الآن فسوف يطول الوقت كثيراً .

س : هناك تنافس اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وهناك إغراق للمنتجات فماذا تقول هنا ؟.

ج : أنا أقول إن التنافس بين الدول الخليجية أمر صحي للغاية لأن ذلك يصب في المقام الأول لصالح الاقتصاد الخليجي ككل ولصالح المستهلك ، وأنا أقول قد تنقصنا بعض الآليات في حل هذه المشكلات التي تحدث ، وهي مشكلات تجارية وليست سياسية بحمد الله ، وحلها يكون من خلال الحوار الهادئ الشفاف بين دول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة المشكلات

الموجودة ، وبهذا فأنا أرى أنه من الممكن أن تكون لدى دول مجلس التعاون الخليجي جهات قضائية خليجية من دول المجلس بحيث تستطيع أن تعطي صاحب الحق حقه ، وهذا أمر حسن ومفيد لأن الجهات القضائية التي نطالب بها ستكون من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي ، وبحمد الله فإن القضاة في دول الخليج يتمتعون بالنزاهة والشرف والأمانة والمصداقية ولذلك لا غبار أن تكون هناك جهة قضائية تفصل في أي نزاعات قد تكون بين بعض دول المجلس من الناحية التجارية .

س : هذا الكلام يجرنا إلى المشكلات الحدودية بين دول الخليج ، إلى متى يظل هذا الموضوع يؤرق الساحة الخليجية والعلاقة بين دولها ؟.

ج : بحمد الله أنا لا أرى أي مشكلات بين دول مجلس التعاون الخليجي بسبب حدود متنازع عليها ، ولكن ذلك الأمر لا يشكل أي تعصب خليجي ولا يؤرق الصف الخليجي ، وهذا يعود لأن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي يتعاملون مع هذه القضايا بالحنكة وحسن الرؤية والخبرة ، ولهذا فإن هذه الخلافات الحدودية ليست قضية متأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي بأي حال من الأحوال ، وسيظل هذا الوضع على ذلك إلى أن تحل هذه الخلافات ، وإذا كانت هناك بعض التأزمات الحدودية الخليجية قد حدثت في فترة الستينيات ولكن في نهاية حقبة الستينيات تحسنت الأوضاع واستقرت وأصبح الموضوع الحدودي بين دول مجلس التعاون الخليجي يناقش بصورة هادئة ليس فيها نزاعات أو خلافات جوهرية ، وأستطيع أن أقول إن موضوع الخلافات الحدودية هذه كان تحدياً كبيراً للدول الخليجية ولكن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي قد نجحت في التصدي لهذا التحدي وتجاوزته ، وأصبح الحديث عن الحدود شيئاً من الماضي لا يعكس أي تأزمات مستقبلية بين دول مجلس التعاون الخليجي ونجاح قادة أصحاب الجلالة والسمو في هذا

التحدي كان له الأثر الكبير في نجاح منظومة دول مجلس التعاون الخليجي ، وبحمد الله فإن موضوع الحدود الخليجية ـ الخليجية أصبح ضمن الموضوعات غير الجوهرية لقادتنا .

س: أموال أبناء الخليج تذهب للدول الأوروبية وغيرها من أجل السياحة، أما آن الوقت لإنشاء هيئة خليجية سياحية للتركيز على المواقع السياحية في هذه المنطقة لرفعة شأن السياحة الخليجية أكثر وأكثر ؟.

ج: هذه أمنية الجميع حيث إن لدى دول مجلس التعاون الخليجي مقومات سياحية كثيرة وعظيمة ، ووهبنا الله عز وجل جمال الطبيعة والمناخ الجيد ، ولهذا يجب أن تكون المنطقة الخليجية جنة الأجانب حتى يأتي إليها السياح من مختلف دول العالم نظراً لما تتمتع به من أماكن خلابة سياحية جميلة ، ولكي تكون هذه الأماكن السياحية أيضاً هي النزهة والسياحة للمواطن الخليجي ، وأنا أقول إن معالجة هذا الأمر لا يكون من خلال هيئات فقط حيث إن دور الهيئات يتمثل في التنسيق وتوحيد الأنظمة بين الدول فقط ، لذلك يجب أن تفعل قوانين الهجرة والنظم الداخلية المتعلقة بالسفر وأن تكون ذات مرونة لنستطيع أن نجذب أكبر عدد من السياح ، وأنا على ثقة بأننا لو قمنا ببعض الإجراءات لاستطعنا أن نكون منطقة جذب سياحي لا يستهان بها وبخاصة أن لدينا البنية التحتية الجيدة لهذه الأرضية حيث لدينا المنشآت والمواقع السياحية ، ولكن تنقصنا بعض الإجراءات منها التسويق الجيد للسياحة الخليجية ، حيث إن التسويق عملية مهمة وضرورية لعملية للجذب السياحي ، وأهمية التسويق تكمن في التركيز على أهمية المعالم السياحية الخليجية المختلفة بين دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما أن هناك كثيراً من المهرجانات الخليجية ، ونحن أمام العالم الخارجي نعرف بأننا بلدان مصدرة للنفط فقط وهذا الانطباع الخارجي لدول الخليج يجب أن يتغير ، حيث إن بلدان الخليج لم تكن دولاً

نفطية فقط بل هي دول ذات حضارة وفيها كثير من المعالم السياحية والمناطق الخلابة غير الموجودة في البلدان السياحية الكبرى ، وإذا كانت بعض الدول الخليجية نجحت في أن تغير هذه النظرة لدى الدول الخارجية، فإن هذه النظرة يجب أن تعمم على الدول الخليجية جميعها ، ولهذا فإن علينا أن ندخل في عملية تسويق بارعة مع ضرورة تفعيل آليات العلاقات العامة بشكل عام بين الدول الخليجية والدول الخارجية .

س: نستطيع أن نقول إن الاقتصاد الخليجي لابد أن يتوحد بشكل أكثر ليواجه تحديات العولمة الاقتصادية وعصر الانفتاحات الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً حتى لا تذوب هذه الاقتصادات بمفردها ؟.

ج: هي لا تذوب بأي حال من الأحوال ، لكن علينا أن نعلم أن اقتصاداتنا ضعيفة إذا قارناها بالدول ذات الاقتصادات القوية ، ولذلك فإن الأنجح لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتعاون فيما بينها حتى تستطيع أن تواجه الاقتصادات القوية ، وهذا العصر الذي نعيش فيه الآن ، وتقارب الاقتصادات الخليجية هو ما يعطيها الدفعة للأمام ، وعلى كل فإن الذوبان لن يكون حتى لو كانت اقتصادات الدول الخليجية منفردة ، لكن العمل بصورة جماعية يعطينا الوزن والهيبة والقوة العالية وثقلاً أكبر .

س: بما أننا دخلنا في الاقتصاد ، فهل يمكن لتوحيد العملة الخليجية المزمع تنفيذه في المستقبل أن يسهم في تقوية الاقتصادات الخليجية ككل ؟.

ج: نعم ، فإن توحيد العملة الخليجية سيؤدي حتماً إلى قوة الاقتصاد الخليجي لأن أسعار الصرف المتفاوتة الحالية للعملة الخليجية تؤدي إلى خسارة لبعض الأشخاص الذين يقومون بزيارات دائمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، وعندما تكون هناك عملة واحدة فإن هذا الوضع سيؤدي إلى ثبات أسعار العملة الخليجية دون أي خسارة .

س: برأيكم ما هو مستقبل العلاقات الخليجية بعد تحرير العراق من نظامه السابق ؟.

ج: العلاقات الخليجية تتجه يوماً بعد يوم من التعاون إلى التكامل ، وهذه النظرة الإيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي يجب أن نعمل جميعاً لدعمها ، لأننا في حاجة ماسة إلى التكامل الخليجي ، ومن دون التكامل بين الدول الخليجية يصبح التعاون غير كاف .

س: نستطيع أن نقول إن النظام الصدامي السابق للعراق كان يحاول أن يزرع الفتن بين الدول الخليجية والعربية ؟.

ج: نحن نتحدث عن اليوم والمستقبل ومع هذا أقول إن هذا النظام ، الذي ظلم من ظلم ، بحمد الله قد زال دون رجعة أو أمل لرجوعه ، وولى هذا العصر الذي كان يحكم العراق بهذا الشكل ، ولهذا نحن دائماً يجب أن نتحدث عن المستقبل ونترك الماضي بكل ما فيه لأن المستقبل هو ما يهمنا ويهم أجيالنا الحالية والمستقبلية ، وكما قلت فإن مستقبل دول المنطقة هو التحول من التعاون إلى التكامل في جميع المجالات .

س: عند مقارنة منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بجامعة الدول العربية ، هل يمكن أن نقول إن قرارات هذه المنظومة أقوى في التنفيذ من قرارات جامعة الدول العربية كما يرى البعض ؟.

ج: لا يقارن مجلس التعاون الخليجي بالجامعة العربية حيث إن الجامعة العربية من المعروف أنها تضم كل العرب في بوتقتها ومجلس التعاون كأي دولة جزء من جامعة الدول العربية ، ومنظومة دول مجلس التعاون الخليجي تكملة لدور الجامعة العربية .

س: هناك من يهمش دور هذه المنظومة الخليجية الناجحة ويرى أنها تضعف مسيرة الجامعة العربية ،كيف ترد على هؤلاء ؟ وماذا تقول في ضرورة تطوير جامعة الدول العربية حتى تكون أكثر قوة ؟.

ج :أنا أقول إن دول مجلس التعاون الخليجي دائماً هي السند وهي التي تقوي جامعة الدول العربية ، ولا يوجد أي تهميش لدور منظومة مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ، نحن نرى كما يرى الكثيرون أنها بحاجة ماسة إلى تطوير كما تطور مجلس التعاون الخليجي ، وتطوير الجامعة من المؤكد أنه يصب في قوة الدول العربية ككل ، ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي دائماً تعمل من أجل قوة الجامعة العربية ، حيث إن مستقبل هذه الجامعة يهم كل مواطن عربي أصيل .

س : التقارب الإيراني الخليجي في هذه الآونة ، ماذا تقول في شأنه ؟.

ج : التقارب الإيراني الخليجي ليس وليد هذه الآونة بل التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان منذ زمن طويل ، وهو تقارب تفرضه علينا الجغرافية في هذه المنطقة ، وإيران دولة جارة مسلمة، ومن ثمَّ يتعين علينا أن نتعاون معها لما فيه مصالح الدول الخليجية ، ومن دون شك فإن التعاون بين الجانبين يصب في تقوية الطرفين معاً ولذلك هناك حرص دائم من إيران على التعاون مع الدول الخليجية ، كما يوجد هناك الحرص الخليجي للتعاون نفسه مع الجارة إيران .

س : الوجود الأمريكي في المنطقة ، ألا يؤثر على العلاقات الخليجية - الخليجية ؟.

ج : مع الأسف الشديد فإن المنطقة الخليجية شهدت الكثير من الويلات منذ مطلع الثمانينيات إلى الآن ، ودول مجلس التعاون ليست في الوضع الذي تستطيع من خلاله أن تحمي نفسها هكذا يقول الواقع ، لأن المخاطر كبيرة والدول الخليجية لا تستطيع منفردة أو مجتمعة بالإمكانات والتكنولوجيا العسكرية اليوم أن تتصدى لأي مخاطر ، ومن ثمَّ فإن المصالح الغربية تقتضي بأن يكون هناك وجود ، وبما أن الدول الخليجية بحاجة إلى هذا الوجود فقد رحبت به .

س: لكن هناك من يجزم بأن الدول الغربية والولايات المتحدة لم تأت إلى المنطقة إلا من أجل السيطرة على النفط الخليجي ؟.

ج: ليست هناك أي أطماع ، وهم يشترون النفط من الدول الخليجية بالأسعار العالمية نفسها ، ولهذا يجب أن نرتقي في حديثنا ، ولا نتهم الغرب بذلك ، ويجب أن نتحدث عن الغرب بأنهم أصدقاء ويجب أن يحترم الكل الشراكة مع الغرب ، وهي شراكة فعلية في التكنولوجيا وفي العلم الذي أصبح هو سيد العالم اليوم ، فنحن يجب أن نرتقي في الحوار لأن هذا النفط لا يمكن أن يسوق إلا للصناعة والتكنولوجيا ، ويجب أن تكون طروحاتنا حضارية وواقعية في الوقت نفسه ، لأنه لم تقع حادثة إلا دللوا بها على أن قوى الغرب والولايات المتحدة تسيطر على النفط الخليجي كما يزعم بعض المحللين السياسيين في الفضائيات الإخبارية العربية وغيرها ، ولابد أن نكون منصفين في كلامنا وطرحنا حتى لا نخلط الأوراق بهذا الشكل .

س: ماذا تريد أن تضيف إلى هذا الحوار ؟.

ج: أنا أشكر جريدة « السياسة » لإتاحة هذه الفرصة التي تحدثنا فيها عن الوضع الخليجي وعن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي .

مقابلة صحافية مع
معالي الأستاذ الدكتور عبد العزيز التويجري المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسسكو» حول نشاطات المنظمة . *

س: لنبدأ من الموضوعات الأكثر سخونة ، منع الحجاب في المدارس الفرنسية ،كيف تعاملت المنظمة مع هذه القضية وميثاقها ينص على المحافظة على حقوق الشخصية الإسلامية في البلاد الأجنبية ؟.

ج: الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في شأن منع الحجاب في المدارس الحكومية كان مخالفاً للإعلان الإعلامي لحقوق الإنسان ومخالفاً للقيم والمثل التي قامت عليها الثورة الفرنسية ، ولذلك كان موقف المنظمة واضحاً منذ البداية ، فقد أعلن المؤتمر العام للمنظمة الذي عقد في ديسمبر الماضي في طهران وحضره وزراء التربية والتعليم العالي في الدول الأعضاء ـ أعلن استغرابه من هذا القرار ودعا الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظر فيه لأنه يتعارض مع المبادئ التي وافق عليها المجتمع الدولي وهي إعطاء الحق لكل إنسان ممارسة شعائره الدينية ، وأن يعبر عن رأيه في إطار القانون والاحترام لحقوق الآخرين ، وبما أن الحجاب هو اختيار شخصي من المرأة المسلمة تنفيذاً لتعاليم إسلامية جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فهو لا يضر أحداً ولا يتدخل في شؤون الآخرين من الغريب إعلان هذا الحظر باعتباره شعاراً دينياً ويتم مقارنته مع الصليب والقبعة اليهودية ، فهذا القرار يسيء إلى سمعة فرنسا كبلد

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٤٢١ .

للحريات ينظر إليه العالم على أنه العهد القديم لعصر التنوير في أوروبا ، وبصفتي أميناً عاماً لمنظمة الإيسسكو أؤكد أنني أحمل الكثير من التقدير لفرنسا وثقافتها ومواقفها الرسمية تجاه العالم العربي والإسلامي ، فوجود ٥ ملايين مسلم في فرنسا هو وجود يشكل جزءاً من المجتمع الفرنسي الكبير ومن غير الممكن النظر إلى ممارسات المسلمات اللائي يرين في الحجاب فرضاً إلهياً ودينياً بأنه ضد مصالح العلمانية الفرنسية فالعلمانية هي عدم تدخل الدين في شؤون السياسة وليس تدخل الدولة في ممارسة الشخص لشعائره الدينية .

س : وهل تنظرون إلى الحجاب على أنه فرض على المرأة المسلمة ؟.

ج : أنا شخصياً لا أرى في الحجاب ضرراً على أي كان ، إذ للمرأة الحق في وضع الحجاب بإرادتها ولها ألا تضعه بإرادتها ، وأنه لا يمكن لأي كان أن يفرض على المرأة الحجاب ولا أن يفرض عليها أن تخلعه ، فهو اختيار شخصي .

س : ما الإجراءات العملية التي اتخذتها المنظمة للتعبير عن رفضها لمثل هذه القرارات ؟.

ج : المنظمة ليست لها رقابة على الدول ولهذا لا نصدر البيانات ، وقرارات المنظمة ليست ملزمة ، ونحن في « الإيسسكو » ننشغل بقضايا الثقافة والتربية والبحث العلمي ، وهذه القضايا الخلافية التي تحدث هنا وهناك لا نتدخل فيها مباشرة لأننا لا نريد الدخول في دوامات لا فائدة منها ، لكن الذي جاء بقضية الحجاب في المؤتمر العام في طهران هي أن بعض الدول الأعضاء طلبت إصدار بيان بشأن الحجاب واستجاب المؤتمر، فالمنظمة لا تبادر وإنما هي جهاز تنفيذي .

س : ألا تعتقد أن القرار الفرنسي بمنع الحجاب في المدارس الحكومية يأتي في إطار الحملة الغربية ضد الإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ؟.

ج : هذا صحيح ، العالم تغير كثيراً بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وهناك جهات كثيرة لها المصلحة في أن تؤجج العداوة تجاه المسلمين وأن تخوف العالم من المسلمين لكن هذا لا يمنعنا من القول إن هناك عناصر وفئات في العالم الإسلامي أساءت إلى الإسلام والمسلمين بالأعمال التي قاموا بها ، ولا يزال كثيرون منهم يقومون بهذه الأعمال سواء تصريحات أو ممارسات .

س : من تقصد ؟.

ج : أقصد مثلاً الذين يطالبون بمحاربة الغرب على أساس أنه يشكل خطراً صليبياً جديداً أو الذين يدعون المسلمين إلى عدم التعاون مع الغربيين أياً كانوا ويعتمدون على مبدأ الولاء والبراء ، هناك إساءة في فهم نصوص الدين وإساءة أيضاً في التعامل مع المخالف ، الإسلام لم يأمر أتباعه بأن يسيئوا إلى أي كان ، حتى القتال في الإسلام لم يفرض على المسلمين إلا لرد العدوان ولم يؤمر المسلمون في أي عصر من عصور الإسلام ، وبخاصة في عصر التنزيل وهو نزول القرآن على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يؤمروا بقتال مخالفيهم ، وإنما نزل أمر القتال لرد العدوان «وقاتلوا الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » ، فالقتال في الإسلام لصد العدوان وضد الذين يقاتلون المسلمين وليس للاعتداء على الآخرين ، فالذين يطالبون بمعاداة الغرب ويرون فيه شراً كبيراً ، هؤلاء لا يفهمون روح الرسالة الإسلامية ، ثم إن في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن من الواجب أن يتعاون المسلم مع غيره في إطار الاحترام والتقدير ، وبالتي هي أحسن ، حتى في الدعوة إلى الله يقول «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» ، ونحن الآن في عالم متعدد الديانات والثقافات والمصالح ، وأصبح الكون قرية واحدة ، ولذلك من الخطأ المنهجي والاستراتيجي أن تكون هناك دعوة لكي يتقوقع

المسلمـون وينكفئوا على ذواتهم بعيداً عن الاندماج في المجتمع الدولي ، فالإسلام لا يأمر بهذا على الإطلاق ، وللأسف هناك فكر معوج في أذهان كثير من المسلمين الذين يدعون إلى مثل هذا النهج ، أيضاً نحن في علاقتنا مع الغرب وغيرهم نسير وفق المنهج الإسلامي الذي يدعونا إلى أن نتعامل مع غيرنا بالحسنى ، هناك مصالح مترابطة فمن احترمني واحترم مصالحي وقدرها يجب أن أتعامل معه بالمثل ، ولكن الذي لا يريد التعامل معي وفق هذا المبدأ فلست بحاجة إلى معاداته ولكن لست مضطراً أن أكون معه وفياً في كل شيء ما لم يكن هو وفياً معي في كل شيء .

س: وما الذي تحرصون عليه في المنظمة في هذا الاتجاه ؟.

ج : نحن حريصون على نشر ثقافة الحوار والتعايش والتعاون لما فيه خير على كل البشر ، لأن الأمر يدور حول مصالح العباد في كل مكان ، والناس كلهم من آدم وآدم من تراب فنحن إخوة في الإنسانية نختلف في انتماءاتنا العرقية واللغوية والدينية ومواقعنا الجغرافية ، ولكننا مازلنا ننتمي إلى أسس واحدة ولسنا مأمورين بأن نهدي العالم كله ، نحن نبلغ بالتي هي أحسن ولسنا ملزمين بأن نجبر الناس على أن يؤمنوا بما نؤمن به ، وفي الوقت نفسه لا نرضى من الآخرين أن يجبرونا على اعتناق ما يؤمنون به .

س: لنتحدث عن الجهاد هذا المفهوم الذي يدرس في المناهج ويفهمه المسلمون على أنه دعوة للقتال في سبيل نصرة المسلمين ، فبداعي الجهاد ذهب « المجاهدون » من بلاد عربية إلى أفغانستان وحاربوا ضد السوفيت ، ما الذي تغير الآن ليتحول الجهاد إلى مفهوم آخر لا يعني القتال ؟.

ج : أعتقد أن ما جرى في أفغانستان كان صراعاً بين قوتين عظميين ، ومصالح كل قوة كانت تفرض عليها توظيف ما لديها من إمكانات ووسائل لتحقيق تلك المصالح ، الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي

استخدموا كل قوتهم ووسائلهم لتحقيق أهدافهم وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق حاول أن يتفوق في تلك الحرب الباردة التي أصبحت فيما بعد حرب مواجهة بالنيابة عن هذه القوى ، ما يسمون بالمجاهدين من طرف والمقاتلين الموالين للحكومة الأفغانية المدعومة من الاتحاد السوفيتي من طرف آخر ، ثم تدخل الروس بالحرب مباشرة ، أمريكا استطاعت استخدام كثير من المجاهدين بحجة محاربة الاتحاد السوفيتي الشيوعي ، وأعتقد أن المخابرات لعبت دورها في هذه المواجهة في ظل المصالح المتشابكة الكثيرة المعقدة ، فيجب ألا ننظر إلى الموضوع بهذا الشكل البسيط السطحي ، إذ لابد من النظر إلى المصالح القوية والكبيرة التي كان لا بد من المحافظة عليها في تلك الفترة ، أنا أعتقد أن الذين ذهبوا للقتال في أفغانستان ذهبوا بحسن نية وبعاطفة إسلامية لكنهم كانوا بين قوتين تسعى كل واحدة منهما إلى تحقيق مصالحها ، كانوا هم ضحية تلك الصراعات ، وبعدما انتهت الحرب وخرجت القوات السوفيتية من أفغانستان هل قام المجاهدون الذين قاتلوا سنين طويلة لتحرير بلدهم بحكمها وتنظيم أمورها وتعاونوا على البر والتقوى ؟! لقد حاربوا فيما بينهم فكل قادة الجهاد في أفغانستان قاتل بعضهم بعضاً .

س : هل كان هؤلاء ومن معهم من العرب مجاهدين بحسب مفهوم الجهاد ؟.

ج : بنيتهم كانوا يرونه جهاداً ولكن كثيرين منهم كانوا مغرراً بهم ، لأنهم ذهبوا بنية الجهاد ضد المستعمر الروسي الذي احتل بلداً مسلماً .

س : وما الذي تغير في « جهاد » اليوم ؟.

ج : أنا أعتقد بأن الصورة تغيرت اليوم ، حتى إن كثيراً من العلماء قالوا إن ما حصل كان خطأ ، كان من المفروض ألا يذهب أبناء المسلمين من البلاد الأخرى ليقاتلوا في أفغانستان ، لأن أهلها كان يمكن لهم أن يدافعوا عن

أنفسهم لو قدمت لهم المساعدات المالية وزودوا بالأسلحة ، لم يكن هناك حاجة لذهاب شباب الدول العربية والإسلامية ليقاتلوا في أفغانستان .

س: نريد معرفة مفهوم الجهاد من المنظور الفقهي ؟.

ج: الجهاد في المنظور الفقهي هو أنه إذا غزي بلد من بلاد المسلمين يجب على جميع المسلمين أن يهبوا للدفاع عن هذا البلد ، لكن يجب أن ينظر للأمور نظرة أخرى فيها كثير من السعة والشمولية ، يجب ألا تكون النظرة ضيقة لهذا المنظور الذي يوقع كثيراً من شباب المسلمين في مآزق ومنزلقات تؤدي إلى فتن أكثر شراً وخطراً على المجتمعات الإسلامية .

س: كيف ؟.

ج: انظر ماذا حدث بعد أفغانستان ؟ الشباب الذي ذهب إلى هناك وتدرب فيها على جميع أنواع الأسلحة وحارب وظف من قبل جماعات أخرى لها أهداف أخرى ، وجاء هؤلاء الشباب وأحدثوا الفساد في بلاد المسلمين قتلاً وتدميراً وإرهاباً ، هل هذا من الإسلام؟ هل هذا من الجهاد ؟ هذا كله ضد تعاليم الإسلام وهو بالطبع عدوان على المجتمع المسلم ومحاربة لكل القيم الإسلامية التي يحث عليها الدين الإسلامي .

س: ولكن دكتور كان واضحاً التشجيع الذي حصل عليه هؤلاء الشباب من حكومات بلادهم للذهاب إلى الجهاد في تلك الفترة ؟.

ج: في البداية كانوا مشجعين من حكومات بلادهم والكل يعرف ذلك ، ولكن بعد ذلك عادوا ليضربوا البلدان التي ينتمون إليها ، الآن أصبحوا يكفرون حتى إخوانهم المسلمين في تلك البلدان وينظرون إلى المجتمعات الإسلامية بأنها غير إسلامية وتعيش الجاهلية وبرؤية سخيفة لا معنى لها ، الإسلام لا يزال قوياً في البلاد الإسلامية ولا تزال الشعائر والقيم الإسلامية موجودة ، وأي عمل من الأعمال التي قد يكون فيها نقص وعدم

كمال في المنظور الإسلامي لا توجب الخروج بهذا الشكل وإحداث الفتنة والقتل والتدمير .

س: كيف يمكن إخراج مفهوم الجهاد بالشكل الجديد الذي تفرضه المتغيرات التي تحدثت عنها ؟.

ج: يجب أن يكون التعليم قوياً وسليماً ، هناك ثغرات في مناهجنا التعليمية يجب الاعتراف بها ، هناك أساتذة يدرسون ولهم رؤى معينة ينقلونها إلى تلاميذهم ، هم لا يقدمون المنهج فقط وإنما يقدمون رؤاهم للأمور والأحداث كما يتصورونها ويلقنونها إلى الأطفال الصغار ، يعطونهم رسائل فكرية قد ترسخ في أذهان كثير منهم ويعتنقونها وهذا خطر كبير ولابد من مراقبة المدرسين ولاسيما الذين لديهم شذوذ في النظر إلى الفهم الصحيح للإسلام ، هناك من يريد العيش في عزلة ويعتقد أن ما يعتقده هو الصواب وأن غيره على خطأ ، هناك من يظن أن المجتمعات الإسلامية غير صحيحة في إيمانها وممارساتها ، وهذا بالطبع يشكل خطراً كبيراً على المجتمعات الإسلامية وعلى سلامة الأجيال المقبلة، ففي مثل هذه الظروف تنشأ البؤر التي تلوثت أفكارها وتبدأ هي في إحداث المشكلات في مجتمعاتها ، وقد رأينا أمثلة كثيرة في عدد من الدول الإسلامية في السنوات القليلة الماضية .

س: وما الذي ينبغي فعله لمواجهة هؤلاء وحماية الأجيال ؟.

ج: لابد من إعادة النظر في المناهج وتأسيسها على ثوابت الدين وعلى القيم الإسلامية السليمة التي تأمر بالعدل والإحسان وتنهى عن الفحشاء والمنكر ، والتي تحض على الخلق القويم والسلوك السليم والتسامح والمودة والمحبة ، والله سبحانه يهدي من يشاء . نحن لسنا مسؤولين عن هداية الناس ، نحن نبلغ بالتي هي أحسن والرسول عليه الصلاة والسلام لم يكره الناس على الدخول في الإسلام ، الإيمان يأتي بإلهام من الله ولكن

لا يمكن أن ينصب المرء نفسه واعظاً ومفتياً وداعياً ووصياً على الخلق ، يجب أن يقول كلمة الحق ويمضي في طريقه .

س: معظم الذين نفذوا عمليات ١١ سبتمبر كانوا من الشباب وأكثرهم من المملكة العربية السعودية ، نتاج أي فكر هؤلاء ؟.

ج: من حمل هذا الفكر هم ممن تربوا في معسكرات خارج المملكة وتولتهم أيد لها خبرة ومراس في العمل الحركي ولها رؤية وهدف معين تريد الوصول إليه فاستغلت حماسهم الديني وعاطفتهم القوية ووظفتهم لتحقيق هذا الهدف ، ولا أعتقد إطلاقاً أن للمناهج الدينية دوراً في إيجاد هذا الفكر المتطرف .

س: يلاحظ وجود تكثيف ديني في المناهج التربوية السعودية ، كيف تنظرون إلى تأثير هذا الكم على الطلاب والعالم يعيش عصر العولمة ؟.

ج: أنا من الذين دعوا إلى إعادة النظر في كل المواد التعليمية وتطويرها لكي تكون قادرة على تخريج الإنسان المسلم العالم الواثق من نفسه والقادر على التعامل مع المتغيرات التي شهدها العصر ، هذه ضرورة وحاجة لكل الدول ؛ إذ لابد من إعادة النظر في مناهجنا وتطورها - ونحن في المملكة العربية السعودية مطالبون بأن نعيد النظر في مناهجنا ونطورها ، فالتطوير من سنة الحياة والأمور لا تبقى على حالها إلى الأبد، لابد أن تتغير ويجب أن يكون التطوير للأفضل والأحسن في ظل المحافظة على الثوابت المثلى في ديننا وثقافتنا ، وليس في الإسلام ما يأمر بمعاداة الآخر إطلاقاً ، حتى اليهود والنصارى الذين ينتمون إلى دينين مختلفين في الواقع عن الدين الإسلامي إلا أنهما في نظر الإسلام دينان سماويان والرسول - صلى الله عليه وسلم - تعامل مع اليهود في المدينة المنورة حتى غدروا به ، نحن اليوم نعيش في عالم متعدد الديانات والثقافات والأعراق ولابد من أن يكون تعاملنا مع هذا العالم تعاملاً واقعياً ، الذي يحترمنا

ويحترم ديننا وحقوقنا نتعامل معه بالمثل ، ومن لا يفعل ذلك فلسنا مجبرين على التعامل معه ، هذا لب العقل كيف يمكن لإنسان أن يكون سلبياً أمام أي جهة تريد أن تنال من كرامته وحقوقه ، لابد أن يدافع عن نفسه لكن في الوقت نفسه هو ليس مطالباً بأن يكون عدوانياً ، الله ـ سبحانه وتعالى ـ نهى عن العدوان حتى الكلمة يجب أن تكون طيبة .

س : وما الذي تدعو إلى تغييره في المناهج السعودية ؟.

ج : إذا كان في مناهج المملكة أو أي دولة عبارات مسيئة إلى أي دين من الأديان فلابد من إزالتها ؛ إذ لا يمكن أن ننتظر من الآخرين أن يحترمونا ونحن لا نحترمهم ، يجب أن نصلح أنفسنا ونكون قدوة لغيرنا ليسيروا على هذا النهج المتسامح ، ومن هذا المنطلق يجب أن تكون مناهجنا مبنية على ثوابتنا الدينية المقدسة التي لا يمكن أن نحيد عنها وأن تكون مشبعة بالقيم والمثل التي تسهم في بناء الشخصية الإسلامية المتوازنة وأن تكون مناهجنا عصرية تنهل من معارف العصر وتطوراته ومستجداته المختلفة في كل الميادين .

س : وهل تؤيد اختزال هذا التكثيف في المناهج الدينية التي تدرس في المملكة العربية السعودية ؟.

ج : أريد إعطاء مثل ، ماذا يفيد الطالب في المرحلة الابتدائية أن يعرف أنصبة الزكاة ؟ هو غير مأمور بأن يزكي وهو لم يبلغ الحلم بعد ، يجب أن يدرس الأخلاق والقيم الإسلامية ، يدرس لكي يعرف ربه ونبيه ودينه والحقوق التي يجب أن يقوم بها تجاه والديه وأهله والمحيط الذي يعيش فيه والمسلمين والبشر ، أن يتحلى بالأمانة والصدق والعفة والنزاهة والاستقامة وأن يسهم في بناء مجتمعه ، وبعد أن تتشبع نفسيته بهذه القيم ويصل إلى مرحلة التكليف نعطيه الدروس التي تعلمه القيام بواجباته الدينية ، كيف نعلم الأطفال أنصبة الزكاة في الإبل والبقر والغنم ؟هو ليس

تاجر أغنام ، الطفل يعيش في منزل حديث عصري وفي مدينة عصرية يركب السيارة ويشاهد التلفاز ويذهب إلى النوادي الرياضية ويتعامل مع الحاسوب ويدخل الإنترنت ، للأسف نحن لدينا سوء تدريس للعلوم الدينية ، يجب أن ترتب أمور الدين في المناهج بحسب العمر الزمني للتلميذ وحاجته إلى هذه الأمور وعندما يكبر إذا أراد أن يدرس في الجامعة تخصصاً في العلوم الشرعية فليفعل ذلك ولكن لابد من إعطائه الثقافة الإسلامية العامة التي تكون شخصيته الإسلامية وتعرفه بما يجب أن يعرفه عن دينه ، ثم أيضاً هناك قضية أخرى تدرس في بعض المدارس متعلقة بملل ونحل ليست موجودة اليوم ، عن الجاهلية والجبرية ، كلام عن فرق بادت وليس لها وجود ، لماذا تدرس هذه الأمور ؟! العالم الإسلامي متعدد المدارس الفقهية ويجب احترام هذا التنوع الفقهي ، هل المذهب الحنبلي أفضل من الشافعي أو المالكي أو الحنفي ؟ وهل أهل السنة هم المسلمون الوحيدون في العالم ؟ أليس هناك شيعة إمامية وشيعة زيدية وإباضية وطوائف أخرى ؟ يجب أن يكون لدينا سعة أفق وتسامح في التعامل مع أهل القبلة ، هؤلاء جميعاً أهل قبلة .

س : وهل بنيت المناهج الدينية في المملكة على فكر إسلامي واحد ؟.

ج : بالطبع المملكة قامت على الدعوة السلفية وعلى فكر المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، وهو فكر يدعو إلى تطهير المجتمع من البدع والخرافات وتصحيح العقيدة الإسلامية والارتباط بالله سبحانه وتعالى وعدم الإيمان بالوسطاء والنظر إلى بعض الأمور التي تقرب إلى الله ، وهي ليست من أصل الدين كما كان يفعل بعض المسلمين الذين تولدت في مجتمعاتهم بعض البدع والخرافات التي ليست أصلاً في الدين ، ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب دعوة سلفية صحيحة ؛ فهي تدعو إلى تنقية الإيمان وربط المسلم بخالقه وعدم القيام بممارسات فيها شيء من الشرك ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم عن مثل هذه الممارسات

التي تضـر بإيمان المؤمن ، ولكن هناك من تلاميـذ هذه المدرسـة من زاد في التشدد وتوسـع في هذا المجال ، فالإسلام دين سـماحة وليس ديناً متشدداً ، وأعـتـقـد أن المناهج في المملكة تتبـع في نظرتهـا العـامـة والتـفـاصـيل هذه المدرسة الفكرية الفقهية التي هي فرع من فروع المذهب الحنبلي ، أنا لا أريد القول إن في هذا تأثيراً على سلوك التلاميذ من حيث التشـدد وعدم احترام المذاهب الأخرى ولكن قد يكون هذا مرجعه طريقة التلقين في المدارس ومن بعض العلمـاء الذين هم تابعون لهـذه المدرسـة الفـقـهـيـة ويرون أن هذا هو الصواب لذلك فهم لا يوافقون غيرهم في ما ذهبوا إليه ، لكن الإسـلام أرحب من هذا وأوسـع ، فيجب احترام المذاهب الفقهية .

س: وهل تدعو إلى إعادة النظر في اعتماد هذا الفكر الأوحد القائم عليه أساس المناهج الدينية في المملكة ؟.

ج: يجب أن يكون هدفنا توحـيـد المسلمين وتقـويتـهم وإشـاعـة المحـبـة والتـعـاون بينـهم واحترام بعضـهم بعضـاً وهذا لن يتم إلا باحترام المذاهب الفقهية ، وأرى أن المملكة بدأت حالياً في إطار الحوار الوطني وإعادة النظر في كـثـيـر من هـذه الرؤى والاخـتـيـارات ، وهناك دعـوة قـوية للتـقـريب بين وجهات نظر أبناء المجتمع الواحد سواء كانوا يتبعون هذه المدرسة الفقهية أو تلك .

س: هل توضح أكثر ؟.

ج: نحن لدينا في المملكة كمـا في البلدان الإسـلامية مواطنون ينتمون إلى المذهب الإمامي الجعفري وهم مسلمون ، وإذا كانت لهم اجتهاداتهم التي قد لا يتـفق مـعـهـا كـثـيـر من أهل السنة فـهـذا لا يعني أنهم خـرجـوا من دائرة الجـمـاعـة الإسـلامـيـة بل إنهم إخواننا في الدين والوطن ، وأنا الآن أتحـدث بصـفـتي مواطناً سـعـودياً وأكاديمياً درست في الجـامـعة ومـازلت على صلة قوية ببلدي وأدعو إلى أن يكون هناك ترابط قوي بين أبناء المجتمـع وتعاون

واحترام لأنهم في النهاية أبناء وطن واحد ولا يمكن انتزاع صفة الوطنية ، فهم ضمن أهل قبلة واحدة ولا يمكن انتزاع الإسلام عنهم ، وهذا واجب من واجبات المسؤولين في الدولة أن يراعوا هذا الجانب وأن يحرصوا على أن يكون المجتمع مجتمعاً متماسكاً .

س : ما الذي يمكن التعامل معه إزاء وجود بعض المفاهيم الدينية التي تدرس حالياً مثل مفهوم الجهاد ؟.

ج : للأسف هم درسوا هذا المفهوم بهذا الشكل وهذا أمر خطأ فالرسول - صلى الله عليه وسلم - عندما جاء من غزوة قال « عدنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر »أي مجاهدة النفس وتقويم السلوك ووضع الإنسان في طريق الاستقامة لكن الجهاد القتالي هو لرد العدوان ، والذين حصروا الجهاد في القتال هم يسيئون إلى فهم الجهاد ومن ثمَّ لابد من إعادة النظر في شرح هذا المفهوم في مناهج التعليم بشكل واضح حتى لا يلجأ الناس ، وبخاصة صغار السن وهم ينظرون إلى أن الجهاد هو القتال فيصبح المجتمع معبأ ومتأزماً ، يجب أن يوضح معنى القتال الذي هو جزء من الجهاد بأنه عمل يقوم به المسلمون لرد العدوان وليس للاعتداء .

س : وكيف تنظر المناهج الدينية التي تدرس في العالم الإسلامي إلى اليهود والنصارى ؟.

ج : الذين يريدون تكفير كل العالم لا يفهمون الإسلام ، فالله يلعن في القرآن الكريم الكفار من اليهود والنصارى والمسلمين ويجب عدم إخراج النصوص من سياقها ومعناها الواسع لكي نضعها في معنى ضيق ، ثم إن الله هو الذي أنزل تلك الرسالات وأرسل الرسل وفي القرآن نقرأ « إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » هذه الآية تمجد الذين آمنوا من اليهود والنصارى والصابئين والمسلمين ، يجب أن

نفهم الآيات فهماً صحيحاً ثم إنه ليس بيننا وبين أحد عداوة ، نحن لا نعادي أحداً سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو بوذياً وغير ذلك ، نحن نعادي من يعتدي علينا ونقاتل من يقاتلنا ويحتل أراضينا ويضر بمصالحنا ، والوجود الإسرائيلي كما هو في فلسطين هو عدوان ونحن لا نعادي اليهود وإنما نعادي الصهيونية التي جاءت وأخذت فلسطين من أهلها وطردتهم وعذبتهم والآن ترفض أن تعيد لهم حتى جزءاً من أرضهم بناءً على قرارات الشرعية الدولية ، فهذا هو المفهوم الذي يجب أن يصحح هنا .

س: في هذه الحالة يمكن اعتبار الجهاد في فلسطين مشروعاً ؟.

ج: الجهاد يأمر به ولي الأمر ، لا يمكن أن يقرر أي أحد بأنه يريد الجهاد فتصبح الأمور عندئذ فوضى ، ولي الأمر هو الذي يعلن الجهاد وإلا أصبحت الأمور غير منضبطة وأصبح كل واحد يحكم نفسه ويتصرف وفق أهدافه ، لابد من ولي أمر وحكومة وقوانين وتنظيمات تنظم شؤون المجتمع ، لا يمكن إعلان الجهاد بهذه الطريقة .

س:في ظل اختلاف التفسيرات والاجتهادات إزاء بعض الآيات القرآنية التي تدرس للطلاب ، هل تؤيد حذف ما يثير هذا الاختلاف ؟.

ج: نحن لسنا مطالبين بتدريس التلاميذ الآيات القرآنية وفق تفسيرات غير سليمة ،يجب أن تدرس الآيات والأحاديث للتلاميذ وفق الرؤية الصحيحة والفهم الصحيح لها ، القرآن نزل بلسان عربي مبين واللغة العربية واسعة وقوية وغنية ولا يفهمها إلا من يتقنها ويعرف أسرارها ، إذا كان هناك من درس العلوم الشرعية وحصل على شهادة وهو لايعرف باللغة العربية معرفة قوية فكيف له أن يفسر القرآن ؟ وكيف يمكن أن يوجه الناس وهو لا يفهم المعنى الصحيح لهذه الآيات والأحاديث ؟! يجب أن تدرس هذه الآيات في إطارها الصحيح لمعانيها ولأسباب نزولها وفي إطار بيئتها ومحيطها والظروف التي حدثت بها حتى نبني الحكم الصحيح في فهمنا لهذه الآيات على وقت النزول وأسبابه وظروفه .

س: تردد أن هناك ضغطاً أمريكياً على بعض الدول العربية والإسلامية لتغيير المناهج الدينية، ما صحة هذا ؟.

ج: أنا سمعت بهذا، والإعلان الذي أعلنته أمريكا أخيراً عن إقامة الشرق الأوسط الكبير يؤكد وجود مصالح أمريكية في هذه المنطقة، فالإدارة الحالية الأمريكية إدارة متطرفة، هم يقولون إن العالم الإسلامي فيه متطرفون وإن الدين الإسلامي يدعو إلى كراهية الآخر والعنف، فهذه الإدارة يحيط بها متطرفون سواء من الليكوديين أو من اليمين المسيحي المتطرف الذين يسمون كلهم بالمحافظين الجدد، هم ليسوا محافظين جداً وإنما متطرفون جدد في أمريكا، أنا عشت ودرست في أمريكا لسنوات طوال ونلت أعلى الدرجات من جامعاتها ولم أكن أرى المجتمع الأمريكي كما أراه اليوم، إذ هيمنت الآن في أمريكا رؤية غريبة عن روح المجتمع الأمريكي كمجتمع منفتح متسامح إلى حد ما، وأصبحت الآن الإدارة الأمريكية تسير من قبل هذه الجهات المتطرفة لتحقيق أهداف معينة.

س: مثل ماذا ؟.

ج: تحليلي الشخصي لما تقوم به أمريكا هو على النحو الآتي: أمريكا قوية وتفردت بالقوة لعدم وجود قطب آخر ينافسها، وليس هناك توازن ولهذا فهي ترى أنه يجب عليها أن تحكم العالم وأن تسيره وتفرض عليه قيمها ونظامها ورؤيتها لما يجب عليه أن يكون العالم، ولأمريكا مصالح كثيرة في كل أنحاء العالم وليس العالم الإسلامي وحسب، والرؤية التي تسير عليها أمريكا من ضمن مفرداتها العالم العربي والإسلامي، وهنا بيت القصيد لأن أمريكا بحكم ارتباطها بإسرائيل والدفاع عنها بالحق والباطل هي تريد أن تكون منطقة الشرق الأوسط الكبير كما تسميه مجالاً تجد فيه إسرائيل المكان الذي يمكنها من الهيمنة وتتحكم بتحقيق مصالحها، ونحن نعرف من خلال تصريحات عدد كبير من القياديين الإسرائيليين

والأمريكيين أن إسرائيل هي في قلب هذا المخطط ، وقد عبر عن هذا قبل سنوات رئيس وزراء إسرائيل السابق بيريز عندما تحدث عن مشروع الشرق أوسطية ، فأمريكا يمكن أن تطالب بتغيير مناهجنا ولكن ليس لدي مستند أو وثيقة رسمية من أمريكا تؤكد هذا ، لكن قد يكون هذا صحيحاً ، وعلى أية حال لماذا ننتظر أمريكا حتى تطلب منا أن نغير مناهجنا وأنظمتنا الإدارية والسياسية أو إحداث الإصلاح في مجتمعاتنا ؟

لماذا لا نصلح أحوالنا بأنفسنا ؟ يجب أن نصلح الخطأ ونقوم الاعوجاج لمصلحتنا والأجيال القادمة ، فمن حق الشعوب العربية والمسلمة أن تعيش في مجتمعات فيها كثير من الحريات والعدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته وإتاحة الفرص للجميع وأن يمنع الظلم والاعتداء على حقوق الناس ومنع التجاوزات التي تحدث هنا أو هناك لكي نضمن وجود مجتمعات قوية متحابة وهذا لا يحدث في المجتمعات التي يكثر فيها الظلم والتسلط والقسوة ، ولهذا من الواجب النظر في الأخطاء للحفاظ على مكاسبنا واستقلالنا .

س: هل بدأت حالياً خطوات عملية لإحداث تغييرات جذرية في المناهج الدينية السعودية ؟.

ج: أنا بحكم عملي مقيم في الغرب وهذا لا يمنعني من أن أكون على صلة ببلدي ، فلي أصدقاء كثيرون وأزور المملكة باستمرار ولهذا أرى أن المملكة تسير بخطى حثيثة نحو إصلاح الأوضاع وتطوير المجتمع السعودي ، ويجب أن يتطور هذا المجتمع نحو الأفضل ، يجب أن يكون هناك انفتاح في المجال الاجتماعي في إطار الضوابط والقيم الإسلامية التي نعتز بها ، يجب التوقف عن اتهام الناس لأجل أنهم يخالفوننا الرأي ، مخالفة الرأي لا تعني العداوة والمكر ضد الدولة ، يجب أن نحسن الظن حتى يثبت لنا العكس ويجب أن نطور التعليم والثقافة والأساليب الإدارية في جميع شؤون

الحياة ، وأعتقد أن هذا هو ما يحدث اليوم بطريقة تدريجية ، وقد عبر عن هذا المسؤولون الكبار في المملكة وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين وولي العهد سمو الأمير عبد الله والنائب الثاني سمو الأمير سلطان وعدد آخر من المسؤولين السعوديين ، وهذا هو الخط الذي تسير عليه المملكة حيث التدرج المتوازن ولكن نريد تدرجاً متوازناً حثيثاً لا يتوقف ولا ينحرف عن مساره لأن الهدف الأول والأخير الذي تسعى إليه المملكة هو أن تتطور نحو الأفضل لأن السعودية لها وزنها وقيمتها وخصوصياتها، فهي قلب العالم الإسلامي وفي الوقت ذاته هي دولة يجب أن تعيش عصرها وأن تستفيد من الثروات الموجودة فيها لتنمية هذا المجتمع تنمية شاملة في كل جهاته وتنمية متوازنة ليعيش المجتمع السعودي حياة إسلامية عصرية منفتحة ومتسامحة .

س: ألا تعتقد بوجود قوى ضغط قد تعطل مثل هذه الإصلاحات والانفتاح في المجتمع السعودي ؟.

ج: لا أعتقد أن هناك قوى لها من قوة الإرادة لكي توقف الإصلاح الذي لابد أن يحدث ، فهو إصلاح لشيء غير صالح ، والإسلام ليس انغلاقاً وتشدداً ، الإسلام دين التسامح والاستقامة ، وهذا ما عبرت عنه اللقاءات الحوارية التي عقدها عدد كبير من المثقفين والعلماء من جميع الجهات تحت رعاية سمو الأمير عبد الله ، وأعتقد أن الطريق مازال طويلاً أمامهم ولكن يجب أن نبدأ بعزيمة وألا نتوقف على اعتبار أن العالم يتغير ويجب أن نتغير إلى ما هو أفضل لنا في حاضرنا ومستقبل أجيالنا .

س: ولكن دكتور قوى الضغط التي تحدثنا عنها عارضت بردة فعل عنيفة مجرد مشاركة عدد من السعوديات في منتدى اقتصادي دون حجاب ، فكيف يكون موقف هذه القوى إزاء الانفتاح الاجتماعي الأوسع ؟.

ج: أنا لي رأي في قضية الحجاب وقد يغضب كثيراً من الناس ، أولاً

الحجاب لم يرد في القرآن بمعنى غطاء الوجه ، الآية التي وردت فيها كلمة حجاب كانت خاصة بنساء الرسول صلى الله عليه وسلم إذ كان الصحابة يدخلون بيت الرسول وبعضهم كان لا يستأذن ، وكان النبي يتأذى من ذلك فنزلت آية الحجاب أنه يجب على المؤمنين ألا يدخلوا بيت النبي إلا مستأذنين وألا يتحدثوا مع زوجات الرسول أمهات المؤمنين إلا من وراء حجاب أي ساتر يفصل نساء النبي عن الصحابة الذين كانوا يأتون في كل لحظة إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، الغطاء الذي يستر شعر المرأة ونحرها هو الخمار الذي ذكر في آية قرآنية أخرى«وليضربن بخمرهن على جيوبهن » ، معنى الخمار كما قال كثير من علماء المسلمين هو غطاء الرأس الذي يغطي الصدر والنحر ليبقي الوجه والكفين ظاهرين، وقد ورد حديث في هذا « يا أسماء إذا بلغت المرأة المحيض لا يحل أن يبدو منها إلا وجهها وكفاها » ، تقرير كثير من العلماء أن الوجه والكفين ليسا بعورة ، وهناك فريق آخر من المسلمين يرى أن الوجه عورة ويجب أن تغطي المرأة وجهها ، هذا رأي من الآراء يجب ألا يفرض على بقية المسلمين ، فهناك ملايين من المسلمات لا يغطين وجوههن فهل هن غير مسلمات ؟ هؤلاء مسلمات ، وبخاصة النساء اللائي يحتشمن في لباسهن ويحافظن على سلوكهن ، فهذا بالطبع هو المطلوب لأن في نظري وجه المرأة غير عورة ما دامت هي محتشمة في لباسها ، المطلوب أن نغض البصر والآية القرآنية واضحة في هذا السياق « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم » فلابد أنه يرى شيئاً حتى يغض بصره ، ثم إن الخلوة التي حرمها الشرع هي التي يكون فيها الرجل وحيداً مع امرأة أجنبية ، أما في الأماكن العامة فهذه ليست خلوة ، وبخاصة إذا كان هناك احترام للسلوك وعدم وجود اختلاط كامل ، وأنا أقول إن الذين قالوا أن المرأة يجب ألا تحضر المنتديات هم لهم رأيهم ولكن يجب الإشارة إلى أن المرأة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت تحضر في المسجد وتستمع إلى الوعظ فكانت منهن فقيهات ويعلمن

الرجال ، والإمام الشافعي - رحمه الله - تلقى جلاً من علمه على يد فاطمة الزهراء النبوية وهي حفيدة الإمام علي رضي الله عنه ، وعندما ماتت خرج معها وشيعها ، وهذا مذكور في كتب التاريخ إذ كانت النساء المسلمات العالمات يعقدن مجالس للوعظ والتدريس ولم يقل أحد إنهن خرجن عن النهج الإسلامي الصحيح ، لا يجوز التشدد يجب أن نكون وسطيين ومعتدلين في نظرتنا إلى الأمور ، فالدين متين ومن يوغل به يجب أن يوغل به برفق أنا لست فقيهاً ولا أدعي أنني درست العلوم الشرعية بعمق حتى لا يقول القائل إن فلاناً يتكلم بغير علم ، أنا أقول هذا ما نقرأه ونراه في كثير من المجتمعات الإسلامية ، ولا أعتقد أن هذا انحراف فالانحراف واضح مثلما هي الاستقامة واضحة أيضاً ، والإسلام وسط واعتدال في كل الأمور

.س: وهل ستنجح برأيك خطوات الإصلاح التي تحدثت عنها بوجود هذه القوى الضاغطة ؟.

ج: دائماً الذين يريدون أن يصلحوا يواجهون مقاومة هنا وهناك ، المجتمع السعودي فيه من يريد أن تكون الأمور بغير هذا وبشكل آخر ، هناك آراء كثيرة ، ومن الطبيعي حدوث هذا في كل المجتمعات لكن لابد أن يكون الإصلاح في الاتجاه الصحيح بحيث يحافظ على الثوابت والقيم وينفتح على العصر ويأخذ منه ما هو مفيد وجديد وفي نهاية المطاف لا يبقى إلا ما ينفع الناس ويمكث في الأرض ، فالمجتمع السعودي متدين ومحافظ وسيحافظ على قيمه الإسلامية ولكن يريد أن يحرر نفسه من القيود التي لا أصل لها في الدين ، فهو يمقت العادات والتقاليد المجتمعة التي تراكمت عبر العصور ولبست لباس الدين وهي ليس لها علاقة بالدين

.س: كيف تنظر إلى وضع المرأة في المجتمع السعودي في ظل القوانين الاجتماعية المشددة المفروضة عليها ؟.

ج: المرأة السعودية لم تأخذ حقها كاملاً كما يأمر الإسلام ، لدينا في

الملكة نساء عالمات ، طبيبات ومثقفات وأديبات ومؤرخات ، الجامعات تخرج الآلاف من النساء في جميع فروع المعرفة ومنهن من برزت في تخصصها وأصبحت من الأعلام المشهورة ، ولدينا طبيبات بارعات أصبحن بمستوى كبار الأطباء في العالم ، المرأة السعودية هي امرأة مسلمة عربية يجب أن ينظر إليها من هذه الناحية ، وهي تعيش في بلد له خصوصيات لكن يجب ألا تظلم بسبب تفسيرات معينة لدى بعض ممن ينتمون إلى مدارس فقهية معينة لكي تحرم من حقوقها التي أقرها الإسلام ، هذا الدين لم يأمر بمعاملة المرأة تحت الإكراه والظلم وإنما أعطاها من الحقوق وحفظ لها من الأمور التي تنمي شخصيتها وتحافظ على كرامتها وأنوثتها ، وأيضاً لابد من إتاحة الفرصة لها للعيش في المجتمع وتمارس دورها في بناء المجتمع .

س : ألا يزال دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مؤثراً في الحياة الاجتماعية السعودية بنفس الصلاحيات التي كانت لديها ؟.

ج : لا أدري كيف تسير الأمور بهذا الجانب ، فأنا لست من المسؤولين في السعودية ، لكن أعتقد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الشعائر الإسلامية هو فرض كفاية ولابد أن يكون في إطار من التنظيم وتحت مظلة الدولة ، فلا يمكن أن يأمر الشخص بالمعروف وينهى عن المنكر وفق هواه .

س : هل ترى أهمية لوجود هذه الهيئة ؟.

ج : أنا أرى أنه يجب المحافظة على سلامة المجتمع وعلى عدم حصول تعكير صفو المجتمع من أي كان ، قد يكون هناك بعض ضعاف النفوس من المرضى سلوكياً وعقلياً ممن يتحرشون بالنساء ويسيئون التصرف إذا رأوا امرأة أمامهم ، هؤلاء يجب تأديبهم ولكن في إطار الانضباط القانوني ونظم المملكة وإجراءاتها الإدارية وبأسلوب فيه كثير من العقل وحسن التصرف ، وأنا شخصياً أفضل وجود هيئات للمراقبة في الأسواق العامة

التي يكون فيها اختلاط النساء والرجال في محال البيع والشراء ، ليمنعوا إساءة الأدب وأن يعاقبوا في إطار القانون أما أن يكون هناك عمليات فيها اعتداء على الناس وإساءة إلى كرامتهم والتشكيك بهم وإساءة الظن فهذا ليس من تعاليم الإسلام .

س: إلى أين وصلت جهود منظمة الإيسسكو في التقريب بين المذاهب الإسلامية في العالم الإسلامي ؟.

ج: المنظمة قامت بعمل كبير في هذا المجال ، وهي أول من بدأت العمل في مجال التقريب ، نحن نعرف أن أول حركة للتقريب بين المذاهب قامت في مصر ، وقام بها الشيخ شلتوت ومحمد علوبة باشا رحمهما الله ، وكان معهما محمد تقي الدين قمي من العلماء الإمامية من إيران رحمه الله وأقاموا دار التقريب في مصر وصدرت مجلة الرسالة في التقريب ثم توقف العمل .

س: ولماذا توقف هذا الجهد ؟.

ج: بسبب تغير الحياة ووجود الصراعات والتشدد هنا وهناك وغفل المسلمون عن هذا ، وبعد ذلك بسنين قامت المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة بالدعوة إلى عقد ندوة للتقريب بين المذاهب الإسلامية أقيمت في الرباط في العام ١٩٩١ ثم عقدت ندوة أخرى في العام ١٩٩٤ وصدرت استراتيجية للتقريب وتكفلت المنظمة بوضع الاستراتيجية بالتعاون مع علماء المذاهب السبعة ، وهي المذاهب السنية الأربعة إلى جانب المذاهب الإمامية الإثني عشري والمذهب الزيدي والإباضي ، وعندما وضعت الاستراتيجية التي تعرف بالمذاهب وتاريخها وبأنها تشكل مجموع الأمة الإسلامية اليوم وفيها أيضاً الدعوة إلى تبادل الاحترام بين أبناء هذه المذاهب وأن يتعاونوا في ما يتفقون عليه ويعذر بعضهم بعضاً على ما يختلفون عليه ، وأن يحترم أتباع المذاهب الأسس التي قام عليها هذا الدين

وأن يجلوا رموز الإسلام العظام ولا يسيئوا إلى أي منهم ، وألا يتطاول أحد على صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم وألا يسيء أحد إلى المذاهب ويصفها بأوصاف تحقيرية ، وأن تكون العلاقة بين المسلمين علاقة تواد وتعاون في ظل الاختلاف الذي هو ليس عيباً ، وأن ينظر إلى هذه المذاهب على أنها مدارس فقهية اجتهادية ساهمت في تنمية الفقه الإسلامي وتقويته ، وأن يكون الاجتهاد اليوم اجتهاداً مبنياً على تعاون فقهاء الأمة لمعالجة قضايا العصر ونوازله برؤية جماعية وفي إطار من التعاون والتكامل بين هذه المذاهب ، وقد نجحنا في وضع الاستراتيجية التي أقرت في المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي عقد في طهران في العام الماضي ثم أقرت في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد في ماليزيا ، وأصبحت وثيقة رسمية من وثائق العمل الإسلامي المشترك ، وعلى ضوء هذه الاستراتيجية ستعمل المنظمة على نشر ثقافة التقريب وعلى دعوة الدول الأعضاء إلى أن تدرس المذاهب في جامعاتها وأن تنشر وسائل الإعلام معلومات توضيحية عن المذاهب الإسلامية وتحث الشعوب الإسلامية على أن يفهم بعضها بعضاً لنزيل نوازع الكراهية والضغينة وعوامل الصدامات التي تحدث في المجتمعات الإسلامية بسبب الاختلاف المذهبي ، يجب ألا يكون الاختلاف المذهبي سبيلاً إلى الكراهية بل يجب أن يكون مدخلاً للتعاون والتكاتف ، والمملكة العربية السعودية ليس لها اعتراض على هذا وعلى العكس هي تشجع على التقارب بين المسلمين وهي بصفتها حاضنة لمقدسات المسلمين تدعو إلى هذا التقارب ، وليس هناك اعتراض في هذا الاتجاه إطلاقاً ولكن إذا كان هناك من له رأي فهذا شأنه ، نحن اخترنا العلماء الذين يريدون لهذا التقارب أن يتحقق حفاظاً على مصلحة الأمة ويعرفون الأخطار التي تحيط بها ، نحن لم نبحث عن المتشددين والمتطرفين .

س: ما دور المنظمة في صياغة المناهج الدراسية على مستوى العالم الإسلامي ؟.

ج: المنظمة بصفتها بيت الخبرة في العالم الإسلامي والضمير الثقافي للعالم الإسلامي كما عبر عن ذلك الملك الحسن الثاني رحمه الله وبحكم مسؤولياتها هي تسعى إلى وضع الخطوط العريضة التي تستفيد منها الدول الأعضاء وفق اختياراتها واستراتيجيتها الوطنية لوضع مناهج موحدة في إطار التكامل والاحترام الذي يجب أن يسود في المجتمعات الإسلامية وفي إطار المحافظة على الأصول والقيم ، نحن نؤمن بأن أتباع المذاهب الإسلامية يؤمنون بالله رباً وبالنبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ رسولاً وبالقرآن كتاباً ويتوجهون إلى قبلة واحدة ويحرمون ما حرم الله ويحلون ما أحل الله ، نعم هناك اختلافات جزئية هنا وهناك ، وهناك اختلافات أيضاً في الأصول لا نحاول تجاوزها ، كما يجب أن نعالج هذه الاختلافات في إطار من السماحة والقول الحسن والعمل المنهجي ، فالاجتهاد هو البحث العلمي ولهذا نريد الاجتهاد يصب في ما هو صالح للمسلمين ، وأنا أرى أن هناك مجامع فقهية يمكن أن تقوم بهذه المهمة مثل المجمع الفقهي التابع للمنظمة في جدة وغيره ، وقد نادت المنظمة مراراً بأن يكون هناك اجتهاد جماعي فهو الأسلم والأفضل للخروج بآراء متطابقة تهم المسلمين عندئذٍ يعتد بهذا الرأي الصادر من كبار العلماء .

س: كيف تنظرون إلى المعارضة في لبنان لانضمامه إلى منظمة «الإيسسكو» على اعتبار أن ميثاق المنظمة يدعو إلى جعل الثقافة الإسلامية محور المناهج التربوية وهو ما تعارضه الطوائف غير المسلمة هناك ؟.

ج: لبنان انضم بقرار من الحكومة اللبنانية إلى المنظمة في عام ٢٠٠٢م، ، وشارك معنا في اجتماعات المجلس التنفيذي وفي اجتماع المؤتمر العام الثامن الذي عقد في طهران ، فعندما قدمت الحكومة مشروع القانون إلى

مجلس النواب للنظر فيه في اللجان المختصة ليعتمد ، احتج النواب الذين يمثلون الطائفة المارونية على هذا المشروع وقالوا إن المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم يوجد في ميثاقها نص يقول جعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مراحله ومستوياته وهناك نص آخر يقول إضفاء الصبغة الإسلامية على معالم الفنون والثقافة والآداب وقالوا إنهم مجتمع طائفي متعدد الطوائف ، ولبنان ثقافة خاصة والانضمام قد يشكل خطراً على الثقافة اللبنانية ويشكل فتنة وهذه رؤية غير صحيحة ، ومع احترامي الكامل لكل من عارض المشروع أقول لهم إن لبنان عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي التي هي المنظمة الأم التي انبثقت منها « الإيسسكو » ولبنان عضو في البنك الإسلامي للتنمية الذي هو جهاز من أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي ، ولبنان عضو في جميع المنظمات المنبثقة من منظمة المؤتمر الإسلامي ويمكن للبنان أن يتحفظ تجاه بند أو قضية لا توافق دستورها ومصالحها ، علماً أن كل ما تقوم به «الإيسسكو» ليس ملزماً لأي دولة من الدول الأعضاء ، إذ يحق للدول أن تأخذ بالقرارات أو ترفض فهي ليست إلزاماً ، أما من جانب جعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم فإنه لا يعني جعل الدين الإسلامي محور مناهج التعليم ، هناك فرق بين الدين والثقافة التي هي واسعة وكبيرة وشارك في صنعها المسلمون وغير المسلمين وأبناء الأمة العربية والإسلامية ، واللفظ الإسلامي هنا ينطبق على المجتمعات التي عاشت في كنف الدولة الإسلامية منذ عهد الرسالة إلى اليوم ، فالأمة الإسلامية أمة واحدة بعض الأبناء مسلمون والبعض الآخر غير مسلمين ، بل إن كثيراً من العلماء المسيحيين في لبنان وغيرها كانوا من كبار الأعلام الذين ساهموا في نشر اللغة العربية وتحقيق التراث الإسلامي ، فهذه نظرة ضيقة وفيها تحسس من موضوع أخرج من إطاره وتحميل الأمور ما لا تحتمل لكن في النهاية يبقى هذا القرار شأناً داخلياً يخص لبنان فما تقرره الأجهزة الدستورية في

لبنان نحن نقبله ، وهذا لا يفسد للود قضية ، فإن كان لبنان عضواً في « الإيسسكو » فمرحباً به ، وإن لم يرد الانضمام فليس في ذلك تأثير عليه وسنتعاون معه في ما يحقق المصالح له ، وإذا كان الإخوة المسيحيون في لبنان يظنون أن المنظمة لن تتعاون معهم فهم واهمون لأننا نريد التعاون ونحرص على وحدة لبنان وهذا التنوع الذي يوجد فيه ، فلبنان مثال على الدولة العصرية التي تعيش فيها طوائف عدة شكلت هذا الوطن ، ويعتزون به ونحن أيضاً نعتز بهم ونحرص على مصالحهم .

س : ما آخر مستجدات عمل منظمة الإيسسكو ؟.

ج : المنظمة الآن تنفذ خطة العمل الثلاثية الأخيرة التي أقرها المؤتمر العام الثامن في طهران ، وهي خطة طموح تتضمن عدداً من البرامج والأنشطة الثقافية والتربوية والعلمية التي تتجاوب مع متغيرات العصر ، وبخاصة في التنمية السكانية والصحية والاعتناء بمعالم الحضارة الإسلامية وتراثها والتراث الحضاري في البلاد الإسلامية ، ونحرص أيضاً على تطور مناهج التعليم وكفاءات المعلمين وتطوير البحث العلمي وربط مراكز البحث العلمي بشبكة من المعلومات التي تهدف إلى تبادل الخبرات بين العلماء المسلمين وتقديم مساعدات للمؤسسات التربوية في عدد من الدول الإسلامية لتطويرها ، ونتعاون مع ١٢٨ منظمة دولية وغير حكومية في جميع أنحاء العالم ومنها منظمة اليونسكو التي اتفقنا معها على برنامج تعاون يتضمن ١٠٨ أنشطة تربوية وعلمية وثقافية سننفذها خلال عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وستستفيد منه الدول الأعضاء والجماعات والأقليات العربية التي تعيش في دول العالم .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية حول عدد من القضايا المهمة *

س: ما الملفات التي ستناقشها القمة العربية المقبلة ؟.

ج: يتضمن جدول أعمال القمة القضية الفلسطينية والمسألة العراقية وكل الموضوعات المطروحة وطريقة تناولها حسب تطورات الأوضاع والتي تتجه نحو الأسوأ.

س: ما السبب الرئيسي لتأجيل القمة العربية؟.

ج: نحن ننظر إلى الأمام الآن ونعد للقمة المقبلة وأنا لست على استعداد لمناقشة الأسباب السابقة وهذه كانت صفحة وطويت .

س: ما تعليقكم على اغتيال قائد حركة حماس عبد العزيز الرنتيسي؟وهل تؤيدون الدعوات الشعبية لقطع العلاقات مع إسرائيل ووقف التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة ؟.

ج: هذه الدعوات تعبر عن مواقف وتيارات وإحباط إزاء ما يحدث،أما القرار نفسه فتتخذه كل دولة وفق مصلحتها .

س: وماذا عن معرض الكتاب العربي في فرانكفورت ؟.

ج: قائم ومستمر .

س: هل ستعقد القمة في الثامن من مايو ؟.

ج: التشاور مستمر حول موعد انعقاد القمة مع القادة والمسألة حول تاريخ الانعقاد ، إلا أنه سيكون في مايو المقبل .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ١٩ / ٤ / ٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٤٥٢ .

س: كيف تنظرون إلى تسليم السلطة في العراق، وهل سيكون وفق الموعد المحدد في الثلاثين من يونيو ؟.

ج: ظروف العراق غير طبيعية وننتظر لكي نرى .

س: هل ستؤثر الأوضاع الفلسطينية الأخيرة على جدول أعمال القمة؟.

ج: ستؤثر طبعاً ، لكن من خلال طرح الموضوع على ما هو عليه من خطورة .

س: هل ستؤدي الأحداث الأخيرة في الساحة العربية إلى إلغاء القمة أو تأجيلها ؟.

ج: لا ، لا ، بالعكس .

س: هل ستؤجل مشروعات الإصلاح المطروحة على القمة ؟.

ج: كل شيء سيعرض على جدول أعمال القمة ، وهي قمة عادية لديها جدول أعمال ويسبقها اجتماع تحضيري وزاري ويجري الإعداد لها والملفات جاهزة .

س: وماذا عن موعد القمة ؟.

ج: لن أتحدث عن تاريخ القمة .

س: هل ستقتصر القمة على الورقتين الأردنية والمصرية بشأن الإصلاحات .

ج: هذا موضوع طرح من زمان و لا حاجة لفتحه .

س: ما موقف جامعة الدول العربية مما يجري في الأراضي الفلسطينية ؟.

ج: الحقيقة أنه لابد من اتخاذ موقف جاد من هذه السياسة الإجرامية الإسرائيلية ، وأعتقد أن الأمر وصل إلى مداه ، إذا نظرت إليها من مختلف

الزوايا . السياسية وغيرها ، ولذلك فإن هذا الموضوع مهم ورئيسي وسينظر إليه سواء في اجتماع وزراء الخارجية أو في الاجتماع على مستوى القمة ، وجدول الأعمال يتضمن تطورات السياسة والنزاع العربي - الإسرائيلي وكلها تطورات سلبية جداً ومؤثرة في مسار السلام .

س: ماذا عن أحلام الأمين العام لتطوير جامعة الدول العربية ، هل ما زالت قائمة ؟.

ج: المسألة ليست أحلاماً ، هناك مشروعات بدأت ووضعت وتصاغ .

س: كيف ترون قطع العلاقات مع إسرائيل ؟.

ج: لكل دولة آراؤها ومصالحها وإذا كانت أي دولة تريد طرح هذا الموضوع في القمة فهذا قرارها .

س: ماذا يمكن أن تتخذه الدول العربية ما عدا عمليات الشجب والاستنكار إزاء عمليات الاغتيال الإسرائيلية ؟.

ج: الاستنكار رفض وموقف من المواقف السياسية ، إنما يجب أن يتطور ويدعمه تحرك سياسي أو دبلوماسي في الاتجاه الذي يحمي ويدعم المصالح العربية التي تهم كل المجتمعات العربية .

س: وهل ترون أن الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر لشارون أن يفعل ما يفعله ؟.

ج: المسألة ليست ضوءاً أخضر أو أحمر، إنما الموضوع سيئ جداً، وفي هذا آراء معروفة وهذا سيكون أحد الموضوعات التي ستناقش، وفي القاهرة دان الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بشدة عملية الاغتيال التي استهدفت الدكتور عبد العزيز الرنتيسي واعتبرها عملاً آخر من عمليات إرهاب الدولة ، التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ، واعتبر موسى أن مواصلة إسرائيل ارتكاب مثل هذه العمليات يشكل تهديداً بالغاً

للأمن يقضي على فرص السلام ويغذي حالة التوتر ودوامة العنف التي تريد إسرائيل استمرارها في المنطقة ، ورأى موسى أن استمرار هذه السياسة العدوانية الإسرائيلية يتطلب من المجتمع الدولي التحرك الجاد من أجل توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ، وشدد على أن مقاومة الشعب الفلسطيني مقاومة مشروعة ، مشيراً إلى أن الاحتلال يؤدي إلى المقاومة ، وقال : إن كل فعل له رد فعل ، فإذا كان هناك من يدعي حق إسرائيل في الدفاع الشرعي عن نفسها في الأراضي التي تحتلها وليس في حدودها ، فمن باب أولى أن يكون للفلسطينيين الحق نفسه ، وأضاف موسى قبل مغادرته القاهرة أمس متوجهاً إلى الكويت ، في بداية جولة عربية تستغرق ٤ أيام ، تشمل الكويت ولبنان واليمن : إن بيان المندوبين الدائمين بالجامعة العربية في اجتماعهم الأخير والذي شدد على تمسك الدول العربية بالمبادرة العربية للسلام التي أعلنت في قمة بيروت ٢٠٠٢، يعني عدم الخضوع للجانب الآخر والتمسك بالموقف العربي وهي تمثل الجانب السياسي ، أما المقاومة ، فهذه شأن فلسطيني أساساً، ومن حقهم المقاومة ، وحول إعادة تقييم الموضوعات التي سيتم طرحها على القمة المقبلة بعد المستجدات التي تشهدها القضية الفلسطينية ، قال موسى : إن القضية الفلسطينية لها الأولوية في كل القمم ولا تحتاج إلى إعادة تقييم ، مشيراً إلى أن قمة ٢٠٠٤، لابد أن تعقد وليس عدم انعقادها خلال شهر مارس وهو الموعد المحدد للقمة سنوياً ، بسبب أي ظرف من الظروف يعني أنها لن تعقد ، مؤكداً أن هذه القمة ستعقد في أقرب فرصة .

مقابلة صحافية

لمعالي السيد عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول عدد من القضايا المختلفة *

س: متى يبدأ سريان الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب؟.

ج: الاتفاقية يبدأ سريانها بعد (٣٠) يوماً من التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء .

س: هل هي في حاجة إلى مصادقة البرلمانات الخليجية؟.

ج: هذه الاتفاقية معنية بمكافحة الإرهاب وسوف تصادق عليها الدول الخليجية خلال (٣٠) يوماً من بدء العمل بها .

س: ما أهم بنودها ؟.

ج: بنودها كثيرة وهي بالتالي تعتبر تنسيقاً وتعاوناً بين الأجهزة الأمنية الخليجية المعنية.

س: ما أوجه الشبه بينها وبين الاتفاقية الأمنية التي تحفظت عليها بعض الدول الخليجية؟.

ج:هذه اتفاقية خاصة بمكافحة الإرهاب فقط .

س: قرار السماح بالتنقل بالبطاقة الشخصية كان مفاجأة ، كيف ترونه؟.

ج: أطمئن الجميع أنه إلى جانب الإنجاز الكبير الذي تحقق فيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب ، كان هناك نية باستكمال

* صحيفة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٥ /٥/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٣٤٦٨.

قضية التنقل بين دول الخليج لدى وزراء الداخلية بالبطاقة الشخصية ، وهذا أعتبره انجازاً يسجل لصالح وزراء الداخلية ، ويسجل لمصلحة المواطن في الخليج ، وإن شاء الله تبدأ الأجهزة الأمنية في عملية تطبيق ذلك القرار .

س :هل هناك نية لاجتماع تشاوري آخر ؟.

ج: هذا الاجتماع هو تشاوري ولكن هناك اجتماع دوري يعقد في أكتوبر المقبل .

س : هل أرضت الاتفاقية طموح الوزراء ؟.

ج :بالتأكيد.

س : تحدثت تقارير إعلامية أن توقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب سوف يكون على حساب الحريات والمكتسبات للمواطن الخليجي؟.

ج : هذه إشاعات وهذه التقارير تأتي من باب الإشاعة والدعاية وهي ليست صحيحة والاتفاقية متعلقة بمكافحة الإرهاب فقط .

س : وماذا عن تبادل المتهمين؟.

ج : كل الأمور التي تتصل بالأمور والقضايا الأمنية وهذا إنجاز انتظرته دول المجلس طويلاً .

س : متى موعد تشاورية القادة الخليجيين ؟.

ج : رسمياً انعقاد القمة الخليجية التشاورية سوف يكون في (١٦) مايو الجاري.

س : هل سوف تحد هذه الاتفاقية من الإرهاب خاصة في السعودية ؟.

ج : السعودية عضو فاعل في المجلس وكل ما يمس السعودية يمس دول مجلس التعاون ونحن ندعم الجهود التي تبذلها السعودية فيما يتصل

باجـتـثـاث الإرهـاب ونـحن نفكر حـاليـاً في دعـوة أصـحـاب الرأي والفكر والعلماء لدراسة هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعاتنا الخليجية المسالمة .

س: فيما يخص العراق ، كيف ترون الوضع هناك ؟.

ج :تم التنويه في البيـان الخـتـامي إلى الانفـلات الأمني في العـراق، ولا يمكن أن يخلو اجتماع خليجي من التطرق إلى الجانب الأمني في العراق ، وقـد ناقش الـوزراء هذا الجـانب بالتـفـصـيل وتم التـأكيـد عليـه في البـيـان الختامي.

س: ماذا عن الحملات الإعلامية على الدول الخليجية ؟.,

ج : نفكر جدياً في مواجهة هذه الحملات الإعلامية المسعورة على دولنا.

نص البيان الختامي
الصـــادر عن الاجتمـاع التشـــاوري الخامـس لمعالي وزراء داخلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

انعقد الاجتماع التشاوري الخامس لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ الموافق ٤ مايو ٢٠٠٤م ، برئاسة معالي الشيخ نواف الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة الكويت وحضور : معالي الفريق الركن الدكتور محمد السعيد البادي وزير الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة .

سمو الشيخ علي بن خليفة بن سلمان آل خليفة وزير المواصلات ووزير الداخلية بالإنابة بمملكة البحرين.

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية.

معالي السيد سعود بن إبراهيم البوسعيدي وزير الداخلية بسلطنة عمان.

معالي الشيخ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني وزير الدولة للشئون الداخلية عضو مجلس الوزراء بدولة قطر .

وشارك في الاجتماع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية ، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٤ م ، العدد ١٣٤٦٨.

وانطلاقاً من المبدأ الراسخ بأن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ وأن المساس بأمن أي منها مساس بأمن جميع الدول ، واستعرض الوزراء مسار العمل المشترك في مجال التعاون والتنسيق الأمني في ضوء المستجدات والأحداث الأمنية المتسارعة إقليميا ودولياً ، وأكدوا عزمهم الصادق العمل على تحقيق المزيد من الإنجازات الهادفة على المحافظة على الأمن والاستقرار الذي تنعم به شعوب دول المجلس بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل السياسات والتوجيهات السديدة لقادة دول المجلس ، وذلك من خلال تفعيل القرارات ، وتكثيف الاتصال وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

كما يعلن الوزراء استكمال الإجراءات المتعلقة بتنقل المواطنين بين جميع الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية ، وتكليف الأجهزة المختصة بسرعة العمل على تطبيق ذلك.

وتأكيداً بأن الأمن والاستقرار في الدول الأعضاء مسؤولية جماعية ناقش الوزراء الأحداث والأعمال الإرهابية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية من بعض العناصر الضالة المارقة عن جادة الحق والصواب ، وأكدوا على وقوع جميع الدول الأعضاء إلى جانب المملكة العربية السعودية ، ودعمهم وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لمواجهة هذه الفئة الشريرة المضلة مشيدين بقدرة وكفاءة الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية على ملاحقة هذه الفئة الدخيلة والبعيدة عن قيم ديننا الإسلامية وشريعته السمحاء.

وفي ضوء قرار المجلس الأعلى الموقر في دورته الرابعة والعشرين (الكويت – ديسمبر ٢٠٠٣م.) بشأن مكافحة الإرهاب ، والذي يعبر ، ويؤكد على الموقف الثابت لدول مجلس التعاون في نبذ الإرهاب ومحاربته بمختلف أشكاله وكافة صوره ، وأيا كان مصدره ، وما يساغ له من

مبررات وقع الوزراء على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب ، وتأتي هذه الاتفاقية كآلية من آليات تفعيل استراتيجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب والتي أقرها الوزراء في اجتماعهم العشرين واعتمدها المجلس الأعلى الموقر في دورته الحادية والعشرين (المنامة – ديسمبر ٢٠٠١م).

وبهذه المناسبة يجدد الوزراء دعوة المجلس ودعمها لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب الذي بات يهدد أمن واستقرار جميع دول العالم ، وما توقيع دول المجلس وانضمامها إلى جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية إلا تعبير عن هذا الموقف .

كما استعرض الوزراء الأحداث والأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة وعبروا عن قلقها الشديد من تردي الأوضاع الأمنية وحالات الانفلات الأمني في العراق.

كما عبر الوزراء عن استنكار دول المجلس لما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من قتل وتنكيل وحصار ، واغتيال لقادة رموزه ، ويناشدون المجتمع الدولي القيام بدوره المسؤول لوضع حد للممارسات والتعنت الإسرائيلي الطائش.

وأعرب الوزراء عن صادق شكرهم وتقديرهم لدولة الكويت على استضافتها لهذا الاجتماع منوهين بجهود وزارة الداخلية وعلى رأسها معالي الشيخ نواف الأحمد الصباح في الإعداد والترتيب المتميز لهذا الاجتماع حفظ الله الكويت وشعبها الأبي في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ جابر أمير دولة الكويت ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح .

نص البيان الختامي لاجتماعات الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي*

أعرب الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقهما إزاء تدهور الوضع الأمني في العراق وجددا التزامهما مساعدة الشعب العراقي في إعادة إعمار بلادهم .

وقال البيان الختامي لاجتماعات الدورة الـ ١٤ للمجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون والاتحاد الأوروبي إن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق تبقى « العقبة الرئيسية لمسيرة البناء والاستقرار السياسي ».

وتضمن البيان تجديد التزام الجانبين في مساعدة العراق وشعبه في إعادة إعمار بلاده واستعادة شرعيته الكاملة وعدم التدخل في الأمور الداخلية العراقية .

وندد البيان بعملية قتل المدنيين العراقيين والأسرى الكويتيين ورعايا دول أخرى مشدداً على ضرورة تحميل المسؤولين في النظام العراقي البائد مسؤولية هذه الجرائم وضرورة تقديمهم للعدالة .

وكذلك شجب البيان عملية تعذيب السجناء العراقيين في سجن أبو غريب وأنه مخالف للقانون الدولي ومعاهدة جنيف .

واستنكر المجتمعون في بيانهم أعمال العنف لله الإرهابية لله الدائرة في العراق واختطاف واحتجاز وقتل الرهائن الوحشي وطالبوا بالإفراج عن كل المحتجزين وعدم تعريضهم للخطر والمساس بهم .

---

* جريدة الراي العام الكويتية لصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٩ م ، العدد ١٣٤٨٢ .

وسياسياً دعا البيان الختامي كل الأطراف المعنية في العراق إلى العمل سوياً من أجل استقراره وبناء عراق جديد ديمقراطي ومستقل يتمتع بعلاقات طيبة مع جيرانه .

وأكد البيان التزام الجانبين بتقديم المساعدة للشعب العراقي لتخطي المرحلة الحالية للوصول إلى عراق مستقر واستعادة مكانته إقليمياً ودولياً.

وأعرب عن أمله في أن يمهد الدستور العراقي الموقت الطريق لعملية انتقال الشرعية إلى حكومة عراقية نهاية الشهر المقبل .

ودعا الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكبر وأقوى خلال الفترة المقبلة لضمان عملية انتقال الشرعية .

وأكد البيان دعم الجانبين الخليجي والأوروبي لجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق الأخضر الإبراهيمي في العراق.

وكذلك أعرب الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عن قلقهما من عدم التوصل إلى حل في شأن الخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران في شأن جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى .

وجدد الجانبان خلال بيانهما الختامي الصادر مساء أول من أمس ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة على أساس القانون الدولي إما عبر المفاوضات أو تقديم القضية لمحكمة العدل الدولية .

وتحتل إيران الجزر الإماراتية طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧٠ حيث أشارت دولة الإمارات إلى نيتها تقديم ملف القضية إلى محكمة العدل الدولية .

ورحب الجانبان بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي الذي يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء عمليات تفتيش مفاجئة على المنشآت النووية الإيرانية مناشدين بضرورة

التنفيذ والإقرار الفوري للبروتوكول .

وناشدوا إيران إظهار التعاون الكامل والفعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء جميع المسائل العالقة لله من أجل الوصول إلى الشفافية الكاملة

وأكد مجلس التعاون لدول الخليج والاتحاد الأوروبي في ختام أعمال اجتماعاتهما أهمية مشاركة الإدارة السياسية من أجل توثيق أكثر للعلاقات وتوطيد علاقات التعاون لتشمل كافة المجالات .

واقترح وزراء الخارجية الخليجيون والأوروبيون مناقشة سبل اتخاذ مبادرات صلبة تتعلق بالمجتمع المدني والتواصل فيما بين الجانبين من أجل بناء بنى تحتية والاهتمام بالزراعة والعضوية .

وأعرب الوزراء في البيان الختامي لاجتماعات الدورة الـ ١٤ للمجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون والاتحاد الأوروبي عن رضاهم للتقدم الذي أحرز وخاصة في مجال العناصر القياسية التي ناقشتها معظم القضايا التجارية التي ستشملها اتفاقية التجارة الحرة .

وذكر البيان أن الجانبين اتفقا على أهمية التعاون الوثيق والفعال لحقوق الإنسان والهجرة ومحاربة الإرهاب وقضايا عدم انتشار الأسلحة .

واتفقا على تضمين اتفاقية التجارة الحرة فقرات حول حقوق الإنسان والهجرة ودعوة المفاوضين إلى إنهاء المفاوضات حول هذه القضايا بأسرع وقت ممكن .

وأجمع الجانبان في ختام الاجتماعات الخليجية الأوروبية على تدعيم التعاون في مجال محاربة الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل بما يتوافق مع القانون الدولي .

ورحب البيان الختامي بالتزام الجانبين على الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة قبيل نهاية العام الجاري .

ورحب البيان بالتقدم الذي حققته دول مجلس التعاون من الاتحاد الضريبي والذي بدأ العمل فيه مطلع يناير العام الماضي .

وأشار البيان إلى أن الجانب الخليجي أطلع نظيره الأوروبي على الخطوات التي تتخذها دول الخليج إزاء الاندماج الاقتصادي والتعاون التعليمي والقضائي بالإضافة إلى الخطوات الإصلاحية السياسية في معظمها .

ومن جانبه أطلع الجانب الأوروبي وزراء الخارجية الخليجيين على توسيع الاتحاد وانضمام عشر دول أوروبية إليه والمفاوضات الجارية حول اتفاقية الدستور الأوروبي .

وأعرب الجانبان عن تصميمهما لمواصلة الحوار السياسي لإيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه المنطقتين الخليجية والأوروبية .

ورحب البيان الختامي بافتتاح بعثة أوروبية في الرياض مرحباً وبتعيين البحرين سفيرة لها في المفوضية الأوروبية .

وجدد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله إلا أنهما أكدا ضرورة مكافحته طبقاً لقوانين حقوق الإنسان والمحافظة على الحريات .

وندد الجانبان بأشكال الإرهاب مهما كانت مصادرها وأسبابها ودوافعها ورفضا أي علاقة لهذا الإرهاب بالحضارة أو الثقافة أو الدين .

وأكدا أهمية مكافحة أوجه التمويل التي تقدم للأعمال الإرهابية وذلك عن طريق تمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأموال واستخدامها بشكل غير مناسب .

واتفق الجانبان على مواصلة الحوار حول مكافحة الإرهاب على المستوى السياسي والخبراء .

وشددا على أهمية تأمين الفهم العالمي لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب .

واعتبر الجانبان أن « انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن والتنمية في العالم ».

وأكدا على إصرارهما دعم جميع الجهود لإزالة أسلحة الدمار الشامل وجميع وسائل انتشارها سواء من قبل الدول أو الأفراد .

وأعربا عن ترحيبهما بقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠ داعين إلى خلق منطقة شرق أوسط فاعلة وخالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي مناشدين في الوقت ذاته استخدام جميع الوسائل المتاحة لوقف عملية الانتشار .

ودعا المجلس الوزاري المشترك جميع الدول غير الأعضاء الانضمام إلى معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها معاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية أو الكيماوية من خلال التوقيع والمصادقة عليهما في أسرع وقتت ممكن . كما دعا جميع دول الشرق الأوسط الانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الصواريخ البالستية .

نص كلمة
صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء أمام
القمة العربية عن أهمية وحدة الموقف العربي *

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس المؤتمر .

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو .

أيها الإخوة الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد شرفني حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بأن أنقل لكم جميعاً تحياته الطيبة ، وتمنياته الأخوية الصادقة لكم بالتوفيق ولأعمال هذا المؤتمر كل النجاح ، في تحقيق ما تتطلع إليه الأمة العربية من تقدم ونماء واستقرار ورخاء .

وفي هذا المقام فإننا نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس المؤتمر وحكومته وشعبه الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بها والوفد المرافق .

أيها الإخوة الكرام .

تنعقد هذه القمة في ظل ظروف ومتغيرات صعبة وتحديات جسيمة يموج بها العالم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

* جريدة عمان سلطنة عمان الصادرة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤م ، العدد ٨٣٩١ .

هذه التحديات تفرض نفسها على مؤتمرنا وتتطلب منا مواجهتها برؤية واضحة وموقف عربي محدد وواضح .

إن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تطورات خطيرة على الساحة العربية وفي العديد من دول العالم ، فهناك الممارسات القمعية التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني الشقيق وحرمانه من أبسط حقوقه المشروعة في حياة آمنة مستقرة على ترابه الوطني .

وهناك أحداث مؤسفة تجري في العراق تهدد وحدة الشعب العراقي الشقيق وتنعكس سلباً على جهوده لاستعادة عافيته وإعادة إعمار دولته التي مزقتها الحروب المتعاقبة التي شهدتها المنطقة ، وغير ذلك من بؤر التوتر المحلية والإقليمية إضافة إلى المستجدات الدولية السياسية منها والاقتصادية التي ألقت بظلالها على العالم العربي .

وفي ظل هذه الظروف الدولية غير المواتية كان من الطبيعي بروز مبادرات تنادي بالتطوير والتحديث الشامل والجذري للوضع العربي العام والعمل المشترك ولهياكل الجامعة العربية ومؤسساتها بصورة خاصة ، وبما يعود بالنفع والخير على الشعوب العربية ، وإن أية محاولة جادة لتطوير العمل العربي المشترك ينبغي أن تبدأ من رصد وتحليل الواقع الإقليمي والدولي لما لهما من أهمية كبيرة في توضيح المناخ الذي تتحرك في إطاره منظومة العمل العربي واستشراف انعكاسات هذا الواقع على المصالح العربية ، ومن ثم على برامج التطوير والتحديث المقترحة .

إن تطوير العمل العربي المشترك تحكمه مجموعة من الاعتبارات من أبرزها طول الفترة التي جرى العمل بها من خلال ميثاق الجامعة القائم منذ عام ١٩٤٥ حدثت فيها متغيرات ومستجدات إقليمية ودولية فرضت وجودها على الساحة العربية لابد من التعامل معها ، وبما ينسجم وتراث الأمة العربية وتاريخها المجيد وحضارتها العريقة عبر القرون .

وبناء على ما سبق فإن أي تطوير بعد مرور هذه الفترة الزمنية ولكي يكتب له النجاح لابد أن يراعي التدرج ، بمعنى ألا يؤدي إلى إحداث تغيير جذري إلا بعد مراعاة مناسبته لتركيبة العالم العربي ، ومن ثم النظر في الآليات اللازمة التي تترجم ذلك العمل إلى واقع عملي تسخر له جميع الجهود وصولاً إلى الهدف المنشود .

ومن هذا المنطلق ولكي لا يصبح التطوير والتحديث نظرياً ينبغي أن يكون له رؤية واضحة مبلورة تراعي خصوصية كل دولة والإمكانيات المتاحة ، علماً بأن الجامعة العربية ذاتها تعاني من أزمة مالية غير مسبوقة إلى درجة أن توقفت معظم أنشطتها وبرامجها وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها .

ومما لاشك فيه أن جميع الأفكار الرامية إلى الرقي بالعمل العربي المشترك إنما تعكس رغبة صادقة من الجميع نحو التطوير ، لذلك يستدعي الأمر إخضاع تلك الأفكار لدراسات فنية مستفيضة من عناصر ذوي خبرة وكفاءة على مستوى الدول الأعضاء بهدف استخلاص الجوانب الإيجابية والموضوعية منها ومن ثم النظر في وسائل تطبيقها وفق استراتيجية بعيدة المدى تراعى فيها جميع الاعتبارات المؤثرة على عملية التحديث .

إن نجاح أي صيغة من صيغ تطوير منظومة العمل العربي المشترك في نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة يتطلب تحديث المنظمات القائمة قبل اقتراح إنشاء المزيد منها ، فالنظام الحالي الذي تسير عليه تلك المنظمات المتخصصة لا يحقق الحد المطلوب من العمل العربي المشترك ، وذلك بسبب كثرتها والقصور في متابعة أعمالها وتحديد السياسات المناسبة لأنشطتها ، مما يؤدي إلى تداخل وازدواج بعض أعمالها وما يترتب على ذلك من إهدار للجهد والمال العربيين دون تحقيق نتائج ملموسة أيها الإخوة الكرام : إنه من الأهمية بمكان أن تكون لدينا نظرة متفائلة

للمستقبل ، فالعالم العربي يمتلك كل القدرات البشرية والمادية وتجارب زاخرة بدروس مستفادة عديدة تضمن وضوح الرؤية ، والطريق مهيأ بأن يكون له دور مميز على صعيد السياسة الدولية يتأثر ويؤثر في معطياتها ، والمهم في هذه المرحلة هو البدء بالعمل الجماعي المشترك الذي لا يخلو من التضحيات للوصول إلى تحقيق الآمال الكبار للأمة العربية .

وختاماً ، ندعو الله سبحانه وتعالى أن يكلل جهودكم جميعاً بالتوفيق والنجاح ، وأن يخرج هذا المؤتمر بالقرارات المناسبة حفاظاً على الحق العربي ودعماً للأمن القومي وتحقيقاً للتضامن والتكاتف خدمةً لشعوبنا العربية والمصالح القومية العليا .

واسمحوا لي في الختام أن أكرر الشكر والتقدير للجمهورية التونسية وقيادتها الحكيمة ، كما أود أن أتوجه بالتحية والتقدير لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ولجهاز الجامعة على ما تؤدونه من عمل جاد من أجل وحدة الصف العربي والرقي بالعمل العربي المشترك دائماً إلى الأفضل .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور محمد عبد الملك المتوكل المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي حول عدد من القضايا الدولية *

س: لنبدأ بآخر أخبار المؤتمر القومي الإسلامي ، ما أسباب تأخير انعقاد المؤتمر ؟ وأين ومتى سيعقد دورته القادمة ؟.

ج: تعرف أنني تغيبت عن المؤتمر عاماً كاملاً لظروف صحية . وحين عدت كان من المفترض أن ينعقد المؤتمر في نيسان / أبريل ، لكن الإخوان في قيادة المؤتمر فضلوا أن يعقد المؤتمر دورته القادمة في الساحة السودانية ، لأسباب أهمها أن المؤتمر لم يعقد أي دورة له فيها ، ولأن هناك دعوة تلقاها المؤتمر من الإخوة في السودان ، لعقد الدورة في الخرطوم ، وتم الاتفاق أن ينعقد في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل .

س: لماذا تتردد بعض الساحات العربية في استضافة مؤتمركم ، وهو يضم نخبة المجتمع العربي السياسية والفكرية والثقافية ؟.

ج: هناك تحفظات من بعض الأقطار لأسباب كثيرة بالنسبة لهم ، ولا تنس أيضاً أن المؤتمر ذو طابع سياسي ، لأنه يتناول القضايا السياسية في المقام الأول ، ويتطرق إلى حال الأمة العربية والإسلامية ، ويتناول عملية المصالحة بين التيار القومي والتيار الإسلامي .

وهذه القضايا لا تروق لبعض الأنظمة العربية ، بشكل خاص ، لأنهم يلعبون على الصراع بين التيارين الرئيسيين.

---

* جريدة الخليج الإماراتية ، الصادرة بتاريخ ١٥/٦/٢٠٠٤م ، العدد ٩١٥٨ .

س: أثارت الأحداث في العراق، التي أفضت إلى احتلاله، جدلاً في أوساط النخبة العربية حول علاقة الاستبداد بالاستعمار، فالبعض اعتبر الاستبداد جالباً للاستعمار ومبرراً له، كيف تقرؤون سقوط العراق، وأسر زعيم عربي لأول مرة في التاريخ المعاصر ؟.

ج: أولاً ثمة تغير دولي وانتهى، ربما إلى أجل محدود، سياسة الثنائية القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة قادرة على أن تسعى لإحداث تغيرات هيكلية في الخارطة العربية والإسلامية خصوصاً دون أن تخشى أحداً، أو تراعي قوة أخرى. وهذا المتغير الأساسي يحكم الحراك السياسي الدولي الراهن، في مربع المنطقة العربية والإسلامية خاصة، لكن أيضاً ثمة سؤال جوهري يتمثل في قضية كيف تنهزم شعوب المنطقة ؟، أو بالأحرى كيف تقبل أن تتعامل مع هذه الأحداث، كما لو أنها لا تعنيها، بل وتجد أن فئات واسعة منها لديها قابلية في التعامل مع القوة الأجنبية ضد سلطتها الحاكمة. إذ يكفي أن تنظر إلى نموذج أفغانستان قبل العراق، عندما تعاون تحالف الشمال مع الاحتلال الأمريكي ضد سلطة طالبان، وكذلك المعارضة في العراق فيما بعد. والحقيقة أنه لولا الواقع البائس، الذي تكرسه أنظمة الحكم والأساليب القمعية والبوليسية، التي تقوم بها ضد المعارضة الوطنية في أقطارها، أقول لو لم يكن هناك طرف محلي غير متقبل لأي فرصة تاريخية للخلاص من قمع وإرهاب النظام الحاكم لما استطاعت أمريكا احتلال تلك الدولة.

وبالنسبة للعراق فإن النظام الحاكم السابق ارتكب جملة أخطاء تاريخية أضرت كثيراً بمصالحه وبوجوده فيما بعد. فلولا تلك الأخطاء القاتلة، التي ارتكبها النظام السابق بإشعال الحرب مع إيران واحتلال الكويت، وارتكاب جرائم قتل وتصفية جسدية ضد معارضيه، وإثارة النزعات الطائفية والعرقية، وتأليب قطاعات من أفراد الشعب ضده، من خلال

الاصطفافات الرخيصة ، دفعت بتلك القطاعات أن تكون لديها القابلية لمد يدها لأي طرف حتى وإن كان هذا الطرف في الأصل عدواً تاريخياً لتلك القطاعات والفئات .

س: تشهد القضية الفلسطينية اليوم تحولات ومتغيرات بالغة القسوة على الشعب والمقاومة هناك ، ولعل المضي في بناء الجدار العنصري العازل أحد تجليات هذه التطورات ، وبدأت بعض الأوساط تدعو إلى التعاطي بواقعية مع هذا الصراع ، فهل ما زلتم تعتقدون بأن المقاومة المسلحة هي الطريق الوحيد لاسترداد الحق المغتصب ؟أم أن المقاومة السياسية ، عبر المفاوضات والاتفاقيات أصبحت هي الأفضل ، في ظل الاختلال الواضح في موازين القوى ؟.

ج: الذي ينظر في الأعمال ، التي يمارسها العدو الصهيوني على الأرض الآن ، يتأكد له صدق مقولة إن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ليس صراعاً على الحدود ، بقدر ما هو صراع على الوجود . ورغم الفرصة الزمنية الطويلة ، التي أعطيت لمن يطلقون على أنفسهم أنصار السلام مع العدو الصهيوني ، أولئك الذين هرولوا ووقعوا على اتفاقيات ، وعقدوا مؤتمرات ووثائق مدريد وأوسلو ، وخطة تينيت ، وخارطة الطريق وغيرها كثير ، هؤلاء يكتشفون كل يوم أن صراعهم مع الصهاينة ليس على شبر من أرض ، وأن العدو يؤكد لهم كل يوم أنه صراع وجود .

ومما يزيد من حجم كارثة المخدوعين هؤلاء أن راعي عملية السلام المزعوم هو الإدارة الأمريكية ، والتي تمسك بكل أوراق العملية ، وهي إدارة منحازة انحيازاً كاملاً ومطلقاً إلى جانب الاحتلال (الإسرائيلي) ، وتسعى على تعميق وتكريس واقع الاحتلال في موازين القوى بين العرب والعدو ، وتسعى أو تعمل بدأب لصالح الاحتلال ، وتمارس كل أنواع الضغط على العرب والفلسطينيين ، لتحقيق سلام ظالم ومختل وناقص ، وتنتزع منهم

كل أوراق الضغط في أي مفاوضات ليقدموا تنازلات مجانية ، على حساب مقدساتهم وأرضهم وحقوقهم ، بل ووجودهم الحضاري في المنطقة .

ليس أمامنا ثمة طرق كثيرة إنما طريقان هما إما أن نسلم زمام حياتنا ووجودنا ومصيرنا للعدو الصهيوني ، أو أن نسير في طريق المقاومة بكل أنواعها وأشكالها ، وممارسة عملية استعصاء لمحاولات الاجتثاث الرامية لاقتلاعنا . وأعتقد أن لا خيار أمام الشعب الفلسطيني ، الذي هو بحق شعب الجبارين ، سوى طريق المقاومة ، حماية لوجودهم وحضارتهم ، ودفاعاً عن حقوقهم المشروعة في إقامة دولتهم ، وعودة لاجئيهم ، وتحرير سيادتهم من أي استلاب أو ارتهان أو احتلال .

وللأسف الشديد فإن غالبية الأنظمة العربية تقف في غالب الأحيان في مواجهة تطلعات شعوبها في حياة حرة كريمة ومستقلة . بيد أن الشعوب مشكلتها في الصراع مع العدو الاستيطاني في فلسطين أنها تقف موقفاً سلبياً ، أو أنها تسلم أمرها لما سيأتي في قادم الأيام .

س : لننتقل إلى بلد عربي آخر محتل ، فهل تشبه المقاومة في العراق الآن بالمقاومة في فلسطين ؟.

ج : طبعاً ليس هناك فرق كبير بين المقاومتين ، فالبلدان يرزحان تحت نير الاحتلال ، وكلاهما يسعى لنيل حريته واستقلاله .

س : لكن حركات المقاومة الفلسطينية لديها برنامج معلن وواضح،ولديها قيادات ومؤسسات معروفة ، بينما المقاومة في العراق مجرد مجموعات مجهولة وسرية ، ولا أحد يعرف عنها شيئاً ، ولا برنامج سياسياً لديها حتى الآن على الأقل ، وبعض أعمالها يستهدف المدنيين ، وهي عمليات أكثر بكثير من تلك العمليات التي تستهدف المحتلين ، فكيف يمكن المقارنة بين المقاومتين ؟.

ج : صحيح أن المقاومة العراقية تفترق عن الفلسطينية من ناحية طبيعتها

وهويتـها ، وبرنامجـها ، وعمرها أيضـاً ، على جـانب أن طبيعـة الاحـتلال الأمريكي للعراق تختلف عن الاحتلال الصـهيوني من حيث هويته وطبيعته ، فالاحتلال الصـهيوني ذو طبيعة استيطانيـة ، بينما الأمريكي للعراق غير استيطاني ، وإن كان ذا طبيعة احتلالية تسلطية ، لكن يبقى في الأخير أن كليـهـمـا يلتـقـيـان في السـعي للسـيطرة على المقـدرات والثـروات والإرادة الوطنية ، ومصـادرة الحق في العيش في وطن حر ومسـتقل وذي سيـادة .

س: هل تتـوقـعون أن تفـضـي العـمليـات العسكرية الراهنة في العـراق، وعمليات الاسـتهداف ، التي تنحو نحو الفخ الطائفي ، إلى ما آلت إليه أحداث الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ ؟.

ج: القلق من مـآلات الأحداث قـائم ولا شـك ، خـاصـة وأن واشنطن دخلت مع لندن الحـرب خـارج نطاق الشـرعية الدولية ، وتزيد المخـاوف أكثر كلما رأينا العمليـات المسلحـة تسـتـهـدف المدنيين ، وتـضـرب مناطق أو أمـاكن ذات هوية طائفية أو مذهبية أو عرقية. وليس أمام واشنطن اليوم إلا اللجوء إلى خيـار الأمم المتحدة ، وهو خيار تلوح به ، كلما اشتد الخناق عليها . وبدخول قوات الشـرطة العـراقيـة في مرمى العمليات التي تسـتهدفـهم من المقـاومـة أيضـاً قد يكون له تفسير كون أن هذه الشرطة بدأت تؤذي عناصر المقاومة ، ومن ثم اندفع هؤلاء إلى اسـتهدافها .

س: ثمـة من يذهب إلى اتهام المقـاومة العراقية بـأنها مـخترقـة من جـانب الاحـتلال ، وبالتالي فإن معظم عملياتها المسلحة لا تصب في خدمة سـرعة مغادرة قوات الاحتلال الأراضي العراقية ، وإنما تخدم الاتجاه المؤيد لإطالة أمد الاحتلال ، على اعتبار أن تلك العمليات تعزز القناعة بأن الوضع الأمني العـراقي بحـاجـة إلى قـوة خـارجيـة ، تعزز اسـتـقراره ، الذي هو على كف عفريت ؟.

ج: قـد يكون هـذا التـحليل صـحـيـحـاً ، في ظل الغـمـوض الذي يحـيط

بالمقاومة ورموزها وبرنامجها ، لكن ربما لا يكون كذلك عندما تتبلور المقاومة وتتضح معالمها .

س : هل الانتخابات مطلوبة ، في هذا الوقت ، في العراق ؟ أم إن الأفضل تنظيمها بعد التخلص من الاحتلال ؟.

ج : في الحقيقية نحن في المؤتمر القومي الإسلامي لم نصدر أي موقف تجاه هذه الأمر ، خاصة أننا لم نلتق كأعضاء وق [illegible] ، وحتى ذلك اليوم وعندما نتعرف على الأوضاع عن قرب ، من خلال [illegible] وانن [illegible] اء المؤتمر في الساحة العراقية ، الذين سيزودوننا بالمعلومات المطلوبة سنحدد موقفنا .

س : تعمق الانقسام الداخلي بصورة أكثر حدة بين السلطات والمعارضة في بعض الدول العربية ، وهو انقسام قديم ، وأصبح استقطاباً ينذر بكوارث ، قد تأتي على استقلال وسيادة هذه الأقطار ، وعلى وحدتها ، وما تبقى لديها من مصادر قوة ، فما المخرج من هذه الانقسام والاستقطاب ؟.

ج : الصراع الداخلي لا يخدم السلطة ، وليس في مصلحة المعارضة على المدى الاستراتيجي . لكنني أرى أن المخرج من هذه الدوامة هو الحوار ، الحوار الشامل بين قطبي السياسة ، السلطة والمعارضة . والحوار يتطلب مرونة وتنازلاً عن بعض المواقف لصالح الشعب ، بدلاً من أن يأتي الأجنبي ليلتهم الجميع، ويبسط هيمنته وسيطرته على البلاد والعباد ، ويخسر الطرفان ما كانا قادرين على الحفاظ عليه بواسطة الحوار ، وإجراء مصالحة شاملة .

س : في ظل هذه الأحداث والمتغيرات في العراق والمنطقة ، هل تعتقدون أن العلاقة بين التيار الإسلامي والتيار القومي ستتعمق وتتجذر أم ستنتكس إلى صراع ، واحتراب ؟.

ج : لا ، أنا أعتقد أن العلاقة بين التيارين ستتعمق أكثر ، وستتطور إلى

الأفضل ، لأن كلا التيارين مستهدف من قبل الأعداء التاريخيين للأمة ، وليس أحداهما بمنجاة من الاستهداف ، ولذلك فهما بحاجة لتوثيق علاقتهما ، وليس ثمة خيار أمامهما سوى تمتين هذه العلاقة ، وتحويلها إلى علاقة مصيرية ، وأن يسيروا أبعد مما سارا إليه في الماضي .

س: ما تقويمكم لهذه العلاقة الآن ؟ وماذا تعنون بالسير أبعد مما سارا إليه في الماضي ؟.

ج: التياران القومي والإسلامي وصلا إلى مرحلة طابعها توقف الصراع بينهما ، الذي وسم علاقتهما في الماضي ، وأصبحت لغة التيارين فيما بينهما لغة دافئة ، وأصبحا يتعاونان في بعض الساحات العربية ، في كثير من القضايا . لكني أعتقد ان هذا غير كاف الآن . لابد أن ينتقلا إلى طور توحيد قوتهما . بمعنى أن يجعلا قوة الطرفين واحدة ، وهذا يحتاج إلى توفير شرط تعميق وترسيخ عوامل الثقة فيما بينهما فلا يزال إلى اليوم هناك مخاوف بين التيارين .

صحيح أنهما يلتقيان في بعض القضايا ويتعاونان ، ولكن يتوجس أحدهما من الآخر في حالات أخرى ، وكلاهما يظن أن التيار الآخر يسعى إلى الاستحواذ على مربعات أو مساحات أو مكاسب انتخابية أو غيرها ، فيتم تفويت مصالح استراتيجية ، من أجل مصالح محدودة وضيقة ، وذات طابع تكتيكي .

س: وكيف نعمق الثقة بين التيارين ؟.

ج: لابد من الاعتراف بأن هناك مرحلة بين المرحلتين ، المرحلة الأولى هي مرحلة التعارف والتعايش ، وهي التي ما زلنا واقفين على أرضيتها ولم نتجاوزها ، والمرحلة الثانية هي مرحلة تعاون وتكامل بين التيارين ، وهي مرحلة تكامل لا تنافس ، ولكي يتم ذلك لابد أن يوجد التياران توازناً داخل مؤسسات المجتمع المدني، بحيث لا يشعر طرف أن الطرف الآخر سيتغول

عليه ، أو يلتهمه، أو يهمشه . وعند تحقيق التوازن المجتمعي بين قوى التيارين ، يمكن الانتقال بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة : مرحلة التنافس وفق رؤية نتفق عليها . تخدم مشروع تقوية الأمة ، أمام التحديات والمخاطر التي تواجهها .

من دون ذلك ستظل العلاقة مجمدة في مرحلة (محلك سر) ، وهي المرحلة التي نحن فيها ، مرحلة التهدئة ، وتجميد الصراع والاستقطاب التي عاشها التياران في أوائل القرن ، وحتى العقود الأخيرة من القرن الماضي .

ويمكن اختبار تنفيذ مرحلة التعاون والتكامل من خلال الفعاليات الانتخابية ، بالتنسيق والتحالف بين التيارين ، وهو ما نجحا فيه نسبياً في انتخابات نقابة الصحافيين المصريين ، لكن عندما دخلا في حلبة التنافس الانتخابي فشلا معاً ، وكسب الطرف الآخر النتائج ، ولذلك كلما نجحا في الوصول إلى صيغة تعاون نجح التياران ، وكلما أخفقا في تحقيق التعاون والتنسيق والتكامل أخفقا ونجح الآخر .

س : لكن المشكلة أن التيار القومي والتيار الإسلامي ، كل منهما يجمع تحته عدداً من الأحزاب ، وهذه الأحزاب متباينة في الرؤى داخل التيار الواحد ، فكيف يمكن تفكيك هذه المعادلة للوصول إلى مرحلة التعاون والتكامل في الساحات العربية انتخابياً برلمانياً أو محلياً أو نقابياً ؟.

ج : داخل المؤتمر القومي الإسلامي أحزاب وتنظيمات كلها آمنت بالحوار وانتهجت الخط المعتدل المؤمن بحق الآخر في الاختلاف . أما الأحزاب والجماعات المتطرفة فتنتمي إلى كلا التيارين ، وهذه لا تؤمن بالحوار ابتداء فهذه لا علاقة للمؤتمر القومي الإسلامي بها .

أنا أتحدث عن القوى ، التي دخلت المؤتمر القومي الإسلامي ، واتفقت على الأسس الأربعة ، وهي أن الإسلام هو دين بالنسبة للمسلمين ، وبالنسبة لغير المسلمين حضارة وثقافة ، واتفقت على أن الوحدة العربية

هي الطريق إلى الوحدة الإسلامية ، واتفقت على انتهاج الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان كسبيل لوطن عربي حر ومستقر ومزدهر وآمن ، واتفقت على مركزية القضية الفلسطينية ، هي متفقة على هذه الأسس ، فلماذا لا تتعاون عليها في أقطارها فالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية مثلاً، قاسم مشترك بين التيارين ، فلماذا لا يكون مضمون برنامج عمل انتخابي لأحزاب التيارين في أي قطر عربي أو إسلامي ، وقل مثل هذا في بقية الأسس .

النص الرسمي

الصادر عن اللجنة التشريعية للمجلس الوطني الاتحادي حول تعديلات مشروع القانون الاتحادي البحري *

المادة (١) :

حذفت اللجنة عبارة « لمشار إليه » من تعريف « المناطق البحرية » بوصفها قد وردت تزيداً ، والقانون مشار إليه في ديباجة المشروع .

المادة (٢) :

عدلت اللجنة نص هذه المادة بإضافة عبارة « المحافظة على البيئة وسلامة السفن والأرواح » بوصفها من أهداف هذا القانون ، وأصبح النص يقرأ كما يلي :

« تفسر أحكام هذا القانون باعتبار أن السياسة العامة التي يستهدفها هي النهوض بالتجارة الداخلية والخارجية للدولة والمحافظة على البيئة وسلامة السفن والأرواح ، وكذلك إنشاء وتطوير أسطول كفء حديث يحمل علمها بما يكفل تحقيق أمنها ونموها الاقتصادي ومصالح شعبها »

المادة (١٨) :

حذفت اللجنة عبارة « المشار إليه » الواردة عقب عبارة « القانون الاتحادي رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ » بوصف هذا القانون من القوانين الواردة في ديباجة المشروع ، كما أن هذه العبارة جاءت تزيداً .

---

* جريدة الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٤م ، العدد ٩١٦٣ .

المادة (٢٠) :

حذفت اللجنة كلمة « دفتراً » وأحلت محلها عبارة « نظاماً للقيد » لأن الأخيرة تستوعب نظام القيد الكتابي ، ونظام القيد الإلكتروني وغيرهما .

وأصبح النص بعد التعديل يقرأ كما يلي :

« تعد مكاتب التسجيل نظاماً للقيد تقيد فيه طلبات التسجيل ... إلى آخر النص » .

المادة (٢٤) :

١ـ عدلت اللجنة الفقرة رقم (٢) من نص هذه المادة حيث حذفت عبارة« هذا الطلب » وحل محلها عبارة « طلب التسجيل » وتقرأ الفقرة كما يلي :

٢ـ «يصدر الوزير قراراً بنموذج طلب التسجيل» وذلك باعتبار الفقرة (١) من نص المادة تعالج مسألة بيانات طلب التسجيل .

المادة (٢٦) :

رأت اللجنة إدماج العبارة الأخيرة من الفقرة رقم (٢) التي تبدأ بكلمة « للإدارة أو لقنصل الدولة » مع حذف « نقطة الوقف»بعد كلمة « موانئ الدولة » لتكون فاصلة .

المادة (٣٥) :

حذفت اللجنة العبارة الأخيرة من فقرة (٣) ، وهي تتعلق بحق الوزير في شطب السفينة إذا لم يتم تجديدها خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ انتهائه لعدم وضوح العلة من ذلك .

وأصبح نص الفقرة (٣) بعد الحذف كما يلي :

٣ـ « يقوم مكتب التسجيل في هذه الحالات بشطب تسجيل السفينة من السجل الخاص وإخطار الإدارة لشطبها من السجل العام ».

المادة (٤٤) :

رأت اللجنة حذف عبارة « بدون إذن الإدارة » من الفقرة (١/ب) لأنه من دون حذف العبارة المذكورة فإنه يفهم من الفقرة أن المشرع يعاقب بالغرامة كل من سير من دون إذن الإدارة . وهي إدارة الشؤون البحرية بالوزارة . سفينة لا ترفع علماً ، وبالتالي فإنه بمفهوم المخالفة يمكن لشخص ما أن يسير سفينة من دون علم إذا حصل على إذن بذلك من الإدارة ، وبالتالي لا يعاقب ويعد ذلك سبباً للإباحة على حين أن قصد المشرع غير ذلك ، وهو منع السفينة من الإبحار في كل الأحوال طالما لا ترفع علماً ، لذلك رأت اللجنة حذف العبارة المذكورة . وتقرأ الفقرة (١/ب) بعد التعديل كما يلي :

ب ـ « سير سفينة لا ترفع علماً » .

المادة (٥٦) :

رأت اللجنة إضافة كلمة « كتابة » عقب عبارة «(وتبليغ قرارات الرفض» لأن هذه الكتابة ستتيح لذوي الشأن الاطلاع على أسباب قرارات رفض منح ترخيص الملاحة أو منع السفينة من السفر أو التصريح به ؛ ومن ثم يحق له التظلم بناءً على ذلك للوزير خلال عشرة أيام محسوبة من تاريخ تبليغ القرار .

المادة (١١٩) :

ومضمونها أن من أوقع حجزاً تحفظياً على سفينة ، فإنه يجب عليه رفع دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز خلال ثمانية أيام محسوبة من تاريخ إيقاع الحجز التحفظي وإلا عد الحجز التحفظي كأن لم يكن .

والحكم الصادر في هذه الدعوى حسب الفقرة (٣) سيكون منطوقه صحة الحجز وثبوت الحق والأمر بالبيع وتحديد شروطه ، واليوم المحدد لإجرائه والثمن الأساسي .

ويجوز استئناف الحكم خلال (١٥) يوماً محسوبة من تاريخ صدوره .

وحال مناقشة هذا النص لدى اللجنة تنازعه رأيان :

الأول : يرى حذف النص بكامله والرجوع للأحكام الواردة في شأنه إلى تلك الواردة في شأن الحجز التحفظي في قانون الإجراءات المدنية الاتحادي بالدولة رقم ١١/١٩٩٢ ، لأن الإشارة لهذه الأحكام في القانون البحري يعد تزيداً طالما أنه توجد في قانون الإجراءات المدنية .

الثاني : يرى أن تقتصر الفقرة (٣) من نص المادة المذكورة على« عبارة يشمل الحكم صحة الحجز وثبوت الحق » ، وأن يحذف باقي الفقرة وهو عبارة « والأمر بالبيع وشروطه واليوم المحدد لإجرائه والثمن الأساسي» باعتبار أن ذلك من إطلاقات قاضي التنفيذ ومنصوص عليها بالفعل في المادة (١٢١) من المشروع .

ولم تحسم اللجنة أياً من الرأيين ، ولذلك أحالت أمر هذا النص إلى المجلس الموقر للفصل فيه .

المادة (١٥١) :

عدلت الفقرة الثانية بحذف ما يشير إلى قيام الربان بإجراءات التحقيق لأن هذه الإجراءات تملكها سلطات التحقيق ، وإنما يقوم بإجراءات ، وأصبحت الفقرة بعد التعديل تقرأ كما يلي :

«يعد الربان تقريراً بإجراءات الاستدلال ونتيجته ، ويسلم هذا التقرير مرفقاً به محضر الاستدلالات والأشياء المضبوطة إلى السلطات ، حتى آخر النص » .

المادة (٢٦٧) :

عدلت اللجنة كلمة « الإذني » في الفقرة (٢) لتكون « الاسمي» ، لأن التنازل عن سند الشحن « الاسمي » وليس « الإذني » هو الذي تسري عليه أحكام حوالة الحق .

المادة (٣٢٦) :

عدلت اللجنة الفقرة (٣) من نص المادة بحذف حرف النفي « لا » ، وذلك حتى تسري أحكام التصادم البحري في حال ما إن كانت إحدى السفن المتصادمة مخصصة للخدمة العامة من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة ، لأن الأصل هو عدم الإعفاء وسريان أحكام المسؤولية عن التصادم البحري الذي تحكمه اتفاقيات دولية على هذه السفن .

المادة (٣٨٤) :

أ- عدلت اللجنة عبارة « الأخطاء العمدية » لتكون « الأفعال العمدية» ، لأنه ليس هناك خطأ عمدي ، فالفعل إما يقع عمداً أو بطريق الخطأ .

ب- «عدلت اللجنة عبارة «الخطأ غير العمدي » ليكون الفعل «غير العمدي » ، حتى يتجانس مع عبارة « الأفعال العمدية » في الفقرة (أ) ، ولأن الخطأ في ذاته يحمل معنى« عدم العمد» ، وبالتالي يعد تزيداً أن يقال« الخطأ غير العمدي » .

المادة (٤٠٨) :

عدلت اللجنة عبارة « الأخطاء العمدية » إلى عبارة « الأفعال العمدية» لذات علة ، التعديل في نص المادة (٣٨٤) التي سبق الإشارة إليها .

مقابلة صحافية

مع الدكتور حازم الببلاوي حول عدد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية *

س: ما انعكاسات الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة على الاقتصادات العربية ؟.

ج: في تقديري أن حرب الخليج الثالثة وأعني بالغزو الأمريكي للعراق خلقت انعكاسات اقتصادية ومالية كبيرة لا يمكن التكهن بمدى النتائج التي ستنتج عنها مستقبلاً في ضوء التداعيات الخطيرة لهذه الحرب على كل المرافق الاقتصادية ، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال التراجع الكبير في الأداء الاقتصادي للكثير من دول المنطقة كانخفاض مستويات النمو وارتفاع نسبة البطالة التي لامست حدوداً لم تشهدها من قبل .

كما وأن من أهم انعكاسات الحرب العراقية تدني نسبة الاستثمارات البينية العربية وحتى الأجنبية في دول هذه المنطقة ، وهذا أمر ساهم ويساهم في زيادة الأعباء الاقتصادية التي تعاني منها دولنا منذ سنوات وحتى قبل الحرب العراقية .

ومن هنا فإن المستقبل لا يبشر كثيراً بالخير بالنسبة إلى اقتصادات دولنا ، ما يجعلنا أمام تحديات كبيرة تتطلب منا اتخاذ خطوات أساسية في عملية مواجهة المرحلة المقبلة .

س: ما أهم هذه الخطوات برأيك ؟.

ج: لابد أن نعي أولاً أن الدول العربية وصلت إلى مرحلة لا يمكن

---

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٤ م ، العدد ١٢٧٨٢ .

التساهل أبداً مع تطوراتها في ظل الأزمات الكثيرة التي حلت بالمنطقة منذ سنوات كثيرة ، بحيث يجب أن تكون المعالجات فاعلة وجذرية ، ومنها :

ـ اعتماد خطة اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار تفعيل دور القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص في عملية الإنعاش الاقتصادي لكل دول المنطقة ، ما يسمح بإمكانية توقع بعض التطور الإيجابي بالنسبة إلى الأداء العام في هذه الدول ، إذا وضعت هذه المعالجات في إطارها الصحيح الذي يعود بالنفع على اقتصادات المنطقة العربية .

ـ كذلك لابد من إزالة كل الحواجز الاصطناعية التي تقف حائلاً دون قيام تعاون عربي وثيق في المجال الاقتصادي يساعد على التخفيف من الأزمات الموجودة .

وللأسف فإن الحواجز السياسية لعبت في الماضي وتلعب دوراً سلبياً جداً في عدم حصول تقدم ملموس على الصعيد الاقتصادي ، ظناً أن الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية قد يترك تداعيات سلبية على الأوضاع السياسية ، وهذا تفكير خاطئ .

ـ وكذلك على الدول العربية أن تعي حقيقة لا يمكن تجاهلها أبداً ، وهي أن استمرارها على هذا النحو من التشرذم وعدم التعاون والتضامن سيجعلها عرضة لاهتزازات اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها ، الأمر الذي يفرض البدء وبشكل مستعجل في وضع الأسس الصالحة لقيام تعاون عربي مستمر ينجم عنه نتائج إيجابية لمصلحة اقتصاداتنا في كل الدول العربية .

س: هل ترى أن الظروف مؤاتية لمثل هذا التعاون ؟.

ج: أعتقد أن الظروف مؤاتية إذا كانت لدينا الرغبة بتحقيق مثل هذا التعاون الذي يترك نتائج هامة جداً على صعيد الأداء الاقتصادي العربي ، لاسيما وأن التكتلات الاقتصادية العملاقة وخاصة في ظل التحولات

الخطيرة عالمياً بفعل تسارع وتيرة العولمة لا تعترف بالاقتصادات الضعيفة .

وهذا الواقع يحتم علينا كعرب أن نكون على مستوى المسؤولية وأن نعمل بجد من أجل أن نبرهن للآخرين بأننا قادرون على كسب الرهان من خلال توحدنا وتضامننا في سبيل قيام وحدة اقتصادية عربية ولو بحدها الأدنى .

س: إلى أي مدى يلعب العامل السياسي دوره على الصعيد الاقتصادي في ضوء حرص الكثير من الدول العربية على تعزيز استقرارنا السياسي ولو على حساب الأوضاع الاقتصادية ؟.

ج: لاشك أن هناك حرصاً من جانب الكثير من الدول على الاهتمام بالأوضاع السياسية أكثر من الأوضاع الاقتصادية ، لكن لا يجب أن يغرب عن بالنا أن الاستقرار الاقتصادي هو مدخل للاستقرار السياسي ، الأمر الذي يدفعنا إلى التركيز على إيلاء الشؤون الاقتصادية الاهتمام الذي تستحق ، ولاسيما بالنسبة لموضوع البطالة الذي بدأ يترك تداعياته على أوضاعنا الاجتماعية ، مع تزايد عدد العاطلين عن العمل في الكثير من دولنا العربية ، ما يؤدي بشكل طبيعي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والإنسانية في منطقتنا .

ومن هنا فإن العمل على تحصين الساحة السياسية يجب أن يرافقه في الوقت نفسه جهود لترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة أي ردات فعل سلبية قد تحصل جراء حالة اللا استقرار التي تمر بها المنطقة العربية . وهذا ما لمسناه من خلال ما خلفته الحرب الأمريكية على العراق بالنسبة إلى الأوضاع الاقتصادية ولاسيما في دول الخليج العربي وبعض الدول العربية الأخرى .

س: هل تتوقع تحسناً في مناخات الاستثمار في الوطن العربي ، ولاسيما في دول المنطقة بعد التراجع الذي حصل بسبب حرب العراق ؟.

ج: لا أعتقد ذلك في المدى المنظور ، لأن تداعيات ما حصل في العراق لا يمكن حصرها بسهولة . إذ إن الكثير من الأموال العربية قد خرجت من المنطقة إلى دول أخرى ، الأمر الذي خفض نسبة الاستثمارات سواء العربية والأجنبية .

وإذا كان المستثمرون العرب يترددون في الاستثمار في بعض دول المنطقة ، فكيف يمكن توقع حصول استثمارات أجنبية ، وهذا ما يجعلنا نتحفظ على إمكانية تطور الاستثمارات في المرحلة المقبلة . والأمر مرهون برأيي باستقرار الأوضاع أكثر وانحسار الأحداث الأمنية ، ولاسيما في العراق .

س: هل تتوقع أن يكون للقطاع الخاص العربي دور في عملية إعادة إعمار العراق مستقبلاً ؟.

ج: الحديث عن إعمار العراق حالياً يبدو مسألة صعبة في الوقت الراهن ، بسبب الفوضى الأمنية الحاصلة في هذا البلد والتي تجعل أي عملية إعمار مستحيلة ، بانتظار استتباب الأوضاع أكثر فأكثر واتضاح الصورة السياسية والاقتصادية وانسحاب الجيش الأمريكي وتسليم السلطة إلى العراقيين والتأكد من قدرتها على ضبط الأمور وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها .

ومتى حصل ذلك فإن عملية الإعمار يمكن أن تشهد تقدماً ملموساً ، ويجب أن يفسح في المجال أمام القطاع العربي للمشاركة في هذه العملية لأنه يتمتع بالكفاءات المطلوبة التي تؤهلها للقيام بهذه المهمة بكل اقتدار وثقة .

ولا يجوز بالتالي أن يكون إعمار العراق حكراً على الشركات الأمريكية

أو البريطانية مهما كانت الذرائع .

وفي تقديري أن استقرار الأوضاع في العراق مستقبلاً سيزيد من فرص الاستثمار في هذا البلد وعلى صعيد المنطقة بشكل عام ، نظراً لأهمية بلد مثل العراق على صعيد المنطقة والعالم العربي ككل ، وما يكتنزه من طاقات وإمكانات غير موجودة في الكثير من الدول العربية الأخرى .

وكذلك الأمر فإن الدول العربية المجاورة للعراق ستشهد هي الأخرى انفراجاً في أوضاعها الاقتصادية إذا ما استعاد هذا البلد عافيته وتخلص من أعباء الحرب الأمريكية عليه ، وإن كانت المؤشرات توحي بأن الأمور ليست بالسهولة التي قد يتصورها البعض .

س: كيف تنظرون إلى الإجراءات التي يقوم بها لبنان لاستعادة عافيته الاقتصادية ؟.

ج: لاشك هناك خطوات قامت بها الحكومة اللبنانية خلال السنوات الماضية من أجل تعزيز الأوضاع الاقتصادية ، وهناك إيجابيات تحققت على هذا الصعيد لكن المطلوب برأيي خطوات أفضل وأوسع من أجل ضمان النتائج التي تعود بالفائدة على الأوضاع الاقتصادية عامة .

رابعاً : البعد الدولي للعلاقات الخليجية

مقابلة صحافية مع

معالي السيد أوكوياما الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء الياباني حول عدد من القضايا الدولية المهمة *

س: بعد قرار رفع العقوبات عن العراق كيف ترى اليابان ذلك؟.

ج: ترحب اليابان برفع الحظر الاقتصادي عن العراق، حيث إن الموارد الطبيعية يجب أن تستغل بشكل كامل لصالح الشعب العراقي، ولم تكن هذه الموارد الطبيعية مستثمرة بشكل جيد في العقد الماضي، وذلك بسبب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولذلك فآمل أن يوفر هذا القرار كل الأولويات للشعب العراقي التي تسمح بإعادة البناء لصالح الشعب، وإن القرار فيه من الوضوح والشفافية ما يكفي لمراقبة النقود، وهناك السلطة اللازمة من الولايات المتحدة وبريطانيا للمضي قدماً في مشروعات تفيد العراقيين .

س: لكن ألا تعتبر القرار قد صوغ للقوات الأمريكية والبريطانية شرعية الاحتلال؟.

ج: إن موافقة المجتمع الدولي هو تجسيد للواقع الفعلي، وهو أن الولايات المتحدة وبريطانيا عليهما الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، وهذا القرار تبنته جميع الدول التي تمثل المجتمع الدولي، ولذلك فهذا القرار شرعي من وجهة النظر جميعاً .

س: قدمت اليابان مساعدات كبيرة للدول النامية، كيف يمكن أن تساعد العراق في الخروج من الأزمة التي يعيشها؟.

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨م ، العدد ١٢٧٩٧ .

ج: يقدر رئيس الوزراء الياباني استضافة المملكة مؤتمر دول الجوار مؤخراً، وإعادة إعمار العراق يمثل أمراً مهماً بالنسبة لليابان، وسيقترح رئيس الوزراء استضافة مؤتمر دولي لإعادة إعمار العراق في اليابان بدعم من المنظمات الدولية، وبمشاركة دول عديدة من الدول العربية مثل المملكة ومصر، وهناك أهمية خاصة لإقامة مظلة دولية إعادة إعمار العراق حتى لا يكون المؤتمر تحت رعاية دولة واحدة، وقدمت اليابان برامج تهدف لمساعدة العراقيين لتطوير مستقبلهم، ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة قامت بإطلاق برنامج استغاثة (٢,٢مليار دولار) لإغاثة العراق، وتعهدت اليابان بتقديم مبلغ(١٠٠مليون دولار) ، استجابة لذلك النداء، كما تم صرف (٣٠مليون دولار) ، وأعلنت اليابان بصرف(٥٠ مليون دولار) استجابة للنداء، أي وصل ما صرفته اليابان (٨٠ مليون دولار) من أصل(١٠٠ مليون دولار) التي تعهدت بها .

س: ما الذي تهدف إليه المساعدات اليابانية للعراق في الوقت الراهن؟.

ج: تهدف إلى توفير(٣٥ ألف) وظيفة للمواطنين العراقيين، وأيضاً محاولة إعادة مليون طفل إلى المدارس الابتدائية في العراق وذلك بالتعاون مع اليونيسيف، الهدف الأساسي بالنسبة في العراق هو إعادة أهلية الحياة وإعادة التأهيل في البني التحتية في المجالات الصحية والتعليمية وموارد المياه، ونحاول إعادة تأهيل (١٣) مستشفى قامت اليابان ببنائها إبان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، إلا أن هذه المستشفيات أصبحت قديمة وسوف تقوم اليابان بالاستعانة بالخبرات المصرية وكذلك منظمة الصحة العالمية(WHO)، بإرسال فريق من الخبراء من اليابانيين والمصريين للعراق لدراسة احتياجاتهم، وعند ذلك سيتم دراسة هذه الاحتياجات بالتعاون مع المملكة العربية السعودية في تقديم مساعدات للعراق .

س: ما أوجه التعاون بين الجانبين الياباني والسعودي في هذا المجال؟.

ج: لا تزال قيد البحث، وقد يشمل التعاون تدريب بعض العراقيين في المملكة العربية السعودية .

س: ما تصوركم لعملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط؟.

ج: عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن خارطة الطريق هي شئ مهم جداً، وتبذل اليابان ما بوسعها من الناحية السياسية والدبلوماسية، حيث قامت وزيرة الخارجية اليابانية بزيارة المسؤولين في فلسطين وإسرائيل والأردن وسوريا في ٢٩ أبريل، وعندما كانت تقابل الوزيرة (أبو مازن) محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطيني، كان المجلس التشريعي الفلسطيني يقوم بالموافقة على حكومته، فهي تعتبر أول وزيرة خارجية قابلته كرئيس وزراء جديد، وتعهدت اليابان بتقديم (٢٢,٥٥ مليون دولار) للفلسطينيين، وذلك كمساعدات إنسانية وبناء دولة فلسطين والإصلاحات، وكذلك إعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقبل فترة قامت اليابان باستضافة مؤتمر لإعادة بناء الثقة بين الطرفين، وكان موضع ترحيب وذلك بسبب المحاولة للوصول إلى وقف دوامة العنف، ونأمل تنظيم مؤتمر ثان في نفس الصدد، من ناحية أخرى، قامت اليابان بتشجيع الرئيس الأمريكي بوش وطالبته بالضغط على الإسرائيليين لتحقيق السلام، ورئيس الوزراء الياباني يقدر الجهود التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس الوزراء رئيس الحرس الوطني بعد إطلاق المبادرة السلمية .

س: أعلنت اليابان إقامة حوار مع العالم الإسلامي، إلى أين وصلت الجهود؟

ج: تأمل اليابان إقامة الحوار مع العالم العربي وتأمل مشاركة المملكة حيث أرسلت اليابان مندوبين لجميع العواصم العربية، من أجل الحوار بين الحضارتين في دول شرق آسيا والعالم الإسلامي .

س: في الصـراع الياباني الكوري الشـمـالي مـا آخر التطورات في شـأن ذلك؟.

ج: المباحثات مع كوريا الشمالية والأطراف الأخرى مثل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وروسـيـا واليابان، ومـا عـملته اليـابان هـو تنسـيق مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لتنسـيق سياساتنا مع كوريا الشمالية، وكان هذا مهماً جداً لكي تصل اليابان وكوريا الجنوبية لحل سلمي للبرامج النووية لدى كوريـا الشـمـاليـة، ومواضـيـع أخرى كالصـواريخ طويلة المدى وأسلحـة الـدمـار الشـامل، ونريد إقناع كـوريا الشـمـاليـة بأنه سـيكون من مصلحتها التخلص من برنامجها النووي بشكل نهائي، وأن تصبح عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، أما اليابان فلديها قضايا أخرى يجب معالجتها مع كوريا الشمالية، وذلك لعدم وجود علاقات طبيعية بين البلدين، ولا نريد فقط مناقشـة الأسلحة ونريد مناقشـة مـواضـيـع خطف مـواطنين يـابانيين ومـوضـوع سـفن التجسس والأشـيـاء التي تهـدد اليابان بشكل عـام، ومـا حدث في الماضي عند احـتلال اليـابان لكوريا الشـمـاليـة مـا بين ((١٩١٠- ١٩٤٥))، نتج عنه سلسلة من المشكلات المعـقـدة، وسـوف تكون اليـابان مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية لكوريا الشمالية بعد مناقشة كل هذه القضـايا التي سـبق ذكرها، وتطبيع العلاقات مـعـهم ويدعم هذا التوجـه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والصين، ولذلك نحن نسـعى لتعزيز الأمن والاستقرار في شـبـه الجزيرة الكورية لمناقشة جميع القضايا مع كوريا الشمالية بما في ذلك البرنامج النووي .

س: وكـيف تردون على اتهـامـات بيـونـج يانـج بإطلاقكم أقمـار صناعيـة بهدف التجسس؟.

ج: إن برنامج الأقمار الصناعية مـوجود منذ عدة سنوات، وقررنا إطلاق هذه الأقمار لجمع المعلومات وليس بغرض تهديد كوريا الشمالية، بل هي

ليست مخصصة فقط لأجل كوريا الشمالية، بل هي لجمع معلومات بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، حيث إن اليابان تعتمد بشكل كلي حتى الآن في جمع المعلومات على دول أخرى، حتى المعلومات التجارية، ونريد أن تصبح اليابان قادرة على جمع معلوماتها بنفسها، ولتحاشي سوء الفهم بالنسبة لهذه الأقمار فهي ليست لجمع معلومات هجومية، وستبقى اليابان دولة دفاعية حسبما هو مذكور في الدستور .

س: هل ستضطر اليابان إلى تطوير القوات الهجومية لردع كوريا الشمالية كما أعلن وزير الدفاع الياباني سابقاً ولا سيما أن ذلك يتعارض مع الدستور الياباني؟.

ج: ما قاله وزير الدفاع هو حول موضوع واحد، إننا لن نقوم بتغيير الدستور الياباني ولا تستطيع اليابان تطوير القوات الهجومية حسب الدستور، وإن مصفات الدفاع اليابانية هي كبيرة مقارنةً بالدول الأخرى، وهي للدفاع عن اليابان وليست للهجوم حيث لا يوجد لدى اليابان أي صواريخ لمهاجمة دول أخرى، وما قاله وزير الدفاع هو ما يمكن عمله ضد كوريا الشمالية إذا ما تم إطلاق صواريخ هجومية من كوريا الشمالية نحو اليابان، ولو كنا متأكدين أنه سوف يتم إطلاق صواريخ من كوريا الشمالية وأن هذه الصواريخ متوجهة على وجه التأكيد نحو الأراضي اليابانية وليس لأي مكان آخر، فإنه من الناحية القانونية يمكننا تدميرها قبل إطلاقها من الأراضي الكورية الشمالية باتجاه اليابان، وكان وزير الدفاع الياباني يرد على سؤال قانوني افتراضي، واليابان ليس لديها القوة للهجوم بل كان السؤال هل يمكن القيام بذلك؟ وهل يمكن لليابان أن ترد وليس هناك قرار في اليابان بشأن امتلاك صواريخ هجومية أو طائرات مقاتلة؟ بل كان ذلك سؤالا افتراضياً .

س: هل بحثتم مع الولايات المتحدة لتطوير الدفاع الصاروخياليابانى؟.

ج: نحن نقوم الآن بعمل بحث مشترك مع الولايات المتحدة بالنسبة للدفاع الصاروخي، وهذا النظام يعترض الصواريخ القادمة ولا يقوم بإطلاق صواريخ هجومية على دول أخرى .

س: ماذا بشأن تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية؟.

ج: سوف نعمل على تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية ونحاول نسيان خلافات الماضي، وقد ذكر ذلك في البيان المشترك بين البلدين، وسوف نحاول الوصول لحل سلمي لتسوية كافة المواضيع العالقة .

س: قالت كوريا الشمالية إنها على استعداد تام للتخلي عن برنامجها النووي مقابل مساعدات من اليابان والولايات المتحدة، هل أنتم على استعداد لتحقيق هذا المطلب؟.

ج: نريد ضمانات من كوريا الشمالية بأنها سوف تتخلى عن برنامجها النووي حيث وعدت عام ١٩٩٣م بالتخلي عن ذلك، ومقابل ذلك قدمت الولايات المتحدة مساعدات لكوريا الشمالية مثل توفير مولدات كهربائية، ورغم هذه التأكيدات من طرفهم فإنه ما زال لدى كوريا برنامج نووي ويجب أن تحصل اليابان على تأكيدات من كوريا الشمالية وتضع جدولاً زمنياً محدداً للتخلص من برنامجها النووي، وما لم تحصل اليابان على تأكيدات بذلك فلن تستطيع تقديم المساعدات .

س: هل لديكم نية لفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية إذا لم تستجب لكم؟.

ج: بالنسبة إلى فرض عقوبات فإن اليابان لن تقوم بفرض أية عقوبات على كوريا الشمالية إذا لم تتخل عن برنامجها النووي، وموضوع العقوبات الاقتصادية كان مجرد تقارير صحفية ولم يصدر ذلك عبر مسؤولين في الدولة .

نص كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود بمناسبة تسلمه جائزة السلام والبيئة والحياة الفطرية من مركز التعاون الأوروبي العربي*

سعادة الدكتور فولفجانج آرينز رئيس مركز التعاون الأوروبي العربي سعادة الأستاذ سامي الجندي نائب رئيس المركز وعضو مجلس الشعب بمصر، أيها الإخوة الحضور: يسرني أن أتقبل جائزة السلام والبيئة التي رأى مركز التعاون العربي الأوروبي منحها لي هذا العام لجهودي المتواضعة في خدمة بيئة كوكب الأرض، الذي استخلفنا الخالق سبحانه وتعالى عليه وعلى مقدراته، وأمرنا في محكم التنزيل أن نصلح فيه ولا نفسد، وندعو الله أن يعيننا على تحقيق الطموحات العليا التي يسعى المركز للوصول إليها في مجال نبيل أصيل هو مجال توطيد العلاقات العربية الأوروبية عبر قنوات حماية البيئة ونشر العلوم وتوفير التقنيات وتبادل الثقافة، الثقة، وهي طموحات تدعو للسلام العادل الشامل وتنادي بنبذ الحروب والصراعات، وكل هذا يخدم بيئة الإنسان ويساند جهود التنمية المستدامة لرفع مستوى معيشة الإنسان مع المحافظة على مقدرات كوكب الأرض.

إن السلام اسم من أسماء الخالق سبحانه وتعالى، ونحن من جانبنا نعمل على هدي ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء التي سبقت إلى إرساء

---

* جريدة الوطن الرياض الصادرة بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٣م، العدد ١١٥٩.

حقوق الإنسان ، بل وحقوق الحيوان والنبات ، وكل ذلك يعني السلام ، السلام الذي يتيح الفرصة كاملة للتنمية لكي تأخذ طريقها لصالح الإنسان وصالح الحياة وخاصةً في أيامنا هذه التي زادت فيها الحروب والصراعات واستشرى الإرهاب والترويع والتدمير .

فما أحوجنا إلى وقفة محاسبة للذات تقودنا إلى السلام والمحبة إلى التنمية الصديقة للبيئة إلى وقف الفساد في البر والبحر أي تقودنا باختصار إلى حماية البيئة وإرساء قواعد السلام وتطبيق قواعد التنمية المستدامة.

إن هذه الجائزة التي منحتموها لشخصي إنما هي في الحقيقة تقدير لجهود المملكة العربية السعودية في حماية البيئة والحياة الفطرية والدعوة إلى السلام الشامل الذي يتيح لها ولدول العالم أجمع فرص التنمية لصالح الشعوب والأجيال تحت مظلة الأمن والأمان والسلام.

ويسرني أصالة عن نفسي ونيابة عن مولاي خادم الحرمين الشريفين وسيدي صاحب السمو الملكي ولي عهده الأمين أن أهنئ المركز ببلوغه عامه العاشر الزاخر بالإنجازات الرائعة وهو يدخل عقده الثاني بالتخطيط لعقد مؤتمر دولي عن السلام والبيئة تستضيفه المملكة العربية السعودية مرحبة بكم وداعمة لجهودكم ، فأهلا بكم وسهلا في بلدكم .

نص الرسالة التى وجهها
معالي السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة
للعالم بمناسبة حلول عام ٢٠٠٤م *

حعد يام من الحرب والابقسام.. آن الأوان صلترسيز يلى اعتثمار المزثد من نلخاخنا صضمان اصصحة واصعيش اصسوي صلناس

أيزائي غعوب الأمم المتحدة :

إن منظمتكم، اصتي أخشرف حخدمتها، غهدت صتوتا أصعب عنة مي خارثخها.

مشهدنا طرحا مي اصعراق، وابقسامات طادة حين الأمم حشأن مسأصتي الحرب واصسلام.

ومي ١٩ أغسطس، مقدنا حعض أمضل وأيز زملائنا شراء ابفجار اعتهدف مقربا مي حغداد.

وأصهت تذه الحوادث زيماء اصعاصم ين اصتصدي صتهدثات أظرى ثعتحرتا معظم اصناس أسثر إلحاطا وأسثر ولخعية.

وأيني حهذه اصتهدثات اصفقر المدخع والجوع ومياه اصشرب غير اصصالحة وخنتور اصحيجة والأوحجة والأمراض المعدثة. وخنتشر تذه الأظطار مي أبحاء واعمة من يالمنا. وتي تفتك حالملايين والملايين سل يام. وتي تدمر المجتمعات. وتي خؤشج الابقسام واصشعور حاصيأس. وآن الأوان، حعد يام من الحرب والابقسام، صلترسين يلي اعتثمار المزثد من نلختنا صنضمن صلناس اصصحة

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٥ / ١ / ٢٠٠٤ ، موقع من الإنترنت :
- Qatarlinks.com

واصعيش اصسوي. وآن الأوان صلعمل يلى خزوثد اصحلدان اصفقيرة حفرصة طقيقية صلنمو. وآن الأوان صنتخذ إشراءات طازمة صعدم اعتنفاد ماثزظرحه يالمنا من موارد. بعم، ثجب يلينا مكامحة الإرتاب. بعم، ثجب يلينا أن بحول دون لبتشار الأعلحة اصفتاسة.

صكن ديوبا بقول أثضا بعم صلتنمية. ديوبا بحث الأمل مي بفوس المعذحين. إذ حدون اصتنمية والأمل، لا مكان صلسلام. خحل سلاسة أيوام حقليل، ومي مؤتمر قمة الأصفية، تعهد زيماء الأمم سامة ححث تذا الأمل. ووضعوا حأبفسهم أتداماً معينة محددة زمنياً ـ الأتداف الإنمائية صلأصفية. ولا ختجاوز خكلفة تحقيق تذه الأتداف إلا طفنة من المحاصغ اصتى خنفق يلى الأعلحة الحرحية. غير أن تذا الأمر ثحث الأمل مي بفوس اصحلاثين وثجلب المزثد من الأمن صنا شميعا.

صكننا مي يام ٢٠٠٣ م صم بفِ حهذه اصويود. إذ شعلنا أبفسنا خنجرف مع خيار الحرب والابقسام. ولا حد أن ثكون يام ٢٠٠٤ مختلفا. لا حد أن ثكون اصعام اصذي بحدأميه خغيير مجرى تذا اصتيار.

ومي وععنا خغيير مجري خيار ميروس بقص المناية اصحشرثة – الإثدز إذا ما يملنا يلي أعاس محادرة سلاسة مي ظمسة ـ وتي محادرة منظمة اصصحة اصعالمية اصتي ختمثل مي طصول سلاسة ملاثين مرد حطول يام ٢٠٠٥ يلى يلاج بمضادات ميروس اصنسخ اصعكسي. إبه صهدف شريء، حيد أبه خاحل صلتحقيق إذا ما خضامنت يلى نصك اصحلدان اصغنية واصحلدان اصفقيرة واصحلدان اصتي ثنتشر ميهاتذا اصوحاء والحكومات والمجتمع المدبي واصقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة – وإذا ما زُود اصصندوق اصعالمي لمكامحة الإثدز واصسل والملارثا حالموارد اصكامية.

ومي وعنا خغيير مجري خيار المجاية، إذا ما يملنا شميعاًستفأصيستف لجعل مخزوبات الأغذثة المتوامرة طاصياً متاطة صلجو يى مي سل مكان،

ولمسايدة أمرثقيا يلى إبتاج الأغنثة الإضامية اصتي تحتاج إصيها.

ومي وعغنا خغيير مجرى خيار اصتجارة اصعالمية، إذا ما أومت الحكومات حاصويود اصتي أنلقتها وطوصت شوصة للفاوضات اصراثتة إصى شوصة إنمائية معلية.

وبحن صسنا ححاشة إصى المزثد من اصويود. بحن ححاشة إصي اصوماء حاصويود اصتي عحق صنا أن أيطينانا.

وصنجعل شميعاً من تذا الأمر خرارباً صلعام الجدثد – وأتمني صكم ياماً شدثداً وعيداً صلغاة.

البيان الصادر عن
المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث حول مسألة
الحجاب في فرنسا *

دعا المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بصفته ممثلاً للمرجعية الدينية الكبرى للمسلمين في أوروبا المسلمين جميعاً إلى التزام الوسائل السلمية والقانونية في معارضتهم للتوجه الفرنسي بمنع الحجاب في مدارس الدولة الفرنسية، وثمّن المجلس في بيانه الخاص حول هذه المسألة والذي أتى في ختام دورته الثانية عشرة والتى انعقدت في دبلن واختتمت أمس الأول الأحد دور فرنسا ومواقفها تجاه قضايا عربية وإسلامية أساسية خاصة وقوفها ضد العولمة ودعوتها لاحترام التنوع الحضاري لكنه أوضح أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين مقتضيات التعددية والتنوع البشري، وبين مقتضيات الوحدة الوطنية والتي لا تجوز - حسب رؤية المجلس - أن تكون مبرراً لمصادرة الحريات الشخصية.

وعاتب بيان المجلس فضيلة شيخ الأزهر عتاباً حانياً معتبراً موقفه مطابقاً لما أجمع عليه علماء الأمة حين رأى الحجاب فرضاً، داعياً فضيلته لإضافة شرط موافقة حق الدولة في سن ما تراه مناسباً لمواثيق حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، ثم شكل المجلس لجنة من أعضائه لعرض رؤية المجلس على الجهات المعنية في فرنسا.

ترأس فضيلة العلامة د. يوسف القرضاوي دورة المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.. وأصدر نص البيان التالي:

---

* جريدة الراية القطرية الصادرة بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٠٤ ، موقع من الإنترنت :
- Qatarlinks.com

بيان المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث حول مسألة الحجاب في فرنسا :

إن المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بصفته ممثلاً للمرجعية الدينية الكبرى للمسلمين في أوروبا قد فوجئ، كما فوجئ المسلمون في العالم بالتوجه لمنع ارتداء ما يسمى بالرموز الدينية في فرنسا، والذي سيؤثر بالدرجة الأولى على حق المسلمات في فرنسا في ارتداء الحجاب في المدارس والمؤسسات العامة.

وإن المجلس إذ يثمن اعتراف فرنسا بالمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، وإذ يشيد بمواقف فرنسا العادلة تجاه قضايا عربية وإسلامية أساسية وبوقوفها ضد العولمة المهيمنة ودعوتها المتكررة إلى احترام التنوع الحضاري والثقافي والتعايش بين الثقافات والحضارات والديانات، وإذ يتفهم كذلك قلق قطاع كبير من المجتمع الفرنسي إزاء بروز بعض الشعائر والتقاليد الإسلامية غير المعهودة في ثقافته ومحاولته أن يتعامل مع هذه الظاهرة بما يحفظ وحدته وهويته، ويحقق التعايش بين مكوناته، فإن المجلس يود أن يوضح الأمور التالية :

١- إن التعايش بالنسبة للمسلم يعتبر أصلاً في بناء المجتمعات الإنسانية، ويقتضي الاعتراف بالتعددية والتنوع، في إطار الوحدة القومية والإنسانية، وإشاعة أجواء الحوار بين الثقافات والتعاون بين ومع الجماعات الدينية والعرقية المختلفة، والمحافظة على السلم الاجتماعي. ولطالما أكد المجلس في كل بياناته على حث المسلمين في أوروبا علي العيش المشترك والاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها دون فقدان هويتهم، والإسهام في رقي وتقدم وأمن هذه المجتمعات، وذلك انطلاقاً من إيمانهم بالله تعالي رب الجميع وبأواصر الأخوة الإنسانية وما بينها من قواسم مشتركة رغم تنوعها الثقافي والحضاري.

٢- إن المبادئ السابقة للعيش المشترك لا يمكن أن تطبق إلا باحترام الحريات الشخصية للأفراد والجماعات والحفاظ على حقوق الإنسان. وقد كان للثورة الفرنسية دور مهم في ترسيخ هذه المفاهيم مما جعل فرنسا توصف بأنها أم الحريات ومن أهم البلاد التي يحافظ فيها على حقوق الإنسان.

٣- إنه ليس هناك تعارض حقيقي بين مقتضيات التعددية والتنوع البشري وبين مقتضيات الوحدة الوطنية والتى لا يجوز أن تكون مبرراً لمصادرة الحريات الشخصية والدينية أو تهديد فرص المسلمين الفرنسيين أو غيرهم في التعليم والتكسب وتهميش دورهم كمواطنين، وبالتالي الدفع بهم إلي مزيد من العزلة بدلاً من التلاحم مع إخوانهم المواطنين الفرنسيين، كما لا يجوز أن تكون العلمانية الليبرالية مبرراً لسن قوانين صارمة من شأنها الانقضاض على أهم حقوق الإنسان وحرياته وهما الحرية الشخصية والدينية. ولا يجوز كذلك أن تتخذ بعض التجاوزات في سلوك بعض المسلمين أو غيرهم بما لا يتفق ومتطلبات العيش المشترك كمسوغ لحرمان خمسة ملايين مسلم في فرنسا من حقوقهم المشروعة. إن احترام التنوع والمحافظة على الحريات هو الأساس المتين والضمان الأكبر للوحدة الوطنية والأمن العالمي وخاصة في الأمد البعيد.

٤- إن ارتداء الحجاب أمر تعبدي وواجب شرعي وليس مجرد رمز ديني أو سياسي وهو أمر تعتبره المرأة المسلمة جزءاً مهماً من ممارستها المشروعة لتعاليم دينها، وأن هذا الالتزام أمر غير مرهون بأي مكان عام سواء أكان من أماكن العبادة أم كان من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، فإن تعاليم الإسلام بطبيعتها لا تعرف التناقض والتجزؤ في حياة المسلم الملتزم بدينه. وهو أمر أجمعت عليه كل المذاهب الإسلامية قديماً وحديثاً، وأقره أهل التخصص من علماء المسلمين في جميع أنحاء العالم.

ويدخل في ذلك موقف فضيلة شيخ الجامع الأزهر الذي صرح بوضوح أن الحجاب الإسلامي فريضة شرعية وليس رمزاً دينياً . أما ما نسب إليه من حق فرنسا كدولة ذات سيادة في سن ما تراه مناسباً من قوانين وتشريعات فهو أمر وارد ومقبول دولياً، ولكننا نحسب أنه كان من المفيد كذلك أن يضيف فضيلته أن هذا الحق مشروط كذلك بمواثيق حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فلا يتصور أن تكون سيادة أي دولة مبرراً لتشريعات تناقض حقوق الإنسان وحريته الشخصية والدينية. ولعل هذا التوضيح من فضيلته كان حرياً بأن يمنع سوء تأويل موقفه الذي ظنه البعض تخلياً عن واجبه في معاضدة إخوانه المسلمين. أو غيرهم في المطالبة بحقوقهم المشروعة وأداء واجباتهم الدينية وبذلك يكون موقفه مطابقاً لما أجمع عليه علماء الأمة بشتى مذاهبها في القديم والحديث.

٥- إن إكراه المسلمة على خلع حجابها المعبّر عن ضميرها الديني واختيارها الحر يعتبر من أشد أنواع الاضطهاد للمرأة بما لا يتفق مع القيم الفرنسية الداعية إلى احترام كرامة المرأة وحريتها الشخصية والإنسانية والدينية. وإن المجلس ليؤكد على أن ارتداء المرأة المسلمة للحجاب يجب أن يكون مؤسساً علي القناعة الشخصية والفهم، وإلا فقد قيمته الدينية، وبالمثل فإنه لا يجوز إجبار المرأة المسلمة على خلع حجابها كثمن لتعليمها أو استفادتها المشروعة بمرافق الدولة.

٦- إن هذا القانون المقترح وإن بدا أنه يشمل كل الرموز الدينية فإنه في المحصلة يستهدف تحديداً الحجاب الإسلامي مما يمثل تفرقة دينية ضد المسلمين، ويخالف كل الدساتير والأعراف فيما يسمى بالعالم الحر.

٧- إن المجلس ينصح المسلمين في فرنسا في مطالبتهم بحقوقهم المشروعة ومعارضتهم لمثل هذا القانون الظالم أن يلتزموا بالوسائل

السلمية والقانونية، قولاً وعملاً، في إطار الديمقراطية وبالأسلوب الحضاري، وأن يثمنوا إسهام إخوانهم وأخواتهم من المسلمين الذين أيدوهم رغم اختلافهم معهم في موضوع ارتداء الحجاب، وكذلك إخوانهم وأخواتهم من غير المسلمين الذين وقفوا معهم دفاعاً عن حريتهم الشخصية والدينية والإنسانية وإن لم يشاركوهم في اعتقادهم وممارساتهم الدينية، فإن قضية الحريات الأساسية لا تتجزأ.

٨- وفي النهاية يدعو المجلس المسؤولين في فرنسا على شتى المستويات أن يعيدوا النظر في هذا المشروع بما يتفق مع غايات الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي والتعاون والتلاحم بين شتى قطاعات المجتمع الفرنسي في عصر حوار الحضارات لا صراعها.

٩- ولمتابعة هذا الأمر شكل المجلس لجنة من أعضائه لعرض رؤية المجلس على الجهات المعنية في فرنسا وذلك لفتح باب الحوار. وقد تشكلت اللجنة من أصحاب الفضيلة أعضاء مجلسه: معالي فضيلة الشيخ عبدالله بن بية وزير العدل السابق بجمهورية موريتانيا الإسلامية رئيساً للجنة، وعضوية الدكتور أحمد الراوي رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، وفضيلة الدكتور أحمد جاب الله نائب رئيس الاتحاد، والدكتور عبدالمجيد النجار أستاذ بالكلية الأوروبية للدراسات الإنسانية ورئيس لجنة البحوث في المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، والدكتور محمد الهواري عضو المجلس ومستشار المجلس الإسلامي الأعلى في ألمانيا.

دبلن في ٣ يناير ٢٠٠٤م

الموافق لـ ١٠ ذي القعدة ١٤٢٤هـ

نص قرار مجلس الأمن
الذي يمهد للديمقراطية بالعراق *

وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع الثلاثاء على مشروع قرار أمريكي بريطاني ينهي رسمياً احتلال العراق في ٣٠ يونيو ويفوض قوات تقودها الولايات المتحدة الحفاظ على السلام ، وأعرب المجلس المؤلف من ١٥ دولة عن التأييد (لحكومة مؤقتة ذات سيادة) في العراق في أعقاب أسابيع من المفاوضات ، وإضافة في الدقائق الأخيرة أجرتها الولايات المتحدة وبريطانيا في مشروع القرار بشأن السياسة العسكرية وكانت قد طلبتها فرنسا ، وقال جون نيجروبونتي الأمريكي في الأمم المتحدة الذي سيصبح سفير أمريكا في العراق بحلول نهاية الشهر الجاري بتصويت اليوم فإننا نحقق مرحلة أساسية مهمة ، وبحلول ٣٠ من يونيو سيستعيد العراق سيادته وهي خطوة للأمام على الدرب باتجاه حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، ويمهد القرار السبيل إلى إرساء الديمقراطية بتحديد جدول زمني للانتخابات في موعد لا يتجاوز ٣١ من يناير عام ٢٠٠٥م ، وهو يمنح العراق السيطرة على عائداته النفطية ويدعو الأمم المتحدة إلى المساعدة في إجراء الانتخابات ووضع الدستور ومهام أخرى كثيرة ، ويعطي القرار زعماء العراق الجدد الحق في أن يأمروا القوات الأجنبية بالرحيل في أي وقت،ويوضح أن تفويض القوة المتعددة الجنسيات سينقضي في نهاية يناير عام ٢٠٠٦ م ، ويعتقد مسؤولون أمريكيون أن دعم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عجل بالتوصل إلى الإجماع على القرار ، وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية لله هذا هو ما

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٤ م ، العدد ١٠١٨٢ / ٤٦٢٨ ، السنة ٤٣ .

تسبب حقاً في إنهاء النقاش ، وكانت السيطرة على القوات التي تقودها واشنطن وقوامها ١٦٠ ألفاً أكثر الجوانب إثارة للخلاف في القرار الذي يعطي الحق لقوة متعددة الجنسيات تحت قيادة أمريكية في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع العنف، وتضمن القرار تلبية لطلب فرنسا وآخرين تعهداً من الولايات المتحدة « بالشراكة » والتنسيق مع قادة العراق فيما يتعلق « بالعمليات الهجومية الحساسة ».

لكن القرار لم يذكر ما الذي يحدث في حالة الخلاف بين أمريكا والقادة العراقيين مما دفع فرنسا وألمانيا والجزائر ودولاً أخرى إلى أن تقترح أن يكون للعراق الحق في الاعتراض على الحملات العسكرية الكبيرة ، ورفضت الولايات المتحدة هذا الطلب، ومن أبرز نقاط القرار : (يعترف مجلس الأمن بتشكيل حكومة انتقالية لعراق يتمتع بالسيادة تتولى اعتباراً من ٣٠ يونيو المسؤولية الكاملة والسلطة لحكم العراق، ويرحب بانتهاء الاحتلال اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ م وبانتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة وبإعادة تأكيد السيادة الكاملة للعراق، ويؤكد مجدداً حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية وبسط سيطرته التامة على موارده المالية والطبيعية، ويقر الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق نحو حكومة ديمقراطية ، ويقرر أنه مع تطبيق مهمة الأمم المتحدة لمساعدة الشعب العراقي ، إذا ما سمحت الظروف ، سيكون لممثل الأمين العام للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، كما تريد الحكومة العراقية، دور كبير في تقديم النصح والدعم(للعراقيين) في عملية تنظيم الانتخابات وتشجيع الحوار الوطني والتوافق لصياغة دستور ، ويعبر عن ارتياحه لجهود الحكومة العراقية المؤقتة في تطوير قوات الأمن العراقية بما فيها القوات المسلحة، ويشير إلى أن وجود القوة متعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة العراقية المؤقتة ، ويقرر أن يكون للقوة

المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ أي إجراء للمساهمة في المحافظة والاستقرار في العراق وفقاً للرسالتين الملحقتين بهذا القرار واللتين تتضمنان من جملة ما تتضمنان المطلب العراقي بوجود قوة متعددة الجنسيات وتحددان مهامها، ووضع ترتيبات لإقامة شراكة بين القوة متعددة الجنسيات والحكومة العراقية المؤقتة ذات السيادة ، وتوضحان أيضاً أن قوات الأمن العراقية مسؤولة حيال الوزراء العراقيين المعنيين وأن لحكومة العراق سلطة ضم قوات أمن عراقية إلى القوة متعددة الجنسيات للقيام بعمليات ، وأن آليات الأمن الواردة في الرسالتين ستستخدم إطاراً يمكن الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات من التوصل إلى اتفاق على مجمل المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن والقرارات المبدئية بما في ذلك ما يتعلق بسياسة العمليات الهجومية الحساسة، ويقرر أن يعاد النظر في تفويض القوة متعددة الجنسيات بناء على طلب الحكومة العراقية المؤقتة أو بعد ١٢ شهراً من تاريخ صدور هذا القرار وأن ينتهي هذا التفويض مع نهاية العملية السياسية .

وأكدت المتحدثة باسم الرئاسة الفرنسية أن القرار وثيقة مهمة لاستمرار العملية السياسية في العراق، وأشارت كاترين كولونا إلى أن تعديلات وتحسينات « أدخلت مراراً على القرار فسهلت تبنيه، وقالت كولونا على هامش قمة مجموعة الثماني في سي إيلاد جورجيا ، جنوب شرق أن فرنسا ترحب بالإجماع الذي تم في مجلس الأمن .

ووصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول العراق بأنه « يشكل حدثاً مهما في الحياة الدولية » ، وقال لافروف في تصريح أدلى به أمس للتلفزيون الروسي أن هذا القرار يضع حداً لاحتلال العراق ويفتح الباب أمام مرحلة نوعية جديدة للتسوية العراقية في العراق ، وذكر أن بلاده أصرت منذ البداية على ضرورة أن

تتمتع الحكومة العراقية الجديدة بالشرعية قائلاً أن « تأييد القوى السياسية العراقية وكذلك دول الجوار ودول المنطقة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتشكيل هذه الحكومة يعزز من شرعيتها في نظر المجتمع الدولي ».

وأوضح أن الأمم المتحدة ستلعب دوراً مركزياً في إقرار دستور جديد للعراق وإجراء الانتخابات هناك ، ومن جانبه أعرب نائب وزير الخارجية الروسي يوري فيدوتوف عن استعداد بلاده للمشاركة في إعادة اعمار العراق .

قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

يرحب المركز بالبحوث والدراسات العلمية المتخصصة المعنية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية للنشر في سلسلة الإصدارات الخاصة وفقاً لقواعد النشر التالية :

أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ، اللغةالعربية وآدابها ، الثقافة ، البيئة ، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو (الدراسة) إلى مديرة المركز مطبوعاً ومرفقاً بها قرص مرن (C . D) .

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو (الدراسة) في أسفل كل صفحة ، ويشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف ـ عنوان البحث ـ اسم الدورية العلمية أو(المجلة) تاريخ النشر. رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات ، أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف ـ عنوان الكتاب ـ مكان النشر ـ تاريخ النشر ـ رقم الصفحة) ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

سابعاً : أن يرفق بالبحث أو الدراسة ملخص باللغتين الإنجليزية والعربية في حدود (٣٠٠ كلمة) لكل منهما.

ثامناً : أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة عنه ، بالإضافة إلى معلومات خاصة بالهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

تاسعاً : الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر تحكّم من قبل متخصصين في المجال المقدم فيه البحث أو الدراسة .

عاشراً : يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أسبوعين من وصولها إلى إدارة المركز .

حادي عشر : المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث أو الدراسات سواء نشرت أو لم تنشر.

ثاني عشر : يمنح الباحث خمسين نسخة من الإصدار .

ثالث عشر : لايحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث أو (الدراسة) مرة أخرى وفي مكان آخر، إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر ، وبالتنسيق مع مدير المركز

إصدارات المركز

أولاً : سلسلة الإصدارات الخاصة :

١ ـ رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والإحساء والكويت والعراق ١١٢٠/ ١١٢١هـ - ١٧٠٩م ، دراسة وتحقيق الدكتور/ سعيد بن عمر آل عمر ، الكويت ١٩٩٧م .	١,٠٠ دك
٢- مكونات الشخصية لدى الشباب الكويتي من الجنسين : دراسة عاملية ، الدكتور محمد بدر الأنصاري ، الكويت ١٩٩٨ م .	١,٠٠ دك
٣- الأدب المسرحي في دول الخليج ، الدكتور/ محمد مبارك الصوري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٤- بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت ، الدكتور/ بدر محمد الأنصاري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٥- التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦- ١٩٧١ م ، الدكتور/ غضبان موسى الحاتم ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٦- مجموعة بحوث تناقش الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت ، إعداد : الدكتور/ عبد الفتاح إبراهيم القرشي ، الدكتور بدر محمد الانصاري ، الدكتورة/ فوزية عباس هادى ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٦م .	١,٠٠ دك
٧- تكامل نظم تحديد المواقع ، ونظم المعلومات الجغرافية ، (وادي حنيفة نموذج للدراسة) الدكتور/ عبد الله بن محمد القرني، دكتور/ محمد الخزامي عزيز ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٨- حجم وأنماط استهلاك الطاقة الكهربائية بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك دكتور / غانم سلطان أمان ، الكويت ٢٠٠٢ م .	١,٠٠ دك

٣ـ بحوث ندوة « مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت ٢٦ ـ ٢٨ مايو ١٩٩٧م » الكويت ١٩٩٨م .	٢,٥٠٠ د.ك
٤ ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية « مجلس التعاون الخليجي - التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة » الكويت ١٩٩٨م .	١,٠٠ د.ك
٥ ـ أوراق عمل ندوة « نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير » ، الكويت ١٥ – ١٧ مايو ١٩٩٩م (جزءان) .	١,٠٠ د.ك
٦ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية حول « قضايا نفطية بالتعاون مع وزارة النفط الكويتية » الكويت ١٧ مايو ١٩٩٩ م .	١,٥٠٠ د.ك
٧ـ أوراق عمل ندوة « المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته»، الكويت ٤ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٩م .	١,٠٠ د.ك
٨ ـ بحوث ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي » ٣–٤ أبريل ٢٠٠٠م .	٢,٠٠ د.ك
٩ـ بحوث ندوة « مجلس التعاون الخليجي وجهود الأمن والاستقرار الإقليمي خلال العقد القادم : الفرص والقيود» ١–٢ مايو ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ د.ك
١٠ ـ أوراق عمل ندوة « الكويت وأربعون عاماً على الاستقلال - حوار وطني حول : إنجازات الحاضر وتطلعات المستقبل » ١٢ـ١٣ مارس ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ د.ك
١١ ـ أوراق عمل ندوة « مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال » ٢٨مايو الكويت ٢٠٠٢م .	١,٠٠ د.ك

٩- دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الدكتور / عبد الوهاب الظفيري ، الدكتور / عبد اللطيف محمد خليفة ، الدكتور حسنى حمدي ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
١٠- الحملة العثمانية على الإحساء عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م من خلال الوثائق العثمانية ، الدكتور / فيصل عبد الله الكندري ، الكويت ٢٠٠٣م .	١,٠٠ دك
١١- تأسيس الدولة الحديثة .. التطور الوطني وانعكاساته على التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية . د . فيصل عبد العزيز المبارك .كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .	١,٠٠ دك
١٢- العلاقات الصينية - السعودية ١٩٤٩-٢٠٠٠م . د . جعفر كرار أحمد .. زميل معهد الدراسات التاريخية - جامعة بكين .	١,٠٠ دك

ثانياً : سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات :

١- وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي « وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك » . الفترة من ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م . (جزءان) .	١,٠٠ دك
٢- بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت - الكويت ٢-٦ أبريل ١٩٩٤م - الطبعة الأولى الكويت ١٩٩٦م . (ثلاثة أجزاء) .	٢,٠٠ دك
* الآثار السياسية والاقتصادية .	٢,٠٠ دك
* الآثار النفسية والاجتماعية .	٢,٠٠ دك
* الآثار البيئية والصحية .	٢,٠٠ دك

ثالثاً : سلسلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي : ٧٥٠ر فلساً

* صدر ٣١ عدداً من هذه السلسلة .

رابعاً : سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية :

١- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م .

٢- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٦م .

٣- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧م .

٤- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٨م .

٥- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م .

٦- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٠م .

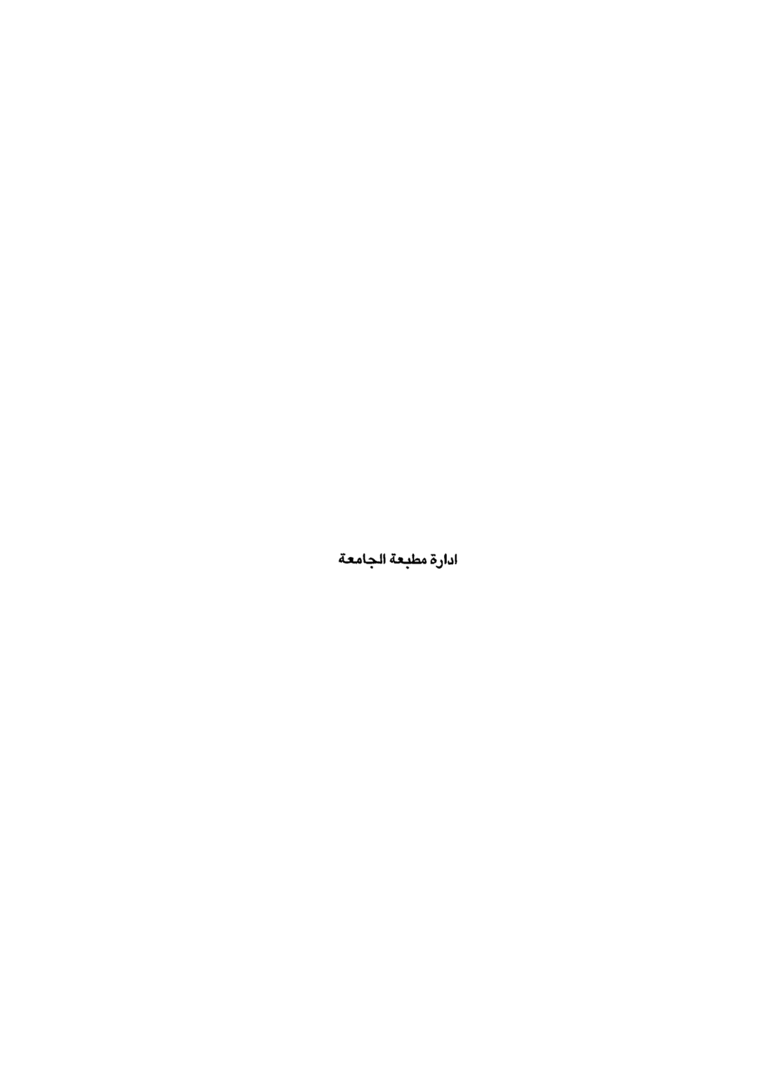
٧- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٢م .

٨- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ١٩٩٠م - ١٩٩١ / ١٩٩٩-٢٠٠٠م.

٩- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠٠١م

سعر النسخة
٥ دنانير
داخل دولة الكويت

٢٥ دولاراً
الدول العربية
والأجنبية


ادارة مطبعة الجامعة



إدارة مطبعة الجامعة